

أحكام الصلاة

في

الفتاوى والأحكام

بسم الله
تصنيفه الشيخ محمد صالح
رئيس هيئة الشريعة الإسلامية العالمية

إشرافه: الدكتور



انتشر

مجلس الشورى الإسلامي

طهران - منشور في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ط ١٣٩٥ هـ - ١٤٣٥ م

أحسن الكلام

فى

الفتاوى والأحكام

بقلم

فضيلة الشيخ عطية صقر
رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف
المجلد الخامس

الناشر

دار الفکر العربى

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لِلناشر



الناشر
دار الفجر العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

٣ ش دانث - العباسية - عبده باشا - القاهرة
الإدارة: ٢٨٥٦١٢٢ / ٨٢٤٣٢٩ / ٢٨٤٣١١٥
فاكس: ٨٢٤٣٢٩
جمهورية مصر العربية

س : توصل بعض العلماء إلى إنزال مطر صناعى، فهل يتنافى ذلك مع قول الله تعالى « وينزل الغيث » ؟

ج : كلنا يعلم أن تكاثف بخار الماء الموجود فى السحاب أو فى الجو عامة يحدث لعوامل، فينزل المطر أو الندى، وليس فى ذلك مشاركة لقوله تعالى ﴿ وينزل الغيث ﴾ [سورة لقمان : ٣٤] لأن تكوّن السحاب وامتلاء الجو ببخار الماء على هذا النطاق الواسع هو صنع الله بالوسائط الذى خلقها، فهو الخالق للبخار ولحرارة الشمس والمتحكم فى برودة الجو، وكذلك فى الرياح وسوقها للسحاب، وبقدرته أن يتحكم فيها فلا تتج أثرا، كما قال سبحانه ﴿ ألم تر أن الله يزجى سحابا ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب من يشاء ويصرفه من يشاء ﴾ [سورة النور : ٤٣] .

إن العمليات التى يحاول بها بعض الناس إسقاط المطر من السحاب لها نظائر فى نطاق ضيق، فى عمليات فصل الملح عن الماء ليصير عذبا، فهى تدور على التبخير والتكثيف، كما يحدث فى الأنبيق الذى تستخرج به العطور، وليس عملهم هذا تدخل فى صنع الله، بل هو تصرف واستخدام للمادة التى خلقها الله، ولا يمكن لأحد أن يخلق الحرارة أو البرودة أو الماء بوسائط أو مواد غير ما أوجده الله فى الكون .

ومع ذلك فالمحاولات لا تغنى، لأن كثيرا من بلاد هؤلاء العلماء تشكو الجفاف وقلة الماء وهلاك الزرع والحيوان، فلو أمكنهم التحكم فى المطر والماء والريح كما يتحكم الله ليغاثوا من القحط ما سكتوا، فقدرة الله فوق قدرتهم، وإرادة الله فوق إرادتهم، كما أن مداواة المريض بمواد خلقها الله لا تبرر إسناد الشفاء الحقيقى إلى غير الله .

والى جانب عجزهم عن الإغاثة من القحط، عجزوا عن دفع ما يقع من العواصف والصواعق والسيول والزلازل والبراكين على بلاد المتحضرين المزهرين بعلومهم واختراعاتهم، كل ذلك يزيدها إيماناً بقوله تعالى ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد﴾ إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد * وما ذلك على الله بعزيز ﴿ [سورة فاطر: ١٥ - ١٧] .

س : هل هناك تعارض بين الآيتين الكريميتين قال تعالى ﴿ ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾ [سورة الحج: ٤٧] وقال تعالى ﴿ تعرج الملائكة والروح إليه فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾ [سورة المعارج: ٤] ؟

ج : أما الآية الأولى ففى تفسير اليوم رأيان :

١ - أنه من الأيام التى خلق الله فيها السموات والأرض ، كما روى عن ابن عباس ومجاهد .

٢ - أنه من أيام الآخرة ، بمعنى أن يوما من الخوف والشدة فى الآخرة أو فى النعيم كألف سنة عن سنى الدنيا .

وأما الآية الثانية ففى تفسير المعارج ثلاثة أقوال :

١ - المعارج هى الرتب الخاصة بعظمة الله وعلوه ومراتب نعمه كما قال ابن عباس وقتادة .

٢ - معارج السماء هى درجاتها أو مصاعدها ، لأن الملائكة تعرج إلى السماء كما قال مجاهد .

٣ - المعارج هى الغرف التى جعلها الله لأوليائه فى الجنة .

والملائكة تعرج إلى أمكنتها فى السماء ، أو إلى عرش الله فى وقت كان مقداره على غيرهم لو صعد خمسين ألف سنة . قال وهب : ما بين أسفل الأرض إلى العرش مسيرة خمسين ألف سنة ، وهو قول مجاهد ، وجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى ﴿ فى يوم كان مقداره ألف سنة ﴾ [سورة السجدة : ٥] فقال : قوله فى سورة المعارج هو من

منتهى أمره من أسفل الأرض إلى منتهى أمره من فوق السموات خمسون ألف سنة، وقوله فى سورة السجدة، يعنى بذلك نزول الأمر من السماء الدنيا إلى الأرض، ومن الأرض إلى السماء فى يوم واحد، فذلك مقدار ألف سنة، لأن ما بين السماء إلى الأرض مسيرة خمسمائة عام، فالصعود والهبوط يساوى ألف سنة .

وقيل المراد يوم القيامة، أى مقدار الحكم فيه لو تولاها مخلوق خمسون ألف سنة، قاله عكرمة . وقيل يوم القيامة جعله الله على الكافرين مقدار خمسين ألف سنة ثم يدخلون النار للاستقرار كما قال ابن عباس .

يقول القرطبى: وهذا القول أحسن ما قيل فى الآية، واستدل بحديث قال فيه النبى ﷺ عنه « والذى نفسى بيده إنه ليخفف عن المؤمن حتى يكون أخف عليه من صلاة المكتوبة يصلحها فى الدنيا » رواه أحمد وأبو يعلى وابن حبان فى صحيحه كما استدل بحديث « ما من رجل لم يؤد زكاة ماله إلا جعل الله شجاعا من نار تكوى به جبهته وظهره وجنباه فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى الله بين الناس » رواه البخارى ومسلم ويؤيده ما قيل - وروى مرفوعا - أن زمن حساب المؤمن ما بين الظهر والعصر ليكون فى الجنة خيرا مستقرا وأحسن مقيلا .

وعن ابن عباس: هى أيام سماها الله وهو أعلم بها كيف تكون . وأكره أن أقول فيها ما لا أعلم .

وقيل: المراد بالخمسين التمثيل لبيان طول المدة فى الموقف، كعادة العرب فى وصف أيام الشدة بالطول وأيام الفرح بالقصر .

هذا، وقد جاء فى تعليق اللجنة العلمية بالمنتخب فى تفسير القرآن الكريم الذى أصدره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية « ص ٤٩٥ » ما نصه .

يسبق القرآن بهذه الآية الكريمة - كآلف سنة - ركب العلم بتقرير أن الزمن نسبى، وأن

فكرة الزمن العالمى المطلق الذى كان يسلم به الأقدمون قبل ظهور النسبية هى فكرة خاطئة .

وبعد فهذا بعض ما قيل فى التوفيق بين الممدد المختلفة لليوم الذى عند الله ، والآراء مختلفة ، وما نسب إلى ابن عباس من أنه يكل علمها إلى الله هو فى رأى أحسن ، لأنه ترف ذهنى وإنشغال بما لا طائل تحته فى حياتنا الحاضرة ، وإن كنا نعمل الحساب ليوم القيامة بما فيه من الشدة والهول .

س : ما معنى قوله تعالى ﴿ والليل إذا عسعس ﴾ والصبح إذا تنفس * إنه لقول رسول كريم ﴿ [سورة الشمس : ١٧-١٩] ؟

ج : هذا قسم من الله سبحانه بالليل والصبح ، كما أقسم بأشياء كثيرة ، على أن القرآن الكريم موحى به من الله سبحانه بوساطة جبريل الأمين ، إلى النبي ﷺ .
ومعنى عسعس الليل أقبل من أوله وأظلم ، أو أدبر من آخره وولّى ، فهو من الأضداد التى تستعمل فى الإقبال والإدبار ، ومعنى تنفس الصبح امتد حتى صار نهارا واضحا ، فالله يقسم بالليل فى ظلامه وبالصبح فى نوره على أن القرآن حق من عنده سبحانه ، فكأنه يقول : كما أن هناك فرقا واضحا بين الظلام والنور هناك فرق واضح بين كلام الله وكلام غيره ، فكلامه هو الحق ، وكلام غيره هو الباطل الذى زعموه ، وكلامه نور يهدي وكلام غيره ظلام يضل .

أو كأنه يقول : إن الذى قدر على أن يمحو النهار بالليل ، ويمحو الليل بالنهار ، قدر على أن يجعل من محمد الأمى العادى رسولا يتلقى الوحي ويبلغه ، ويصير به معلما للإنسانية ما لم يكن تعلمه من قبل ، كما قال تعالى ﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما ﴾ [سورة النساء : ١١٣] .

س : ما معنى قوله سبحانه عن الذى يدخل النار « ثم لا يموت فيها ولا يحيا » ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ فلذكر إن نعمت الذكرى * سيذكر من يخشى * ويتجنبها الأشقى * الذى يصلى النار الكبرى * ثم لا يموت فيها ولا يحيا ﴾ [سورة الأعلى : ٩-١٣] .

المراد بالأشقى فى هذه الآية هو الكافر الذى لا يستفيد من الدعوة وسيدخله الله نارا كبرى يستمر عذابه فيها ولا ينقطع أبدا . وعلى الرغم من شدة النار التى وقودها الناس والحجارة لن يموت ، كما قال سبحانه ﴿ فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق * خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد ﴾ [سورة هود : ١٠٦ ، ١٠٧] .

وكما قال فى كيفية العذاب لهم ﴿ إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب ﴾ [سورة النساء : ٥٦] .

ويعتبر الكافرون أن يخرجوا من النار ، ولكن لا يجابون لما يتمنون . قال تعالى ﴿ إن المجرمين فى عذاب جهنم خالدون * لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون * وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين * ونادوا يا مالِك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون ﴾ [سورة الزخرف : ٧٤-٧٧] ، ومالك هو خازن النار .

وإذا كان الكافر لا يموت فى النار فلا بد أن يحيا ، لكن الآية تنفى عنه الحياة حيث تقول ﴿ لا يموت فيها ولا يحيا ﴾ فكيف يكون الكافر غير ميت وغير حى فى وقت واحد ؟ قال العلماء : المراد بقوله تعالى ﴿ ولا يحيا ﴾ لا يحيا حياة طيبة ، فالثابت له عدم الموت ، والمنفى عنه هو الحياة الطيبة ، فهو حى معذب شقى ، وذلك على مثال قول الشاعر :

ألا ما لنفس لا تموت فينقضى * عنها ولا تحيا حياة لها طعم

وإذا كانت دقائق العذاب لا تعرف إلا بالنص الصحيح فإن لعصاة المؤمنين أملا فى أن يكون عذاب النار هينا عليهم فى درجة خاصة بهم ، يأخذون قسطهم من العذاب فى شبه موت حتى يأذن الله بخروجهم من النار، كما جاء فى صحيح مسلم أن الموحدين من المؤمنين إذا دخلوا جهنم احترقوا وماتوا إلى أن يشفع فيهم . وبعد إخراج عصاة المؤمنين من النار يكتب الخلود لأهل النار فلا يموتون ، كما يكتب الخلود لأهل الجنة فلا يموتون . وجاء تصوير ذلك فى رواية للبخارى ومسلم تمثل قضاء الله على الموت بصورة كبش يذبح ، ثم ينادى ﴿ يا أهل الجنة خلود بلا موت * ويا أهل النار خلود بلا موت ﴾ .

وإذا كنا ندعو الله أن يجيرنا من النار ويدخلنا الجنة فليكن مع الدعاء عمل صالح كما قال سبحانه فى المتخاصمين المتجادلين : أيهم تكون له الجنة ﴿ ليس بأمانيم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا * ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا ﴾ [سورة النساء : ١٢٣ ، ١٢٤] .

وحتى نشط لعمل الخير نذكر ما رواه مسلم عن ثواب أدنى أهل الجنة منزلة ، وهو آخر من يدخلها وآخر من يخرج من النار ، أن الله سبحانه يقول له « أترضى أن يكون لك مثل ملك من ملوك الدنيا ؟ فيقول : رضيت يا رب ، فيقول له : لك مثله وعشرة أمثاله » ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

س : ما معنى قوله تعالى ﴿ ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ﴾ [سورة القصص : ٧٨] ؟

ج : مما يجب أن يعتقد كل مسلم أن الحساب بعد الموت حق، وذلك لترتب الجزاء عليه، قال تعالى ﴿ فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين ﴾ [سورة الأعراف : ٦] وقال ﴿ فوريك لنسألهم أجمعين * عما كانوا يعملون ﴾ [سورة الحجر : ٩٢، ٩٣] وهذا الحساب على مرحلتين، الأولى فى القبر بعد الموت، والثانية بعد البعث والعرض على الله. وسؤال القبر بمعرفة الملكين كما هو ثابت بالقرآن والسنة ويكون عن الاعتقادات، أما السؤال الثانى فيكون على كل شىء من واقع الكتاب المسطر فيه أعمال الإنسان ﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا * اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسييا ﴾ [سورة الإسراء : ١٣، ١٤].

قال العلماء : يستثنى من سؤال القبر الشهداء والصديقون والمرابطون فى سبيل الله والأطفال، والحساب بعد البعث عام، يسأل فيه الرسل عن التبليغ كما يسأل الناس عن موقفهم من الرسالة، قال تعالى ﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأئمة آلهم من دون الله ؟ قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] وقد ورد ما يفيد ظاهره عدم سؤال النبى ﷺ كقوله تعالى ﴿ ولا تسأل عن أصحاب الجحيم ﴾ [سورة البقرة : ١١٩] لكن انمراد أنك غير مسئول عن كفرهم، فما عليك إلا البلاغ ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء ﴾ [سورة القصص : ٥٦] كما ورد ما يفيد ظاهره أن الكافرين المجرمين لا يسألون، كما فى قوله تعالى ﴿ ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون ﴾ لكن المراد أن المجرمين الكافرين

لا يسألون عن المعاصى التى اقترفوها لأنها كثيرة، ويكفى عنها الذنب الأكبر وهو الكفر، فليس بعد الكفر ذنب يستحق أن يسأل عنه . لأن مصيرهم النار خالدين فيها أبدا . أو المعنى لا يكلفون يوم القيامة أن يرضوا ربهم بالإيمان لأن الآخرة ليست دار تكليف، كما يفيد قوله تعالى ﴿ ثم لا يؤذن للذين كفروا ولا هم يستعتبون ﴾ [سورة النحل: ٨٤] وقوله ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ [سورة المرسلات: ٣٦] .

فالسؤال يوم القيامة لتقدير الجزاء، وهو يسير على الطائعين من المؤمنين، عسير على الكافرين والعاصين، ويكفى أن يسأل الكافر عن كفره دون حاجة إلى التفاصيل، فالمصير معروف، قال تعالى ﴿ وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ﴾ [سورة الفرقان: ٢٣] .

س : نريد توضيحاً لقوله تعالى ﴿ ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾ [سورة الإسراء: ٧٢] ؟

ج : من أحسن ما قيل فى تفسير هذه الآية ما جاء عن عكرمة أنه قال : جاء نفر من أهل اليمن إلى ابن عباس رضى الله عنهما فسأله عن هذه الآية فقال : اقرءوا ما قبلها من قوله تعالى ﴿ ربكم الذى يزجى لكم الفلك فى البحر لتبتغوا من فضله ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ [سورة الإسراء: ٦٦ - ٧٠] قال ابن عباس : من كان أعمى عن هذه النعم والآيات التى رآها فهو عن الآخرة التى لم يعاينها أعمى وأضل سبيلاً .

إن الذين لا يشكرون هذه النعم المحسوسة التى لا تحتاج إلى نظر دقيق أو عقل واسع قد عميت بصائرهم عن الحق ، وغفلت عنه قلوبهم كالذين فقدوا أبصارهم فلا يرون شيئاً من المحسوسات ، بل هم أضل من الأنعام التى تسيرها الغرائز ، لأنها معذورة حيث لا يوجد لها عقل كمقل بنى آدم . أما من له عقل وعطلة فهو متعمد للضلال ، فكان أضل من الأنعام .

ولقد عبر الله سبحانه عن الذين لم يستجيبوا له عقيدة وسلوكاً بأنهم عمى فقال ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾ قال رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ﴾ [سورة طه : ١٢٤ - ١٢٧] فالذين عميت بصائرهم فى الحقيقة عمى عن الهدى ، ولا مانع أن يحشرهم الله يوم القيامة عمى الأبصار ، جزاء وفاقاً بما كانوا عليه فى الدنيا من عمى البصائر .

أما من فتح الله بصائرهم فاتبعوا الحق فإنهم يحشرون يوم القيامة بيض الوجوه، يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم حتى لو كانوا فى الدنيا ممن امتحنهم الله فى أبصارهم، لكنهم رأوا قدرته وأحسوا نعمه بقلوبهم وبصائرهم، وكم فى الحياة من مكفوفى الأبصار هداهم الله إلى الحق وأعلى منزلتهم، وفى التاريخ قديمه وحديثه علماء وصالحون من هذا النوع.

س : هناك آية تسبب الحسنه إلى الله، والسئنه إلى الإنسان، وآية أخرى تقول:
إن السئنه من الله، فكيف نوفق بينهما ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ ما أصابك من حسنه فمن الله وما أصابك من سيئه فمن نفسك ﴾ [سورة النساء : ٧٩] وقال ﴿ ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ﴾ [سورة التغابن : ١١] الموضوع فى الآيتين مختلف، ففى الآية الأولى بيان الجزاء على ما يعمله الإنسان، وفى الثانية بيان علم الله وإرادته، فالله يجازينا على الحسنه فضلا منه وكرما، وعلى السئنه رحمة منه وعدلا، إذا أعطى الله إنسانا ثوابا على حسنة فالثواب منه تفضل، لأننا عباد مفروض أن نطيعه ولا نطلب على طاعتنا أجرا، شأن العبد مع سيده، يؤمر فيطيع ولا يطلب من سيده جزاء لأنه مملوك له، فإذا أعطاه سيده أجرا كان تفضلا منه، وهو وإن قلَّ يعدُّ كثيرا، ومع ذلك ففضل الله واسع يعطى الحسنه ثوابا هو عشر أمثالها، وإذا عصى العبد ربه وعاقبه على سيئته كان المفروض أن يأخذه ربه بالشدة كالعبد العاصى لسيده، ولكن عدل الله تشوبه الرحمة أيضا فيعطى سيئة على سيئة .

ولا يجوز أن ينسب العبد إلى ربه ظلما على عقابه، فهو المتسبب فيه، ولم يبدأ الله معاقبته بدون سبب، فذلك فى عرف الناس ظلم والله أولى بالبعد عنه « يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا » رواه مسلم ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ريك بظلام للعبيد ﴾ [سورة فصلت : ٤٦] وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ﴾ [سورة الشورى : ٣٠] .

أما قوله تعالى ﴿ ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ﴾ فيفسره قوله فى آية أخرى ﴿ ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتاب من قبل أن نبرأها ﴾ [سورة الحديد : ٢٢] فكل ما يحدث فى الكون معلوم له قبل أن يحدث، وهذا معنى ﴿ من قبل

أن نبرأها ﴿ أى نخلقها ، فالإيمان بأن كل شىء فى علم الله يعطى النفس توجيهها طيبا ،
 فما يحدث من خير يشكره عليه ، وما كان من سوء يصبر عليه ويرضى ، وفى الحديث
 «عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصابته سراء
 شكر فكان خيرا له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له » رواه مسلم ، يلتقى هذا مع
 قوله بعد الآية السابقة ﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ﴾ أى فلا تجزعوا
 على المصيبة ، ولا تطغينكم النعمة .

س : هل صحيح أن نسيان القرآن حرام، وما هى الوسيلة التى تساعد على عدم نسيانه ؟

ج : معروف أن فضل قراءة القرآن وحفظه فضل عظيم ، يكفى فى بيان ذلك قول النبى ﷺ فيما رواه البخارى « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وقوله فيما رواه مسلم « اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيها لأصحابه » وقوله فيما رواه الترمذى وأبو داود بسند صحيح « يقال لصحاب القرآن : اقرأوا وارتقوا ورتلوا كما كنت ترتلوا فى الدنيا ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤنها » وقد بين النبى ﷺ فى حديث رواه البخارى ومسلم أن ما يحفظ من القرآن معرض للنسيان فقال « تعاهدوا القرآن ، فوالذى نفس محمد بيده لهو أشد ثقلًا من الإبل فى عقلها » يعنى إذا لم يحكم حفظه تفلت كالبعير الذى لم يحكم ربطه بالعقال ، ولذلك حذّر من نسيان ما حفظ منه فقال فيما رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة فى صحيحه « وعرضت على ذنوب أمتى فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن - أو آية - أوتيتها رجل ثم نسيها » .

لكن حمل بعض العلماء النسيان هنا على ترك العمل ، لأن الإنسان بطبيعته معرض لنسيان ما يحفظ ، سواء أكان من القرآن أم من غيره ، ولأن التحذير لو كان من مجرد نسيان ما يحفظ لقال الشخص : الأسلم ألا أحفظ شيئا حتى لا أتمرض للعقاب إن نسيته ، وهذا فيه صرف للناس عن القرآن .

ومهما يكن من شيء فإن الواجب هو المجاهدة للإبقاء على ما يحفظ ، وذلك بمداومة التلاوة ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلا [ففى التلاوة ثواب على الحرف بعشر حسنات ، وفيها تقويم للسان بالعربية ، وتفقه فى الدين] وقد جاء فى المأثور أن

النبي ﷺ أوصى من شكا إليه نسيان ما يحفظه من القرآن بأن يصلي أربع ركعات ليلة الجمعة ببعض سور من القرآن، ثم يدعو بدعاء مخصوص، ففعل ذلك. فثبت الله في قلبه ما كان يحفظه، وهو حديث طويل رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم. ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرطهما. قال الحافظ المنذرى «الترغيب ج ٢ ص ١٣٩»: طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتمنه غريب جدا.

س : هل صحيح أن هناك حديثاً فيه طريقة لحفظ بها الإمام على القرآن الكريم؟

ج : ذكر الحافظ المنذرى فى كتابه « الترغيب والترهيب » حديثاً مؤداه أن النبى ﷺ علّمه صلاة أربع ركعات ليلة الجمعة فى كل ركعة سور مخصوصة، وبعدها يدعو بدعاء مخصوص . ويفعل ذلك ثلاث جمع أو خمسا أو سبعا، فنفذ على الوصية فوهبه الله الحفظ .

وقال المنذرى بعد ذلك : رواه الترمذى، وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم، ورواه الحاكم وقال : صحيح على شرطهما - أى البخارى ومسلم . ثم قال : طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جدا . والله أعلم .

فالحديث لم يصل إلى درجة الصحة فى السند، وما جاء فيه هو صلاة وذكر وقراءة قرآن ودعاء، ولا مانع من ذلك، أما النتيجة فموكولة إلى الله سبحانه، إن صحت عند على رضى الله عنه فربما لا تصح عند غيره، والطاعة على كل حال طيبة ويرجى قبولها وقبول الدعاء .

س : فى قصة نوح عليه السلام قول الله له ﴿ إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ [سورة هود: ٤٦] نريد توضيحاً لذلك ؟

ج : معروف أن نوحاً عليه السلام دعا قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ومع ذلك لم يؤمن معه إلا قليل ، وكان ممن كفروا به زوجته وابن من أبنائه ، وبعد صنع السفينة وحمل من آمن فيها وحصول الطوفان وبعد أن نهى الله نوحاً أن يتشفع للكافرين مهما كانت صلة القرابة به ﴿ ولا تخاطبني فى الذين ظلموا إنهم مغرقون ﴾ [سورة هود: ٣٧] حدث أن رأى نوح ولده يغرق وظن أنه من المؤمنين حيث لم يصرح له بالكفر ، فدعاه إلى الركوب فى السفينة ﴿ ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يا بنى اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ﴾ [سورة هود: ٤٢] فقد قال ﴿ ولا تكن مع الكافرين ﴾ ولم يقل من الكافرين . لأنه لو علم بكفره ما ناداه للركوب . وكان رد ولده غير صريح فى إعلان الكفر ، بل فيه اعتماد على نفسه وقوته وحيلته التى يمكن أن ينجو بها من الغرق « ساوى إلى جبل يعصمنى من الماء » فرد عليه أبوه « لا عصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » وكانت النتيجة أن حال بينهما الموج فكان من المغرقين .

ولعدم علم نوح يقيناً بكفر ولده سأل ربه مستوضحاً لماذا أغرق فقال ﴿ رب إن ابنى من أهلى وإن عندك الحق وأنت أحكم الحاكمين ﴾ [سورة هود: ٤٥] فرد الله عليه بأنه ليس من أهله المؤمنين فى الحقيقة وإن كان يبدو له أنه مؤمن « قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين » والمعنى أن القرابة المنجية من العذاب هى قرابة الإيمان لا قرابة النسب ، وكان عليك أن تحرى حال ولدك وهو يعرش معك أو قريباً منك لتأكد من إيمانه ، فإن مقامك غير مقام عامة الناس . وليس قوله له « إني أعظك أن تكون من الجاهلين » وصفاً

له بأنه جاهل ، بل تحذير له أن يكون فى المستقبل جاهلا ، كما قال الله لسيدنا محمد ﴿ فلا تكونن من الجاهلين ﴾ [سورة الأنعام : ٢٥] وقوله ﴿ وادع إلى ربك ولا تكونن من المشركين ﴾ [سورة القصص : ٨٧] فلم يكن النبى جاهلا ولا مشركا حين خاطبه الله بذلك ، وعلى هذه الصورة كان نوح عليه السلام بريئا مما يخالف عصمة الأنبياء .

س : كان النبي ﷺ يتعبد فى غار حراء قبل البعثة، فبماذا كان يتعبد ؟

ج : ذكر القرطبى فى تفسيره « ج ١٦ ص ٥٧ » أن العلماء تكلموا فى النبي ﷺ هل كان متعبدا بدين قبل الوحي أم لا ، فمنهم من منع ذلك مطلقا وأحاله عقلا ، قالوا لأنه يبعد أن يكون متبوعا من عُرف تابعا ، وبنوا هذا على التحسين والتقييح ، وقالت فرقة أخرى بالتوقف وترك قطع الحكم عليه بشيء فى ذلك ، حيث لا دليل على شيء بالعقل أو النقل ، وهذا مذهب أبى المعالى ، وقالت فرقة ثالثة : إنه كان متعبدا بشيء من قبله وعاملا به ، ثم اختلف هؤلاء فى التعيين ، فذهب طائفة إلى أنه كان على دين عيسى ، فإنه ناسخ لجميع الأديان والملل قبله ، فلا يجوز أن يكون النبي على دين منسوخ ، وذهب طائفة إلى أنه كان على دين إبراهيم ، لأنه من ولده وهو أبو الأنبياء ، وذهب طائفة إلى أنه كان على دين موسى ، لأنه أقدم الأديان (هكذا) وذهب المعتزلة إلى أنه لابد أن يكون على دين ، ولكن عين الدين غير معلومة عندنا .

وقد أبطل هذه الأقوال كلها أئمتنا ، إذ هى أقوال متعارضة وليس فيها دلالة قاطعة ، وإن كان العقل يجوز ذلك كله ، والذي يقطع به أنه عليه السلام لم يكن منسوبا إلى واحد من الأنبياء نسبة تقتضى أن يكون واحدا من أمته ومخاطبا بكل شريعته ، بل شريعته مستقلة بنفسها مفتوحة من عند الله الحاكم جل وعز ، وأنه ﷺ كان مؤمنا بالله عز وجل ، ولا مسجد لصنم ولا أشرك بالله ، ولا زنى ولا شرب الخمر ، ولا شهد السامر - الموضع الذى يجتمعون للسمر فيه ، ولا حضر حلف المطر (هكذا) ولا حلف المطيبين - القائم على نصرة المظلوم وصلة الأرحام - بل نزهه الله وصانه عن ذلك .

ولا يعترض على ذلك بقوله تعالى ﴿ قل بل ملة إبراهيم حنيفا ﴾ [سورة البقرة: ١٣٥]

ويقوله ﴿ أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ﴾ . سورة النحل : ١٢٣ [ويقول له ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ﴾ [سورة الشورى : ١٣] فهذا يقتضى أنه كان متعبدا بشرع - فالجواب أن ذلك فيما لا تختلف فيه الشرائع من التوحيد وإقامة الدين ، أما تفاصيل الشرائع فلم يعرفها حتى جاء الإسلام .

س : نريد توضيحاً لمعنى قوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ * إن هو إلا وحى يوحى ﴾ [سورة النجم : ٤٣] وهل منه الحديث النبوى ؟

ج : يقول المفسرون : إن النبى ﷺ لم ينطق عن الهوى والغرض فى القرآن الذى يبلغه للناس . فهو وحى من الله تعالى ، بمعنى أن النبى ﷺ إذا قال : قال الله كذا ، فإن ذلك عن صدق ، وأن الكلام هو كلام الله ، وليس كلام محمد نسبة إلى ربه ليكسب قداسة ، فإنه ﷺ لا يكتم شيئاً مما أمر بتبليغه حتى لو كان على غير ما يحبه هو ، ولذلك لما نزل قوله تعالى فى حقه ﴿ عبس وتولى أن جاءه الأعمى ﴾ بلغ ذلك ولم ينقص منه شيئاً مع أنه ضد هواه وميله ، لكن الحق لا بد أن يتبع ويبلغ .

وهذا يلتقى مع قوله تعالى ﴿ تنزيل من رب العالمين ﴾ ولو تقول علينا بعض الأقاويل * لأخذنا منه باليمين * ثم لقطعنا منه الوتين * فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾ [سورة الحاقة : ٤٣ - ٤٧] ومع قوله ﴿ قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى أبى أخاف إن عصيت ربه عذاب يوم عظيم ﴾ [سورة يونس : ١٥] .

فالقرآن هو الوحى الذى يبلغه الرسول دون تغيير أو تبديل ، ودون تدخل هواه فيه ، أما ما يحكم به بين الناس فهو نطقه هو وكلامه هو ، إن كان حقاً أيده الله فيه وسكت عنه ، وإن كان غير ذلك أرشده ، كما فى قوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ﴾ [سورة التوبة : ٨٤] بعد أن صلى على قبر عبد الله بن أبى كبيسر المنافقين .

والحديث النبوى معناه من الله ولفظه من النبى ﷺ . فهو لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى ، وإذا بلغه الرسول صحيحاً فيها ، وإلا صححه رب العزة ، وإذا لم يكن معنى الحديث من الله بل كان اجتهداً ، التزم فيه الرسول المصلحة العامة ، وبخاصة فيما يمس الناس ، ويظهر ذلك فى عرض مشروع الصلح فى غزوة الخندق على السعدين ، وقالوا : هل هو أمر من الله فتبعه ، أو شئء تجبه فنوافقك عليه ، أو هو لمصلحتنا ؟ فقال « بل لمصلحتكم » فلم يوافقوا عليه « انظر كتب السيرة » .

س : هل صحيح أن الكوثر نهر فى الجنة أعطاه الله للنبي ﷺ ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ وللعلماء كلام كثير فى المراد بالكوثر، فقليل هو الخير الكثير، وقيل هو النبوة، وقيل غير ذلك ، وأقوى ما فسر به ما جاء فى صحيح مسلم وغيره أن النبي ﷺ لما قرأ هذه السورة قال «أتدرون ما الكوثر ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فقال «نهر وعدتيه ربي ، عليه خير كثير، وهو حوض ترد عليه أمتى يوم القيامة ، آتيته عدد النجوم ، فيُختلجُ العبد منهم فأقول : رب إنه من أمتى ، فيقول : ما تدري ما أحدث بعدك » ومعنى يختلج يتزع ويعبد ، وروى أحمد فى مسنده أن رجلا سأل النبي ﷺ : ما الكوثر ؟ فقال «نهر فى الجنة يسيل فى حوضه ، لهو أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل » وجاء فى صحيح البخارى أنه «نهر فى الجنة يسيل فى حوضه ، مجراه على الدر والياقوت » وفى سنن النسائى «تراه المسك وحصاه اللؤلؤ والياقوت ، وماؤه أحلى من العسل وأبيض من اللبن وأبرد من الثلج » .

وحوض النبي ﷺ أكبر الحياض وأكثرها واردة ، ففى حديث الترمذى «إن لكل نبي حوضا ، وإنهم يتباهون بأكثرهم واردة ، وإننى أرجو أن أكون أكثرهم واردة » وجاء فى روايات البخارى ومسلم «أن حوض الرسول ﷺ مسيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيانه كنجوم السماء ، من شرب منه لا يظمأ أبدا » وفى رواية «حوضى مسيرة شهر وزواياه سواء ، وماؤه أبيض من الورد » أى الفضة ، وفى رواية لهما أيضا ما يفيد أن بعض من يردون الحوض من أمته يمتعون عنه ويذهب بهم إلى النار ، لأنهم ارتدوا على أدبارهم فلا يخلص منهم إلا مثل حمل النعم ، أى ضوالها . ومعناه أن الناجى قليل كقلة الضالة من الغنم بالنسبة إلى جملتها «الزرقانى على المواهب ج ٥ ص ٣٤ ، الترغيب ج ٤ ص ١٤٤ - ١٤٧ » .

تلك بعض الأحاديث التى فسرت الكوثر بأنه نهر فى الجنة بهذه الأوصاف الطيبة ، وهو يصب فى حوض الرسول الذى يكون فى المحشر قبل دخول الجنة ، وأن الذى سيشرب منه هم الثابتون على الإيمان والتقوى حتى الموت ، وأن مقدار ما يشربه المؤمن من الحوض يقدر بدرجة حبه للنبي ﷺ ، والحب له آثار فى السلوك على هدى الأسوة الحسنة .

س : قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ﴾ ما هو الشيء الذى حرمه الرسول على نفسه ، وكيف يخالف أمر الله فيحرم ما أحله الله له ؟

ج : أصبح ما ورد فى سبب نزول هذه الآية من أول سورة التحريم كما رواه مسلم ، أنه ﷺ كان يشرب عسلا عند بعض نساائه - زينب بنت جحش أو حفصة بنت عمر - وكان يمكث عندها طويلا ، فلدبت الغيرة فى قلب بعض زوجاته ، وهن بشر ، كن يتمنين أن يمكث عندهن كما يمكث هناك ، لأن من عادته ﷺ أنه كان يطوف عليهن جميعا كل يوم ، يسأل عنهن ويقضى حاجاتهن ، ثم يبيت عند صاحبة النوبة ، فقال بعض الزوجات : إذا وصل النبي إلينا نقول له : إن فى فمك رائحة كريهة - وهو يكره الرائحة الكريهة - فقلن له ذلك ، وذكر أنه من الطعام الذى أكله ، فقال « أكلت عسلا » فقلن : لعل نحلله قد جنت العُرْفُطُ ، يعنى امتص زهر شجر العرفط وهو ذو رائحة كريهة . ومن هنا حلف الرسول ألا يأكله مرة أخرى . وبالفعل عندما زار من عندها غسل رفض أن يأكل منه ، وقد أطلع الله نبيه على ما فعلته أزواجه - زوجاته - وبين له المخرج من يمينه ، وهو كفارة بعثت رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم على ما جاء فى سورة المائدة .

وقد نزلت هذه الآية عتابا رقيقا من الله لنبيه فى أنه كان فى الذروة من حسن معاشرة أزواجه ، لدرجة أنه امتنع عما أحله الله له لإدخال السرور على قلوبهن ، وبين له أن سمو الخلق لا يصل إلى الدرجة التى يتعب فيها نفسه ويحرمه من الحلال الطيب الذى يحبه ، فالامتناع عن أكل شيء إرضاء لمن يحبه ليس تحريرا شرعيا لشيء أحله الله وليس معصية ، بل هو تصرف شخصى فى معاملة أزواجه ، كما امتنع عن أكل الثوم

والبصل وهما مباحان، لأن وضعه من لقاء الملائكة وغيره ليس كوضع سائر الناس، وقد امتنع من قبله سيدنا يعقوب عن لحوم الإبل والبانها لأمر يخصه، ولم يعاتبه الله على ذلك كما قال سبحانه ﴿كل الطعام كان حلالاً لنبى إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة﴾ [سورة آل عمران: ٩٣].

والسبب المذكور لنزول الآية أصبح من رواية الدارقطنى أنه امتنع عن مارية إرضاء لحفصة عندما اختلى بها فى بيتها «راجع تفسير القرطبى لهذه الآية» .

س : هل من الحديث ما يقال عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان يرى فى الظلام كما يرى فى النور ؟

ج : جاء فى المواهب اللدنية للقسطلانى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يرى بالليل فى الظلمة كما يرى فى النهار فى الضوء . رواه البخارى . وروى البيهقى عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يرى فى الظلماء كما يرى فى الضوء .

وقد علق الزرقانى فى شرحه على إسناد الحديث للبخارى فقال : لم أجده فيه ، وإنما عزاه السيوطى وغيره للبيهقى فى الدلائل ، وقال : إنه حسن . قال شارحه : ولعله - أى الحكم بالحسن - لاعتقاده ، وإلا فقد قال السهيلي : ليس بقوى . ونقل ابن دحية تضعيفه فى كتاب « الآيات البينات » عن ابن بشكوال ، لأن فى سنده ضعفا فكيف يكون فى البخارى .

وحديث البيهقى رواه أيضا ابن عدى وبقى بن مخلد - كما فى الشفاء - وضعفه ابن الجوزى والذهبي . لكنه يعتضد بشواهدة فهو حسن كما قال السيوطى .

فبالخلاصة أن رؤية النبى ﷺ فى الظلام كالنهار سندها ضعيف أو حسن وذكر الزرقانى أنه ﷺ قام ليلة فوطئ على زينب بنت أم سلمة بقدمه وهى نائمة ، فبكت . وقد يكون ذلك ليبيان أن رؤيته فى الليل كالنهار ليست فى كل الأحوال ، وأجاب عنه الزرقانى بجواب آخر من وجهة نظره « الزرقانى على المواهب ج ٤ ص ٨٣ » .

س : هل من الحديث ما يقال « من زار قبرى وجبت له شفاعتى » وهل تتحقق هذه الشفاعة إن كان الزائر من غير أهل التقوى والإيمان ؟

ج : هذا الحديث رواه الدارقطنى وابن أبى الدنيا وغيرهما ، ورواه عبد الحق فى أحكامه وسكت عنه ، وسكوته دليل على قبوله .
قال الذهبى : طرقة كلها لينة ، لكن يقوى بعضها ببعض ، وهناك روايات أخرى بهذا المعنى .

يقول الزرقانى فى شرح المواهب « ج ٨ ص ٢٩٨ » : معنى « وجبت له شفاعتى » أخصه بشفاعة ليست لغيره تناسب عظيم عمله ، إما بزيادة نعيم ، أو تخفيف هول ذلك اليوم عنه ، أو دخول الجنة بلا حساب ، أو رفع درجاته بها ، أو بزيادة شهود الحق والنظر إليه ، أو بغير ذلك ، أو المراد البشرى يموتة على الإسلام .

س : هل هذا حديث صحيح ؟ العلماء ورثة الأنبياء ؟

ج : روى أبو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وغيرهم أن النبى ﷺ قال فى ضمن حديث طويل « إن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، إنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر » .

هذا الحديث يبين فضل العلماء ، توضيحا لقوله تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ [سورة المجادلة : ١١] فهم الوارثون لما تركه الرسول ، لأنه القائل « بلغوا عنى ولو آية » رواه البخارى ، والقائل فى طلاب العلم « من سلك طريقا يتفنى فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة » كما رواه مسلم ، والقائل « إن الملائكة تنضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع » كما رواه أحمد وابن حبان والحاكم ، والقائل « يا أبا ذر لأن تغدو فتتعلم آية من كتاب الله خير لك من أن تصلى مائة ركعة ، ولأن تغدو فتتعلم بابا من العلم ، عمل به أو لم يعمل خير لك من أن تصلى ألف ركعة » كما رواه ابن ماجه بإسناد حسن .

وأشرف العلم ما كان متصلا بالقرآن ، ففى حديث البخارى ومسلم « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » لأنه يرشد إلى كل العلوم النافعة فى الدين والدنيا ، ففى آياته قوله تعالى ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود * ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [سورة فاطر : ٢٧ ، ٢٨] .

فالذين يخشون الله هم علماء الفلك والطبيعة والكيمياء والنبات وطبقات الأرض ، وعلماء الإنسان تاريخا ونفسا وطبا وكل ما يتصل به ، وعلماء الحيوان كذلك بكل ما

يتصل به ، وذلك إذا درسوا بتعمق وإنصاف وقصد حسن ، إنهم بوصولهم إلى سر الخلق سيؤمنون أو يزدادون إيماناً ، وسيفيدون أنفسهم والناس جميعاً بجهودهم .
ومن أراد أن ينشر صدره بمعرفة موقف الإسلام من العلم بفروعه المختلفة فليرجع إلى « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي ، وسيهتف من أعماق قلبه أن هذا الدين هو دين الحضارة الصحيحة ، الصالح لكل زمان ومكان ، وذلك بالفهم الواعي والتطبيق الصحيح .

س : هل صحيح أن النبى ﷺ أوصى على سابع جار كما يقول بعض الناس ؟

ج : معلوم أن الإسلام أوصى على رعاية حق الجوار، والنصوص فى ذلك كثيرة يكفى منها قوله تعالى ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ﴾ [سورة النساء: ٣٦] والجار ذو القربى من له صلة قرابة، والجنب من لا تربطه به قرابة، والصاحب بالجنب قيل هو الزوجة . وقوله ﷺ « ما زال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » رواه البخارى ومسلم، وقوله « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره » رواه البخارى ومسلم وقوله « والذى نفسى بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره - أو قال لأخيه - ما يحب لنفسه » رواه مسلم .

والجار هو من جاور فى المسكن أو المتجر أو المصنع أو الحقل أو حلقة الدرس أو الفصل، وفى أى مكان يطول به زمن الجوار، لكن هل الوصية بالإحسان إلى الجار خاصة بمن يجاور مباشرة لا يتعداه إلى البعيد؟ إن الناظر إلى روح الإسلام يرى أن الأخوة يمتد ظلها حتى يشمل أكثر من شخص، وإن كان هناك تفاوت فى الأولوية بحسب القرب والبعد، ويشهد لهذا الامتداد حديث روى عن النبى ﷺ أن رجلاً جاء يشكو إليه جاره، فأمره أن ينادى على باب المسجد « ألا إن أربعمين داراً جار » يقول الزهرى راوى هذا الحديث مفسراً له : أربعمون هكذا، وأوماً إلى أربع جهات .

هذا هو الحديث الذى روى فى اتساع مجال الجوار وإن كان فى سنده مقال، لكن روح الشريعة لا تعارضه . أما قول بعض الناس : إن النبى ﷺ أوصى على سابع جار فلم أره حديثاً منسوباً إلى النبى ﷺ، وهو من مبالغة الناس واستعمالهم عدد السبع وعدد السبعين كثيراً فى المبالغة، ولا ننسى فى هذا المقام قول النبى ﷺ فى الأخوة الجامعة كما رواه البخارى ومسلم « مثل المؤمنين فى تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » .

س : هل يجوز ضرب النساء إذا مشين يصرخن في الجنائز ويفعلن أفعال الجاهلية ؟

ج : تشييع النساء للجنائز ورد فيه حديث البخاري ومسلم عن أم عطية قالت : نهينا أن تشيع الجنائز ولم يعزم علينا ، أى لم يؤكد المنع ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحریم ، كما ذكره ابن حجر في « فتح الباري » .
فألنهي للنتزيه وبه قال جمهور العلماء ، ومال مالك إلى الجواز وهو قول أهل المدينة كما ذكره القرطبي .

ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة أن الرسول ﷺ كان في جنازة ورأى عمر امرأة فصاح بها ، فقال « دعها يا عمر فإن العين دامة ، والنفس مصابة والعهد قريب » وإسناد هذا الحديث صحيح .

والأحاديث التي نهت عن اتباعهن الجنائز ضعيفة ، والمنهى عنه هو ارتكاب ما يخالف الدين مما جاء في الحديث الصحيح « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » .

وإذا حدث من النساء منكر من هذا وغيره وجب تغييره بالصورة التي جاءت في الحديث الصحيح : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » .

وجاء في فتاوى الشيخ شلتوت (ص ١٩٨) أن عمر بن الخطاب سمع ندبا ونياحة فدخل مكان الصوت وأخذ الحاضرين يدرته حتى بلغ النائحة فضربها حتى سقط خمارها ، وقال لمن معه : اضرب فإنها نائحة ولا حرمة لها ، إنها لا تبكى لشجوكم ، إنها

تريق دموعها على أخذ دراهمكم، وإنها تؤذى موتاكم في قبورهم وأحياءكم في دورهم،
إنها تنهى عن الصبر وقد أمر الله به، وتأمر بالجزع وقد نهى الله عنه .
ويلاحظ أن عمر قام بهذا بحكم ولايته العامة وتمكنه من تغيير المنكر بيده، وعلى
غيره من الناس أن يراعى الأسلوب المناسب الذي لا يكون له رد فعل غير كريم .

س : هل دفن الإنسان بجوار الصالحين وأولياء الله يخفف من عذابه فى القبر ؟

وهل بناء القبور بالصورة الحالية صحيح ؟

ج : جاء فى كتاب « مشارق الأنوار » للعدوى ص ٢٥ ما نصه :

ومما ينبغى أن يدفن بجوار قوم صالحين ، ففى شفاء الصدور : أخرج أبو نعيم وإبن منده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين ، فان الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي بجوار السوء » وأخرج ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال « إذا مات لأحدكم الميت فأحسنوا كفنه وعجلوا لإنجاز وصيته وأعمقوا له فى قبره وباعدوه عن جوار السوء » قيل : يا رسول الله وهل ينفع الجار الصالح فى الآخرة . قال « هل ينفع فى الدنيا ؟ قالوا نعم ، قال « كذلك ينفع فى الآخرة » انتهى .

هذا ما ورد فى الموضوع وهى أخبار لا يعتمد عليها فى معرفة الغيب ، فيحتمل أن يكون الأمر كما ورد ولا مانع منه عقلا ولا شرعا ، وإذا كان هناك انتفاع بمجاورة الصالحين ، أو تأذ بمجاورة غيرهم فلا يتعارض ذلك مع قوله تعالى « كل امرئ بما كسب رهين » وقوله « ولا تزر وازرة وزر أخرى » فلا يتحتم أن يكون الانتفاع ثوبا والتأذى عقابا ، بل يكون على مثال ما يحصل فى الدنيا من الارتياح وعدمه .

هذا ، وأما القبر فهو حفرة فى الأرض تعمق وتحكم بحيث تمنع الرائحة وتحمى من الوحوش ، ويندب أن يكون العمق قدر قامه وبسطة .

ويسن أن يرفع عن سطح الأرض قدر شبر ونحوه ليعرف حتى لا يمشى الناس عليه ، والخلاف جاء فى بناء القباب وعدمه .

جاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة : يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تحديق به كالحيشان ... أما الشافعية فقالوا : يجوز أن تبنى قبور الأنبياء والشهداء والصالحين وأن ترفع عليها القباب ولو فى الأرض الموقوفة لإحياء ذكرهم . اهـ .

ورأى الجمهور أقوى وهو الكراهة لا التحريم الذى تحمس له الشوكانى .
وقال : صرح به أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك .

س : ما حكم النوم فى المسجد ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والأصيل ﴾ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة [سورة النور : ٣٦ ، ٣٧] .

المساجد بيوت للعبادة يجب أن يحافظ فيها على الهدوء لتمكين المتعبدين من الخشوع ، وأن تصان عن العبث واللهو احتراماً لقدسيتها ، وقد ثبت أن الملائكة تحب التردد على المساجد والأماكن التى يذكر فيها الله ويقرأ القرآن ويدرس العلم ، وأنهم يرتاحون إلى الرائحة الطيبة وينفرون من الرائحة الكريهة ، وإذا حضروا حضرت معهم الرحمة والبركة ، وإذا انصرفوا شهدوا عند ربهم بالخير لهؤلاء المتعبدين .

وأما النوم فى المسجد فقد جاء فى الصحيحين أن النبى ﷺ رأى مستلقياً فيه واضعاً إحدى رجله على الأخرى ، كما صح أن عمر وعثمان كانا يستلقيان أحياناً بالمسجد النبوى ، وروى البخارى وغيره أن ابن عمر كان ينام فى المسجد النبوى وهو عزب ، ومعه بعض الشبان يشامون ليلاً ويقولون وقت الظهيرة ، كما أخرج البخارى أن علياً رضى الله عنه غاضب فاطمة رضى الله عنها فذهب إلى المسجد ونام ، وسقط رداؤه عنه وأصابه تراب ، فجعل النبى ﷺ يمسحه ويقول « قم أبا تراب » وكان فى المسجد النبوى صُفَّة ، أى مكان مظلل يأوى إليه المساكين ، وينزل فيه ضيوف الرسول ، كما صح فى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ ضرب قبة - أى خيمة - فى المسجد على سعد بن معاذ لما أصيب يوم الخندق ، ليمرَّض فيها ، وأنه جعل خيمة فى المسجد للمرأة السوداء التى كانت ترفع القمامة منه ، ولما أسر ثمامة بن أثال ، وهو مشرك ، ربط مدة بسارية فى المسجد النبوى وبناء على هذه الروايات ذهب جمهور العلماء إلى جواز النوم فى المسجد ، وإذا

جاء للكافر فجوازه للمسلم أولى، لكن ابن عباس كره النوم فى المسجد إلا لمن يستريح وقتا للاستعداد للصلاة، لكن ابن مسعود كره النوم فيه مطلقا، والإمام مالك أباح النوم فى المسجد لمن ليس له مسكن، أما من له مسكن فيكره نومه فى المسجد.

هذه هى الآراء فى حكم النوم، لكن ينبغى أن يسان المسجد عن الروائح الكريهة التى تطرد الملائكة، وعن التضييق على المصلين، كما ينبغى التحرز عن تعرض العورات للانكشاف، وخلاصة الموضوع أن النوم فى المسجد ليس حراما، لكنه مكروه. إن ترتب عليه تشويش أو تضييق، وليس مكروها عند الحاجة كالاكتاف، والراحة اليسيرة، وعدم وجود مسكن.

البيع في المسجد وعند النداء للجمعة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : ما حكم الدين في البيع والشراء وعقد الصفقات داخل المسجد، وكذلك عند النداء لصلاة الجمعة، وهل المكسب من البيع عند النداء يعتبر مالا حراما؟

ج : جاء في تفسير القرطبي (ج ١٢ ص ٢٦٩) في المسألة السادسة قوله : وتضمن المساجد أيضا عن البيع والشراء، وذكر حديث مسلم « إنما بنيت المساجد لما بنيت له » وقال : وهذا يدل على أن الأصل ألا يعمل في المسجد غير الصلوات والأذكار وقراءة القرآن، كما جاء منصوبا عليه من قول النبي ﷺ في حديث الأعرابي الذي بال في المسجد وذكر في ص ٢٧٠ من رواية الترمذي أن الرسول ﷺ نهى عن تناشد الأشعار وعن البيع والشراء فيه . ثم قال : وقد كره قوم من أهل العلم البيع والشراء في المسجد وبه يقول أحمد وإسحاق . ثم قال في الصفحة نفسها : وقال الترمذي : وقد روى عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء في المسجد ، وقد روى عن النبي ﷺ في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد .

هذا ما جاء في القرطبي ، وجاء في فقه المذاهب الأربعة أن الحنفية كرهوا إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ، أما عقد الهبة ونحوها فإنه لا يكره . والمالكية قالوا مثل الحنفية تقريبا .

أما الحنابلة فقالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل . والشافعية قالوا : يحرم اتخاذ المسجد محلا للبيع والشراء على الدوام ، وأما إن وقع ذلك نادرا فهو خلاف الأولى إلا إذا أدى إلى التضييق على مصل فيحرم .

فالخلاصة أن عقد الصفقات في المسجد في بعض الأحيان مكروه أو خلاف الأولى عند الجمهور وحرام وباطل عند أحمد ، واتخاذها لذلك على الدوام حرام عند الشافعية

والحنابلة، وكذلك إذا أدى إلى التضييق على المصلى، وأرى حرمة إذا أخل بحرمة المسجد سواء أكان أحيانا أو على الدوام .

٢ - أما عقد الصفقات عند النداء لصلاة الجمعة فقد جاء فيه قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ [سورة الجمعة : ٩] .

جاء فى تفسير القرطبى لهذه الآية : أن البيع عند النداء لصلاة الجمعة حرام على من كان مخاطبا بفرض الجمعة، أما من لا يجب عليه حضور الجمعة فلا ينهى عن البيع والشراء .

ثم قال : وفى وقت التحريم قولان، الأول أنه من بعد الزوال إلى الفراغ منها . والثانى أنه من وقت أذان الخطبة إلى وقت الصلاة كما قاله الشافعى . ومذهب مالك أن يترك البيع إذا نودى للصلاة، ويفسخ عنده ما وقع من ذلك من البيع فى ذلك الوقت، ويرى ابن العربى فسخ كل العقود فكل أمر يشغل عن الجمعة حرام شرعا مفسوخ ردعا .

وقال الشافعى : إن البيع فى ذلك الوقت ليس بحرام لكنه مكروه، وهو يتعقد ولا يفسخ، ثم أنهى القرطبى ذلك بقوله : قلت : والصحيح فسادُه وفسخه، لقوله عليه الصلاة والسلام « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » أى مردود .

وجاء فى فقه المذاهب الأربعة أن الحنفية قالوا : يحرم البيع عند الأذان الواقع بعد الزوال إلى انتهاء الصلاة، وقال المالكية : إن عقد البيع فاسد ويفسخ . وقال الحنابلة : لا يتعقد .

فالخلاصة : أن عقد الصفقات بعد أذان الجمعة حرام عند الجمهور والمال خبيث، ولا يتعقد عند بعضهم، مكروه عند الشافعية ويتعقد .

س : هل يجوز للمرأة فى عادتها الشهرية أن تدخل المسجد لحضور مجالس العلم ؟

ج : الحائض والنفساء ومن عليه جنابة ولم يغتسل يحرم عليه المكث فى المسجد ، أما العبور فلا حرج فيه ، بناء على قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ [سورة النساء : ٤٣] ولحديث عائشة رضى الله عنها الذى رواه أبو داود ، قالت : جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة فى المسجد فقال « وجهوا هذه البيوت عن المسجد » ثم دخل رسول الله ﷺ ولم يصنع القوم شيئاً ، رجاء أن ينزل فيهم رخصة ، فخرج إليهم فقال « وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإنى لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب » ولحديث أم سلمة رضى الله عنها الذى رواه ابن مساجه والطبرانى ، قالت : دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد - أى فناءه - فنادى بأعلى صوته « إن المسجد لا يحل لحائض ولا لجنب » وعن جابر رضى الله عنه قال : كان أحدنا يمر فى المسجد جنباً مجتازاً . رواه ابن أبى شيبه وسعيد بن منصور فى سننه . وجاءت روايات تدل على أن الذين كانت تصيهم جنابة ولا يجدون طريقاً إلى الماء إلا المسجد فكانوا يمرّون منه .

ويؤكد أن المحرّم هو المكث فقط وليس العبور ما رواه مسلم وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى رسول الله ﷺ « ناولينى الخمرة من المسجد » فقلت : إنى حائض ، فقال « إن حيضتك ليست فى يدك » يعنى لن تلوث المسجد لأن يدك التى تتناولين بها الخمرة ليس بها دم . وما رواه أحمد والنسائى عن ميمونة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يدخل على إحدانا وهى حائض ، فيضع رأسه فى حجرها

فيقرأ القرآن وهي حائض، ثم تقوم إحداها بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض .
والخمرة هي السجادة التي يضعها تحت جبهته عند السجود .
فهذه التصور تدل على حرمة دخول الحائض والنفساء ومن به جنابة - المسجد
لسماع درس علم وغيره، فالمكث لذلك ممنوع، والعبور فقط لحاجة لا مانع منه، ولم
يجوز مكث الحائض في المسجد إلا زيد بن ثابت إذا أمن تلويثها للمسجد، يقول
الشوكاني « نيل الأوطار ج ١ ص ٢٤٩ » : وحكاه الخطابي عن مالك والشافعي وأحمد
وأهل الظاهر، ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي، وهو المشهور من مذهب
مالك .

س : ما حكم الدين في منع صاحب العمل للعامل من الذهاب إلى المسجد للصلاة حتى لا يتعطل العمل، وإذا كان العامل وحده هل يجوز له ترك مكان العمل للصلاة وقد يتسبب في قطع أجره ؟

ج : لا يجوز لصاحب العمل منع أحد من العمال من أداء فرض الله تعالى ، سواء أكان صلاة أم غيرها ، ما دام أداء الفريضة ممكناً في وقت العمل وغير ضار به .

فإذا جاء وقت الظهر مثلاً ، ووقته معروف يمتد حوالي ثلاث ساعات إلى العصر فصل الصيف ، فصلاة الظهر تقع أداء في أى وقت من هذه الساعات كما بينه النبي ﷺ للأمة من واقع بيان جبريل له ، وإن كانت المبادرة بأدائها في أول الوقت أفضل للحديث الوارد في ذلك .

فإذا أمكن للعامل أن يصلي الظهر في وقتها حاضراً قبل العصر ، سواء أكان في أثناء العمل أو بعد الانصراف منه وليس في ذلك ضرر للعمل لم يجز لصاحب العمل أن يمنعه من الصلاة . أما إذا كان أداء العامل للصلاة يضر بالعمل فلا بد من إذن صاحب العمل ، فإن أذن فيها ونعمت ، وإن لم يأذن جاز للعامل تأخير صلاة الظهر حتى يصلبها مع العصر عند الانصراف من العمل . وذلك على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل .

ومثل ذلك إذا كان صاحب العمل متشدداً وهدد العامل بالفصل أو بخضم جزء من أجره يتضرر منه إذا ذهب إلى الصلاة جاز جمع الصلاتين جمع تأخير .

ولى رجاء حتى تكون العلاقة طيبة بين صاحب العمل والعاملين أن يقتصر العاملون على أداء الصلاة في أقل وقت ، وألا يتهنزوا فرصة ترك العمل للصلاة بقضاء بعض مصالحهم أو تضييع بعض الوقت في راحة أو تناول طعام أو شراب مثلاً ، فإن الوقت

ثمين ، وصاحب العمل يعطيهم الأجر على كل الوقت المخصص للعمل ، ومن حقه أن يستوفى منهم العمل كاملا فى كل الوقت لكنه - إن كان طيبا - يسمح ببعض الوقت للصلاة فلا يجوز أن يكون هناك ضرر لأحد الطرفين والتفاهم ورقابة الضمير والإحساس بحاجة الوطن والأمة للعمل وزيادة الإنتاج - كل ذلك يساعد على تعاون الطرفين على الخير المشترك .

وصاحب العمل إذا علم أن أداء الصلاة ومثلها طاعة الله تساعد على إخلاص العامل فى عمله وعلى إتقانه وإجادته سيسمح بسخاء نفس ببعض الوقت لأداء الصلاة ، وبالتالي ينبغي أن يشكر العامل صاحب العمل على ذلك ، ويرد له المعروف زيادة فى الإخلاص فى العمل ، واستغلال كل الوقت للإنتاج المثمر الذى ينتفع به الجميع .

س : كيف رأى رسول الله ﷺ المتكاسل عن الصلاة فى الإسراء والمعراج مع أن الصلاة المكتوبة لم تكن فرضت بعد ؟ وما نوع الصلاة من قبل ؟

ج : الحديث الذى رأى فيه النبى ﷺ تارك الصلاة يعذب كان فى رؤيا رآها مناما - ورؤيا الأنبياء حق - وقد روى البخارى عن سمرة بن جندب قال : كان رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رؤيا فيقص عليه ما شاء الله أن يقص وأنه قال لنا ذات غداة : إنه أتانى الليلة آتيان وإنهما استبعانى وأنهما قالوا لى : انطلق ، وإنى انطلقت معهما وإننا أتينا على رجل مضطجع وإذا آخر قائم عليه بصخرة وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه ، فيثلغ رأسه فيتنهده الحجر فيأخذه فلا يرجع إليه حتى يصلح رأسه كما كان ، ثم يعود فيفعل به مثل ما فعل المرة الأولى . قال : قلت سبحان الله ما هذا ؟ ... وبعد تمام قصة الرؤيا قال له : أما الرجل الأول الذى أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة .

فهذه الصورة كانت فى رؤيا ، وكانت بعد فرض الصلاة ، لكن هناك رواية للبزار وغيره عن أبى هريرة أن ذلك كان فى قصة الإسراء ، والإسراء كان فى مكة وحديث الرؤيا كان فى المدينة ، حيث لم تكن فى مكة فرصة لحكاية ذلك فى جمع من أصحابه . وعليه فتقدم رواية البخارى على رواية البزار والبيهقى والطبرانى .

ولو فرضنا أن ذلك كان ليلة الإسراء فقد تؤول على المستقبل ، يعنى عندما تفرض الصلاة بعد ، وقد تؤول على أن الصلاة كانت مفروضة قبل الإسراء ركعتين أول النهار وركعتين آخره ، وما كان ليلة الإسراء فهو تحديدها بخمس صلوات .

وفى حديث البزار أيضا : عذاب من يخلون بالزكاة ، ويأكلون الربا وكل ذلك شرع فى المدينة بعد حادث الإسراء الذى وقع بمكة ، فيؤول على المستقبل عندما تفرض هذه الأمور إن قبلنا هذه الروايات . وهناك أيضا كلام كثير فى الصلاة التى صلاها الرسول ﷺ بالأنبياء فى المسجد الأقصى ليلة الإسراء ، لا مجال للذكره الآن .

س : هل يجوز إمامة شخص مقطوع اليدين ؟

ج : الصلاة خلف إمام مقطوع اليدين صحيحة وإن كانت مكروهة إذا وجد غيره ، جاء فى تفسير القرطبى « ج ١ ص ٣٥٤ » ما نصه : ولا بأس بإمامة الأعمى والأعرج والأشل والأقطع والخصى والعبد إذا كان كل واحد منهم عالما بالصلاة ، وقال ابن وهب : لا أرى أن يؤم الأقطع والأشل ، لأنه متقص عن درجة الكمال ، وكرهت إمامته لأجل النقص .

وخالفه جمهور أصحابه وهو الصحيح ، لأنه عضو لا يمنع فقدته فرضاً من فروض الصلاة ، فجازت الإمامة الراجعة مع فقدته كالعين . وقد روى أنس أن النبى ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يوم الناس وهو أعمى ، وكذا الأعرج والأقطع والأشل والخصى قياساً ونظراً ، وقد روى عن أنس بن مالك أنه قال فى الأعمى : وما حاجتهم إليه ؟ وكان ابن عباس وعثمان بن مالك يؤمان وكلاهما أعمى ، وعليه عامة العلماء . انتهى .

س : نرى فى بعض البلاد أن خطيب الجمعة يمسك بيده سيفاً، فما هو الأصل فى ذلك ؟

ج : جاء فى زاد المعاد لابن القيم « ج ١ ص ١١٧ » أن النبى ﷺ فى خطبة الجمعة لم يكن يأخذ بيده سيفاً ولا غيره، وإنما كان يعتمد على قوس وعصا قبل أن يتخذ المنبر، وكان فى الحرب يعتمد على قوس وفى الجمعة يعتمد على عصا ولم يحفظ عنه أنه اعتمد على سيف، وما يظنه بعض الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائماً وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف فمن فرط جهله، فإنه لا يحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس ولا غيره، ولا قبل اتخاذه أنه أخذ بيده سيفاً ألبته، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس .

وجاء فى شرح الزرقانى على المواهب اللدنية « ج ٧ ص ٣٨٤ » أن النبى ﷺ كان يخطب متوكفاً على قوس تارة أو عصا تارة أخرى . وفى سنن أبى داود : كان إذا قام يخطب أخذ عصا فتوكأ عليها وهو على المنبر، وفى سنن ابن ماجه وسنن البيهقى ومستدرک الحاكم أنه كان إذا خطب فى الحرب خطب على قوس وإذا خطب فى الجمعة خطب على عصا، وأشار إلى ما ذكره ابن القيم من رفض التعليل بأن الإسلام قام بالسيف .

وجاء فى مجلة الإسلام - المجلد الثالث - العدد ٢٦ أن بعض العلماء قال : إن الخطيب يتقلد السيف ولا يمسكه كما عليه خطباء زماننا، وبعض العلماء قال : إنه يمسكه بيساره، أى يتقلده ويمسكه بيساره عند الحنفية، وعند الأئمة الثلاثة السنة الاعتماد وقت الخطبة على سيف أو عصا أو قوس أو نحو ذلك، ولا يتعين السيف عندهم .

هذه صورة من آراء العلماء . وفى إمساك الخطيب بسيف أو عصا أو اعتماده على أى شىء ، وذلك كله لمعاونة الخطيب وشد أزره ، وذلك بأى شىء يحقق ذلك ، ولو بالإمساك بحرف المنبر ، وربما لا يحتاج إلى الاعتماد على أى شىء ، والأمر أيسر وأهون من أن نختلف فيه أو نتعصب ، والمهم أن ننفى فكرة أن الإسلام انتشر بالسيف وإذا كان لحمل السلاح أهميته فى الدعوة فى الأيام الأولى . فإن الدعوة الآن تحتاج إلى أسلحة مناسبة للعصر ، ومنها سلاح العلم وتطبيقه فى كل المجالات على أساس من العقيدة الصحيحة والخلق الكريم .

س : يا أيها المزمّل * قم الليل إلا قليلا * نصفه أو انقص منه قليلا * أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ﴿ [المزمّل : ٤٠] .
فهل هذا أمر لرسول الله ﷺ أم إلى المسلمين كافة، ولماذا حدد الله تعالى هذا الوقت خاصة ؟

ج : هذا النداء للنبي ﷺ، وكان قيام الليل واجبا عليه أول الأمر، وقيل : بقى بالنسبة له على الوجوب، وقيل نسخ، وصار قيام الليل سنة للجميع كما قال تعالى :
﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقراءوا ما تيسر منه ﴾ [سورة المزمّل : ٢٠] .
فليس هناك فرض على المسلمين إلا الصلوات الخمس .
وهذا التقدير بالزمن تخيير من الله للرسول أن يقوم نصف الليل أو ثلثه أو ثلثيه وما يستطيع أن يقوم، دون إجهاد .
« إن لربك عليك حقا ولبدنك عليك حقا » .

جاء فى تفسير القرطبى أن الراجح أن قيام الليل كان فرضا ، واختلف هل على الرسول فقط أو عليه وعلى أمته ، والصحيح ما ورد عن عائشة أن الله عز وجل افترض قيام الليل فى أول سورة (المزمّل) فقام هو وأصحابه حوله ، وأمسك الله خاتمة السورة التى فيها :
﴿ إن ربك يعلم ... ﴾ اثنى عشر شهرا فى السماء حتى أنزل الله عز وجل فى آخر السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة ... رواه مسلم .
وقيام الليل يكون بعد صلاة العشاء وبعد النوم ولو ثلث الليل ، فى حديث مسلم

ينزل الله عز وجل إلى سماء الدنيا كل ليلة ، حين يمضى ثلث الليل الأول فيقول :
 « أنا الملك أنا الملك ، من ذا الذى يدعونى فأستجيب له ، من ذا الذى يسألنى
 فأعطيه ، من ذا الذى يستغفرنى فأغفر له ، فلا يزال كذلك حتى يضىء الفجر » .
 وهذا الحديث يدل على فضل قيام ثلثي الليل ...

وهناك حديث رواه مسلم أيضا ... يدل على فضل قيام نصف الليل وثلثه وهو « إذا
 مضى شطر الليل أو ثلثاه ينزل الله ... » .

وجاء فى رواية النسائى النص على النصف « إن الله عز وجل يمهل حتى يمضى شطر
 الليل الأول ثم يأمر مناديا بقول : هل من داع يستجيب له ... » وجاء فى رواية ابن ماجه
 النص على الثلث « ينزل ربنا تبارك وتعالى حين يبقى ثلث الليل الآخر كل ليلة فيقول :
 « من يسألنى فأعطيه ... » .

من هذه الروايات تعلم أن تحديد هذه الأوقات وارد عن الرسول ، وكانت له حالات
 مختلفة ، أحيانا يقوم الثلث وأحيانا النصف وأحيانا الثلثين .

س : هل يجوز لمن عليه قضاء صلوات مفروضة أن يشتغل بصلاة النافلة ؟

ج : فى هذا السؤال نقطتان :

الأولى : هل تجزئ صلاة النوافل عن قضاء الصلوات المفروضة .

والثانية : هل يجوز لمن عليه قضاء فوائت أن يشتغل عنها بصلاة النافلة .

أما الأولى : فإن صلاة النافلة مهما كثرت لا يمكن أن تغنى عن قضاء الصلوات المفروضة ، فالنفل لا يسد مسد الفرض أبداً ، وقد أخطأ بعض الناس فهم حديث ورد فى ذلك فقالوا : إن النوافل فيها تعريض عن الصلاة الفاتية ، وهو حديث رواه الترمذى وغيره ، وقال : حديث حسن غريب ذكره أبو هريرة عن رسول الله ﷺ إلى حرث ابن قبيصة يقول عليه الصلاة والسلام « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته ، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح ، وإن فسدت خاب وخسر ، وإن انتقص من فريضته قال الله تعالى : انظروا هل لعبدى من تطوع يكمل به ما انتقص من الفريضة ، ثم يكون سائر عمله على ذلك » فالمعنى الصحيح أن بعض أعمال الصلاة إذا لم يؤدها المصلى أى كانت ناقصة يعوض النقص بالنوافل ، وقيل إن النوافل تعوض نقص الخشوع لا نقص عمل أعمال الصلاة .

فالمهم أن النوافل لا تغنى عن الفريضة التى تركت ، بل تجبر نقص الفريضة التى أدت ، والجبر إما لعمل أو لخشوع .

وأما النقطة الثانية : فى السؤال ، فإن من عليه صلوات مفروضة ووجب عليه قضاؤها الأفضل له أن يشتغل كل وقته بأداء الدين الذى عليه ، لأنه سيحاسب إن لم يقم بأدائه . وأما النوافل فلا يحاسب على تركها ، فالاشتغال بالواجب مقدم على الاشتغال

بالمندوب، ذلك أن العمر ربما لا يكفى لأداء الصلوات المتروكة بقضائها، فليعجل بها بدلا من التنفل، فإذا فرغ من كل ما عليه من قضاء كانت الفرصة سانحة له بالتنفل كما يشاء ومع ذلك لا يحرم عليه أن يصلى النوافل مع أن عليه قضاء، وبخاصة النوافل المؤكدة كالعيدين والضحي والوتر والسنن الراتبة والتراويح، والحكم هنا اجتهدى لا يوجد فيه نص صريح، وإن كان يدل عليه حديث مسلم « من نام عن صلاة أو سها عنها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » كما رآه بعضهم من أن القضاء فورى وليس على التراخى.

س : هل يجوز دفع الزكاة إلى مسلم بالغ عاقل لكنه تارك للصلاة ؟

ج : وجه هذا السؤال وذكرت إجابته فى فتاوى الإمام النووي عن المسألة « ١٠٤ » فقال : إن كان بالغاً تاركاً للصلاة واستمر على ذلك إلى حين دفع الزكاة لم يجوز دفعها إليه ، لأنه محجور عليه بالسفه فلا يصح قبضه ، ولكن يجوز دفعها إلى وليه فيقبضها لهذا السفه وإن كان بالغ مصلحاً رشيداً ثم طرأ ترك الصلاة ولم يحجر القاضى عليه جاز دفعها إليه وصح قبضه لنفسه كما تصح جميع تصرفاته . انتهى .

لكن هذا الحكم فيمن ترك الصلاة كسلاً وهو معتقد وجوبها عليه ، أما من تركها عمداً جاحداً لوجوبها فهو كافر ، والكافر لا يعطى من الزكاة ، ومهما يكن من شيء فإن دفع الزكاة للفقير المستقيم المواظب على الصلاة والطاعة أولى من دفعها إلى غير المستقيم ، وذلك تشجيعاً على الطاعة ، ومقاومة للمعصيان .

س : هل يجوز إخراج زكاة صيدلية الدواء فى صورة أدوية للمستشفيات التى تعالج غير القادرين ؟

ج : الصيدلية التى تشتري وتبيع الأدوية نشاطها تجارى ، فتجب فيها الزكاة آخر الحول بمقدار ربع العشر ، وجمهور العلماء يقول : تُقَوَّم الأدوية والسلع التى هى موضع التجارة وتخرج الزكاة من القيمة وليس من عين السلع ، للخبر المشهور عن عمر وهو يفرض الزكاة على تاجر الجلود بأن يقومها ويخرج من ثمنها . وعلى رأيهم لا يجوز إخراج الزكاة من الأدوية والسلع نفسها ، فقد يكون الفقير غير محتاج إلى السلعة .

وعند أبى حنيفة والشافعى فى أحد قوليه جواز إخراج الزكاة من عين السلع التى يتاجر فيها ، ولا مانع من الأخذ بهذا الرأى ، والأولى اعتبار ما فيه مصلحة المحتاج من نقود أو دواء ، كما أشار إليه ابن تيمية فى فتاويه .

وإذا كنا نعتبر المستشفيات من سهم « سبيل الله » المنصوص عليه فى آية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ... ﴾ فإن العلماء قالوا : لا بد أن تصرف الزكاة للمسلمين ، فإذا كان هناك مريض مسلم أو جماعة مرضى منهم يعالجون فى مستشفى علاجاً تلزمه أدوية خاصة لا طاقة لهم بشرائها ، كان صرف الأدوية لهم قد وقع موقعا صحيحا من الزكاة .

س : هل فرض صوم رمضان على أمم أخرى قبل أمة محمد ﷺ ؟

ج : الصيام بوجه عام فرض على غير المسلمين من الأمم السابقة كما قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة: ١٨٣] وليس فى القرآن الكريم ولا فى السنة النبوية بيان كيفية صيام السابقين، وإن كانت الآية تقول عن مريم عليها السلام كما أمرها الله ﴿ فإما ترين من البشر أحدا فقولى إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾ [سورة مريم: ٢٦] وهو ظاهر فى الإمساك عن الكلام وقد يكون عن أشياء أخرى. وأخبر الحديث المتفق عليه أن داود كان يصوم يوما ويفطر يوما.

والصوم فى الإسلام إمساك عن الطعام والشراب والشهوة الجنسية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وصوم الأمم السابقة مختلف فى موقعه من شهور السنة وفى مدته وفى كيفيته.

وعرفنا من صيام السابقين صوم عاشوراء عند اليهود شكراً لله على نجاة موسى عليه السلام من الغرق كما ثبت فى الحديث الصحيح، وما سوى ذلك يعرف من كتبهم، واليهود المعاصرون يصومون ستة أيام فى السنة، وأنقياءهم يصومون شهراً، وهم يفطرون كل أربع وعشرين ساعة مرة واحدة عند ظهور النجوم، ويصومون اليوم التاسع من شهر «آب» كل سنة فى ذكرى خراب هيكلى أورشليم.

والنصارى يصومون كل سنة أربعين يوماً، وكان الأصل فى صيامهم الامتناع عن الأكل بتاتا، والإفطار كل أربع وعشرين ساعة، ثم قصره على الامتناع عن أكل كل ذى روح وما ينتج منه، وعندهم صوم الفصول الأربعة، وهو صيام ثلاثة أيام من كل منها، وصيام الأربعاء والجمعة تطوعاً لا فرضاً.

جاءت فى تفسير ابن كثير أقوال عن بعض الصحابة والتابعين أن صيام السابقين كان ثلاثة أيام من كل شهر، ولم يزل مشروعا من زمان نوح إلى أن نسخ الله ذلك بصيام شهر رمضان، كما ذكر حديثا عن ابن عمر مرفوعا أن صيام رمضان كتبه الله على الأمم السابقة .

وجاء فى تفسير القرطبى أن الشعبى وقتاده وغيرهما قالوا: إن الله كتب على قوم موسى وعيسى صوم رمضان فغيروا وزاد أجبارهم عليه عشرة أيام، ثم مرض بعض أجبارهم فنذر إن شفا الله أن يزيد فى صومهم عشرة أيام ففعل، فصار صوم النصارى خمسين يوما، فصعب عليهم فى الحر فنقلوه إلى الربيع، واختار النحاس هذا القول، وفيه حديث عن دَعْلَج بن حنظلة عن النبى ﷺ .

ثم ذكر أقوالا فى أن تشبيه صيامنا بصيام السابقين هو فى فرضيته وليس فى صفته ولا فى مدته .

ومن مراجعة كتب التاريخ وأسفار العهد القديم والجديد رأينا أن قدماء اليهود كانوا لا يكتفون فى صيامهم بالامتناع عن الطعام والشراب من المساء إلى المساء، بل كانوا يمشون الصيام مضطجعين على الحصا والتراب فى حزن عميق .

وفى سفر الخروج أن موسى عليه السلام كان هنالك عند الرب أربعين نهارا وأربعين ليلة لم يأكل خبزا ولم يشرب ماء، وفى إنجيل متى أن المسيح صام أربعين يوما فى البرية .

وجاء فى كلام النبى حزقيال أن صيامه كان عن اللحوم وما ينتج عن الحيوان، وكان النبى دانيال يمتنع عن اللحوم وعن الأطعمة الشهية مدة ثلاثة أسابيع، وجاء فى الترجمة السبعينية أن داود قال: ركبناى ضعفتا من الصوم، ولحمى تغير من أكل الزيت .

والذين لا يدينون بدين سماوى كان عندهم صيام كالبراهمة والبوذيين فى الهند والتبت، ومن طقوسهم فى نوع منه الامتناع عن تناول أى شىء حتى ابتلاع الريق لمدة

أربع وعشرين ساعة، وقد يمتد ثلاثة أيام لا يتناولون كل يوم إلا قدحا من الشاى، وكان تساوسة جزيرة كريت فى اليونان القديمة لا يأكلون طول حياتهم لحما ولا سمكا ولا طعاما مطبوخا، وفى مقال محمد فريد وجدى صور أخرى عن صيام السابقين « مجلة الأزهر المجلد الخامس ص ٦٢٢ » .

هذه بعض الصور عن صوم أصحاب الأديان السماوية السابقة، وغيرهم ممن لا يدينون بدين سماوى، لا يعنينا منها صدقها وصحتها، بقدر ما يعنينا أن الصيام بأية صورة من الصور كان موجودا قبل الإسلام، وهل فرض صيام رمضان على اليهود والنصارى، أو فرض صيام غيره ؟ ليس فيه خبر صحيح .

س : ما صحة القول بأن اسم رمضان من أسماء الله الحسنى، ولماذا سمي بهذا الاسم؟

ج : جاء فى « المواهب اللدنية » للقسطلانى وشرحها للزرقانى أن لفظ رمضان مشتق من الرمض وهو شدة الحر، لأن العرب لما أرادوا أن يضعوا أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور شديد الحر، كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع، أو لأنه يرمض الذنوب أى يحرقها، وهذا القول ضعيف لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع الذى عرف منه أنه يرمض الذنوب .

وفى تفسير القرطبى : قيل هو من رمضت النصل رمضا إذا دققته بين حجرين ليرق، ومنه نصل رميض ومرموض، وسمى الشهر به لأنهم كانوا يرمضون أسلحتهم فى رمضان ليحاربوا بها فى شوال قبل دخول الأشهر الحرم، وحكى الماوردى أن اسمه فى الجاهلية « نائق » .

وفى القرطبى أيضا أن مجاهدا كان يقول : بلغنى أنه اسم من أسماء الله ، وكان يكره أن يجمع لفظه لهذا المعنى - يعنى لا يقال رمضانات - ويحتج بما روى « رمضان اسم من أسماء الله تعالى » وهذا ليس بصحيح فإنه من حديث أبى معشر نجيع ، وهو ضعيف ، وبذلك يتفتى كونه من أسماء الله الحسنى المنصوص عليها فى القرآن والسنة والمأثورات الإسلامية . انتهى .

س : هل كثرة النوم في نهار رمضان تبطل الصيام، مع المحافظة على أداء الصلوات ؟

ج : شهر رمضان شهر عبادة ليلاً ونهاراً، أما بالليل فبالقيام بصلاة التراويح وقراءة القرآن، وأما بالنهار فبالصيام، والجزاء على ذلك وردت فيه نصوص كثيرة، وفي حديث واحد جمع ثواب الصيام والقرآن فقال ﷺ « الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة، يقول الصيام : يا رب منعتك الطعام والشهوة بالنهار فشغعتني فيه، ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشغعتني فيه، فيشفعان » رواه أحمد والطبراني والحاكم وصححه، ولو نام الصائم طول النهار فصيامه صحيح، وليس حراماً عليه أن ينام كثيراً ما دام يؤدي الصلوات في أوقاتها، وقد يكون النوم مانعاً له من التورط في أمور لا تليق بالصائم، وتتنافى مع حكمة مشروعية الصيام، وهي جهاد النفس ضد الشهوات والرغبات التي من أهمها شهوة البطن والفرج، ويدخل في الجهاد عدم التورط في المعاصي مثل الكذب والزور والغيبة، فقد صح في الحديث « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس له حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » رواه البخاري .

هذا، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه قال « نوم الصائم عبادة » .

س : رجل له أرض مملوكة تكفى غلتها حاجته وحاجة من تلزمه نفقته ولا يفضل منها شيء، وإذا باعها يمكنه الحج بشمنها ويكفى الباقي حاجة عياله مدة ذهابه إلى الحج وعودته، فهل يجب عليه أن يبيعها ليحج؟

ج : أجاب النورى فى فتاويه « المسألة ١١٠ » أن الأصح فى مذهب الشافعى رضى الله عنه وجوب الحج عليه والحالة هذه . ومثله من له رأس مال يتجر فيه . لكن هل يعود الرجل من الحج ليستسول ؟ لقد رأى كثير من العلماء أن رأس المال الذى يكفيه حاجته وحاجة من تلزمه نفقته لا يجوز إنفاقه كله لأداء فريضة الحج ، فإن ذلك سيترتب عليه ضرر كبير له ولمن يعوله ، فمثل هذه الحالة تدخل فى عدم الاستطاعة ، فهو مستول عن نفسه وأهله ، والتقصير فى ذلك منهى عنه أشد النهى . لقد قال الحنفية والمالكية مثل ما قال الشافعية ، ولكن أحمد اشترط أن يكون الفاضل عن نفقة الحج يكفى عياله على الدوام « الفقه على المذاهب الأربعة » وإن كان « المغنى » فيه ما يفيد أن رأيه كراى الأئمة الثلاثة وعليه فلا يجوز له أن يبيع أرضه التى هى المصدر الوحيد لرزقه ليحج ، لأنه سيعود معدما . وهو رأى أميل إليه لأنه يتفق مع روح الشريعة الإسلامية التى لا تحب لأهلها أن يعيشوا فقراء ضعافا ، وقد شرطت فيها الاستطاعة التى يجب أن تفسر بما يتفق والشريعة ، وأين هذا من قول النبى ﷺ « إن لربك عليك حقا ولبدنك عليك حقا ولأهلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه » وقوله « إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته » رواه ابن حبان فى صحيحه . وقوله « كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت » رواه أبو داود وغيره وصححه .

س : هل صيام يوم عرفة سنة للحاج ولغير الحاج ؟

ج : روى مسلم وأصحاب السنن أن النبى ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة فقال « يكفر السنة الماضية والباقية » هذا أصح ما ورد فى فضل الصوم يوم عرفة ، وجاءت روايات أخرى إسنادهما حسن أى أقل من درجة هذا الحديث تفيد أن صوم يوم عرفة يعدل صيام سنة كما رواه النسائى ، أو صيام سنتين كما رواه الطبرانى ، أو صيام ألف يوم كما روى أن بعضهم كان يرش عليه الماء وهو صائم ، لما يعانى من شدة الحر ، حرصا على ثوابه .

لكن ذلك لغير الحاج الواقف بعرفة ، فقد روى أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه والطبرانى أن النبى ﷺ نهى عن صومه ، وإن كان هذا النهى ليس للتحريم ، بل للكرهية ، ولذلك اختلف الفقهاء ، فقال الشافعى : يسن الفطر فيه ليقوى الحاج على الدعاء ، وقال أحمد : إن قدر الحاج على الصوم صام ، وإن أفطر فذلك يوم يحتاج فيه إلى القوة .

ومهما يكن من شىء فإن الأولى الاقتداء بالنبى ﷺ . فقد ثبت أنه لم يصم هذا اليوم فى حجة الوداع . روى البخارى ومسلم عن أم الفضل أنهم شكوا فى صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلت إليه بلبن فشرب وهو يخطب الناس بعرفة ، وثبت أنه قال « إن يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا - أهل الإسلام - وهى أيام أكل وشرب » رواه أحمد وأصحاب السنن إلا ابن ماجه .

نعم ، إن الواقفين بعرفة فى ضيافة الله ، حيث يباهى بهم ملائكته ، ويشهدهم أنه غفر لهم ، وذلك عيد عظيم من لوازمه البهجة والسرور ، كما نلاحظ أن فى الوقوف والإفاضة جهدا كبيرا يحتاج إلى قوة يساعد عليها الفطر ، وذلك تخفيف من الله ورحمة .

س : هل يجوز للحاج أن يؤدي أكثر من عمرة وهو فى الموسم ؟

ج : روى الترمذى وغيره أن النبى ﷺ قال « تابعموا بين الحج والعمرة » قال بعض شراح الحديث : فيه دلالة على الاستكثار من الاعتمار ، خلافا لقول من قال : يكره أن يعتمر فى السنة أكثر من مرة كالمالكية ، ولمن قال : يكره أكثر من مرة فى الشهر .

واستدل المالكية على كراهة التكرار فى العام بأن النبى ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة . لكن يرد عليه بأن النبى ﷺ كان يترك الشيء وهو يستحب فعله ، وذلك لدفع المشقة عن أمته . وقال القاسم : إن عائشة اعتمرت فى سنة ثلاث مرات . نسل : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال : سبحان الله أم المؤمنين ؟ يعنى : هل يعيب عليها أحد ذلك ، وهذا مذهب جمهور الفقهاء فى عدم الكراهة .

وهذا ظاهر فى تكرار العمرة لنفسه ، ولو أراد أن يهب ثواب العمرة للأموات فلا مانع من ذلك أبداً ، وكل قرينة يهب الإنسان ثوابها إلى الميت يرجى انتفاعه بها ، ولم يرد ما يمتنع .

س : إذا كان رب العزة قال ﴿ ادعونى أستجب لكم ﴾ فلماذا ادعو كثيرا ولا يستجيب دعائى ؟

ج : أمرنا الله بالدعاء ووعد بالإجابة فقال سبحانه ﴿ وقال ربكم ادعونى أستجب لكم ﴾ [سورة غافر : ٦٠] وذكر القرآن الكريم أن بعض الناس دعوا ربهم فاستجاب لهم كقوله ﴿ وأيوب إذ نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين ﴾ فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم رحمة من عندنا وذكرى للعابدين ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٣، ٨٤] وقوله ﴿ وزكريا إذ نادى ربه رب لا تدرنى فردا وأنت خير الوارئين ﴾ فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٩، ٩٠] وكقوله فى غزوة بدر ﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أنى ممدكم بالف من الملائكة مردفين ﴾ [سورة الأنفال : ٩] .

إذا كان هذا كلام الله وهو صادق فى الاستجابة لمن يدعوه، فما هو السر فى أن بعض الناس يدعون ولا يستجاب لهم ؟

والجواب : أن الطبيب إذا وصف دواء قد يكون مركبا من عدة مواد، ولا يكتفى بذلك بل يبين للمريض كيفية الاستعمال بتحديد المواعيد وتحديد ما يتناول من طعام وما يمتنع عنه، ولو نفذ المريض كل ذلك كان هناك أمل كبير فى الشفاء، وبخاصة إذا كان الطبيب مختصا وثقة المريض به قوية .

لقد ذكر الله حوادث فى استجابة الدعاء من مثل أيوب وزكريا وذى النون، ولكن ذكر عقب ذلك مباشرة لماذا كان دعاؤهم وسيلة لكشف ما بهم من ضر وتحقيق ما يرجون من خير، فقال ﴿ إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين ﴾ [سورة الأنبياء : ٩٠] .

لأبد من امتثال أوامر الله كلها من عبادات وغيرها، مع إقبال النفس عليها والحب لها، ولأبد من كون الدعاء خالصا صادرا من أعماق النفس، مع استشعار عظمة الله ولطفه ورحمته، ومع خوفه العظيم أن يرده خائبا، وأن يكون ذهنه حاضرا غير شارد، مركزا غير مشتت، ومن تمام المسارعة فى الخيرات البعد عن المحرام، فالحرام من أخطر العوائق التى تحول دون استجابة الدعاء، وقد صح فى الحديث « أن الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء ويقول : يا رب يا رب، ومطعمه حرام وملبسه حرام فأنى يستجاب له ». رواه مسلم وكان من وصية الرسول ﷺ لسعد بن أبى وقاص أن يطيب مطعمه ليستجيب الله دعاءه كما رواه الطبرانى .

وإذا كان الداعى على هذه الصفة المطلوبة ولم يستجب له حالا بما دعا إليه، فلا يقل : دعوت فلم يستجب لى، فالحديث يقول « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول : دعوت فلم يستجب لى » رواه البخارى ومسلم . وإذا تأخرت الاستجابة بالمطلوب فقد تكون الاستجابة ببديل خير منه، وقد تدخر ليوم القيامة وذلك أفضل من متعة الدنيا الزائلة، فقد روى أحمد والبخارى وأبو يعلى بأسانيد جيدة عن أبى سعيد الخدرى أن النبى ﷺ قال « ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث، إما أن يعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له فى الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها » قالوا : إذا نكث، قال « الله أكثر » وروى أحمد والترمذى وقال حسن صحيح قريبا من ذلك .

هذا، وقد وجه سؤال إلى الصوفى إبراهيم بن أدهم : ما لنا ندعو فلا يستجاب لنا ؟ فأخبرهم أنهم قصروا فى طاعة الله وارتكبوا معاصيه . وذكر أمثلة لذلك، وكلها وغيرها يدل على أن الداعى لا بد أن يرضى الله أولا حتى يكافئه الله بقبول دعائه، وأن يكون قوى الإيمان والرجاء والثقة فى استجابة الدعاء، وألا يشك فى وعد الله، بل الأولى أن يشك فى نفسه هو، هل أدى الواجب لله أم لا، والمرضوع مبسوط فى كتب الحديث والأخلاق يرجع إليها من يريد الاستزادة .

س : هل كان الصحابة رضوان الله عليهم يتميلون كما يتميل الزرع كلما سمعوا ذكر الله تعالى ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ﴾ [سورة الأنفال: ٢٠] .
ذكر القرطبي عند تفسير هذه الآية أن وجل القلوب خوف من الله ، وفيه أيضاً اطمئنان عند ذكر الله كما قال تعالى ﴿ تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ﴾ [سورة الزمر: ٢٧] ، وليس منه ما يفعله الجهال والأذال من الزعيق والزئير والنهاق . ثم ذكر حديث الترمذى : وعظنا الرسول ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت القلوب ... ولم يقل العرباض بن سارية راوى الحديث : زعقنا ولا رقصنا ...

والإمام الغزالى فى « الإحياء » تحدث عن الوجد والتأثر بالقرآن وذكر الله ، ولذلك مظاهر: إما بكاء وإما تشنج وإما غير ذلك ، وذكر أن الرسول ﷺ قال « شيتنى هود وأخواتها » رواه الترمذى وحسنه . وذكر حديث بكاء الرسول ﷺ عندما قرأ عليه ابن مسعود ﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا ﴾ [سورة النساء: ٤١] .

ثم ذكر بعض نقول عن وجد الصحابة والتابعين عند سماع القرآن ، فمنهم من صبق ، ومنهم من غشى عليه ، ومنهم من مات ، وكلها أخبار بدون سند يعتمد عليه . ولكن يمكن أن تحدث ، فالطبيعة البشرية تتأثر بأشياء كثيرة ، وبعض الشعوب الآن أو بعض الأفراد عندما يسمعون شعرا أو كلاما أو غناء أو موسيقى يتحركون حركات مختلفة ، إما بهزّ الرءوس أو تمايل الجسم أو الرقص أو غير ذلك ، فلا مانع أن يكون

بعض الصحابة وغيرهم قد تحرك جسمه عند سماع آيات من القرآن تؤثر بقوة على وجدانه وأعصابه « تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم » وعند قشعريرة الجلد يظهر أثر على الأعصاب والعضلات بأية حركة .

ومع ذلك فالإسلام لا يقر شيئاً يتنافى مع الآداب والرجولة والكرامة ، كما لا يقر الرياء عند ذكر الله وعند الطاعة بوجه عام .

س : هل يجوز أن تكون المرأة رئيسة على الرجل في العمل مع أن الله يقول ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ ؟

ج : رئاسة المرأة للرجل في أى عمل لا تكون ممنوعة إلا في الرئاسة أو الولاية العامة التي جاء فيها الحديث الصحيح « لن يقلح قوم ولوا أمرهم امرأة » رواه البخارى وغيره . وذلك أمر اتفق عليه العلماء ، لخطورة هذه الولاية وحاجتها إلى مواصفات عالية فيمن يتولاها ، وبدون نقاش « الرجال أقدر من النساء في هذا المجال » وليس هذا تحيزاً أو تعصبا ، فالحياة أساسها التعاون ولا يتم الخير إلا بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، كما سبق أن ذكرناه في حق المرأة في العمل .

وآية ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ [سورة النساء : ٣٤] تفيد معنى المسؤولية الواجبة على الرجال نحو النساء إن كن بنات أو زوجات بالذات ، وذلك لوجوب الإنفاق والرعاية ، ومؤهلات هذه المنزلة مذكورة في الآية نفسها ﴿ بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾ والواجب هو الاعتراف بالواقع الفعلى الذى خلق عليه الرجل والمرأة وبالتنصوص المؤكدة لذلك .

ومهما أعطى من معنى « القوامة » بأنها رئاسة أو غيرها فإن المرأة لا تمنع منها إلا كما قلت في الولاية العامة ، وبشرط أن تكون محافظة على جميع الآداب الشرعية عند خروجها لأى عمل من الأعمال ، حفاظا عليها وعلى غيرها مما لا يمكن تجاهله .

والرئاسة في الأعمال الأخرى مدارها على الكفاية والخبرة والأمانة التي لاحظها سيدنا يوسف في قوله ﴿ قال اجعلنى على خزانة الأرض إني حفيظ عليم ﴾ [سورة يوسف : ٥٥] وأشارت بها بنت شبيب عليه لاستتجار موسى ﴿ إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ [سورة القصص : ٢٦] .

والنصوص في شرط الكفاءة في مزاوله أى عمل كثيرة ، يستوى في ذلك الرجل والمرأة ، وفي الحديث « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » قيل : وكيف إضاعتها ؟ قال « إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » رواه البخارى .

س : هل يجوز للمرأة أن تخرج وهى مكحلة العينين يراها الأجانب ؟

ج : كان الكحل معروفا عند العرب قبل الإسلام ، يستعمله الرجال والنساء ، للدواء والزينة ، والإسلام فى احتياظه لصيانة الأعراض ومنع الفتنة أمر بالامتناع عن كل ما يغرى بالسوء ، وأمر المرأة بالذات بستر مفاتها فقال تعالى ﴿ ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها ﴾ [سورة النور : ٣١] والظاهر المعفو عنه فيه خلاف للمفسرين ، يقول القرطبى : الزينة قسمان ، خلقية ومكتسبة ، فالخلقية وجهها ، والمكتسبة كالتياب والحلى والخضاب والكحل ، ومنه قوله تعالى ﴿ خذوا زینتکم عند کل مسجد ﴾ [سورة الأعراف : ٣١] وعلى هذا فالكحل فى العينين من الزينة الظاهرة المعفو عنها ، وذلك للحاجة إلى كشف العينين بالذات تبعا لكشف الوجه الذى جاء الترخيص به وبكشف الكفین .

غير أنى أنه إلى أن الكحل إذا كان زينة معفوا عن إبدائها فالمراد به ما لا يكون مبالغا فيه يلفت النظر ، وما لا يقصد به الفتنة ، لأن الكحل العادى قد تكون العين فى غير حاجة إليه إذا كانت جميلة بالطبيعة بما يعرف باسم « الكحل » أما ما يزيد على ذلك مما يتفنن فيه نساء العصر فإن المقصود منه غالبا ليس تحسين العين لذات التحسين ، بل الفتنة والإعجاب بما استحدثت من أصباغ ذات ظلال وألوان خاصة للمجفون وما يتبعها من أهذاب صناعية وغيرها ، وكل هذا لا يقر الإسلام أن يطلع عليه الرجال الأجانب ، إلى جانب النية التى جاء فيها الحديث « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » رواه البخارى ومسلم ، والقياس على التعطر الذى يقصد به أن يجد الرجال ريحها وهو دليل الفساد .

فلينق الله النساء فإنهن بغير زينة فتنة ما بعدها فتنة ، وليحص كل رجل مسؤوليته نحو أهله ، فإن الله سائل كل راع عما استرعاه ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ﴾ [سورة التحريم : ٦] .

س : يقال إن السيدة فاطمة بنت النبي ﷺ ترى وجوب الفصل بين الرجل والمرأة، فهل هذا صحيح ؟

ج : روى البخاري ومسلم أن النبي ﷺ لما بلغه أن علياً رضي الله عنه سيتزوج على ابنته فاطمة لم يوافق على ذلك وقال « فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذي ما آذاها » وروى البزار والدارقطني من حديث علي رضي الله عنه أنه قال : كنت ذات يوم عند رسول الله ﷺ، فقال « أي شيء خير للمرأة ؟ » فسكتنا جميعاً، ولما رجعت سألت فاطمة فقالت : ألا ترى رجلاً ولا يراها رجل . ثم أخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال « من علمك هذا ؟ » فقلت : فاطمة قال « إنها بضعة مني » وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ هو الذي سألها ذلك، ولما أجابت ضمها إليه وقال « ذرية بعضها من بعض » يقول العراقي في تخريج أحاديث « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالي ج ٢ ص ٤٣ : إن سنده ضعيف .

فالحديث وإن كان معناه صحيحاً إلى حد كبير، إلا أن نسبه إلى الرسول ﷺ نسبة ضعيفة السند، وليس كل معنى مقبول يلزم أن يكون صادراً عن نسب إليه، فأما كون فاطمة بضعة من أبيها عليه الصلاة والسلام فذلك صحيح لا شك فيه، وأما كون هذا الرأي، وهو عدم اختلاط الرجال بالنساء إلا في أضيق الحدود، مقبولاً فإن الواقع يشهد له، والأدلة في القرآن والسنة بعمومها تؤيده، وإن كانت نسبته إلى السيدة فاطمة رضي الله عنها غير مجزوم بها .

هذا، وما جاء في الكتب المطبوعة حديثاً من أن هذا الحديث صحيحه الترمذي وابن حبان وأخرجه الأربعة لا يطابق الواقع بعد البحث والتحري، ويرجى تدارك ذلك في المستقبل إن شاء الله « موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام - ج ٢ ص ٩٣ » ، « الصبيان على هامش مشارق الأنوار » ص ١٦٢ .

س : هل من الحديث ما يقال « إياكم وخضراء الدمن » ؟ قالوا: وما خضراء الدمن يا رسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء فى المنبت السوء . ؟

ج : هذا الحديث رواه الدارقطنى ، وذكره الإمام الغزالى فى كتابه « الإحياء » ورواه المسكرى فى كتابه « الأمثال » من طريق أبى سعيد الخدرى ، وقد تفرد به الراقدى . وقال العراقى فى تخريج أحاديث الإحياء : إنه حديث ضعيف .

والدَّمن جمع دَمَنَة وهى - كما قال ابن الأثير فى النهاية - ما تدمنه الإبل والغنم بأبوالها وأبعارها ، أى تلبده فى مرابطها ، وربما نبت فيها النبات الحسن التضرير .

والمراد من الحديث النهى عن تزويج المرأة لمجرد الإعجاب بحسنها وجمالها دون النظر إلى دينها وخلقها ، فهى تشبه النبتة الرائعة فى مظهرها ولكنها تعيش فى وسط قذر ، أو تستمد حياتها من منبع غير كريم ، ومثل هذه المرأة لا تؤمن الحياة الزوجية معها .

وقد جاء فى حديث البخارى ومسلم « تنكح المرأة لأربع ، لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » وهو دعاء عليه بالفقر والتصاق يده بالتراب إن لم يفعل ذلك .

س : هل تجوز شهادة غير المسلم على عقد زواج المسلم ؟

ج : يشترط فى السولى والشاهدين على عقد الزواج الإسلام ، والأئمة متفقون على شرط الإسلام فى الولى إلا إذا كانت الزوجة كتابية ، فيجوز أن يكون وليها غير مسلم .

وأما فى الشهادة فالأكثر على اشتراط الإسلام حتى لو كانت الزوجة كتابية ، وأبو حنيفة وأبو يوسف أجازا أن يكون الشاهدان غير مسلمين فى هذه الحالة . ويقال : إن نائلة بنت الفرافصة زوجة عثمان بن عفان رضى الله عنه كان وليها أخاها « ضبا » وكان مسلما كما ذكره ابن قتيبة فى كتابه « عيون الأخبار » ج ٤ ص ٤٦ .

والدليل على رأى الفقهاء فى اشتراط الإسلام فى الشاهدين أن الشهادة فيها معنى الولاية ، وقد قال تعالى ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ [سورة النساء : ١٤١] وهو دليل على رأى الجمهور فى اشتراطه حتى لو كانت الزوجة غير مسلمة ، وذلك لمنع ولاية المسلم على عقد فيه مسلم . واعتمد أبو حنيفة وأبو يوسف على أن الشهادة هى على الزوجة ، فلا توجد ولاية لغير مسلم على مسلم . ورده الجمهور باشتراك الزوج فى هذه الشهادة ، وبأن الإشهار والإعلان لا يتحقق بين المسلمين بغير المسلمين .

هذا ، وعمل المحاكم المصرية على رأى أبى حنيفة وأبى يوسف .

س : سمعنا أنه لا يجوز أن يقال فى التهنية بالزواج: بالرفاء والبنين، فهل هذا صحيح، وما معنى هذه الكلمة ؟

ج : من السنة أن يتقدم الناس بتهنئة العروسين والدعاء لهما بالبركة، بناء على التوجهات العامة بالمشاركة الوجدانية بين المسلمين، أى الفرح لفرحهم والحزن لحزنهم، ففى سنن الترمذى وأبى داود وابن ماجه أنه ﷺ كان إذا تزوج الإنسان قال له «بارك الله لك وبارك عليك، وجمع بينكما فى خير» وهذا الحديث كما يقول الترمذى : حسن صحيح .

ويكره عند التهنة أن يقال : بالرفاء والبنين، كما ذكره النووى فى كتابه «الأذكار المتخبة من كرم سيد الأبرار» ص ٢٨١، فقد تزوج عقيل بن أبى طالب امرأة من بنى جشم، ولما ذهبوا إليه ليهتئوه قالوا: بالرفاء والبنين، فقال لهم: لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ «اللهم بارك لهم وبارك عليهم» رواه النسائى وابن ماجه، وروى أحمد مثله، وفى رواية له «لا تقولوا ذلك، قولوا، بارك الله لها فيك، وبارك فيها» . يقول ابن الأثير فى «النهاية» . الرُّفَا هو الالتئام والاتفاق والبركة والنماء، ومنه قولهم: رفأت الشوب رفاء، ورفوته رَفَوًا، وإنما نهى عنه كراهية لأنه كان من عاداتهم، ذكر ذلك الشوكانى فى «نيل الأوطار» وابن مفلح فى «الأدب الشرعية» .

والخلاصة أن الكلمة معناها جميل، لأنها دعاء بالوفاق والبركة بين الزوجين، ودعاء بذرية البنين، وهو خير، والدعاء بالخير غير ممنوع، لكن قال العلماء بكراهية هذه العبارة، لأنها كانت من عادات الجاهلية، وبخاصة الدعاء للبنين الذى يدل على ما كان عندهم من كراهية البنات، والأولى أن يقال ما قاله النبى ﷺ .

س : هل يجوز للزوج أو الزوجة أن يفشى السر الخاص بينهما لطلب مشورة
أو حل مشكلة ؟

ج : إفشاء السر له خطورته، وبخاصة إذا كان فى الأمور الهامة، على المستوى العام كأسرار الدول والحكومات، وعلى المستوى الخاص كأسرار الأسر والشركات والجماعات، وإفشاء السر منهى عنه لما فيه من الإيذاء والتهاون بحقوق الغير، فى الحديث الذى رواه أبو داود والترمذى وحسنه « إذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فهى أمانة » وفى تاريخ الإسلام أحداث كان إفشاء السر فيها خطيرا، من ذلك نقل حاطب بن أبى بلتعنة سر مسيرة النبى وصحبه لغزو مكة، ولم يعصمه من القتل إلا أنه قد شهد بدرًا، وكان قصده حسنا، ونقل بعض أزواج النبى ﷺ حديثه إلى بعضهن كما قال تعالى ﴿ وَإِذْ أَسْرَ النَّبِىُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ أَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ﴾ [سورة التحريم : ٣] .

ومن الأسرار التى لها حرمتها ما يحصل بين الزوج وزوجته فى الخلوة الخاصة، وقد أخرج أحمد بن حنبل عن أسماء بنت يزيد بن السكن أنها كانت عند الرسول والرجال والنساء قعود عنده فقال « لعل رجلا يقول ما فعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها » فأرغم القوم، أى سكتوا، فقالت : يا رسول الله، إى والله إنهم ليفعلون، وإنهن ليفعلن، فقال ما معناه « فلا تفعلوا »، فإنما مثل ذلك مثل شيطان لقى شيطانة فكان منهما ما كان والناس ينظرون » وروى مسلم قوله ﷺ « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى المرأة وتفضى إليه، ثم ينشر أحدهما سر صاحبه » .

هذا فى السر الخاص، أما الأسرار الأخرى للبيوت فلا ينبغى إفشاؤها لغير من تهمهم

مصلحة الأسرة من الأقارب، بل إن البيوت الكريمة تحاول أن تخفى أسرارها حتى عن أقرب الناس إليها، لأن السر إذا خرج أوغر الصدر، إلى جانب ما يترتب عليه من آثار ضارة، أقلها الشماتة عند معرفة العيوب التي يشكو منها أحد الزوجين، وكثير من الناس يتصيدون أخبار البيوت للإفساد، وللنساء في مجالسهن الخاصة أحاديث متشعبة، وخبر أم زرع بشأن النسوة اللاتي تحدثن عن أزواجهن معروف.

على أنه لا بأس بإفشاء بعض الأسرار عند الحاجة، بقصد الإصلاح، كما شكت هند إلى النبى تفتير زوجها أبى سفيان، وذلك عند التقاضى، أما الحديث لمن لا يرجى عنده إصلاح فممنوع، ففي حديث مسلم « ومن ستر مسلما ستره الله فى الدنيا والآخرة » ومن كتم سره كان الخيار بيده .

س : يسافر بعض الأزواج إلى بلد آخر لطلب العلم أو كسب العيش ويترك زوجته وأولاده، فما موقف الدين من ذلك ؟

ج : معلوم أن الزواج شركة يتعاون فيها الزوجان على توفير الأمن والراحة والسكن لكل منهما ولمن يأتي من ذريتهما، وحتى يكون هذا التعاون نابعا من الأعماق قوى الرسوخ فى النفس ربط الله بينهما برباط وثيق هو الشهوة والعاطفة، وبخاصة حين يحسان أن ثمرة اللقاء ستكون مولودا يشبعان به عاطفة الأبوة والأمومة، ويقدمان له أعز ما عندهما ويستعذبان فى سبيل توفير الراحة والسعادة له كل صعب وشاق .

وحين يتعد أحد الزوجين عن الآخر يحس بالفراغ ويتأبه القلق للاطمئنان على نصفه الآخر، وينغذى هذا الشعور أمران أحدهما يحتاجه الجسد والآخر يحتاجه القلب، وإذا طال أمد البعد قوى ألم الفراق، وربما أحدث مرضا أو أمراضا، وعند طلب العلاج قد يكون الزلل إن لم يكن هناك عاصم من دين، وحصانة من أخلاق .

جاء فى المأثور أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمع - وهو يتفقد أحوال الرعية ليلا - زوجة تنشد شعرا تشكو فيه بُعد زوجها عنها لغيابه مع المجاهدين، ولولا تمسكها بدينها ووفائها لزوجها لانحرفت، فرق عمر لحالها، وقرر لكل غائب أمدا يعود بعده إلى أهله .

وبالرغم من ترك الغائب لأهله النفقة اللازمة، فإن عليه حقوقا لزوجته وأولاده غير ذلك، والناس مختلفون فى الشعور بأداء هذا الحق، ولئن كان عمر جعل أمد البعد أربعة أشهر فى بعض الروايات ففعل ذلك كأنه مناسب للبيئة والظروف التى ينفذ فيها هذا القرار، والبيئات والظروف مختلفة، والشعور بالبعد يختلف بين الشباب والكبار، ويختلف من

زوجة فيها دين وخلق قوى إلى من ليس عندها ذلك ، والزوج هو الذى يعرف ذلك ويقدره .

وإذا كنت أنصح بتحمل بعض الآلام لمصلحة الأسرة ماديا فإني أنصح الزوج أيضا بالأيتمادى فى البعد ، فالسعادة النفسية باللقاء على فترات متقاربة لها أثرها فى سعادة الأسرة .

ويراجع فى الجزء الثالث من موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام توضيح حق إعفاف الزوج لزوجته .

س : ما حكم الدين فى زواج امرأة بعد سفر زوجها، وانقطعت صلته بها عشر سنوات، ولكنه عاد يعد زواجها بسنتين ؟

ج : إذا غاب الزوج لا يجوز للزوجة أن تتزوج إلا بعد رفع أمرها إلى القضاء ، ليتخذ الإجراءات اللازمة لاستدعائه أو للحكم بفقده ، أما أن تتزوج هى بغير ذلك فإن زواجها باطل ، وتبقى على ذمة زوجها الأول ، تعود إليه عند عودته حتى لو تزوجت بغيره ، لأن الزواج باطل .

وإذا حكم القاضى بفقده الزوج بعد الإجراءات المعروفة ثم تزوجت وعاد زوجها فالقضاء يعيدها إلى زوجها الأول إن لم يكن الزوج الثانى قد دخل بها ، فإن عاد بعد الدخول بها يخير بين أخذها وأخذ صداقها وتبقى للزوج الثانى ، على تفصيل يرجع إليه فى قانون الأحوال الشخصية . والمهم أن زواجها قبل رفع الأمر للقاضى باطل ، ولو عاد زوجها كان له الحق فيها دون الثانى .

س : ما الأوقات التى لا يجوز فيها دخول الأبناء على الآباء دون استئذان، والأوقات التى لا يجوز فيها دخول الآباء على الأبناء ؟

ج : قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض ، كذلك بين الله لكم الآيات والله عليم حكيم * وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك بين الله لكم آياته والله عليم حكيم ﴾ [سورة النور: ٥٨، ٥٩] .

يؤخذ من هاتين الآيتين أن الاستئذان مطلوب من الخدم والأطفال الذين يعيشون مع الأسرة، وذلك فى الأوقات التى يغلب فيها النوم والاختلاط للراحة، بما يتبع ذلك من تخفيف الملابس وتعرض العورات للانكشاف وهى :

- ١- قبل صلاة الفجر، لأنه وقت النوم المستغرق غالباً .
 - ٢- وقت الظهيرة، وتغلب فيه القيلولة والتخفف من الملابس وطلب الراحة بالنوم .
 - ٣- بعد صلاة العشاء، لأنه وقت الاستعداد للنوم .
- وقد ورد عن ابن عباس أن الناس فرطوا فى هذا الأدب، وعلمه بأنهم أولاً كانوا لا يضعون ستوراً على أبوابهم وحيالهم — مخادعهم — فرمى يفاجئ الخادم أو الطفل الرجل مع أهله، لكن لما أثروا واتخذوا الستور والمخادع الخاصة تهاونوا فى الإذن، ظناً أنه لا حاجة إليه .

قال المحققون : هذه الآية محكمة لم تنسخ بآية ﴿ وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم ﴾ [سورة النور: ٥٩] .

لأن البالغ يستأذن فى كل وقت، أما الأطفال ففى هذه الأوقات الثلاثة .
والآباء يدخلون على الأبناء الصغار لرعاية مصالحهم ولا حاجة إلى استئذانهم، فإذا بلغوا روى معهم الاستئذان كما روى استئذانهم على آبائهم .

س : هل هذا من الحديث الشريف « اتقوا الهرة فإنها من المارة » ؟

ج : لم أعر على حديث بهذا اللفظ ، والذي رواه أصحاب السنن أن النبى ﷺ قال عن الهرة فى طهارتها وعدم نجاستها « إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم والطوائف » يقول الدميرى فى كتابه « حياة الحيوان الكبرى » : « والطوائف الخدم ، والطوائف الخادومات ، جعلها بمنزلة المماليك فى قوله تعالى ﴿ يطوف عليهم ولدان مخلدون ﴾ [سورة الواقعة : ١٧] قد يستدل على ذلك بقوله تعالى فى آية الاستئذان ﴿ يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم على بعض ﴾ [سورة النور : ٥٨] .

وفى سنن ابن ماجه « الهرة لا تقطع الصلاة ، إنما هى من متاع البيت » ولعل كلمة « الطوائف » يقصد بها ما جاء فى السؤال « المارة » أى التى تمر أمام الناس .
هناك مثل يقول : فلان أبرُّ من هرة . أرادوا بذلك أنها تأكل أولادها من شدة الحب لهم ، فهى بهذا بارة وليست مارة .

س : يقول بعض الناس : إن الفراء الذى تلبسه النساء نجس فهل هذا صحيح ؟

ج : الفراء الذى يتخذ من جلود بعض الحيوانات اختلف العلماء فى طهارته ونجاسته تبعاً لاختلافهم فى حل أكل الحيوان المأخوذ منه وحرمة، وفى حكم طهارة جلد الميتة عن طريق الدباغ .

فقال الشافعى : يحل أكل الثعلب ولكن إذا ذبح ذبحاً شريعياً ، فلو مات بدون ذلك فلحمه نجس وكذلك جلده ولكنه يطهر بالدباغ ، وحرمة أحمد بن حنبل ، وكراهه أبو حنيفة ومالك . على أن بعض القائلين بحرمة أكله أجازوا استعمال فروه للباس لا للصلاة فيه .

وقد ذكر النووى فى شرح صحيح مسلم « ج ٤ ص ٥٤ » سبعة مذاهب فى طهارة جلد الميتة بالدباغ ، وجاء فى أحد الأقوال أنه يطهر كل الجلود حتى جلود الخنازير والكلاب . وذلك ظاهراً وباطناً ، أى تستعمل للصلاة عليها والصلاة فيها ، وهو مذهب الظاهرية ، وحكى عن أبى يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة .

وعلى هذا فلا مانع من لبس الفراء والصلاة فيه .

وجاء فى كتاب « غذاء الألباب » للسفارينى ج ٢ ص ٢٢٠ - ٢٢٢ كلام كثير عن حكم الفراء من هذه الحيوانات . وذكر أن أول من اتخذ الفراء والجلود من مثل السنجاب ولبسها وألبسها هو « شيخ شاه » الملقب عند العجم « بيش داديان » كان ملكاً عادلاً ، وله كتاب فى الإلهيات ، حتى قال العجم بنبوته ، وهو أول من ترك الملك وتخلّى للعبادة ، فقتل فى معبده ، وانتقم له « طمهورث » من القتلة ، وبنى موضعه مدينة « بلخ » .

س : هل يجوز للرجل أن يصبغ شعره إذا ابيض، وهل يجوز للمرأة ذلك أيضاً؟

ج : فى حديث عن النبى ﷺ « من كان له شعر فليكرمه » رواه أبو داود وتشهد له أحاديث أخرى، وصححه بعضهم، ووجوه الإكرام متعددة، وهو للرجل والمرأة، كل بما يليق به . كالترجيل والتمشيط والادهان، ومنه تلويته لإخفاء شيبه .

وقد تكلم العلماء قديماً فى صبيغ الشعر باللون الأسود، فمنعه الأكثرون، ولكن أدلتهم منصبة على الرجال، أو على حالة التدليس كالمراة العجوز التى تريد أن تظهر شابة، ليرغب فى زواجها، أما المتزوجة التى يعلم ذلك زوجها فلا بأس بصبغ شعرها بما يروق لها وله، بل إن ابن الجوزى أجازة للرجال، وما ورد من النهى عنه فمحمول على الإغراء والتهاون فى الطاعة التى ينبغى للشيخ أن يكثر منها استعداداً للقاء ربه .

قال شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسى الحنبلى المتوفى فى ٢ من رجب سنة ٧٦٢ هـ وتلميذ ابن تيمية، فى كتابه « الآداب الشرعية والمنح المرعية » : مذهب الحنابلة يُسنُّ تغيير الشيب، وفيه حديث الصحيحين « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » ويستحب بحناء وكتم، لفعل النبى ﷺ كما رواه أحمد وابن ماجه بإسناد ثقات، ولفعل أبى بكر وعمر متفق عليهما، ويكره بالسواد، نص عليه أحمد، قيل له : يكره الخضاب بالسواد ؟ قال : إى والله، لقول النبى ﷺ عن والد أبى بكر « وجنبوه السواد » رواه مسلم . والسبب - كما صرح به بعضهم - أن الشيخ الهرم إذا خضب شعره بالسواد يكون مثله، ورخص فيه إسحاق بن راهويه للمرأة تزوين به لزوجها، ولا يكره للحرب، وعند الشافعية : يستحب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة، ويحرم بالسواد على الأصح عندهم . انتهى .

ومما ورد فى النهى عن الصبيغ بالسواد - إلى جانب حادثة والد أبى بكر - « يكون فى آخر الزمان قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام لا يرجون راتحة الجنة » رواه أبو داود والنسائى بإسناد جيد . والموضوع مستوفى فى الجزء الثالث من مسوعة « الأسرة تحت رعاية الإسلام » ص ٣١٨ - ٣٢٤، ٣٤٣ - ٣٤٦ .

س : هل صحيح أن لبس العمامة سنة، وكذلك إرخاء العذبة بين الكتفين ؟

ج : العمامة وهى غطاء الرأس يترك لكل جماعة ما يناسبهم، مراعين فى ذلك الأجواء والظروف المختلفة، ولا يلتزم لون ولا شكل معين، وكانت العمامة عادة العرب لوقايتهم من الحر، وقد لبسها النبى ﷺ كما اعتاد قومه، وأكثر ما ورد عنه فيها حكاية لأحواله، أما ما ورد من الأقوال فى التزامها فأكثره لا يصلح حجة فى ثبوت الأحكام. ومنه ما روى عن عبد الله بن عمر مرفوعاً «عليكم بالعمائم، فإنها سيما الملائكة، وأرخوها خلف ظهوركم» (١).

ومنه أيضاً ما رواه الترمذى عن ركانة «إن فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلائس» (٢). وما رواه ابن عدى عن على «أيتو المساجد حُسْرًا ومعممين، فإن العمائم تيجان المسلمين» (٣). وما رواه ابن عبدى البيهقى عن أسامة بن عمير «اعتموا تزدادوا حلماً، والعمائم تيجان العرب» (٤). وما رواه ابن الطيالسى وابن أبى شيبه وأحمد ابن منيع عن على أن النبى ﷺ عممه يوم «غدير خُم» وقال «إن العمامة حاجزة بين الكفر والإيمان» وفى رواية «حاجزة بين المسلمين والمشركين» (٥). وذلك ضمن حديث «إن الله أمدنى يوم بدر وحنين بملائكة يعتمون بهذه العمة، إن العمامة حاجزة بين الكفر والإيمان» وما رواه الطبرانى عن أبى الدرداء «إن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم الجمعة» وكلها أحاديث ضعيفة.

لقد جعل ابن الحاج لبس العمامة من المباحات، لأن ذلك فعل للنبى ﷺ لم يظهر

(١) غذاء الألباب للسفارنى، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٢) المواهب، ج ١، ص ٣٢٧.

(٣) (٤، ٣) الجامع الصغير.

(٥) المطالب العالى، ج ٢، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

فيه معنى القربة ، بل يظهر معنى العادة والطبيعة كالأكل والشرب واللباس ، وفيه خلاف فى التأسي به فيه . وجاء فى زاد المعاد ^(١) : أن النبى ﷺ كان له عمامة تسمى السحاب ، كساها عليا ، وكان يلبسها ويلبس تحتها القلنسوة ، وكان يلبس القلنسوة بغير عمامة ، ويلبس العمامة بغير قلنسوة ، وكان إذا اعتم أرخى عمامته بين كتفيه كما رواه مسلم فى صحيحه عن عمرو بن حريث .

وليس للعمامة لون خاص ، ففى زاد المعاد ^(٢) : أن النبى ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، وأنه لم يلبس السواد لباساً راتباً ، ولا كان شعاره فى الأعياد والجمع والمجامع العظام البتة ، وإنما اتفق له لبس العمامة السوداء يوم الفتح دون سائر الصحابة ، ولم يكن سائر لباسه يومئذ السواد ، بل كان لواؤه أبيض . وقد اعتم العباسيون بالسواد حداً على داعيتهم إبراهيم الذى قتله مروان آخر ملوك بنى أمية ، وأول من لبسه منهم عبد الله ابن على بن عبد الله بن عباس كما ذكره السيوطى فى أوائله ^(٣) ...

والذؤابة ، وهى طرف العمامة ، ارخاؤها عادة لا تعبد ، روى الترمذى ^(٤) أن النبى ﷺ لما رأى ربه فى المنام وسأله يا محمد : فيم اختصم الملأ الأعلى ؟ فقال « لا أدرى » فوضع يده بين كتفيه فعلم ما بين السماء والأرض ... فمن تلك الغدوة أرخى النبى ﷺ الذؤابة بين كتفيه . قال النووى : إن إسبال طرف العمامة مباح ، ذكره فى شرح المذهب ، وما ورد من أمر النبى ﷺ لعبد الرحمن بن عوف بإرخائه عندما وجهه لسرية لا يعد تشريعاً عاماً ، وإسناده ليس بقوى ، فقد رواه أبو يعلى والبزار والطبرانى ، وقيل : إنه حسن - ولم يرد نهى عن العمامة بغير ذؤابة .

(١) ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) ج ٣ ، ص ١٨٣ .

(٣) غذاء الألباب ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

(٤) زاد المعاد ، ج ١ ، ص ٣٤ .

جاء فى زاد المعاد ^(١): روى مسلم عن عمرو بن حريث قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه، وفى مسلم أيضًا عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء، ولم يذكر فى حديث جابر «ذؤابة» فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائمًا بين كتفيه، وقد يقال: إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه، فلبس فى كل موطن ما يناسبه.

والعمامة النبوية قماش كان يلفه على رأسه ؟ وكان يثبتها بالتحنيك، أى لف طرفها تحت الحنك، وحمل توصية عمر بذلك على وقت الحرب لثبتيها. ومن العجيب أن الكمال بن الهمام من أئمة الحنفية قال فى «المسيرة»: من استقبح من آخر جعل العمامة تحت حلقة كفر، ولم يرتض هذا المنصفون من أهل العلم.

وهذا الكلام ملخص من كلام طويل فى غذاء الألباب للسفارنى ^(٢)، وأشار إليه ابن هشام فى السيرة النبوية ^(٣) ونيل الأوطار للشوكانى «ج ٢ ص ١١١».

وفى بليغ الأرب للألوسى ^(٤) قيل لأعرابى: إنك تكثر لبس العمامة، قال: إن شيئاً فيه السمع والبصر لجدير أن يوقى من القر- البرد- وقال فيها أبو الأسود الدؤلى: خيمة فى الحرب ومكنة من الحر، ومدفأة من القر، ووقار فى الندى، وواقية من الأحداث، وزيادة فى القامة، وهى من عادات العرب «انظر ابن حجر فى العمامة».

(١) ج ١، ص ٣٤.

(٢) ج ٢، ص ٢٠٥.

(٣) ج ٢، ص ٣٦٢.

(٤) ج ٣، ص ٤٠٨.

س : لو كسر عظم من الإنسان ولم نجد إلا عظم حيوان نجس فهل يصح جبره به ؟

ج : جاء فى مجموع النوى : إذا انكسر عظم الإنسان ينبغي أن يجبر بعظم طاهر ، قال أصحابنا : ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه ، فإن جبره بنجس نظر ، إن كان محتاجا إلى الجبر ولم يجد طاهرا يقوم مقامه فهو معذور ، وإن لم يحتج إليه أو وجد طاهرا يقوم مقامه أثم ووجب نزعه إن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو ولم يوجد أحد الأعذار المذكورة فى التيمم ، فإن لم يفعل أجبره السلطان ، ولا تصح صلاته معه ولا يعذر بالألم إذا لم يخف منه سوء ، وسواء اكتسب العظم لحما أم لا ، هذا هو المذهب ، وهناك قول : أنه إذا اكتسب العظم لحما لا ينزع وإن لم يخف الهلاك ، حكاه الرافعى ومال إليه إمام الحرمين والغزالي ، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك . وإن خاف من النزع هلاك النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو لم يجب النزع على الصحيح من الوجهين .

ثم قال : فى مداواة الجرحى بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس .

وقال ابن قدامة فى المغنى : وإن جبر عظمه بعظم فجبر ثم مات لم ينزع إن كان طاهرا ، وإن كان نجسا فأمكن إزالته من غير مثله أزيل ، لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة .

يؤخذ من هذا أن جبر العظم بعظم نجس لا يجوز إلا عند الضرورة ، وإن لم توجد ضرورة وجب نزعه إلا إذا خاف من نزعة تلف نفس أو عضو أو فوات منفعة عضو ، فإنه لا ينزع ، « الفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٧١ » .

س : هل يجوز للمسلم أن يشترك فى بناء كنيسة أو فى خدمتها ؟

ج : فى فقه الحنفية : لو آجر الإنسان نفسه لبناء كنيسة أو عمل شئ يتعلق بعمارتهما فالإجارة صحيحة ، لأن ذلك من جنس الأعمال المباحة ، وفى فتاوى قاضيهان : وكذا لو بنى بالأجر بيعة أو كنيسة لليهود والنصارى طاب الأجر .
وعندهم أن الفراش الذى يخدم الكنيسة يستحق الأجر ما دام أصل العمل مباحا ، وأما دق الناقوس للصلاة فلا يجوز .

وإن كان من توابيع الخدمة فى الكنيسة حمل الخمر ، فإن لم يكن الحمل بنية أن يعصى بشر بها مسلم كانت الإجارة صحيحة ، وطاب له الأجر عند أبى حنيفة خلافا لصاحبيه . قال الكسانى فى « بدائع الصنائع » ج ٤ ص ١٩٠ : ومن استأجر حَمَلا يحمل له الخمر فله الأجر فى قول أبى حنيفة ، وعندهما - أى صاحبيه محمد وأبى يوسف - يكره . لهما - أى دليلهما - أن هذه إجارة على المعصية ، لأن حمل الخمر معصية ، لأنه إعانة على المعصية ، وقد قال الله عز وجل « ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » ولهذا لعن الله عشرة ، منهم حاملها والمحمولة إليه ، ولأبى حنيفة - أى دليله - أن نفس الحمل ليس بمعصية ، بدليل أن حملها للإراقة والتخليل مباح ، وكذا ليس بسبب للمعصية وهو الشرب ، لأن ذلك يحصل بفعل فاعل مختار ، وليس الحمل من ضرورات الشرب فكان سببا محضاً ، فلا حكم له كعصر العنب وقطفه ، والحديث محمول على الحمل بنية الشرب ، وبه نقول : إن ذلك معصية ويكره أكل أجرته .

يؤخذ من هذا أن أجير الكنيسة إذا كان قد تعاقد معهم على أخذ الأجرة فى نظير تعاطية عملية الفراشة ودق الناقوس فالإجارة فاسدة ، وأكل الأجرة مكروه ، لأنه تعاقد معهم على عمل اقترن بمعصية وهى دق الناقوس ، ويتبغى له أن يترك هذا العمل ويبعث عن مرزوق آخر « مجلة الإسلام - المجلد الرابع - العدد الثالث » .

س : يعمد بعض الكتاب إلى تأليف قصة خيالية، وكذلك بعض الشعراء لهم عبارات خيالية، فهل يدخل هذا في ضمن الكذب غير المطابق للواقع ؟

ج : لا بأس بكتابة قصص خيالي أو شعر خيالي إذا كان يستهدف خيراً، ويتفادى به شراً، وذلك كالقصص على لسان الحيوانات في كتاب « كليله ودمنة » .
فالمقياس هو عدم تكذيب شيء ثابت، وبخاصة مقررات الدين، وعدم الوصول به إلى غرض سيء، أو ترتب نتيجة سيئة عليه، فالإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار.

س : يقول بعض الناس إن المرأة إذا ولدت توأما فإن أرواح الولدين تتحول بالليل إلى قطة. فهل هذا صحيح ؟

ج : الغالب فى النساء أن تلد المرأة مولودا واحدا فى كل حمل تحمله ، وقُل أو ندر أن تلد اثنتين فى حمل واحد ، ويطلق عليهما ايم التوأم أو التوأمين ، وليست لهما خاصية مميزة عن غيرهما من سائر المولودين ، فقانون الحياة واحد فى الجميع ، وكل الناس مخلوقون بقدرة الله تعالى من أب وأم من الإنس والبشر وليسوا من عالم آخر. ويبدو أن الغرابة فى ولادة التوأمين حملت بعض الناس على الصاق القرائب بهما ، وذلك شأن كل غريب يبالغ فى الاهتمام به ، وهذا الاهتمام قد يكون مشوبا بالعمل على حمايتهما وعدم التعرض لهما بسوء ، وقد يكون مشوبا بالرحمة والعطف أحيانا ، ومن هنا يختلف أسلوب الوالدين فى رعايتهما ، وفى ظل هذه الأفكار والأساليب ظهرت مقولة أن التوأمين ينقلبان بعد أربعين يوما إلى هيئة قطة تسرح بالليل فى الشوارع والبيوت ومن الغريب أن يقال ذلك والتوأمين نائمان موجودان فى المهد ، ولكن ما يزال اعتقاد بعض الناس أن أرواحهما إن لم تكن فى أجسادهما تحل فى قطة ، ومن هنا يحذر الناس أن يؤذوا هذه الحيوانات لأنها من جنس بنى آدم فى صورة قطة .

واستغل الدجالون هذه الخرافة وزعموا أنهم يستطيعون أن يحرسوا التوائم فلا تخرج بالليل على هيئة حيوانات ، ويعملون ما يعملون من أحجية وتعاويد يبتزون بها أموال البسطاء . بل قد تستغل أم التوأمين هذه الفرصة لاستجدى الناس بعض المال لرعايتهما . وكل هذه الاعتقادات وما تجر إليه لا يوافق عليه الدين أبدا ، بل ولا تقبله العقول السليمة ، وفى التاريخ توأم عاشت عيشة طبيعية كسائر الناس ، بل كان لبعضهم شأن كبير فى ميدان من الميادين المختلفة ، والواجب علينا أن نقاوم هذه الخرافات عن طريق التوعية الصحيحة وفى هدى الإسلام متسع لمن أراد أن يتعلم ويعلم .

س : ما حكم الدين فى شخص أساء إلى، وعندما أردت مصالحته ومددت يدي لأصافحه رفض وقال: لن أسلم عليك لو جاءنى النبى أو شيخك ؟

ج : الهجران بين المسلمين لغير غرض شرعى ممنوع، والحديث صريح فى ذلك « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » رواه البخارى ومسلم .

وحذر النبى ﷺ من رفض الصلح فقال « ومن آتاه أخوه متصلا فليقبل ذلك، محقا كان أو مبطلا، فإن لم يفعل لم يرد على الحوض » رواه الحاكم عن أبى هريرة بسند فيه مقال، ورواه الطبرانى عن عائشة بلفظ « ومن اعتذر إلى أخيه المسلم فلم يقبل عذره لم يرد على الحوض » .

والخطورة فى هذا السؤال هى مع رفض الصلح، فى قول الرافض : لا أقبل السلام لو جاءنى النبى أو شيخك، ففيه استهانة بمقام الرسول عليه الصلاة والسلام، ولو قبل أن يرفض توسط الرسول فى الصلح فأخشى أن يحكم عليه بما حكم به على من يقول : أكون يهوديا أو نصرانيا إن كنت فعلت هذا الشئ، فقد قال العلماء : لو كان مستعدا للدخول فى غير الإسلام عند حصول المعلق عليه كان مرتدا من وقت قوله هذا، أما إذا لم يكن مستعدا لذلك ولكنه يريد تأكيد الرفض فقد ارتكب إثما عظيما .

فأرجو الصلح والعفو وقبول الصلح وضبط الأعصاب حتى لا يكون تورط فى مثل هذه الكلمات .

س : ما حكم الدين فى تمنى المحرمات وتخليها، حيث يوسوس الشيطان للإنسان ويجعله يتخيل أشياء محرمة ؟

ج : للنفس حركات منها الخاطر والهاجس وحديث النفس والههم والعزم . وقد صح الحديث بأن من همَّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشر حسنات ، ومن همَّ بسيئة ولم يعملها لم تكتب سيئة ، فإن عملها كتبت سيئة واحدة .

والعزم هو الهم المصمم المقارب للتنفيذ ، وقد صح الحديث بالمواخذه عليه إذا كان فى سيئة ، وجاء ذلك فى حديث المسلمين اللذين يلتقيان بسيفيهما ، وأن المقتول سيدخل النار أيضا كالقاتل ، لأنه كان حريصا على قتل صاحبه .

والحركات النفسية التى قبل مرحلتى الهم والعزم لا مواخذه عليها ، لأنها تعرض لكل الناس تقريبا ، والمواخذه عليها تكليف بما لا يطاق ، وقد صح فى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « إن الله تجاوز لأمى عما حدثت به نفسها ما لم تعمل أو تتكلم » .

وبناء عليه نقول للسائل : إن تمنى المحرمات وتخليها إن لم يصل إلى درجة الهم والعزم فلا مواخذه عليه . وأضع أمامه قول الله تعالى ﴿ وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم ﴾ [سورة فصلت : ٣٦] وعليك أن تقطع التفكير فى السوء الذى تشوف إليه نفسك وتتمناه ، فقد يجر ذلك إلى أخذ خطوة لتنفيذه بالهم أو العزم .

س : خلق الله الإنسان من طين، والملائكة من نور، والجن من نار، فمن أى شىء خلق الحيوان ؟

ج : لا يوجد نص قاطع عن المادة التى خلق منها الحيوان ، وما يقال هو آراء للعلماء ، ومما قيل أن الحيوان خلق مما خلق منه الإنسان وهو الأرض وهما يشتركان فى صفات كثيرة .

وعندما عرّف رجال المنطق والفلسفة الإنسان قالوا : إنه حيوان ناطق ، أى زاد على الحيوان بأن له عقلا كرمه الله به ليسود كل ما خلق الله له فى الأرض .

وكانت الخلائق التى تعيش فى الأرض مخلوقة قبل آدم ، ومما خلقت منه أخذ الله قطعة سواها آدم ، ثم أهبطه من الجنة ليكون خليفة فى الأرض التى خلق منها .

فالحیوانات خلقت من الأرض كآدم ، وتعامل معها بكل أنواع التعامل التى يفيد منها لتقارب الطبائع .

س : توفى لنا زميل فى حادثة ففرح أحد الزملاء وقال: الحمد لله، قد انتقم منه الله ، لأنه حرمنى من علاوة بدون وجه حق، فهل هذا القول جائز ؟

ج : لا شك أن الموت من أعظم ما يقع بالمؤمنين من الابتلاء له ولمن يتركهم بعده ، وعند المصائب يجب الاعتبار والاتعاظ ، والرحمة الإنسانية تحمل على الحزن بل والبكاء مهما كانت معاملة الميت ، لقد قام النبى ﷺ لجنائزته ، ولما قيل له : إنها ليهودى قال « أليست نفسا ؟ » رواه البخارى ومسلم .

وليعلم كل إنسان أن التشفى بالموت ليس خلقا إنسانيا ولا دينيا ، فكما مات غيره سيموت هو ، وهل يسر الإنسان إذا قيل له : إن فلانا يسعدك أن تموت ؟ والنبى ﷺ قال « لا تظهر الشماتة بأخيك فيعافيه الله ويبتليك » رواه الترمذى وحسنه .

وإن الشماتة بالمصائب تقع للغير تتنافى مع الرحمة التى يفترض أنها تسود بين المسلمين والنبى ﷺ - على الرغم من إيذاء أهل الطائف له - لم يشأ أن يدعو عليهم بالهلاك وقد خيره جبريل فى ذلك ، ولكن قال فى نبل وسمو خلق « لا ، بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد لا يشرك به شيئا » ثم تسمى فى النبل والكرم فدعاهم بالهداية والمغفرة .

ولما منع ثمامة بن أثال عن قریش إمدادهم بالطعام ، وقد كانوا فى قحط ، لم يظهر الرسول بهم شماتة ولم يفرح لما أصابهم ، بل أمر بإمدادهم بما كان معتادا ، عندما ناشدوه الله والرحم وسألوه بأخلاقه السمحة المعهودة فيه . وقد قال فى صفات المنافقين « وإذا خاصم فجر » ومن الفجور الشماتة .

إن الشماتة بالغير خلق الكافرين والمنافقين الذين قال الله فيهم « إن تمسكم حسنة

تسؤهم ، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها ، وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ﴿
[سورة آل عمران : ١٢٠] ألا فليعلم الشامتون بغيرهم أن الأيام دول والشاعر الحكيم
يقول :

فقل للشامتين بنا أتيقوا * سيلقى الشامتون كما لقينا

قال الله تعالى عندما شمت الكافرون بالمسلمين في غزوة أحد ﴿ إن يمسكم قرح
فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس ﴾ . سورة آل عمران : ١٤٠ .

س : هى القرآن أوصاف متعددة للنفس، فهل هى نفس واحدة أو عدة أنفس؟

ج : للنفس إطلاقات كثيرة، فقد تطلق على الذات وعلى الدم كما يقول الفقهاء « وما لا نفس له سائلة إذا وقع فى الإناء ومات فيه فإنه لا ينجسه » وتطلق على غير ذلك، والذى يهمنا هو إطلاقاتها على اللطيفة الربانية التى هى الأصل الجامع لقوى الغضب والشهوة فى الإنسان كما يقول أهل التصوف: لا بد من مجاهدة النفس وكسرها، وكما يعبر عنه القول المشهور - وهو ليس بحديث - أعدى أعدائك نفسك التى بين جنبيك . وقد يراد بالنفس ذات الإنسان وحقيقته، وهى على كل حال من أعظم الدلائل على قدرة الله فى خلقها وأسرارها، قال تعالى فى قسمه بها، وهو لا يقسم إلا بالعظيم الخطير، ﴿ ونفس وما سواها * فآلهمها فجورها وتقواها * قد أفلح من زكّاها * وقد خاب من دساها ﴾ . سورة الشمس : ٧ - ١٠ أى من دنسها بالمعاصى .

إن هذه النفس توصف بأوصاف مختلفة بحسب اختلاف أحوالها، فإذا سكنت لأمر الله ولم تعارضها الشهوات سميت النفس المطمئنة، قال تعالى ﴿ يا أيها النفس المطمئنة * ارجعى إلى ربك راضية مرضية ﴾ [سورة الفجر: ٢٧، ٢٨] .

فإذا قبلت أمر الله ومع ذلك قامت بمداغة الشهوات واعترضت عليها سميت النفس اللوامة، لأنها تلوم صاحبها عند التقصير فى الطاعة، قال تعالى ﴿ ولا أقسم بالنفس اللوامة ﴾ [سورة القيامة: ٢] فإن أذعنت للشهوات ولم تعترض عليها وأطاعت الشيطان سميت النفس الأمارة بالسوء، قال تعالى ﴿ وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي ﴾ [سورة يوسف: ٥٣] .

فأحسن أنواعها هى النفس المطمئنة، ثم النفس اللوامة التى يعبر عنها أحياناً

بالضمير حين يحاسب الإنسان بعد الفعل وعندما يتربى يرشده إلى الخير قبل الفعل، ويحرسه في أثنائه ويرضى عنه بعد انتهائه .

ومهما يكن من شيء فهي ليست نفوساً منفصلة، ولكنها نفس واحدة لها عدة أحوال، ويمكن بالتربية الدينية أن يتغلب الإنسان على شهواته التي تدفعه إلى السوء، وأن يجعل ضميره حياً يقظاً يأمره بالخير وينهاه عن الشر، وأن يتصاعد في التربية العملية حتى إلى حالة أو مقام تكون نفسه فيه راضية مطمئنة، وللمزيد من المعلومات يرجع إلى « إحياء علوم الدين للغزالي » وإلى كتب الأخلاق والتصوف .

س : ما فضل قراءة سورة الواقعة كل ليلة، وهل ذلك يحفظ الإنسان من الفقر؟

ج : سورة الواقعة لم يرد في فضل قراءتها حديث خاص صحيح، وقد ذكر ابن عبد البر والثعلبي أن عثمان دخل على ابن مسعود يعوده في مرضه الذي مات فيه، وعرف أنه يشكو ذنوبه ويتمنى رحمة الله ولم يوافق على استدعاء طبيب له ولا تقرير عطاء له ولا لبناته من بعده، فقد أمرهن أن يقرأن سورة الواقعة كل ليلة، لأنه سمع الرسول ﷺ يقول « من قرأها كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا » ذكر ذلك القرطبي في تفسيره ولم يحكم عليه .

وذكره ابن كثير في تفسيره من رواية ابن عساكر في تاريخ دمشق، ورواه أبو يعلى، وخرجه ابن حجر في تفسير الكشف بما لم يرفعه إلى درجة الصحة .

حديث « القابض على دينه » أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

س : هل من الحديث ما يقال « سيأتي زمن على أمتي القابض فيه على دينه كالقابض على الجمر » وهل ينطبق هذا الحديث على الزمن الذي نعيشه الآن ؟

ج : روى ابن ماجه والترمذى حديثا قال عنه : حسن غريب ، أى رواه راو واحد فقط ، أن النبي ﷺ قال فى ضمن حديث « فإن من ورائكم أياما الصبر فيهن مثل القبض على الجمر للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلا يعملون مثل عمله » .

وجاء فى الجامع الكبير للسيوطى حديث « يأتى على الناس زمان التمسك فيه بسترى عند اختلاف أمتي كالقابض على الجمر » رواه الترمذى الحكيم عن ابن مسعود فى كتابه « نواذر الأصول » وهو ضعيف .

ومعلوم أنه لا يمر زمان إلا والذى بعده شر منه ، وقد كثرت فى أيامنا الفتن والمغريات والانحرافات ، لكن لم تصل إلى الذروة ، وما يخبره المستقبل لا علم لنا به ، ونرجو أن يقينا الله شر الفتن .

« : ما حكم أطفال المشركين الذين يموتون قبل البلوغ، هل سيكونون فى النار ؟

ج : إن أحوال الآخرة من الغيب الذى لا يعلمه إلا الله، ومن أطلع عليه عن طريق إرسال الرسل ليخبروا الناس به، والأطفال الذين يموتون قبل البلوغ، وهو حد التكليف، يتبعون أشرف دين يدين به آبائهم وأمهاتهم، وبهذا يكون مصير أولاد المسلمين هو الجنة، وقد جاءت بذلك أحاديث صحيحة، منها ما رواه مسلم أن الأطفال يشفعون لأبائهم يوم القيامة، فيقول الله لهم ﴿ ادخلوا الجنة أنتم وآبائكم ﴾ وأنهم يسرحون فى الجنة لا يمنعون من بيت أطلقت عليهم بعض الأحاديث « الدعاميص » وعليه حمل بعض المفسرين قول الله تعالى ﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ [سورة الرعد : ٢٣] وقوله ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أحقنا بهم ذريتهم ﴾ [سورة الطور : ٢١] .

أما أطفال المشركين فلا يلحقون بأبائهم فى النار، لأنهم لم يكلفوا حتى يعاقبوا، فهم ماتوا على الفطرة، لهم الجنة إن شاء الله . ويدل عليه حديث البخارى عن سمرة بن جندب فى رؤيا رآها النبى ﷺ، حيث جاء فيها أنه رأى روضة فيها رجل حوله ولدان كثيرون، وهو إبراهيم عليه السلام، يرى كل مولود يولد على الفطرة، فقال بعض المسلمين : يا رسول الله وأولاد المشركين؟ فقال « وأولاد المشركين » فهم سيدخلون الجنة، لا يعلم حالهم فيها إلا الله .

وأما ما رواه الطبرانى من أنهم سيكونون خدما لأهل الجنة فهو حديث ضعيف النسبة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وموقوف على سلمان بسند حسن أو صحيح . وقد قال المفسرون بذلك عند قوله تعالى ﴿ يطوف عليهم ولدان مخلدون ﴾ [سورة الواقعة : ١٧] وقوله ﴿ ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون ﴾ [سورة الطور : ٢٤] والقلب يطمئن إلى دخولهم الجنة كما فى حديث البخارى .

س : نريد توضيح معنى القول المأثور « ليس الإيمان بالتمنى، وهل هو حديث صحيح؟

ج : أثر عن الحسن البصرى أنه قال : ليس الإيمان بالتمنى ولكن ما قر فى القلب وصدقه العمل، وإن قوما خرجوا من الدنيا ولا عمل لهم وقالوا : نحن نحسن الظن بالله وكذبوا، لو أحسنوا الظن لأحسنوا العمل .

إن هذا الأثر ليس حديثاً مرفوعاً إلى النبى ﷺ كما قال المحققون، وإنما هو من كلام الحسن البصرى، ومعناه صحيح، وهو أن الإيمان الذى يكرم الله به المؤمن وينجيه من النار ليس مجرد كلمة يقولها بلسانه دون عمل، وليس أمنية يتمناها ترفع بها درجته عند ربه، فما أهون الكلام المجرد عن عمل يصدقه، وما أكثر الأمانى عند المفلسين من كنز العمل الصالح، وهذا يلتقى مع الحديث « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأمانى » رواه الطبرانى وأحمد والترمذى وقال : حسن « الجامع الصغير للسيوطى » .

لو أحسن هؤلاء الظن بالله لاستعدوا للقاءه بالعمل الصالح الذى أمرهم به، فهو القائل ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ويستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾ [سورة التوبة : ١٠٥] وقد حدث أن بعض أهل الكتاب تناقشوا مع بعض المؤمنين، كل يدعى أن الفضل له دون الآخر، فنزل قوله تعالى ﴿ ليس بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً ﴾ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً ﴿ [سورة النساء : ١٢٣، ١٢٤] .

فالمدار كله على العمل المبني على الإيمان وحسن الظن بالله، ولا يغتر أحد بما يقول بعض الشعراء :

الجزء الثاني والعشرون

ليس الإيمان بالتمنى

قدمت على الكريم بغير زاد * سوى الإخلاص والقلب السليم
فحمل الزاد أقيح ما يكون * إذا كان القدوم على كريم
فالإفراط في الرجاء الذي ينفي الخوف يسلم إلى الكسل وركود الحياة، وعلماء
التوحيد يقولون:

وغلب الخوف على الرجاء * وسر لمولائك بلا تناء

س : نريد توضيح قوله تعالى ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ ؟

ج : إن غالب الأمراض النفسية يأتى من أفكار تتأثر بها أعصاب الإنسان وتتغير بها نظرته إلى الحياة، ويضطرب سلوكه بالتالى بوجه عام، وعلاج أى مرض يكون بعلاج أسبابه، وذلك بتصحيح الأفكار والعقائد، وقد صح فى الحديث المتفق عليه « ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهى القلب » .

فهو مستقر العقائد ومبعث الوجدان، والدين بعقائده وعباداته وأخلاقه علاج لكل الأمراض العقلية والنفسية، بل والأمراض الجسدية، فهو يزيل الشك ويثبت اليقين، والتفقه فيه وممارسة مبادئه بصدق يمنع العقد النفسية، ويشفيها ويعالجها، كما قال تعالى ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ [سورة الإسراء : ٨٢] وقال ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما فى الصدور ﴾ [سورة يونس : ٥٧] .

والعبادات وقراءة القرآن وذكر الله والدعاء من أنفع أنواع العلاج للأمراض النفسية إن لم تكن أنفعها على الإطلاق، فهى دواء الله العليم بأحوال النفوس . والرسول ﷺ كان إذا حزبه - أو حزنه - أمر فزع إلى الصلاة . رواه أحمد، وهو القائل « وجعلت قررة عينى فى الصلاة » رواه النسائى والطبرانى والحاكم وصححه وقال الحافظ : إسناده جيد .

وقد ورد فى السنة النبوية أدعية لتفريج الهم والكرب وإزالة الخوف والقلق وغيره من أمراض النفوس، مذكور كثير منها فى كتاب « زاد المعاد » لابن القيم، وكتاب « الأذكار » للنووى .

وكل ذلك مع الإيمان بأن الله حكيم فى قوله وفعله ، وأن قضاءه نافذ لا راد له ،
والواجب هو الرضا والصبر، وفى ذلك راحة نفسية وانتظار للفرج وتكفير للسيئات أو رفع
للدراجات ﴿ يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين ﴾ [سورة
البقرة: ١٥٣] ﴿ وبشر الصابرين * الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه
راجعون * أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴾ [سورة البقرة:
١٥٥-١٥٧] .

س : هل صحيح أن الحشر يوم القيامة سيكون إلى أرض المعاد وهى فلسطين ؟

ج : روى مسلم أن النبى ﷺ قال « يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء ، كقرصة النقي ليس فيها علم لأحد » والعفراء غير ناصعة البياض ، وقرصة النقي خبز مصنوع من دقيق أبيض . وقال تعالى ﴿ يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات ويرزوا لله الواحد القهار ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٨] .

بناء على ما ورد من نصوص حول هذا الموضوع قيل : إن أرض المحشر هى بيت المقدس بالشام ، وذلك لحديث رواه البزار والطبرانى بسند حسن عن سمرة بن جندب أن النبى ﷺ كان يقول لنا « إنكم تحشرون إلى بيت المقدس ، ثم تجتمعون يوم القيامة » وهذه الأرض تبدل بمقتضى الآية ، إما ذاتاً وإما صفة ، حيث تقضى حكمة الله أن يكون المحل الذى يقضى فيه بالحق والعدل طاهراً من المعصية والظلم ، وقد قال المفسرون : إنها تبدل مرتين ، إحداهما فى الدنيا قبل نفخة الصعق التى تفتى بها الدنيا ، فتموج الأرض وتنشق ، ثم تعاد كما كانت فيها القبور ، والثانية فى الآخرة بعد النفخة الثانية عند القيام من القبور ، حيث يكون الحشر إلى الأرض التى يقال لها « الساهرة » فيحاسب الناس عليها ، وهى طاهرة نقية ، قال تعالى ﴿ ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون ﴾ [سورة الزمر : ٦٨] وقال ﴿ يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة * قلوب يومئذ واجفة * أبصارها خاشعة * يقولون أئنا لمردودون فى الحافرة * أئنا كنا عظاما نخرة * قالوا تلك إذا كرة خاسرة * فإنما هى زجرة واحدة * فإذا هم بالساهرة ﴾ [سورة النازعات : ١٤ - ٦] .

هذا ما يمكن أن يقال من الربط بين فلسطين وأرض المحشر يوم القيامة، أما الربط بينهما وبين ما يدعيه الأعداء في الدنيا فلا يستند إلى دليل مقبول، والله سبحانه رقيب حسيب. ولا يورث الله أى أرض في الدنيا والآخرة إلا الصالحين من عباده، وأرجو أن نهتم بما نحاسب عليه يوم القيامة من أعمال، ولتكن ما تكون الأرض التي سنحاسب عليها، فملك الله واسع وهو على كل شيء قدير.

س : فى الحديث أن الجنة تحت أقدام الأمهات، فكيف يكون ذلك وفيهن كافرات وعاصيات ؟

ج : روى ابن ماجه والنسائى والحاكم وصححه أن رجلا قال : يا رسول الله أردت أن أغزو، فقال له « هل لك من أم »؟ قال : نعم، قال « فالزمها فإن الجنة تحت رجلها » وعبر فى بعض الروايات عن هذا بقوله « الجنة تحت أقدام الأمهات » .
وردت النصوص فى القرآن والسنة بالأمر ببر الوالدين، وتخصيص الأم، بزيادة فى ذلك، فإن برهما من أسباب دخول الجنة، والمراد بعبارة « الجنة تحت أقدام الأمهات » أن خدمة الأم خدمة خالصة، وعدم الأنفة أو التكبر عن أداء هذه الخدمة — حتى لو كانت الأم كافرة، على ما جاء فى قوله تعالى ﴿ وإن جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروف ﴾ [سورة لقمان : ١٥] .
من أقوى الأسباب فى دخول الجنة، وبالأولى لو كانت الأم المؤمنة عاصية لربها بمثل التقصير فى الصلاة .

وليس المراد أن كل الأمهات يدخلن الجنة حتما، ويكن متمكنات منها كما يتمكن الإنسان من الشيء الذى تحت قدمه . فإن شرط دخول الجنة الإيمان، فلا تدخلها الكافرة، كما قال تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [سورة النساء : ٤٨] . والمؤمنة وإن عصت ربها فقد يغفر الله لها ولا تعذب، وقد تعذب ولكن مصيرها الجنة ما دام فى قلبها ذرة من إيمان تمنع الخلود فى النار .

وهنا يكون المطلوب أمرين، الأول أن تجتهد الأم لتدخل الجنة، وذلك بالإيمان والعمل الصالح، والثانى أن يجتهد الولد المؤمن ليدخل الجنة بالعمل الصالح، ومنه بر

الوالدين وبخاصة الأم ، وليجتمع شمل الأسرة في الجنة كما كان في الدنيا ، قال تعالى ﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلون عليهم من كل باب * سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ﴾ [سورة الرعد: ٢٣ ، ٢٤] وقال ﴿ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء ﴾ [سورة الطور: ٢١] .

س : هل يعرف النبي ﷺ أمته يوم القيامة ؟

ج : يقول الله تعالى عن يوم القيامة ﴿ يوم ندعو كل أناس بإمامهم ﴾ [سورة الإسراء : ٧١] .

قال المفسرون : الإمام هو الكتاب ، وقيل : الرسول . فيقال يا أمة القرآن ، ويا أمة الإنجيل ، أو يقال : يا أمة محمد ويا أمة عيسى ، وكذلك كل من يتبعون فكرا معينا ، يسرون خلف صاحب هذا الفكر ، فهو إمامهم فى ذلك . ويصنف القوم إلى مؤمنين وكافرين ، كما يصنف المؤمنون إلى من يدخلون الجنة رأسا ، ومن يدخلونها بعد عقابهم فى النار إلى أجل .

ومن هذا نعلم أن الرسول ﷺ يعرف أمته إجمالا عند هذا النداء ، كما أنه يعرفهم أيضا بعلامة أخرى جاءت فيما رواه مسلم فى حديث طويل أنه ﷺ أتى المقبرة - بضم الباء - وفتحها - فقال « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم عن قريب للاحقون ، وددت أنا قد رأينا إخواننا » قالوا : أو لسننا بإخوانك يا رسول الله ؟ قال « أنتم أصحابى ، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد » قالوا : كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله ؟ قال « أرايت لو أن رجلا له خيل غير محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ، ألا يعرف خيله » قالوا : بلى يا رسول الله قال : « فإنهم يأتون غرًا محجلين من الوضوء ، وأنا فرطهم على الحوض » يعنى لهم بياض فى وجوههم وفى أرجلهم من أثر الوضوء .

وإذا كان الحديث يثبت أنه سيكون على الحوض يوم القيامة ليسقى منه أمته التى عرفها بهذه السيمة ، فإن بعضهم لا يستحق التكريم بشرى من الحوض ، حيث لم يعرف الرسول تفاصيل أعمالهم ، ولذلك جاء فى رواية لمسلم قريبة من رواية البخارى « ترد على أمى الحوض وأنا أذود الناس عنه كما يذود الرجل إبل الرجل عن إبله » قالوا : يا نبي الله تعرفنا ؟ قال « نعم » لكم سيما ليست لأحد غيركم ، تردون على غرًا محجلين من آثار الوضوء ، وليصنن عنى طائفة منكم فلا يقبلون ، فأقول : يا رب هؤلاء من أصحابى ، فيجيبني ملك فيقول : وهل تدري ما أحدثوا بعدك » .

س : سمعنا حديثا يقول « في التآنى السلامة » وسمعنا حديثا آخر يقول « أفضل الصلاة في أول وقتها » فكيف نوفق بين التآنى والمبادرة ؟

ج : « في التآنى السلامة » ليس حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ ، وإنما هو قول جار على الألسنة ، قد يقصد به إتقان العمل وأداؤه على الوجه الأكمل ، كما قد يقصد به عدم المبادرة بالتنفيذ ، وإعطاء مهلة لأدائه . ولا شك أن إتقان العمل مطلوب كما في الحديث « إن الله يحب إذا عمل العبد عملا أن يحكمه » رواه ابن أبى داود فى المصاحف ، وابن النجار عن عائشة ، وفيه مصعب بن ثابت ضعيف « الجامع الصغير للسيوطى » .

والتأخير قد يكون مستحبا إذا لم يدرس المشروع دراسة كافية ، فمن الخير أن يؤجل حتى تستكمل دراسته فإن كملت الدراسة كانت المبادرة بالتنفيذ أفضل ، فظروف المستقبل غيب ربما لا تساعد على التنفيذ ، وجاء فى ذلك حديث مرسل « إذا أردت أمرا فتدبر عاقبته ، فإن كان خيرا فأمضه ، وإن كان شرا فأنته » رواه ابن المبارك فى الزهد عن أبى جعفر عبد الله بن مسعود الهاشمى مرسلا « الجامع الصغير للسيوطى » .

وهذا كله فى أمور الدنيا التى تحتاج إلى دراسة كاملة ، أما أمور الآخرة التى وضع الصواب فيها فمن الخير المبادرة بأدائها كالصلاة إذا حضر وقتها ، والحج إذا توافرت أسبابه ، وجاء فى ذلك حديث « التؤدة فى كل شىء خير إلا فى عمل الآخرة » رواه أبو داود والحاكم فى المستدرک والبيهقى فى الشعب وحديث « اغتتم خمسا قبل خمس ، شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك » رواه ابن أبى الدنيا بإسناد حسن . ويهذه يظهر عدم التعارض بين القولين « فى التآنى السلامة » وحديث الترغيب فى أداء الصلاة فى أول وقتها .

س : من الذى سمى حواء بهذا الاسم ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبي « ج ١ ص ٣٠١ » أن آدم عليه السلام هو أول من سمى حواء بهذا الاسم حين خلقت من ضلعه من غير أن يحس آدم عليه السلام بذلك ، ولو تألم بذلك لم يعطف رجل على امرأته ، فلما انتبه قيل له : من هذه ؟ قال : امرأة ، قيل : وما اسمها ؟ قال : حواء ، قيل : ولم سميت امرأة ؟ قال : لأنها من المرء أخذت ، قيل : ولم سميت حواء ؟ قال : لأنها خلقت من حى .

ثم يستطرد القرطبي ويقول : روى أن الملائكة سألته عن ذلك لتجرب علمه ، وأنهم قالوا له : أتحبها يا آدم ؟ قال : نعم . قالوا لحواء : أتحيينه يا حواء ؟ قالت : لا ، وفى قلبها أضعاف ما فى قلبه من حبه ، قالوا : فلو صدقت امرأة فى حبها لزوجها لصدقت حواء . وهذا كله كلام لا دليل عليه ، يحتمل أن يكون وألا يكون ، ولا طائل تحت المجдал فيه .

س : من هم إخوة يوسف الذين سجدوا له وما هي الكواكب التي رآها وكيف كان السجود ليوسف ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ﴾ [سورة يوسف : ٤] ويقول ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا ، وقال يا أبت هذا تأويل رؤىائى من قبل قد جعلها ربهى حقا ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

فى هاتين الآيتين ثلاث نقاط : الأولى أسماء الكواكب وكيف سجدت ، والثانية . عدد إخوة يوسف وأسمائهم ، والثالثة كيف يسجدون لمخلوق والسجود لا يكون إلا لله ؟

١ - أما أسماء الكواكب فلا يعيننا معرفتها ، لأن المقصود هو العبرة والموعظة ، ومع ذلك قال القرطبى فى تفسيره : إن أسماءها جاء ذكرها مسندا ، رواه الحارث بن أبى أمامة قال : جاء بستانة - وهو رجل من أهل الكتاب فسأل النبى عنها فقال « الحثران والطارق والذبال وقابس والمصباح والصروح وذو الكنفات وذو القرع والغليق ووثاب والعمودان . والله أعلم بصحة هذا الحديث ، كما أن بعض الأسماء مختلف فى نطقها ، ولا يهمنا كل ذلك كما أن كيفية سجودها غير معلومة بطريق صحيح ، ويكفى أن يكون بأدنى قرب منه

٢ - أما إخوة يوسف فأحد عشر ، وهم : روبيل وشمعون ولاوى ويهوذا وزبالون ويشعر ودان ونفتالى وجاد وأشر وبنيامين ، والنطق مختلف عما فى التوراة وفى كتب أخرى ، وذلك أيضا غير مهم .

٣ - أما سجود إخوته له فكان سجود تحية وليس سجود عبادة بالاتفاق عند جميع العلماء ، كما منجد الملائكة لآدم ، وكان ذلك من عرفهم والأعراف المختلفة ، وما زال

الانحناء والانبطاح على الأرض إلى حد تقرب فيه الجبهة من الأرض تحية في بعض الشعوب إلى اليوم، ومنها شعوب إسلامية، والإسلام لا يوافق على التحية بالسجود، وقد نهى النبي ﷺ من أراد أن يسجد له كما يفعل مع الملوك، وذكر القرطبي حديثاً خرّجه أبو عمر في التمهيد عن أنس قال: قلنا: يا رسول الله أينحنى بعضنا إلى بعض إذا التقينا؟ قال «لا» قلنا: أفيعتنق بعضنا بعضاً؟ قال «لا» قلنا: أيسافح بعضنا بعضاً؟ قال «نعم».

س : ذكر في القرآن أن الله فضل مريم على نساء العالمين ، وفضل بنى إسرائيل كذلك على العالمين، فأين بنات النبی وزوجاته، وأين الأمة الإسلامية ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين ﴾ [سورة آل عمران : ٤٢] وقال ﴿ يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين ﴾ [سورة البقرة : ٤٧] .

١ - قال القرطبي فى تفسيره « ج ٤ ص ٨٣ » فى اصطفاء مريم : إن الاصطفاء هو على عالمى زمانها، كما قاله الحسن وابن جريج، وقيل : إن الاصطفاء هو على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور، وهو قول الزجاج، وهو الصحيح، وروى مسلم أن النبی ﷺ قال « كمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء غير مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » ومعنى الكمال التنهاى والتمام، والكمال المطلق لله خاصة، وأكمل نوع الإنسان الأنبياء ثم يليهم الأولياء من الصديقين والشهداء والصالحين، وإذا تقرر هذا فقد قيل : إن الكمال المذكور فى الحديث يعنى به النبوة، فيلزم أن تكون مريم وآسية نبيتين، وقد قيل بذلك، والصحيح أن مريم نبية، لأن الله أوحى إليها بواسطة الملك كما أوحى إلى سائر النبيين . ولم يرد ما يدل على نبوة آسية دلالة واضحة .

ثم ذكر القرطبي أحاديث صحيحة منها « خير نساء العالمين أربع : مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد » ومنها « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، ومريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون » ومنها « سيده نساء أهل الجنة بعد مريم فاطمة وخديجة »

وأقول الخيرية أو الأفضلية بالنسبة إلى نساء العالمين تلتقى مع ذلك بالنسبة إلى نساء أهل الجنة، وعطف الأسماء بالواو لمطلق الجمع لا يقتضى ترتيباً كما تفيد الفاء أو ثم، لكن القرطبي رتبهن وجعل أفضلهن مريم للتعبير فى الرواية الأخيرة بلفظ « بعد مريم » والباقي منهن ليس فيه ما ينص على الترتيب بينهن لكنه رتبهن فقال ما نصه : فظاهر القرآن والأحاديث يقتضى أن مريم أفضل من جميع نساء العالم، من حواء إلى آخر امرأة تقوم عليها الساعة، فإن الملائكة قد بلغتها الروحى عن الله عز وجل بالتكليف والإخبار والبشارة كما بلغت سائر الأنبياء، فهى إذا نبية، والنبى أفضل من الولى، فهى أفضل كل النساء الأولين والآخرين مطلقاً، ثم بعدها فى الفضيلة فاطمة ثم خديجة ثم آسية، وكذلك رواه موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة، ثم آسية » وهذا حديث حسن يرفع الإشكال . وقد خص الله مريم بما لم يؤته أحداً من النساء، وذلك أن روح القدس كلمها وظهر لها ونفخ فى درعها ودنا منها للنفخة فليس هذا لأحد من النساء، وصدقت بكلمات ربها، ولم تسأل آية عندما بُشِّرَتْ كما سأل زكريا ﷺ عن الآية، ولذلك سماها الله فى تنزيله صديقة فقال ﴿ وأمه صديقة ﴾ [سورة المائدة : ٧٥] وقال ﴿ وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين ﴾ [سورة التحريم : ١٢] إلى أن قال : ومن لامرأة فى جميع نساء العالمين من بنات آدم ما لها من هذه المناقب، ولذلك روى أنها سبقت السابقين مع الرسل إلى الجنة، جاء فى الخبر عنه ﷺ « لو أقسمت لبررت، لا يدخل الجنة قبل سابقى أمتى إلا بضعة عشر رجلاً، منهم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وموسى وعيسى ومريم ابنة عمران » .

ثم ذكر أن من قال من العلماء بأنها لم تكن نبية قال : إن رؤيتها للملك كما روى جبريل عليه السلام فى صفة دحية الكلبي حين سؤاله عن الإسلام والإيمان، ولم تكن الصحابة بذلك أنبياء، والأول أظهر، وعليه الأكثر.

هذا ما ذكره القرطبي وأقول: إن كان لبعض الرجال أو النساء فضل، فذلك فضل من الله، ولا ينالنا منه إلا الحث على السير على منهجهم، ولا داعي للبحث فيمن هو أفضل من غيره، فلا يفيدنا ذلك - كما يقول العلماء - إلا في الأيمان والتعاليق، كمن يحلف أن فلانا أفضل من فلان، أو إن كان فلان أفضل من فلان فعلت كذا.

٢ - وأما تفضيل بنى إسرائيل على العالمين فقد قال فيه القرطبي «ج ٣ ص ٣٧٦»: يريد على عالمي زمانهم، وأهل كل زمان عالم، وقيل: على كل العالمين، بما جعل فيهم من الأنبياء، وهذا خاصة لهم وليست لغيرهم. انتهى.

وقوله: بما جعل فيهم من الأنبياء يشير إليه قوله تعالى ﴿وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكا وآناكم ما لم يؤت أحدا من العالمين﴾ [سورة المائدة: ٢٠] وقوله ﴿ولقد آتينا بنى إسرائيل الكتاب والحكم والنبوة وورثناهم من الطيبات وفضلناهم على العالمين﴾ [سورة الجاثية: ١٦] وقوله ﴿ولقد اخترناهم على علم على العالمين﴾ [سورة الدخان: ٣٢].

وإذا كان الله فضلهم على العالمين السابقين وأنعم عليهم بهذه النعم فإنهم لم يشكروها، حيث تمردوا على موسى وعبدوا العجل والطاغوت وقتلوا الأنبياء بغير حق، وعصوا الأنبياء الذين أرسلوا إليهم واعتدوا عليهم وعلى غيرهم، فضرب الله عليهم الذلة والمسكنة أينما وجدوا، وبعث عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب، ومسوخ بعضهم قردة وخنازير، وفي كل ذلك جاءت آيات القرآن الكريم، وقال تعالى فيهم ﴿إن أحستم أحسنت لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾ [سورة الإسراء: ٧] وقال ﴿وإن عدتم عدنا﴾ [سورة الإسراء: ٨]، ذلك قانون الله الذي يرتب الجزاء على العمل، ييطل زعم القائلين بأنهم أبناء الله وأحباؤه، فهم بشر ممن خلق، يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد﴾ [سورة فصلت: ٤٦]

وذلك القانون سار على جميع خلقه من يوم أن خلق آدم إلى يوم الساعة، يطبق على كل الأنبياء والرسل، وعلى كل أمة من الأمم، بما فيهم أفضلهم وهو سيدنا محمد، وأفضل الأمم وهى أمته التى جعلها الله خير أمة أخرجت للناس ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ [سورة الحجرات : ١٣] ﴿ فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ﴾ * ومن أعرض عن ذكرى فإن له ممشى ضنكا * ونحشره يوم القيامة أعمى ﴾ [سورة طه : ١٢٣ ، ١٢٤]

س : من هو السامري الذي أضل قوم موسى ؟

ج : جاء الكلام عن السامري في قصة سيدنا موسى عليه السلام في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع في سورة طه ، تفيد أنه أضل بنى إسرائيل بعد أن وصلوا إلى سيناء وذهب موسى لميقات ربه ليناجيه ، حيث صنع لهم عجلا جسداً له خوار ، فقال « هذا إلهكم وإله موسى » ولما سأله عما فعله قال ﴿ بصرت بما لم يبصروا به فقبضت قبضة من أثر الرسول فنبذتها وكذلك سولت لى نفسى ﴾ [سورة طه : ٩٦] فرد عليه موسى كما حكاه القرآن الكريم في الآيات التالية ﴿ قال فاذهب فإن لك فى الحياة أن تقول لا مساس * وإن لك موعداً لن تخلفه وانظر إلى إلهك الذى ظلت عليه هاكفا لنحرقنه ثم لننفسنه فى اليم نسفا ﴾ [سورة طه : ٩٧] .

هذا هو القدر الذى جاءنا من المصدر الموثوق به فيما يتصل بشخصية السامري ، وهو كاف فى أخذ العبرة والموعظة منه ، دون حاجة إلى تفاصيل بقية القصة ، فإن كثيراً من التفاصيل الموجودة فى الكتب ليس لها سند صحيح يعتمد عليه .

فمثلاً جاء فى هذه الكتب أن السامري من إحدى قبائل بنى إسرائيل يقال لها : سامرة لكنه نافق بعدما قطع البحر مع موسى . وقيل : كان من قوم يعبدون البقر فى الهند ، فوقع بأرض مصر ، ودخل دين بنى إسرائيل بظاهره ، وفى قلبه عبادة البقر ، وقيل : كان من أهل كرمان ، وقيل غير ذلك .

وقد صنع العجل من الذهب الذى حمله بنو إسرائيل معهم حين خروجهم من مصر ، وجعل فيه خروفاً إذا مر من خلالها الهواء حدث صوت يشبه خوار البقر ، وقيل إنه أخذ أثر من حافر فرس جبريل الذى كان يخضر ما يمسه من الأرض ، فرماه فى التمثال الجامد فصار حيواناً ، وقيل غير ذلك كثير مما نكل علم حقيقته لله سبحانه .

س : هل الإيمان كسبى للإنسان دخل فيه أم وهبى لا دخل للإنسان فيه ؟

ج : الإيمان هو التصديق بالقلب بما جاء به النبى ﷺ وهذا التصديق أو الاعتقاد إن صدق دفع الإنسان إلى العمل واستقام سلوكه ، وكل عمل بدون إيمان لا قيمة له عند الله ، كعمل المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا .

والإيمان المجرد من العمل إيمان ناقص ، كجذر الشجرة التى ليس لها فروع ولا ثمار ، أما الإيمان الذى يتبعه عمل فهو إيمان كامل مع التفاوت فى الكمال ، كالشجرة المورقة المثمرة ، ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون ﴾ الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم ﴾ [سورة الأنفال : ٢-٤] .

والإسلام يحب من المؤمن أن يكون إيمانه كاملا بالطاعات ليسعد فى دنياه وآخره ، ولا يحب منه أن يكون ناقص الإيمان لتعرضه لعقاب الله على المعاصى إن لم يتب عليه ويغفر له .

والهداية إلى الإيمان التصديق والإيمان العملى القائم عليه هى توفيق من الله سبحانه ، لكن لكل شىء سبب ، فعلى الإنسان أن يسعى إليه ويجتهد فى تحصيله ، والله يهديه إلى ما يريد ، أما بدون سعى ورغبة فلا يستحق من الله هداية ، فإذا قال الله تعالى ﴿ إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء ﴾ [سورة القصص : ٥٦] فالمعنى أن التوفيق للإيمان والطاعة لا يملكه إلا الله ، يعطيه لمن سلك السبيل إليه ، والرسول لا يعطى هذا التوفيق ، فما عليه إلا الدلالة عليه ، وهى المرادة بالهدى إذا نسب

إليه فى مثل قوله تعالى ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ [سورة الرعد : ٧] والله يهدى الناس السبيل ببيان طريق الخير وطريق الشر، ومن أخذ الأسباب لسلوك طريق الخير هداه الله أى وفقه، ومن أخذ الأسباب لسلوك طريق الشر أضله الله، كما قال سبحانه ﴿ وما يضل به إلا الفاسقين ﴾ [سورة البقرة : ٢٦] .

فالإيمان كسبى وهبى، كسبى بسلوك السبيل إليه، وهبى بتوفيق الله له، إن صدقت نيته، وقانون الحياة قائم على الأسباب والمسببات، تحت مشيئة الله سبحانه ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ [سورة التكويد : ٢٩] ﴿ قل يا أيها الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل ﴾ [سورة يونس : ١٠٨] .

س : لماذا ألقى عيسى عليه السلام السلام على نفسه حين قال « والسلام على يوم ولدت » ؟

ج : قال الله تعالى فى شأن يحيى عليه السلام حين بشر به أباه زكريا عليه السلام ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [سورة مريم : ١٥] وقال على لسان عيسى عليه السلام حين خاطب عيسى قومه ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [سورة مريم : ٣٣] .

إن كلا من النبيين العظيمين عليه سلام وأمان من الله ، أو تحية ألقاها الله على كل منهما ، لكن السلام على يحيى كان فى مقام بشارة الله لأبيه به ، مقدّما قبل أن يولد . فهو سبحانه يحكى لزكريا صفات يحيى التى يكون عليها ، والنعم التى أنعم بها عليه وقدّرها قبل أن يولد ، أو فى مقام إخبار الله تعالى نبيه محمدا ﷺ بقصة زكريا ويحيى كما جاء فى صدر سورة مريم ﴿ذكر رحمة ربك عبده زكريا * إذ نادى ربه نداء خفيا﴾ ومقام الإخبار يناسبه قول الله عن يحيى « وسلام عليه » ويحيى لم يتكلم بذلك حتى يقول : والسلام علىّ .

أما سيدنا عيسى فكان يتحدث عن نفسه ، مبينا لقومه ما منّ الله به عليه ، حيث قال ﴿إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلنى نبيا * وجعلنى مباركا أينما كنت وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا * وبرا بوالدتي ولم يجعلنى جبارا شقيا * والسلام علىّ يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا﴾ [سورة مريم : ٣٠-٣٣] .

هذا أحسن ما قيل فى هذا الموضوع ، وأما ما يروى أن عيسى عليه السلام قال ليحيى عليه السلام : أنت خير منى ، لأن الله سلم عليك . فليس له سند يعتمد عليه ، فكلاهما قد سلم الله عليه . وكما قال بعض المفسرين : إن السلام المعروف بال الذى قاله سيدنا

الجزء الثاني والعشرون

عيسى يسلم على نفسه

عيسى عليه السلام هو السلام المنكّر، أى الخالى من «أل» الذى كان من الله على يحيى، وذلك على حد قولهم: إن المنكر إذا كرر معرّفاً كان هو هو، فآل للعهد. إن الموضوع يتصل باللفظ أكثر مما يتصل بالمعنى، فإن كلا من يحيى وعيسى قد حياه الله وأمنه وباركه، ونرجو أن نحظى بذلك إذا اتبعنا ما جاء به الله ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾ [سورة الأنعام: ٨٢].

الصلاة مع كشف الرأس الوضوء بالماء المالح

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : هل تجوز الصلاة للإمام أو المنفرد وهو عارى الرأس ؟

ج : تغطية الرأس فى الصلاة لم يرد فيها حديث صحيح يدعو إليها ، ولذلك ترك للعرف تقديرها ، فإن كان من المتعارف عليه أن تكون تغطية الرأس من الآداب العامة كانت مندوبة فى الصلاة ، نزولا على حكم العرف فيما لم يرد فيه نص ، وإن كان العرف غير ذلك فلا حرج فى كشف الرأس « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » .
وروى ابن عساکر عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ كان ربما نزع قلنسوته فجعلها سترة بين يديه وهو يصلى حتى لا يمر أحد أمامه ، والقلنسوة غطاء الرأس .
وعند الأحناف لا بأس بصلاة الرجل حاسر الرأس أى مكشوفاً ، واستحبوا ذلك إذا كان الكشف من أجل الخشوع .

س : هل يجوز الوضوء من ماء البحر المالح ؟

ج : نعم يجوز ، فقد روى أحمد وأصحاب السنن أن رجلاً سأل النبى ﷺ فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » وقال الترمذى : حسن صحيح ، والميتة هى السمك الذى يموت .

س : هل من الحديث ما يقال « ارقبوا الميت عند موته ثلاثاً، إن رشح جبينه وذرفت عيناه وانتشر منخراه فهي رحمة من الله قد نزلت به، وإن غط غطيط البكر المختنق واحمر لونه وأزبد شدقاه فهو عذاب من الله قد حل به » ؟

ج : هذا الحديث ذكره الترمذى الحكيم فى كتابه « نادر الأصول » عن سلمان الفارسى ، وقد نقله السيوطى فى كتابه « شفاء الصدور » .
وأخرج البيهقى فى الشعب عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبى ﷺ « موت المؤمن يرشح الجبين » ولم أعر على حكم عليه انظر « مشارق الأنوار » للعدوى ص ٢٠ .

س : ما حكم الدين فى مشاركة المسلم فى جنازة رجل من أهل الكتاب ؟

ج : الصلاة على غير المسلم لا تجوز، وقد قال الله تعالى فى المنافقين ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ﴾ [سورة التوبة : ٨٤] ذلك أنهم لا يستحقون الرحمة بالصلاة عليهم والدعاء لهم ولا يستحقون التكريم بشهود دفنهم ، ومن هنا قال العلماء : لا يجوز الاشتراك فى تشييع جنازة غير المسلم ، لأن التشييع فيه تكريم قال بعضهم : إنه حرام ، وقال آخرون : إنه مكروه .

أما القيام لها فجائز ، لأنه للعبارة فقط وللإحساس بجلال الموت ورهبته لا لتكريم الميت ، وقد صح فى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قام لجنازة يهودى ولما سئل قال « أليست نفسا ؟ » ويوضح ذلك حديث أحمد وابن حبان والحاكم « إعظاما لله الذى يقبض النفوس » واختلف العلماء فى حكم القيام للجنازة هل هو مشروع أو نسخ ؟ والصحيح أنه مشروع ، والتعزية جائزة ، بل قيل إنها مستحبة وصيغتها : أخلف الله عليك .

س : هل من الحديث ما يقال: من علامات الساعة رفع الأصوات فى المساجد؟

ج : النهى عن رفع الأصوات فى المساجد بغير ذكر الله والعبادة وارد فى الأحاديث الصحيحة، مثل نشدان الضالة والبيع والشراء، وجاء فيما يكون فى آخر الزمان حديث رواه ابن حبان فى صحيحه « سيكون فى آخر الزمان قوم يكون حديثهم فى مساجدهم، ليس لله فيهم حاجة » والمراد به الحديث الذى لا فائدة فيه، أو يشوش على المصلين والمتعبدين، أو الذى يخل بحرمة المساجد.

وجاء فى كتاب « مشارق الأنوار » للعدوى صفحة ١١٧ فى علامات الساعة الصغرى نقلا عن الإمام الشعرانى: روى الترمذى عن على رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ « إذا فعلت أمتى خمسة عشر خلًّا بها البلاء، إذا كان المغنم دولا، والأمانة مغنما، والزكاة مغرما، وأطاع الرجل زوجته، وعق أمة، وجفا أباه، وارتفعت الأصوات فى المساجد، وكان زعيم القوم أذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وشربت الخمر، وليس الحرير، واتخذت القينات والمعازف، ولعن آخر هذه الأمة أولها فليرتقبوا عند ذلك ريحا حمراء أو خسفا أو مسخا » وفى روايات أخرى زيادة .

وذكر الكتاب بقية العلامات الصغرى، وقال عن رفع الأصوات فى المساجد: إنه من علامات الساعة حتى لو كان بالعلم، لقول الإمام مالك: ما للعلم ورفع الصوت؟ والمراد ما يكون فيه تشويش على المتعبدين، أو كان للرياء والفخر، وذلك للتوفيق بين الروايات .

س : كيف يؤدى أهل المناطق القطبية صلواتهم وقد قيل إنهم لا يرون الشمس إلا كل ستة أشهر ؟

ج : للعلماء اجتهادات فى هذه المسألة حيث لم يرد فيها نص خاص ، والصلاة الواجبة هى خمس فى كل يوم وليلة ، والتكليف بها مرتبط بالأوقات المحددة لها متى وجدت ، فإذا فقدت الأوقات تقديرا كبلاد القطبين حيث لا تشرق الشمس إلا كل ستة أشهر ثم تغيب ستة أخرى : وهى فى ظهورها تبدو الحركة فى علو وهبوط كل أربع وعشرين ساعة ، يمكن أن يقدر بها اليوم وتصلى فيه خمس صلوات ، لكن عند غيابها تكون المشكلة .

وقد صح فى الحديث المروى عن الدجال أنه يمكث أربعين يوما ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر الأيام كأيامنا . فسأله الصحابة ماذا يفعلون فى اليوم الذى كالسنة أتكفيهم صلاة يوم - أى خمس صلوات - قال « لا ، أقدروا له » رواه مسلم .

وطريقة التقدير كما نقلها النووي عن القاضى عياض : أنه إذا مضى بعد طلوع الفجر قدر ما يكون بينه وبين الظهر فى كل يوم فصلوا الظهر ، ثم إذا مضى بعده قدر ما يكون بينها وبين العصر فصلوا العصر ، وإذا مضى بعد هذا قدر ما يكون بينها وبين المغرب فصلوا المغرب وكذا العشاء والصبح ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب وهكذا حتى يتقضى ذلك اليوم وقد وقع فيه صلوات سنة فرائض كلها ، مؤداة فى وقتها ، وأما الثانى الذى كشهر والثالث الذى كجمعة فقياس اليوم الأول أن يقرر لهما كالיום الأول على ما ذكرنا والله أعلم .

هذا ما رآه الشافعية ، وأما الحنفية فعندهم رأيان ، رأى العلامة البرهان الكبير كراى الشافعية وهو التقدير على النحو المذكور ، واختاره الكمال بن الهمام فى « فتح التقدير »

أوقات الصلاة في القطيين الصلاة بين الأعمدة

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وأيده كثيرون من علماء الحنفية، ورأى البكالي عدم وجوب الصلاة لفقد سببها وهو الوقت، لأن الحكم يدور مع السبب وجودا وعدما، ووافقه على ذلك جمع من العلماء، والقول الأول أقوى لأنه قال به إمام مجتهد وهو الشافعي .

* * *

س : هل الصلاة بين أعمدة المسجد مكروهة ؟

ج : الصلاة بين أعمدة المسجد ليست مكروهة ، لا للإمام ولا للمنفرد، فقد صح في حديث البخاري ومسلم أن النبي ﷺ لما دخل الكعبة صلى بين السارين . وكان كثير من التابعين يؤمنون قومهم وهم بين الأعمدة في المساجد . وأما المؤتمنون فتكره صلاتهم بين الأعمدة إذا كان في المسجد سعة ، حتى لا تقطع الصفوف ، أما عند الزحام والضيق فلا مانع من أن يصلي المأمومون بين الأعمدة .

روى الحاكم وصححه عن أنس قال : كنا نُنهي عن الصلاة بين السواري ونُطرد منها . وروى ابن ماجه بإسناد فيه مجهول عن معاوية بن قره عن أبيه قال : كنا نُنهي أن نصف بين السواري على عهد رسول الله ﷺ ، ونُطرد عنها طردا . وروى سعيد بن منصور في سننه النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة .

س : ما هي صلاة الضحى، وما عدد ركعاتها، وهل تجوز صلاتها جماعة ؟

ج : صلاة الضحى هي صلاة النافلة التي تؤدى في الوقت الذي بعد شروق الشمس بنحو ثلث ساعة إلى وقت الظهر، وفضلها عظيم جاء فيه قول النبي ﷺ كما رواه مسلم «يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى» .

وأقلها ركعتان ، وأكثرها قبل ثمانى ركعات وقيل ثنتا عشرة ركعة .

أما صلاتها جماعة فجائزة وليست ممنوعة كسائر النوافل ، فقد ثبت أن النبي ﷺ صلى ركعتين تطوعا ، وصلى معه أنس من يمينه ، كما صلت أم سليم وأم حرام خلفه ، وتكرر هذا ووقع أكثر من مرة .

س : هل تجوز صلاة الجنازة بين المقابر، وكذلك صلاة الفرائض ؟

ج : صلاة الجنازة بين المقابر صحيحة وإن كانت مكروهة على رأى الجمهور، وفي رواية لأحمد أنه لا بأس بها، لأن النبى ﷺ صلى على قبر وهو فى المقبرة، وصلى أبو هريرة على عائشة وسط قبور البقيع، وحضر ذلك ابن عمر، وفعله عمر بن عبد العزيز .

وصلاة الفرائض وسط المقابر صحيحة أيضا وإن كانت مكروهة إذا كانت على التراب مباشرة دون فراش طاهر يصلى عليه، خشية أن يكون التراب متنجسا، وكذلك لكراهة جعل القبر أمام المصلى حيث نهى الرسول ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد .

س : هل ورد عن النبى ﷺ أن من مات فقد قامت قيامته ؟

ج : هذا حديث ضعيف كما ذكره العراقى فى تخريجه لأحاديث « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالى « ج ٤ ص ٤٢١ » . والمعنى أن من مات فقد انتهت حياته الشخصية، كما تنتهى الحياة العامة للمخلوقات جميعا يوم ينفخ فى الصور، وانتهى التكليف وبدأ الحساب .

س : نسمع الإمام يوصي المأمومين بتسوية الصفوف ووصل الأقدام والأكتاف ، وكثيراً ما أحاول ذلك مع جاري في الصف فيبتعد عني ، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : تسوية الصفوف في الصلاة مندوبة ، رغب فيها النبي ﷺ كثيراً ، وكذلك سَدُّ الفُرج ، أو تضيق المسافة بين المصلي وجاره ، وقد صح في ذلك قوله « أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ، وليتوا بأيدي إخوانكم ولا تذروا فرجات للشيطان » رواه أبو داود بسند صحيح . وصح عند البخاري عن أنس : وكان أحدهما يَلْزُقُ منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه .

إن المطلوب بهذه الإشارات أمران : أحدهما أن يكون الصف مستويا ، وذلك يكون بمحاذاة المناكب والأقدام بعضها ببعض ، أي تكون على خط واحد ، وثانيهما سد الفرج وعدم وجود مسافة بين المصلي وأخيه ، وهو التراص ، وذلك يكون بقرب المناكب والأقدام بعضها من بعض .

وليس المراد بلزق القدم بالقدم وضع إحدهما على الأخرى أو الضغط عليها ليتم أو يشد الالتصاق ، فإن هذه الحركة تذهب خشوع المصلي وتضايقه ، والمبالغة في ذلك تؤدي إلى نفور وغضب .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ مات متأثراً بالسم، وكيف يحدث ذلك له ؟

ج : ثبت فى الصحيحين أن يهودية سمّت النبي ﷺ فى شاة، فأكل منها لقمة ثم لفظها، وأكل معه ثلاثة منهم بشر بن البراء . والى قامت بذلك زينب بنت الحارث اليهودية امرأة سلام بن مشكم، وقد احتجم على كاهله، وأمر من أكل منها فاحتجم، فمات بعضهم .

وهناك خلاف فى الاقتصاص منها، كما أن هناك خلافاً فى كيفية أكل النبي منها، هل مضغها ثم لفظها، أو ابتلعها ؟ وبقي الرسول ﷺ بعد هذه الحادثة ثلاث سنوات حتى قال فى وجعه الذى مات فيه « مازلت أجِد من الأكلة التى أكلت من الشاة يوم خير، فهذا أو انقطع الأبر منى » .

قال الزهري : فتوفى رسول الله ﷺ شهيداً « زاد المعاد - خير » والأبر عرق مستبطن بالصلب متصل بالقلب، إذا انقطع مات صاحبه، فكان ابن مسعود وغيره يرون أنه ﷺ مات شهيداً من السم الذى تناوله فى خير .

يقول الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية « ج ٨ ص ٢٦٠ » : ومن المعجزة أنه لم يؤثر فيه فى وقته، لأنهم قالوا : إن كان نبياً لم يضره، وإن كان ملكاً استرحنا منه، فلما لم يؤثر فيه تيقنوا نبوته حتى قيل : إن اليهودية أسلمت، ثم نقض عليه بعد ثلاث سنوات لإكرامه بالشهادة .

وحادث السم رواه البخارى بطوله فى الجزية فى باب « إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم » وذكره فى الطب بطوله أيضاً فى باب « ما يذكر فى سم النبي ﷺ » واختصره فى غزوة خير فى باب « الشاة التى سمّت للنبي » وقيل : إنها أخبرته بأنها مسمومة، فقال لأصحابه : ارفعوا أيديكم، وكان الذى حجه هو أبو هند أو أبو طيبة .

الجزء الثاني والعشرون

سبب وفاة النبي

هذا معجل ما جاء في هذه الحادثة من الروايات عن وضع السم للرسول، وأنه مات متأثراً به فمات شهيداً أو غير شهيد، فمقام النبوة لا يعد له مقام، ويكفي أن الله نجاه من السم القاتل لساعته، فكان معجزة تصدق رسالته، والموت مكتوب عليه كما هو مكتوب على غيره ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ [سورة الزمر : ٣٠] .

س : أليس « دلالة » منقوشا عليها اسم الله، فهل يجوز دخول الحمام بها ؟

ج : روى أحمد وأصحاب السنن عن أنس رضى الله عنه قال : كان النبى ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمته . قال الترمذى : حديث صحيح ، وقد صح أن نقش خاتمته (محمد رسول الله) .

بيوت الخلاء مستقذرة طبعاً ، وهى أكثر الأمكنة التى تردها الحشرات والهوام بل والشياطين ، كما يشير إليه قوله ﷺ إذا دخل الخلاء « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » أى ذكور الشياطين وإنثائها . رواه الجماعة .

وليس من اللائق أن توضع الأشياء الكريمة أو يدخل بها فى مثل هذه الأمكنة ، وذلك إن لم يكن تشريعاً منصوباً عليه فهو ذوق وإحترام .

وبناء على هذا قال الحنفية والشافعية : يكره دخول المراض بالمصحف أو بعضه ولو آية واحدة ، وقال مالك وأحمد : يحرم ذلك ، ومحل المنع إذا لم يتخذة حرزاً ، بأن يكون مستوراً بما يمنع وصول الرائحة إليه ، أو لم يخف عليه الضياع ، فإن كان مصوناً أو خاف ضياعه لو تركه خارج المراض جاز الدخول به .

هذا فى القرآن ، أما فيما ينقش عليه اسم كريم فقالوا : يكره دخول بيت الخلاء بما فيه اسم الله ، من أوراق وغيرها كالحلية التى نقش عليه اسم الله ، ومعنى الكراهة ، عدم العقوبة على الدخول بذلك ، ومحلها أيضاً إذا لم يكن مغلفاً بما يمنع وصول الرائحة إليه ، أو لم يخف عليه الضياع إذا تركه خارجاً ، « نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ٨٥ ، ٨٦ ، غذاء الألباب للسفارنى ج ٢ ص ٢٤٦ ، الفقه على المذاهب الأربعة .

س : استيقظت من النوم بعد طلوع الشمس، فهل يجب على أن أصلى ركعتى الفجر مع قضاء صلاة الصبح ؟

ج : الصلوات المفروضة هى التى يجب قضاؤها إذا خرج وقتها، سواء أكان ذلك عن سهو ونسيان ونوم أم عن قصد وتعمد. وذلك لحديث مسلم « من نام عن صلاة أو سها عنها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك » وإذا كان القضاء بسبب السهو أو النوم واجبا فإن القضاء بسبب التعمد فى الترك أولى ولعموم قوله ﷺ « فدين الله أحق أن يقضى » وفى رواية البخارى « اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء » أما قضاء النوافل وهى الصلوات غير المفروضة فإن قضاءها غير واجب، لأنها فى الأصل غير واجبة الأداء، ولكن إذا لم يكن قضاؤها واجبا فهل يكون مندوبا يثاب عليه ؟

للفقهاء فى ذلك خلاف، خلاصته أنهم أجمعوا على ندب قضاء ركعتى الفجر، وذلك لأهميتهما، فقد ورد فيهما حديث « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم، وحديث عائشة : « لم يكن النبى ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتى الفجر » رواه البخارى ومسلم، ولأن النبى ﷺ قال فى قضائيهما « من لم يصل ركعتى الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما » رواه البيهقى وإسناده جيد، وروى الشيخان أنه ﷺ كان فى مسير له فناموا عن صلاة الفجر فاستيقظوا بحر الشمس فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس - ارتفعت - ثم أمر مؤذنا فأذن، فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر، أما غير ركعتى الفجر فقال الحنفية والمالكية لا يقضى، وقال الشافعية : كل صلاة لها وقت إذا خرج وقتها يُسن أن تقضى، والحنابلة قالوا : تقضى الرواتب فقط والوتر .

س : هل التردد على المساجد يتنافى مع وجوب العمل والسعى لكسب العيش؟

ج : وردت نصوص فى فضل التردد على بيوت الله، كقوله تعالى : ﴿ فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ... ﴾ [سورة النور : ٧٦، ٧٧] وقوله ﷺ فى السبعة الذين يظلمهم الله يوم لا ظل إلا ظله « ورجل قلبه معلق بحب المساجد » رواه البخارى ومسلم، وإخباره عن الذين يخرجون من بيوتهم لصلاة الجماعة فى المسجد أن بكل خطوة حسنة، وأنهم فى صلاة ما دامت الصلاة تحبهم فى المسجد منتظرين الجماعة، كما رواه البخارى ومسلم، وقوله فيما يحو الله به الخطايا ويرفع الدرجات « وانتظار الصلاة بعد الصلاة » كما رواه مسلم . وقوله « من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له فى الجنة نزلا كلما غدا أو راح » رواه البخارى ومسلم .

والغرض من هذه النصوص أولاً المحافظة على الصلوات، وثانياً أدائها فى جماعة لتقوية الرابطة الاجتماعية، وثالثاً تعمير المساجد وعدم هجرها، ورابعاً البعد عن أماكن اللهو، واستغلال وقت الفراغ فى الخير.

فإذا لم يكن هناك ما يشغل الإنسان من جهاد فى سبيل الله أو كسب عيش أو عمل خير فالأفضل له أن يمضى أكثر وقته فى بيوت الله، لأنها خير البقاع كما جاء فى صحيح مسلم وغيره .

ولا يقصد بذلك ترك الواجبات الدينية الأخرى والدنيوية التى تحقق الخير للمفرد والمجتمع، ودوام الصلاة فى المساجد، فهو سبحانه القائل ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ [سورة الجمعة : ١٠] والرسول ﷺ لم يعجبه

لزوم أبى أمانة للمسجد فى غير أوقات الصلاة، بسبب همومه وديونه، ولكن علمه ذكره بقوله وهو يسمى حتى يحقق الله له ما يريد . رواه أبو داود .

ولا يعنى فضل التردد على المساجد أن كل من يتردد عليها يكون مكروماً عند الله، فإن العبرة بالنية كما نص الحديث، وكم من الناس يلازمونها ولهم أغراض غير مشروعة كما كان المنافقون أيام الرسول، والله قال فيمن يعمر مساجد الله ﴿ ولم يخش إلا الله ﴾ [سورة التوبة: ١٨] وقال فى المرائين بها ﴿ فويل للمصلين * الذين هم عن صلاتهم ساهون * الذين هم يراءون ويمنعون الماعون ﴾ [سورة الماعون: ٤ - ٧] أى لم يستفيدوا منها شيئاً من الأخلاق الحسنة لأنهم لم يحسوا معناها الحقيقى وسهوا عن سر تشريعها ﴿ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٥] .

س : يتنافس بعض المصلين على أن يكون إماما، فمن أحقهم بذلك ؟

ج : بعد الشروط التى لا تصح أى صلاة بدونها، وبعد الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يكون إماما مثل : السلامة من الأعذار، وصحة القراءة وغير ذلك مما اشترطه الفقهاء، هناك أولوية لمن يتقدم للإمامة، جاء فى حديث مسلم وغيره عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم » والمراد بالأقرأ الأكثر حفظا للقرآن، لما جاء فى حديث عمرو بن سلمة « ليؤمكم أكثركم قرآنا » وفى رواية أخرى لمسلم وغيره عن ابن مسعود مرفوعا « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدهم هجرة، فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدهم سنًا، ولا يؤمَّن الرجل الرجل فى سلطانه، ولا يقعد فى بيته على تكمرته إلا بإذنه » وفى رواية « لا يؤمَّن الرجل الرجل فى أهله ولا سلطانه » فالسلطان وصاحب البيت أولى بالإمامة إلا إذا أذن لغيره بها، ففى رواية أبى داود « لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما إلا بإذنهم » وهو عام فيما إذا وجد مثله أو أفضل منه، وما إذا لم يوجد .

وترتيب من لهم الأولوية فيه خلاف للفقهاء، لكن من المتفق عليه أن المتفقه فى دينه، العالم بأحكام الصلاة بالذات وحسن السيرة والمرضى عنه من قومه - ويجمع ذلك قراءة القرآن والعمل به - هو أولى من غيره ممن ليس له هذه الموصفات، ولو تقدم هذا صحت الصلاة خلفه وإن كان ثوابها أقل، روى ابن ماجه وابن حبان فى صحيحه أن النبى ﷺ قال « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا، رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وأخوان متصارمان » إن الذى ينافس غيره على الإمامة يدخله العجب والزهو، وذلك يقلل من ثواب الصلاة إن لم يذهب به أصلا، مع العلم بأن صلاة الجماعة ينال ثوابها كل من الإمام والمأمومين، فلا فضل لأحد منهم على الآخر، إلا بمقدار إخلاصه وخشوعه .

س : رجل حضر لصلاة الجمعة فأخذته سنة من النوم ولم يسمع من الخطبة شيئا، فهل تصح صلاته أو تبطل لأنه لم يسمع الخطبة ؟

ج : قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِمَلِكُمْ تَرْحَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٢٠٤] تأمرنا الآية بالاستماع والإنصات لخطبة الجمعة لأن القرآن يتلى فيها، وجوب الإنصات قال به جمهور العلماء، وجعله بعضهم سنة من أكد السنن، ومن هنا قالوا : إن الغفلة أو النوم وقت الخطبة منهي عنه، يقول ابن سيرين - وهو من كبار التابعين - كانوا يكرهون النوم والإمام يخطب ويقولون فيه قولاً شديداً، يقولون : مثلهم كمثّل سريّة أخفقوا، يعنى كمن رجعوا من الغزو بدون فائدة من قتال أو غنيمة، وروى فى الحرص على اليقظة عند الخطبة أن النبى ﷺ قال « إذا نعل أحدكم فليتحول إلى مقعد صاحبه وليتحول صاحبه إلى مقعده » ويؤخذ من هذا أن الذى ينه جاره فى المسجد بغير كلام إذا غفل عن سماع الخطبة لا حرج عليه فى ذلك، لأنه لم ينصرف عن سماع الخطبة، ولم يشوش على أحد، بخلاف من يقول لغيره : أنصت، فإن فى الكلام تشويشا، وربما أثار عنادا عند الآخر فيكثر اللغو. أخرج القرطبى هذا الحديث فى تفسير سورة الجمعة من رواية سمرة بن جندب رضى الله عنه .

التلوث بفضلات المواشى والوضوء مما تشرب منه أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : أنا أعمل راعيا للمواشى، وأحيانا يصيبني بعض رشاش من بولها، وقد تشرب من ماء وأحتاج إلى الوضوء مما بقى منه، فما رأى الدين فى ذلك؟

ج : قال تعالى ﴿وَبَابِكَ فَطَهَّرْ﴾ [سورة المدثر: ٤] وقال ﷺ «الطهور شطر الإيمان» رواه مسلم. أكثر الفقهاء على أن طهارة الثوب والبدن شرط لصحة الصلاة، ونقل عن الإمام مالك قول بأن إزالة النجاسة سنة وليست بفرض، وفى قول قديم للشافعى أنها غير شرط لصحة الصلاة «نيل الأوطار للشوكانى ج ٢ ص ١٢٣».

فعلى هذين القولين تجوز الصلاة فى الثوب إذا كانت فيه نجاسة، وهذا الحكم فى النجاسة المتفق على أنها نجاسة كالبول والغائط، وهناك أشياء مختلف فى نجاستها منها أبوال الحيوانات التى يؤكل لحمها وكذلك أرواثها، مثل البقر والإبل والغنم والدجاج والحمام والعصافير، فقد قال الإمام مالك: إنها ليست نجسة، وعلى هذا يجوز لراعى المواشى أن يصلى بالملايس التى أصيبت ببعض البول أو الروث من مأكول اللحم، وليس منه الحمار والكلب، وإن كان الأفضل تطهيرها مراعاة للنظافة والصحة.

أما الوضوء من الماء المتبقى من شرب الحيوانات، فقد جاء فيه أن النبى ﷺ كان يُضغى إلى الهرة الإناء حتى تشرب - أى يميل الإناء الذى فيه ماء لتشرب منه القطعة - ثم يتوضأ بفضلها، أى بما بقى فى الإناء، وقال «إنها ليست بنجس» رواه أحمد وأصحاب السنن وقال الترمذى: حسن صحيح.

وروى أنه سئل: أنتوضأ بما أفضلت الحُمُر؟ قال «نعم وبما أفضلت السباع كلها» أخرجه الشافعى والدارقطنى والبيهقى. وقال: له أسانيد يقوى بعضها بعضا.

الجزء الثاني والعشرون التلوث بفضلات المواشى والوضوء مما تشرب منه

بناء على هذا قال العلماء : إن الحيوانات الطاهرة - غير الكلب والخنزير - إذا شربت من الماء وكان كثيرا لا ينجس مطلقا ، أما إذا كان قليلا كملء دلو أو قدير فإنه لا ينجس أيضا ما دمت لا تعلم أنها وضعت في قمها شيئا نجسا ، وغالب حيوانات الحقل كالبقرة والغنم لا تأكل نجسا ، وعلى هذا فإن الماء المتبقى من شربها تجوز الطهارة به ، ومع ذلك لو وجد ماء غيره أنظف منه يكون الوضوء منه أفضل .

س : هل هناك حكمة فى كون الركوع واحدا والسجود اثنين فى الصلاة ؟

ج : العبادات نظام اختاره الله ووضحه الرسول لتتقرب به إلى رب العزة سبحانه ، ولذلك يجب فيها الاتباع والالتزام ، وإذا كانت هناك حكمة منصوص عليها لهذا النظام كان بها ، وإلا فإن عقل المؤمن يمكن أن يفكر ويستنبط الحكمة ، وقد يصيب فيها وقد يخطئ ، وذلك لا يغير من الحكم شيئا .

ولعل فى كون السجود فى الصلاة مرتين والركوع مرة واحدة إرغاما للشيطان ، وإظهارا له أن ابن آدم الذى هو أبو البشر ، والذى أمره الله بالسجود تحية له واحتراما - ابن آدم هذا أمره الله فى الصلاة أن يسجد فسجد ، وكان سجوده مرتين تأكيدا لطاعته لله سبحانه ، وعدم استكبار عليه كما استكبر إبليس ورفض أمر الله ، فكرر السجود تأكيد للامتثال ، وذلك كما يقال فى التلبية : لبيك اللهم لبيك ، يعنى إجابة بعد إجابة .

ومن أجل ظهور الخضوع له بقوة فى السجود بكونه مرتين كان فضل الله عظيما للساجدين جاء فيه الحديث الذى رواه مسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا من الدعاء » .

ويؤكد أن تكرار السجود فيه إغاطة للشيطان قول النبى ﷺ كما رواه مسلم أيضا « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكى ويقول : يا ويلاه ، أمر هذا بالسجود فسجد ، وأمرت أنا بالسجود فعصيت ، فلى النار » الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ج ٢ ص ١٣٧ .

وإذا كان هذا حال الشيطان عندما يسجد ابن آدم لله سجدة واحدة إذا قرأ آية فيها سجدة - وربما لا تتيسر له هذه القراءة إلا فى فترات متباعدة - فكيف يكون حال الشيطان فى ذلته وحسوته إذا تكرر سجود ابن آدم فى اليوم الواحد أربعاً وثلاثين مرة فى الصلوات

الجزء الثاني والعشرون

السجود مرتان

المفروضة بل يتكرر أكثر من ذلك إذا صلى النوافل؟ ومن هنا نعلم أهمية السجود الذي جاء التعبير به أحيانا عن الصلاة كلها.

فقد روى مسلم وغيره أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ سأله عن أحب الأعمال إلى الله، أو عن عمل يدخله الجنة فقال له «عليك بكثرة السجود، فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك خطيئة» وروى مسلم أيضا أن النبي ﷺ قال لربيعة بن كعب، لما سأله الدعاء لله بمرافقته في الجنة «فأعني على ذلك بكثرة السجود» والمراد الصلاة.

وإذا كان الركوع مرة واحدة فهو كسائر أركان الصلاة يكون مرة واحدة في كل ركعة، وذلك كله اقتداء بالنبي ﷺ القائل «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري.

س : لما علم بعض الحاضرين فى المسجد ثواب المؤذن تنافسوا وتسبقوا من أجل الأذان ، وكادت تقوم معركة ، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : من المعلوم أن الأذان له فضل عظيم يكفى فى بيانه قول النبى ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » والاستهم هو عمل القرعة .

وقوله فيما رواه مسلم « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » وفيما رواه البخارى « لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شىء إلا شهد له يوم القيامة » .

وليس من المعقول أن يمكن أكثر من واحد من الأذان على مثذنة واحدة أو مكبر صوت واحد ، فيكفى واحد لإقامة هذه السنة ، التى قيل : إنها فرض كفاية ، لو تركه أهل البلد أو المحلة لقتلوا على تركه ، لأنه من العلامات التى تدل على أن الأهل مسلمون ، وكان الرسول إذا بعث السرية يقول « إذا رأيتم مسلحاً أو سمعتم منادياً - مؤذناً - فلا تقتلوا أحداً » رواه أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه ، وكان هو إذا غزا قوماً لم يغز حتى يصبح ، فإذا سمع أذاناً أمسك ، وإذا لم يسمع أذاناً أغار بعد ما يصبح ، رواه البخارى .

ورعاية لحرص الكثيرين على الأذان لنيل فضله أوجد لهم الرسول مخرجاً من التنافس والتزاحم فندب إلى ترديد ما يقول المؤذن ، إلا عند حى على الصلاة وحى على الفلاح فيقال : لا حول ولا قوة إلا بالله . فقد روى الطبرانى حديثاً حسناً يقول « من سمع المؤذن فقال مثل ما يقول فله مثل أجره » وروى مسلم وغيره أن النبى ﷺ قال « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، فإنه من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشراً ، ثم سلوا الله لى الوسيلة ، فإنها منزلة فى الجنة لا تنبى إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لى الوسيلة حلت له الشفاعة » .

س : كيف نصلّي صلاة الجنازة على الطفل وهو غير مكلف ؟

ج : صلاة الجنازة على الميت تكريم له كإنسان ودعاء له بالرحمة ورفع الدرجات ، ولا بد من أدائها على كل ميت مسلم صغيرا كان أو كبيرا ، إلا ما استثناه الشرع كالشهداء ، وهي فرض كفاية إذا قام بها البعض سقط الطلب عن الباقي . وقد رغب فيها النبي ﷺ فقال فيما رواه مسلم « من صلى على جنازة فله قيراط ، وإن شهد دفنها فله قيراطان ، والقيراط مثل أحد » ويرجى من كثرة عدد المصلين انتفاع الميت ، ففي حديث رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه « ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب » أى وجبت له الجنة .

وإذا كان الميت طفلا يصلّى عليه ، والدعاء بعد التكبيرة الثالثة لا يكون بالرحمة والمغفرة لأنه غير مكلف وليست عليه ذنوب ، بل يكون الدعاء بمثل : اللهم اجعله فرطا وسلفا وذخرا لأبويه ، واجعله شافعا لهما يوم القيامة .

وهذه الصلاة واجبة ليست بالنسبة للطفل الميت فقط ، بل للسقط الذى لم يتم الأشهر التسعة ونزل بعد نفخ الروح فيه وظهرت فيه حياة بالاستهلال وهو الصراخ أو العطاس ونحوهما وذلك باتفاق العلماء ، أما إذا لم يستهل صارخا كما يعمرون ، فإن الأنحاف والمالكية لا يقولون بوجوب الصلاة عليه ، وذلك لحديث رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى « إذا استهل السقط صلّى عليه وورث » ففي الحديث اشتراط الاستهلال فى الصلاة عليه ، وذهب أحمد إلى أنه يصلّى عليه بناء على حديث رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه .

« والسقط يصلّى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » ولأنه نسمة نفخ فيها الروح

فيصلى عليه كالمستهل ، وأجاب أحمد بأن الحديث الذي اشترط الاستهلال مضطرب ومعارض بما هو أقوى منه فلا يصلح للاحتجاج به .
أما إذا نزل سقط لم تنفخ فيه الروح فلا يغسل ولا يصلى عليه ويلف في خرقه ويدفن من غير خلاف بين جمهور الفقهاء « نيل الأوطار ج ٢ ص ٤٩ » .

س : هل يحدث تعديل في الميراث إذا تغير جنس الوارث بعد توزيع الميراث ؟

ج : عمليات التحول الجنسي ظهرت حديثا، وبينما حكم الشرع فيها، ومن تطبيقاتها هذه المسألة، وقد جاء في المادة ٤٦ من قانون الميراث المعمول به في مصر أن الخنثى المشكل الذي لا يعرف كونه ذكرا أو أنثى له أقل النصيبين، وما بقى من التركة يعطى لباقي الورثة، أما إذا لم يكن مشكلا بأن ولد ذكرا بين الذكور، أو أنثى بين الأنثى عومل بحاله الذي هو عليه عند موت مورثه، ولا يضر بعد ذلك تحوله إلى جنس آخر .

س : ما حكم الدين في بيع الثمار وهي على الأشجار لم تنضج بعد ؟

ج : الثمار قبل أن تنضج لها حالتان، الحالة الأولى لا تكون صالحة، والحالة الثانية يبدو صلاحها .

فبيعها قبل صلاحها جاء النهي عنه في رواية لأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي، فمن أنس رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد .

وعلى هذا الرأي جماعة من العلماء . ورأى آخرون أن البيع يصح، تمسكا بعموم قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] قال أبو حنيفة : ويؤمر بالقطع وهو المشهور من مذهب الشافعي .

فأما البيع بعد الصلاح التام فيصح مع شرط القطع إجماعا، ويفسد البيع مع شرط البقاء إجماعا إن جهلت المدة، فإن علمت صح عند بعضهم .

أما بيعها قبل بدو صلاحها فقد جاء النهي عنه في قوله ﷺ « لا تبيعوا الثمار حتى يبدو صلاحها » رواه مسلم وغيره .

وعليه فقد حكم ببطلانه قلة من العلماء، وقال الجمهور بصحته إذا شرط قطع الثمار، وقال أكثر الحنفية، يصح إن لم يشترط التبقية على الشجر .

فالموضوع فيه خلاف، ويجوز اتباع أى رأى . ولزيادة المعرفة يراجع « نيل الأوطار للشوكاني » ج ٥ ص ١٨٥ .

« : هل يجوز التهرب من الضرائب ؟

ج : الضرائب فريضة مالية قررها ولي الأمر لتغطية النفقات والحاجات اللازمة للأمة إذا لم تف أموال الزكاة بذلك . وهي مشروعة إذا كانت عادلة في تقديرها وفي جبايتها ، ولا يجوز التهرب منها ، لأن الله أمرنا بطاعة أولى الأمر فيما فيه مصلحة كما قال سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ [سورة النساء : ٥٩] وقد تعرض القرطبي في تفسيره « ج ١٦ ص ٤٢ » إلى هذه المسألة فقال : اختلف علماؤنا في السلطان يضع على أهل بلد مالا معلوما يأخذهم به ويؤدونه على قدر أموالهم ، هل لمن قدر على الخلاص من ذلك أن يفعل ، وهو إذا تخلص أخذ سائر أهل البلد بتمام ما جعل عليهم ، فقليل : لا ، وهو قول سحنون من علمائنا - المالكية - وقيل : نعم ، له ذلك إن قدر على الخلاص ، وإليه ذهب أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي ثم المالكي ، قال : ويدل عليه قول مالك في الساعي يأخذ من غنم أحد الخلفاء شاة وليس في جميعها نصاب : إنها مظلمة على من أخذت له ، لا يرجع على أصحابه بشيء . قال : ولست أخذ بما روى عن سحنون ، لأن الظلم لا أسوة فيه ، ولا يلزم أحد أن يولج نفسه في ظلم مخافة أن يضاعف الظلم على غيره ، والله سبحانه يقول « إنما السبيل على الذين يظلمون الناس » .

س : ساومتُ تاجراً على ثمن سلعة فحلف لى أنه دفع فيها أكثر مما دفعته له ، ثم سألتُ عنها عند تاجر آخر فرأيت ثمنها أقل من ذلك بكثير ، فما رأى الدين فى هذا الحلف ؟

ج : لقد حذرنا الإسلام من الفتنة بالدنيا فمتاعها قليل والآخرة خير وأبقى ، ومن أكثر الناس افتتاناً بها من يعملون فى ميدان التجارة لذلك وضع الإسلام لها آداباً تحقق الربح فى الدنيا والآخرة ، ففى حديث حسن رواه الترمذى وابن ماجه « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » وفى حديث رواه البيهقى « إن أطيّب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا وإذا ائتمنوا لم يخونوا - وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم لم يطلبوا ، وإذا كان لهم لم يمدحوا » فمن الآداب إذا اشتروا سلعة لا يذمونها ويخسونها حقها ، وإذا باعوها لم يمدحوا فيها مدحاً مبالغاً فيه ، وإذا كان عليهم حق لغيرهم لا يماطلون فى دفعه ما داموا قادرين ، وإذا كان لهم حق على غيرهم لا يطلبونه وهم معسرون ، بل يؤجلونه إلى ميسرة .

ومما يتورط فيه التجار بغية الكسب والكسب الكثير ، الحلف بالله أنه اشترى السلعة بثمن غال حتى يأخذ ممن يتاعها منه ثمناً أعلى ولو فرض أنه صادق فى حلفه فإن الحلف بالله حتى فى فعل الخير مذموم ، لقوله تعالى ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٤] وهو أشدّ ذمّاً إذا حلف ألا يفعل الخير وأفحش ما يكون الحلف ذمّاً إذا كان كاذباً فيه ، وبخاصة إذا توصل به إلى مغنم دنيوى لا يدفع عنه غضب الله وقد جاء فى ذلك حديث البخارى ومسلم وأصحاب السنن « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم » ومنهم :

« رجل بايع رجلا بسلعته بعد العصر فحلف بالله أنه اشتراها بكذا وكذا فصَدَّقَه فأخذها وهي على غير ذلك » وروى البخاري ومسلم « الحلف منفقة للسلعة ممحقة للكسب » إن الذي يحلف كذبا غاش والحديث الذي رواه مسلم يقول « من غشنا فليس منا » وعليه أن يكفر عن يمينه ويتوب إلى الله برد المظالم إلى أهلها ، والذي يقتطع مال امرئ مسلم بغير حق حتى لو لم يكن هناك حلف بالله حرم الله عليه الجنة كما رواه مسلم وأى لحم نبت من سحت فالنار أولى به كما رواه الطبراني واللقمة من الحرام في جوف الإنسان تحول دون استجابة الدعاء ، بل تمنع قبول عمله أربعين يوما كما رواه الطبراني وكثرة ما يقع فيه التجار الحريصون على الدنيا من أخطاء جاء الحديث الذي رواه أحمد بإسناد جيد « إن التجار هم الفجار » قالوا : يا رسول الله أليس الله قد أحل البيع ؟ قال « بلى ولكنهم يحلفون فيأثمون ويحدّثون فيكذبون » فلنضع أمام أعيننا جميعا قول النبي ﷺ فيما رواه ابن حبان « لا تستبطئوا الرزق فإنه لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له ، فأجملوا في الطلب » وقوله « من كانت الدنيا همه جعل الله فقره بين عينيه ، وشنت عليه شمله ، ولم يأتها منها إلا ما كتب له » ، رواه ابن ماجه .

س : أهدى رجل بنته حلياً من الذهب، ثم أعطته له ليحفظه أمانة يردها عند الطلب، فلما طلبته رفض، فهل الحلي من حق الأب أو من حق البنت ؟

ج : الهبة في الشرع هي تمليك الإنسان شيئاً من ماله لغيره في حياته بلا عوض، فإذا كان التمليك بعد الوفاة كان وصية، وإذا كان بعوض كان هدية أو بيعاً .

والهبة في الحياة بدون عوض مشروعة بل مندوبة، لما فيها من تأليف القلوب، وقد جاء في الحديث الحسن « تهادوا تحابوا » وكما حث الرسول ﷺ على تقديمها حث على قبولها، ففي حديث أحمد « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف - أى تطلع - ولا مسألة فليقبله ولا يرده، فإنما هو رزق ساقه الله إليه » وكان عليه الصلاة والسلام يقبل الهدية، فقد جاء في رواية أحمد « لو أهدى إلى كراع لقبلى » والكراع من عظام الأطراف .

والهبة تستحق للموهوب له بمجرد العقد حتى لو لم يقبضها، كما قال مالك وأحمد، لكن أبا حنيفة والشافعي شرطاً القبض حتى تكون لازمة . والرجوع في الهبة حرام عند جمهور العلماء، إلا إذا كانت من الوالد لولده، فإن له أن يرجع فيها، لما رواه أصحاب السنن أن النبي ﷺ قال « لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها، إلا الوالد فيما يعطى ولده » وحكم الوالد حكم الوالدة، ويستوى في الولد أن يكون كبيراً أو صغيراً، ذكراً أو أنثى .

وقال أبو حنيفة: ليس له الرجوع فيما وهب لابنه ولكل ذي رحم من الأرحام، وهو رأى غير قوى لمعارضته للحديث. وجاء في النهي عن الرجوع في الهبة حديث الترمذي وغيره وهو حسن صحيح « مثل الذي يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل،

فإذا شيع قاء ثم عاد في قبته « وفي إحدى الروايات « ليس لنا مثل السوء، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته » .

وبخصوص السؤال نقول : إن هذا الحلى صار من حق البنت عندما قبضته من والدها، لكن يجوز لوالدها أن يرجع في هذه الهبة، ويصير الحلى من حقه بناءً على رأى جمهور الفقهاء المستند إلى الحديث، وأبو حنيفة يقول إنه من حقها هي، وإن كان رأى الجمهور أقوى لكنى أقول للوالد : إن كنت محتاجاً إلى هذا الحلى فهو حلال لك، وإن كنت غير محتاج فأولى أن تكرم به بتك يعطك الله على ذلك ثواباً عظيماً، اللهم إلا إذا كانت هناك ظروف يقدرها الوالد لمصلحة البنت، والأعمال بالنيات .

س : جاءنا السؤال الآتى قمت بعملية مقايضة على سلعة معينة مع شخص آخر، وقرأنا الفاتحة على عدم الرجوع، ولكن ظهر لى بعد ذلك أن فى السلعة عيبا لم يكن ظاهرا لى، وبذلك رجعت فى المقايضة، فهل لقراءة الفاتحة كفارة وما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : من أخلاق الإسلام النصح وعدم الغش، ومحبة الخير للغير كما يحب الإنسان نفسه، وبخصوص البيع صح أن النبى ﷺ قال لمن يبيع طعاما أخفى تحته طعاما مبلولا « من غشنا فليس منا » رواه مسلم وقال « لا يحل لمسلم باع من أخيه يباعا وفيه عيب إلا بيئه له » رواه الحاكم والبيهقى وأحمد وابن ماجه بألفاظ متقاربة .

فالبائع فى هذه المسألة مذنب ما دام لم يبين للمشتري العيب الذى فى سلعته وهو يعلم به ، وقد أثبت الفقهاء خيار السرد بالعيب بعد إتمام التعاقد، بناء على أحاديث صحيحة فى المصنعة، وهى الدابة التى يجمع لبنها فى ضرعها وتباع، فيتوهم المشتري أنها كثيرة اللبن ثم يتبين غير ذلك، ومن هذا يتبين أن رد السلعة المعيبة لصاحبها أمر مشروع ، وأما قراءة الفاتحة إن اعتبرناها عقدا أو مكملة للعقد فليس لها كفارة . لأنها ليست يمينا بالله . وعلى البائع أن يتوب من ذنبه ويعزم عزمًا أكيدا على ألا يعود إلى الغش مرة أخرى، والحديث الصحيح يقول فى المتبايعين « فإن صدقا وبورك لهما فى بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » رواه البخارى ومسلم .

س : التقيت في الخارج بشخص من قريتي وآخر من محافظة بعيدة،
وجرى التعامل بيننا، ولما عدت إلى بلدي كان للرجل البعيد دين عليّ،
فقلت لابن قريتي: سدّد هذا الدين، من الدين الذي لي عليك، ولكنه لم
يفعل، وأنا لا أعرف عنوان هذا الشخص ولا يعرفه أحد، فماذا أفعل؟

ج : نشكر للسائل أمانته وخوفه من أكل حق الغير، ونوجّه كل من وكلّ إليه أمر أن
ينفذه إذا قبله أو يعفيه من قبول هذه الوكالة فإن الإهمال أوقع السائل في حرج، ونقول
للسائل: عليك أن تبحث عن عنوان صاحب الحق الذي له عليك، ولا تيأس ولا
تتعبّل بأي تصرف، وبخاصة إذا كان المبلغ كبيرا لا يسكت الطالب عن البحث عنه
وقد يكون من الخير أن تحتفظ به وتوصي من معك أن يؤدّوه لصاحبه إن طلبه ولو بعد
حين فقد يكون في حاجة إليه ولا تَمَلُّ من السؤال عنه ليأخذه، ولو حدث أنك استثمرت
هذا المبلغ لمصلحتك، فإن لصاحبه إن ظهر، نصيبا في الربح إن جعلنا ذلك مضاربة،
وله الربح كله إن كان الاستثمار تصرفا بغير إذن صاحبه، ولك أجر مادي على هذا
الاستثمار، يتفق عليه فإذا عجزت تماما من معرفة هذا الشخص بعد طول المحاولة
فتصدق به على نية أن الثواب له وبالله التوفيق .

س : ما رأى الدين فى رجل تعاقد مع رجل على شركة مواش بينهما، على أن يكون الأول هو صاحبها عند شرائها، والثانى هو الذى يقوم برعايتها، ونتيجة لإهمال الثانى لم يغلّق الحظيرة على المواشى فسرقت، فكيف يفصل بين الطرفين فى هذا الموضوع ؟

ج : التعاون بين المسلمين مطلوب فى كل ما يعود عليهم بالخير، كما قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [سورة المائدة : ٢] وكما قال النبى ﷺ « والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه » رواه مسلم ومن مقتضى هذا التعاون أو من دواعيه، الرحمة والإحساس بحاجة الغير إلى المعونة، وحتى يكون هذا التعاون الرحيم مشمرا يجب أن يوجد تبادل بين الطرفين المعطى والأخذ، فى مشاعر الود وحُب المصلحة للجميع، والصدق والأمانة والصراحة فى المعاملة. وبدون هذه المشاعر الطيبة والأخلاق الفاضلة لن يثمر التعاون ثمرته المرجوة، حيث يكون التعامل فى جو من النفاق والخداع وفى الحديث الصحيح « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان » رواه البخارى ومسلم ومن أنواع التعاون الجارى فى الریف بالذات أن يشتري إنسان قادر، ماشية ثم يسلمها إلى آخر يجيد مهنة الزراعة وتربية المواشى لأنه فى حاجة إلى هذه الماشية التى لا يملك ثمنها، ويقوم هو برعايتها فى مقابل استخدامه لها فى الحرت والرى، وانتفاعه بما تدره من لبن، وأحيانا يشترط الطرفان أن يكون الناتج بالولادة مناصفة بينهما .

وإذا كان العقد شريعة المتعاقدين، والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، فإن هذا التعاقد يختلف عن عقد الشركة التى تحدث عنها الفقهاء، والتى

يكون الربح والخسارة فيها بين الشركاء بقدر أنصبتهم في الشركة، وهنا لم يدفع الطرف الثاني شيئاً من الثمن، وهو ليس من المضاربة عند بعض الفقهاء .

ومن أجل أن المسألة التي معنا فيها منفعة لكلا الطرفين فيمكن تخريجها على أنها من باب الوديعة، فالماشية وديعة وأمانة عند الطرف الثاني الذي لا يملكها، يحرسها ويرعاها بأجر أو بمقابل هو منافعتها التي يحصل عليها منها، والمودع عنده يجب أن يحافظ على هذه الأمانة بما يقضى به العرف الجاري، فإذا قصر لزمه العوض . وعلى هذا يجب على الطرف الثاني أن يدفع للأول ثمن الماشية التي سرت بسبب إهماله .

وحديث « لا ضمان على مؤتمن » ضعيف ، ومع ذلك جاء برواية أخرى للدارقطني تنقيده وهي « ليس على المستعير غير المُوَفَّل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان » والمغل هو الخائن فالوديعة لا يضمن إلا لجناية منه على العين، وإهمال رعاية الماشية بعدم إحكام إغلاق الحظيرة عليها يعد جنائية، وبخاصة إذا كان متعمداً لذلك فهو خيانة ولا بد من الضمان .

س : إذا حلف الرجل ألا يقترب من متعة من متع الحياة - مثل معاشرة زوجته - ولم يستطع فهل عليه كفارة ؟

ج : نعم من حلف على فعل شيء أو تركه ولم يستطع تنفيذ ما حلف عليه وجبت عليه كفارة يمين وهى المذكورة فى قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ﴾ [سورة المائدة : ٨٩] ولا يشترط أن تكون الأيام متتابعة .

وإذا كان حلفه على الامتناع عن زوجته فذلك يعتبر إيلاء إن زاد الحلف على أربعة أشهر، فهنا يطالب بواحد من اثنين ، هما : قربان زوجته مع الكفارة المذكورة أو طلاقها، قال تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم * وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٦، ٢٢٧] أما إن كان الامتناع لأقل من أربعة أشهر فلا يجرى عليه حكم الإيلاء، إن رجع عن حلفه أى فاء فى هذه المدة المحلوف عليها وجبت عليه الكفارة، وإن لم يفى فلا شيء عليه .

قال عبد الله بن عباس : كان إيلاء الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك، يقصدون به إيذاء المرأة عند المساء، فوقت لهم أربعة أشهر، فمن آلى بأقل من ذلك فليس بإيلاء حكمى، وذكر القرطبى « ج ٣ ص ١٠٣ » فى تفسيره أن النبى ﷺ آلى من نسائه، لأنهن سألنه من النفقة ما ليس عنده كما فى صحيح مسلم .

هذا فى الحلف على عدم قربانها، فإن امتنع بدون يمين حلفها، وذلك للإضرار بها أمر بقربانها، فإن أبى وأصر على امتناعه مُضِرّاً بها ففرق القاضى بينه وبينها من غير ضرب أجل، وقيل يضرب أجل الإيلاء .

وقيل لا يدخل على الرجل الإيلاء في هجره لزوجته وإن أقام سنين لا يغشاها، ولكنه يوعظ ويؤمر بتقوى الله في ألا يمسكها ضاراً.

هذا ، والجمهور على أن مدة الإيلاء وهي أربعة أشهر إذا انقضت ولم يرجع المولى ، لا تطلق زوجته إلا إذا طلقها ، وعند أبي حنيفة تطلق ولا سبيل له عليها إلا بإذنها ، كالمعتدة بالشهور والأقراء ، إذا انتهت فلا سبيل له عليها « تفسير القرطبي ج ٣ ص ١١ »

س : كيف تكفر الفتاة عن ذنوب تتعلق بجوانب أخلاقية ارتكبتها قبل زواجها، وهل لها أن تصارح من تقدم لخطبتها بتلك الذنوب أم ماذا تفعل؟

ج : التوبة من المعصية واجبة لقوله تعالى ﴿ وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ [سورة النور : ٣١] وهى تكفر الذنوب إذا كانت نصوحا كما قال سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ... ﴾ [سورة التحريم : ٨] .

والتوبة النصوح تقوم على الإقلاع عن المعصية والندم على العصيان والعزم الأكيد على عدم العود إليه ، مع رد الحقوق إلى أصحابها أو تنازلهم عنها . والذنوب مهما كبر فالتوبة إن شاء الله تغفره ما عدا الشرك كما قال سبحانه ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [سورة النساء : ٤٨] ، وينبغى ألا يدخل اليأس قلب العاصي ويظن أن الله لا يغفر له ، فهو القاتل ﴿ قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعا ، إنه هو الغفور الرحيم ﴾ [سورة الزمر : ٥٣] .

وإذا لم تشتهر الفتاة بالعاصية بانحرافها ولم يعلم به إلا هى أو خاصة أهلها فلا حاجة إلى إخبار من يتقدم لخطبتها بماضيها ، وقد نهى عمر رضى الله عنه رجلا أن يفضح بنته بما حدث منها عندما أراد أن يزوجه ، وذلك فى الانحراف الذى لا غش فيه ، فإن كان انحرافا ضاعت به بكرتها وقامت بعملية ترقيع أو إيدال فهو غش سينكشف أمره ، وهنا يكون للخطاب الخيار بعد العقد فى إتمام الزواج أو فسخ العقد .

ولو سألها الخاطب عن ماضيها أو عيوبها فلا بد أن تخبره بها ، ولعله إن عرف صدقها في التوبة أنس إلى صراحتها وتزوجها .
وأحذر ثم أحذر من يساعدون على تغطية الانحراف في الشرف بالعمليات المعروفة ، وبخاصة إذا لم يكن هناك عذر لمن حدث لها ذلك ، أحذرهم من القيام بهذه العمليات مهما كان الإغراء المادى ، ففي ذلك تشجيع على الانحراف بضياع أعز ما يحرص عليه كل إنسان كريم .

س : هل يجوز للمرأة المسلمة أن تظهر من جسمها شعرها وصدرها وذراعيها أمام غير المسلمة ؟

ج : إذا كان الإسلام قد أباح التعامل مع غير المسلمين بمثل قوله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ [سورة الممتحنة : ٨] فإن لهذا التعامل حدودا لا يجوز الخروج عليها ، ومن ذلك تحديد العورة التى لا يجوز كشفها من المرأة المسلمة أمام امرأة غير مسلمة مهما كانت العلاقة بينهما ، فهى معها كالرجل الأجنبى .

يقول القرطبى فى تفسيره « ج ١٢ ص ٢٣٣ » : لا يحل لامرأة مؤمنة أن تكشف شيئا من بدننها أمام امرأة مشركة إلا أن تكون أمة لها ، فذلك قوله تعالى ﴿ أو ما ملكت أيماهن ﴾ [سورة النور : ٣١] . وكان ابن جريج وعبادة بن نُسَيٍّ وهشام القارىء يكرهون أن تقبل النصرانية المسلمة أو ترى عورتها ، ويتأولون ﴿ أو نسائهن ﴾ يعنى المسلمات ، وقال عبادة بن نُسَيٍّ : وكتب عمر رضى الله عنه إلى أبى عبيدة بن الجراح : أنه بلغنى أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين ، فامنع من ذلك وحُل دونه ، فإنه لا يجوز أن ترى الذمية عُرْيَةَ المسلمة — ما يعرى منها وينكشف — قال : فعند ذلك قام أبو عبيدة وابتهل وقال : أيا امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها فسوّد الله وجهها يوم تبيض الوجوه . وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية لشلا تصفها لزوجها ، وفى هذه المسألة خلاف ، فإن كانت الكافرة أمة لمسلمة جاز أن تنظر إلى سيدتها ، وأما غيرها فلا ، لانقطاع الولاية بين أهل الكتاب وأهل الكفر لما ذكرنا .

س : ورد حديث يقول « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ولكن فيه بعض مسائل مستثناة من هذه القاعدة، فما هي ؟

ج : هذا الحديث رواه البخاري ومسلم، ولكن جاء في شرح الدردير لأقرب المسالك أن هناك ست مسائل مستثناة من هذه القاعدة وهي :

- ١ - أم الأخ أو أم الأخت . لأنها من النسب إما أمك وإما امرأة أبيك، وكلاهما محرمتان، لكن أم الأخ من الرضاع لا تحرم وكذلك أم الأخت .
- ٢ - أم ولد ولدك من الرضاع، لأنها من النسب إما بنتك أو زوجة ولدك .
- ٣ - جدة الولد من الرضاع، لأنها إما أمك أو أم زوجتك .
- ٤ - أخت الولد من الرضاع، لأنها إما بنتك وإما بنت زوجتك .
- ٥ - أم عمك وعمتك من الرضاع، لأنها إما جدتك أو زوجة جدك .
- ٦ - أم خالك أو خالتك من الرضاع، لأنها إما جدتك أم أمك أو زوجة جدك أبي أمك . « مجلة الإسلام - المجلد الرابع، العدد السابع عشر » .

س : كم عدد الرضعات التى تحرم الزواج وهل يشترط أن يكون فى الصَّغر ؟

ج : هناك محرمات من النساء لا يجوز التزويج منهن، ومن أسباب التحريم الرضاع، كما قال تعالى فىمن حُرِّم « وَأُمَّهَاتِكُم اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتِكُم مِنَ الرِّضَاعَةِ » [سورة النساء : ٢٣] وإذا كانت الآية قد نصت على تحريم الأم والأخت من الرضاعة ، فإن الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » يدخل محرمات أكثر بسبب الرضاع كالعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت وغيرهن .

وقد ثبت فى الحديث الذى رواه مسلم أنه « لا تحرم المصصة ولا المصتان » وفى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها : كان فيما نزل من القرآن « عشر رضعات معلومات يحرمن » ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن ومهما يكن من خلاف الفقهاء فى عدد الرضعات فإن الفتوى فى مصر على مذهب الإمام الشافعى ، وهو خمس رضعات ، والشرط أن يكن معلومات متيقنات ، والشك لا يبنى عليه تحريم ، وليس للرضعة مقدار معين كما رآه الشافعى ، واشترط الفقهاء أن يكون الرضاع فى مدة الحولين ، وذلك لقول النبى ﷺ كما رواه الترمذى وصححه « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء وكان فى الثدي قبل الفطام » وقوله كما رواه الدارقطنى بإسناد صحيح « لا رضاع إلا فيما كان فى الحولين » .

وجمهور الفقهاء على أن الرضاع بعد الحولين أو ما قاربهما لا يثبت التحريم ، غير أن هناك جماعة من السلف والخلف قالوا : الرضاع يحرم ولو كان الذى رضع شيخا كبيرا ، وحجتهم فى ذلك حديث رواه مسلم عن سهلة بنت سهيل التى قالت للنبى ﷺ : إني أرى فى وجه أبى حذيفة وهو زوجها ، من دخول سالم وهو حليفه ، يعنى يغار من دخوله البيت ورؤيتها ، فقال لها « أرضعيه تحرمى عليه » فقالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟

فتبسم وقال « قد علمت أنه كبير » وظاهر هذا أن رضاع الكبير يثبت به التحريم ، وعليها أن تتصرف في كيفية الرضاع ، إما أن تحلب له اللبن ليشربه حتى لا يرى ولا يلمس شيئاً من جسمها ، وإما أن يكون الرضاع المباشر من ثديها ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

وأكدت عائشة هذا الرأي لأم سلمة كما رواه مسلم ، وفي رواية أبي داود أن عائشة كانت تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحييت هي أن يراها ويدخل عليها حتى لو كان كبيراً ، لتكون عائشة عمه الرضيع أو خالته ، لكن سائر أزواج النبي ﷺ لم يوافقنها على هذا الرأي ، ويرين كما يرى الجمهور أن الرضاع المحرم لا يكون إلا في الصغر ، وقلن لعائشة : لعل مسألة سهلة وسالم كانت رخصة خاصة ليست لسائر الناس والخلاصة :

أن لكل من الرايين دليله ووجهة نظر ، وقد ارتضى الفقهاء أن إرضاع الكبير لا يُحرّم الزواج ، فلتكن عليه الفتوى .

هـ : ما حكم ربط المبايض والتعقيم كوسيلة من وسائل تنظيم النسل ؟

ج : خلق الله سبحانه وتعالى الذكر والأنثى، وجعل لكل منهما خصائص من أجل التناسل والتعاون على عمارة الأرض، وتعقيم واحد منهما معناه جعل الرجل أو المرأة عقيماً لا يلد ولا يولد له، ويتم ذلك بوسائل متعددة، كان منها فى الزمن القديم سلب الخصيتين من الرجل، وفى الزمن الحديث ربط الحبل المنوى، أو جراحة أو إعطاء دواء يمنع إفراز الحيوانات المنوية أو يبطل مفعولها، وتعقيم المرأة يكون بتعطيل المبيضين بجراحة أو دواء يمنع إفراز البويضات، أو بسد قناة فالوب، أو استئصال الرحم أو غير ذلك من الوسائل .

وإذا جاز من الناحية الصحية أو غيرها تأجيل الحمل مدة معينة، مع بقاء الاستعداد للقدرة على الإنجاب عند ما تتاح الفرصة، فإنه لا يجوز مطلقاً تعطيل الجهازين تعطيلًا كاملاً عن أداء وظيفتهما، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى . ففى ذلك مضادة لحكمة خلق الله للنوعين، مع ما ينتج عنه من فقد كل من الرجل أو المرأة بعض الخصائص المميزة لهما فى الصوت والشعور والإحساس وتأثير ذلك على السلوك ولو إلى حد ما .

ومن هنا نهى الإسلام عن خضاء الرجل كما فى حديث البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه حيث سأل النبى ﷺ أن يرخص له فى الخضاء لعدم وجود ما يتزوج به وهو شاب يخاف على نفسه الوقوع فى الإثم . وكما فى حديث أحمد فى النهى عنه للغزاة الذين ليس معهم زوجاتهم، وفى قول النبى ﷺ لرجل استأذنه فى الخضاء « خضاء أمتى الصيام والقيام » رواه أحمد والطبرانى .

وتعقيم المرأة كالخضاء للرجل فى الحكم وهو الحرمة، وقد قرر المختصون أن عملية

الحمل ضرورية لتوازن الحيوية في المرأة، والوقوف ضدها عناد للطبيعة، وبهذا يكون ربط المبايض حراما كما قاله جمهور الفقهاء، ومن كانت عندها أولاد تريد الاكتفاء بهم فتعقم نفسها، هل تضمن تصاريق القدر بالنسبة لهؤلاء الأولاد، مع أن هناك وسائل لتأجيل الحمل لا لمنعه، فيها مندوحة عن التورط في أمر يكون من ورائه الندم حيث لا ينفع، وإذا كان الإمام أحمد أجاز شرب المرأة الدواء لقطع دم الحيض فلعله لغرض آخر غير التعقيم، ومع ذلك لا يصح أن يلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى كتتحقق الوراثة لمرض خبيث أعيا الطب علاجه، والضرورة تقدر بقدرها.

س : ولد لى ولد له إصبع فى يده زائدة وتركته حتى بلغ خمس سنين فرأيت الصبيان يهزءون به من أجلها، فهل لو قطعناها يكون ذلك حراما ؟

ج : يقول الله تعالى عن إبليس ﴿ ولأمرنهم فليغيرن خلق الله ﴾ [سورة النساء : ١١٩] تحدث علماء التفسير عن معنى هذه الآية وتطرقوا إلى الكلام عن الإصبع الزائدة وعن اللحية إذا نبث للمرأة، وقال جماعة من الفقهاء : لا يجوز تغيير ذلك مطلقا لنص الآية، وقال آخرون بالجواز مستندين إلى أمرين : الأمر الأول أن معنى تغيير خلق الله لم يتفق عليه، فإن بعض المفسرين قالوا : المراد منه ما تدل عليه الآية ﴿ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ﴾ [سورة المائدة : ١٠٣] وعلى هذا فهى ليست نصا قاطعا فى الدلالة على التحريم، والأمر الثانى أن إزالة الإصبع أو السن الزائدة ليس المراد به تغيير خلق الله، بل المراد التحسين والتجميل لما خلق الله، وذلك غير حرام . وإذا كان الحديث الشريف لعن الواصلة والمستوصلة والنامصة والمتنمصة ... وجاء فيه « المغبرات خلق الله » فإن اللعن يجوز أن يكون منصبا على التغرير والتدليس الذى يظهر به الشيء وقتا حسنا ثم يظهر قبيحا وقتا آخر، فيحصل به الغش، أو يراد به السوء والفتنة . وإذا انتفى ذلك فلا مانع .

والإصبع الزائدة لا شك أنها تؤذى صاحبها بدنياً أو نفسيا، وليس فى إزالتها تدليس ولا تغرير لأنها لا تثبت بعد ذلك، وهى ظاهرة مكشوفة للناس .

ثم قالوا : لو أن إنسانا خلق وقلبه خارج صدره فهل يحرم إجراء عملية تعيد القلب إلى وضعه الطبيعى ؟ أو لو خلق توأمان متصلان وأمكن فصلهما بدون ضرر على أحدهما هل يحرم ذلك ؟ إنها حالات استثنائية ليس هناك ضرر من معالجتها، بل فى ذلك نفع وفائدة، ومن هنا أختار الرأى القاتل بإزالة الإصبع الزائدة، وقد نص على ذلك ابن حجر فى فتح البارى « ج ١٢ ص ٥٠٠ » .

س : هل صحيح أن الفاسق المجاهر بفسقه يجوز أن يفتابه الناس ولا حرمة في ذلك ؟

ج : معروف أن الغيبة - وهي ذكر أخاك بما يكره وإن كان فيه - محرمة ، والنصوص في ذلك كثيرة ، إلا أن العلماء استثنوا من ذلك أموراً جعلها الغزالي مئة :

١ - التظلم عند شكوى الظالم إلى القاضي يذكر عيوبه التي أدت إلى ظلمه مثل خيانة الأمانة وأخذ الرشوة ، وذلك لحديث « إن لصاحب الحق مقالا » رواه البخاري ومسلم وحديث « مظل الغنى ظلم » رواه البخاري ومسلم وحديث « لئى الواجد يحل عقوبته وعرضه » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد صحيح . وحل العرض معناه الكلام عنه بما يكرهه .

٢ - الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصى إلى منهج الصلاح ، كما روى أن عمر رضى الله عنه مر على عثمان - وقيل على طلحة - رضى الله عنه فسلم فلم يرد السلام ، فذكر ذلك لأبى بكر رضى الله عنه . فأصلح الأمر ، فذكر عمر لأبى بكر أن عثمان لم يرد عليه السلام يكرهه عثمان ، ولكن عمر أراد الإصلاح فتدخل أبو بكر لذلك ، وكذلك لما بلغ عمر رضى الله عنه أن أبا جندل قد عاقر الخمر بالشام ، فكتب إليه أول سورة عافر فتأب ولم يُعَد ذلك عمر ممن أبلغه غيبة ، لأن القصد من ذلك النصح والإصلاح . والأعمال بالنيات فإن قصد التشهير أو غير ذلك كان حراما .

٣ - الاستفتاء كما يقول الإنسان للمفتى ظلمنى فلان فكيف الخلاص . قال الغزالي : والأسلم التعريض بأن يقول : ما قولك في رجل ظلمه أخوه ، وإن كان التعيين مباحا بقدر الحاجة ، دليله أن هند زوجة أبى سفيان شكت للنبي ﷺ أنه رجل شحيح لا يعطيها ما يكفيها وولدها ، فهل تأخذ منه بغير علمه ، فأذن لها النبي أن تأخذ بالمعروف ، رواه البخاري ومسلم ، فلان النبي لم يجرها لا يعد ذلك غيبة .

٤ - تحذير المسلم من الشر، كتحذير إنسان طيب من التردد أو التعامل مع فلان الشرير وذلك للنصح، فلا يَأْثَمُ بذكر مساوئ فلان بالقدر الضرورى، فإذا قصد الطعن أو التشفى أو الحسد كان حراما، فالأعمال بالنيات، ومثل ذلك الاستشارة فى الزواج وإيداع الأمانة، يقول النبى ﷺ «أترغبون عن ذكر الفاجر؟» اهتكوه حتى يعرفه الناس، اذكروه بما فيه حتى يحذره الناس» رواه الطبرانى وابن حبان فى الضعفاء، يقول الغزالى: وكانوا يقولون: ثلاثة لا غيبة لهم، الإمام الجائر والمبتدع والمجاهر بنفسه.

٥ - أن يكون الإنسان معروفا بلقب يُتَرَبَّ عن عيبه، كالأعرج والأعمش، فلا إثم على من يقول: قابلت الأعمش أو الأعرج إذا كان معروفا، لأن صاحبه لا يكره أن يذكر به لتعوده، وإن كان الأفضل التعبير عنه بعبارة أخرى يمكن أن يعرف بها، ولذلك يقال للأعمى: البصير، عُدُولاً عن اسم النقص.

٦ - أن يكون مجاهرا بالفسق كالمخنث ومذمّن الخمر ولا يستكف أن يذكر به، فى الحديث «من ألقى جلباب الحياء من وجهه فلا غيبة له» رواه ابن عدى وأبو الشيخ بسند ضعيف.

وقال عمر رضى الله عنه: ليس لفاجر حرمة، وأراد به المجاهر بفسقه دون المستتر «الإحياء ج ٣ ص ١٣٢، الزواجر لابن حجر ج ٢ ص ١٥، الأذكار للنووى ص ٣٣٨» ويؤخذ من هذا أن حديث «لا غيبة لفاسق» حديث منكر أو ضعيف النسبة إلى النبى ﷺ وإن كان المحكم صحيحا على الوجه المذكور.

س : لى صديق دعانى إلى حفل بمناسبة عيد زواجه فوجدت أنه يقدم خمرًا لبعض الحاضرين، فماذا أصنع وأنا لو انسحبت يعد ذلك إساءة؟

ج : من المقرر فى الدين أن المسلم يجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإذا رأى منكراً يغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه .
والجالس مع جماعة فى حفل أو مأدبة وفيهم من يشرب الخمر أو يفعل أى منكر، يجب عليه أولاً أن يقوم بالتغيير بما يستطيعه من عمل أو قول، وذلك إذا كانوا مسلمين فالخمر حرام عليهم، فإن لم ينتهوا وجب الانسحاب من الحفل، ولا يكتفى بأن يقول: اللهم هذا منكر لا يرضيك ويستمر جالسا معهم، فذلك إقرار لهم على فعلهم، أو على الأقل تشجيع لهم حيث لم يجدوا من هذا الشخص إنكاراً .

وقد قرر العلماء أن إجابة الدعوة لوليمة العرس واجبة، إلا إذا وجد منكراً، فلا يجب عليه أن يلبى الدعوة، بل عليه أن ينصرف إن لم يستطع تغيير المنكر.

وقد روى أن عمر بن عبد العزيز أقام حد الشرب على رجل حضر مجلساً فيه خمر، وقالوا لعمر، إنه لم يشرب لأنه صائم، فقال: ابدءوا به فاجلدوه، أو ما سمعتم قول الله تعالى ﴿ وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا فى حديث غيره، إنكم إذا مثلهم ﴾ [سورة النساء: ١٤٠] .

يقول القرطبى فى تفسيره لهذه الآية « ج ٥ ص ٤١٨ »: فكل من جلس فى مجلس معصية ولم ينكر عليهم يكون معهم فى الوزر سواء، وينبغى أن ينكر عليهم إذا تكلموا بالمعصية أو عملوا بها، فإن لم يقدر على النكير عليهم فينبغى أن يقوم حتى لا يكون من أهل هذه الآية .

وجاء فى « كفاية الأخيار » فى فقه الشافعية « ج ٢ ص ٦ »: هناك وجه يجوز الحضور

مع المنكر ولا يسمع بل ينكر بقلبه ، كما لو كان يجواره منكر كطرب ، فلا يلزمه التحول وإن بلغه الصوت ، قال النووي : هذا الوجه غلط ، وهو خطأ ولا يعتبر بجلالة صاحب «التنبيه» وغيره ممن ذكر ، فعلى الصحيح لو لم يعلم المنكر حتى حضر نهاهم ، فإن لم يتبها فليخرج ، فإن قعد حرم عليه القعود على الصحيح ، فإن تعذر الخروج بأن كان فى ليل وهو يخاف قعد وهو كاره ولا يستمع ، فإن استمع فهو عاص ، ولا يجامل بالحضور . فإن المجاملة لا تكون على حساب الدين ، لما دعت فاطمة بنت رسول الله أباهما ووجد عندها قرأما - ستر فيه صور - رجع مغضبا لم يجامل ابنته .

س : أعمل بوظيفة توجب عليّ أن أعمل تقارير سرية عما يدور في مكان العمل إلى الرؤساء، فهل هذه نميمة ؟

ج : النميمة هي نقل أخبار وأحوال بقصد الإفساد والإضرار بالمنقول عنه، ونيل مرغوب فيه عند المنقول إليه، ومن المعلوم أن النميمة مذمومة وعقابها شديد، وفي الحديث « لا يدخل الجنة نمام » رواه البخاري ومسلم، أي لا يدخلها أصلاً إن اعتقد أنها حلال، أو لا يدخلها قبل أن يعذب في النار إن لم يتب منها، والرسول ﷺ نهى أن يبلغه أحد عن أصحابه شيئاً مكروهاً، لأنه يحب أن يخرج إليهم وهو سليم الصدر. رواه أبو داود والترمذي. لكن إذا طُلب من الإنسان أن يرفع تقريراً عن العمل أو العامل بقصد الإطلاع وإصلاح العيوب فلا بد من وضع صورة صادقة عنه بدون تزييد ولا نقص، وبدون قصد الإضرار بالإنسان. وذلك كما كان النبي ﷺ يرسل الطلائع والسرّايا لمعرفة أخبار العدو حتى يتخذ العدة لمقابلتهم، والأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى.

وليكن معلوماً أن التقارير السرية شهادة فلا بد أن تكون صادقة وعادلة لا يؤثر عليها ترغيب ولا تهريب، ويكفي قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قسّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ﴾ [سورة النساء: ١٣٥] وقوله ﴿ وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قرى ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٢] وقوله ﴿ أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ [سورة ص: ٢٨] وقوله ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوسفهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ [سورة الأحقاف: ١٩] وقوله ﴿ قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلاً ﴾ [سورة النساء: ٧٧].

س : متى يجوز عقد الهدنة مع الأعداء ؟

ج : يقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جُنَحُوا لِلْسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [سورة الأنفال : ٦١] ويقول ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [سورة براءة : ١] .

معلوم أن الإسلام دين السلام ، ولم يشرع الحرب إلا للدفاع وتأمين طريق الدعوة ، وحياة الرسول ﷺ كان تطبيقاً لمنهج الإسلام فى ذلك ، يكره الحرب وينهى عن تمنى لقاء العدو ، ويتمنى أن يعرض عليه المشركون خطة فيها إصلاح وعدم قتال ، ورضى أن يعقد مع المشركين هدنة لوقف القتال ما دامت فى مصلحة المسلمين .

جاء فى المغنى لابن قدامة « ج ١٠ ص ٥١٧ » فى معنى الهدنة أن يعقد لأهل الحرب عقداً على ترك القتال مدة بعوض وبغير عوض ، وتسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة ، وذلك جائز - وذكر الآيتين السابقتين - وروى مروان ومسور بن مخزوم أن النبى ﷺ صالح سهيل بن عمرو بالحديبية على وضع القتال عشر سنين ، ولأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فيهادنهم حتى يقوى المسلمون . ولا يجوز ذلك إلا للنظر للمسلمين - أى لمصلحتهم - إما أن يكون فيهم ضعف عن قتالهم وإما أن يطمع فى إسلامهم بهدنتهم أو فى أدائهم الجزية والتزامهم أحكام الملة أو غير ذلك من المصالح .

إذا ثبت هذا فإنه لا تجوز المهادنة مطلقاً من غير تقدير مدة ، لأنه يفضى إلى ترك الجهاد بالكلية ، ولا يجوز أن يشترط نقضها لمن شاء منهما ، لأنه يفضى إلى ضد المقصود منها ، وإن شرط الإمام لنفسه ذلك دونهم لم يجز أيضاً ، ذكره أبو بكر ، لأنه ينافى مقتضى العقد ، فلم يصح كما لو شرط ذلك فى البيع والنكاح .

وقال القاضى والشافعى : يصح ، لأن النبى ﷺ صالح أهل خيبر على أن يقرهم ما

أقرهم الله تعالى . ولا يصح هذا ، فإنه عقد لازم فلا يجوز اشتراط نقضه كسائر العقود اللازمة ، ولم يكن بين النبي ﷺ وبين أهل خير هدنة ، فإنه فتحها عنوة ، وإنما ساقاهم وقال لهم ذلك ، وليس هذا بهدنة اتفاقا .

ثم قال ابن قدامة : ولا يجوز عقد الهدنة إلا على مدة مقدرة معلومة ، لما ذكرنا ، وقال القاضى : وظاهر كلام أحمد أنها لا تجوز أكثر من عشر سنين ، وهو اختيار أبى بكر ومذهب الشافعى ، لأن قوله تعالى ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ عام خص منه مدة العشر ، لمصلحة النبي ﷺ قريشا يوم الحديبية عشرا ، فقيما زاد يبقى على مقتضى العموم ، فعلى هذا إن زاد المدة على عشر بطل فى الزيادة ، وهل تبطل فى العشر ؟ على وجهين بناء على تفريق الصفقة .

وقال أبو الخطاب : ظاهر كلام أحمد أنه يجوز على أكثر من عشر ، على ما يراه الإمام من المصلحة ، وبهذا قال أبو حنيفة ، لأنه عقد يجوز فى العشر ، فجازت الزيادة عليها كعقد الإجارة ، والعام مخصوص فى العشر لمعنى موجود فيما زاد عليها ، وهو أن المصلحة قد تكون فى الصلح أكثر منها فى الحرب .

ثم قال : وتجوز مهادنتهم على غير مال ، لأن النبي ﷺ هادنهم يوم الحديبية على غير مال ، ويجوز ذلك على مال يأخذ منهم ، فإنها إذا جازت على غير مال فعلى مال أولى . وأما إن صالحهم على مال نبذله لهم فقد أطلق أحمد القول بالمنع منه ، وهو مذهب الشافعى ، لأن فيه صغارا للمسلمين . وهذا محمول على غير حال الضرورة ، فأما إن دعت إليه ضرورة ، وهو أن يخاف على المسلمين الهلاك أو الأسر فيجوز ، لأنه للأسير فداء نفسه بالمال فكذا هنا ، ولأن بذله المال إن كان فيه صغار فإنه يجوز تحمله لدفع صغار أعظم منه ، وهو القتل والأسر وسبى الذرية الذين يفضى سيهم إلى كفرهم . ثم تحدث عن مشروع صلح النبي يوم الأحزاب مع عيينة بن حصن على ثلث تمر

المدينة، ورفض سعد بن معاذ وسعد بن عباد لذلك، لأنه مذلة لهم بعد أن أعزهم الله بالإسلام، ولما طلب الحارث بن عمرو الغطفانى من النبى ﷺ نصف تمر المدينة، وإلا ملأها عليهم خيلا ورجلا، فقال له: حتى أشاور السعد، يعنى سعد بن عباد وسعد ابن معاذ وسعد بن زارة، فشاورهم فرفضوا ما دام لم يكن ذلك أمرا من السماء ولا رأيا يحبه النبى وقالوا: ما كنا نعطيهم فى الجاهلية بسرة ولا ثمرة إلا شراء أو قرى، فكيف وقد أعزنا الله بالإسلام؟

وجاء فى تفسير القرطبى «ج ٨ ص ٤٠» أن المسلمين إذا كانوا على عز وقوة ومنعة وجماعة عديدة وشدة فلا يطلبون الصلح مع الكفار لقوله تعالى ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم﴾ [سورة محمد: ٣٥] كما قال القائل:

فلا صلح حتى تطعن الخيل بالقنا * وتضرب بالبيض الرقاق الجماجم

وإن كان للمسلمين مصلحة فى الصلح، لنفع يجتلبونه، أو ضرر يدفعونه، فلا بأس أن يتدبى المسلمون به إذا احتاجوا إليه.

ثم ذكر القرطبى أن القشبرى قال: إذا كانت القوة للمسلمين فينبغى ألا تبلغ الهدنة سنة وإذا كانت القوة للكفار جاز مهادنتهم عشر سنين، ولا تجوز الزيادة، وقال الشافعى: لا تجوز مهادنة المشركين أكثر من عشر سنين على ما فعل النبى ﷺ عام الحديبية، فإن هودن المشركون أكثر من ذلك فهى متقضة، وقال ابن حبيب عن مالك رضى الله عنه: تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث وإلى غير مدة... وذكر القرطبى مشاورة النبى ﷺ للسعديين فى مشروع الصلح يوم الأحزاب على ثلث تمر المدينة، ورفضهما لذلك وقولهما أخيرا: والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم، فسر بذلك النبى ﷺ وقال «أنتم وذلك» وقال لعينة والحارث «انصرفا فليس لكما عندنا إلا السيف» وتناول سعد الصحيفة التى فيها مشروع الصلح وليس فيها شهادة أن لا إله إلا الله، فمحاها.

وفي هذا دلالة واضحة على أن المشروعات التي تنعكس آثارها على مجموع الأمة لا يتفرد بالموافقة عليها الحاكم، بل لا بد من إشراك الشعب فيها، وهذه هي الشورى المعبرة بصدق عما يسمى في العصر الحديث بالحكم الديمقراطي، حيث نزل الرسول على رأى ممثلى الشعب هنا كما نزل على رأيهم فى دخول المعركة فى بدر، وفى مواقع أخرى .

هذا ، ويمكن استيفاء الموضوع فى كتاب زاد المعاد لابن القيم فى أحكام صلح الحديبية ، والفتاوى الإسلامية - المجلد العاشر ص ٣٦٢١ .

س : قرأنا فى بعض الكتب أن بيوت مكة لا يجوز بيعها ولا تأجيرها فهل هذا صحيح ؟

ج : اختلف الفقهاء فى بيع دور مكة وإجارتها، فمنع أبو حنيفة بيعها وأجاز إيجارتها فى غير أيام الحج، ومنع البيع والإجازة فى أيام الحج، محتجا بما رواه الأعمش عن مجاهد أن النبى ﷺ قال « مكة حرام، لا يحل بيع رباها ولا أجور بيوتها » .
 وذهب الشافعى إلى جواز بيعها وإجارتها، وحجته أن رسول الله ﷺ أقر أهل مكة عليها بعد الإسلام، ولم يغنمها ولم يعاوضهم فيها، وقد كانوا يتابعونها قبل الإسلام وكذلك بعده، فدار الندوة وهى أول دار بنيت بمكة صارت بعد قُصَى لعبد الدار بن قصى، وإتباعها معاوية فى الإسلام من عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدار بن قصى، وجعلها دار الإمارة، وكانت من أشهر الدور فما أنكر بيعها أحد من الصحابة، وإتباع عمر وعثمان رضى الله عنهما الزيادات التى ضماها إلى المسجد وتملك أهلها أثمانها، ولو حرم ذلك لما بدلاه من أموال المسلمين، ثم جرى العمل به فكان إجماعا .
 ورواية مجاهد مع أنها مرسلة - سقط منها الصحابى - تحمل على أنه لا يحل بيع رباها على أهلها، تنبيهها على أنها لم تغنم فتملك عليهم، فلذلك لم تبع، وكذلك حكم الإجازة .

من هذا نعلم أن جواز بيع دور مكة وإجارتها أمر مجمع عليه، والعمل عليه إلى الآن « الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦٤ » .

س : هل يجوز إخراج الجنين من بطن أمه إذا توفيت وأثبت الأطباء أن الجنين مازال حيًّا ؟ ! وهل شق البطن في هذه الحالة يعتبر تعديا على حرمة جسد الميت ؟

ج : قال ابن قدامة في المغنى : والمذهب - أى الحنبلى - أنه لا يشق بطن الميت لإخراج ولدها ، مسلمة كانت أو ذمية ، وتخرجه القوايل إن علمت حياته بحركة ، وإن لم يوجد نساء لم يسط الرجل عليه وترك أمه حتى يتيقن موته ثم تدفن ، ومذهب مالك وإسحاق قريب من هذا ، ويحتمل أن يشق بطن الأم إن غلب على الظن أن الجنين يحيا ، وهو مذهب الشافعى ، لأنه - أى الشق - إتلاف جزء من الميت لإبقاء حي فجاز ، كما لو خرج بعضه حيا ولم يمكن خروج بقيته إلا بشق ، ولأنه يشق لإخراج المال منه ، فلا يبقاء الحي أولى .

ويرد ابن قدامة رأى الشافعى فيقول : ولنا أن هذا الولد لا يعيش عادة ولا يتحقق أنه يحيا ، فلا يجوز هناك حرمة متيقنة لأمر موهوم ، وقال النبى ﷺ « كسر عظم الميت ككسره حيًّا » وفيه مثله وقد نهى النبى عن المثلة . اهـ .

وأظن أن هذا النقل كاف للإجابة عن هذا السؤال ، وقد يقبل كلام الحنابلة فى منع شق البطن إذا كانت حياة الجنين متوهمة غير راجحة أو متيقنة ، أما لو أثبت الأطباء أن الجنين ما زال حيًّا فإن رأى الشافعى يكون قويا جدًا .

س : هل يجوز للمصلى إذا عطس أن يقول الحمد لله ، ولماذا يكون الحمد فى العطس ، وليس فى التثاؤب مثلاً ؟

ج : جاء فى كتاب « الأذكار المتتخبة من كلام سيد الأبرار » للنزوى ما نصه :
إذا عطس فى صلاته يستحب أن يقول : الحمد لله ويسمع نفسه ، هذا مذهبنا .
ولأصحاب مالك ثلاثة أقوال ، أحدها هذا واختاره ابن العربى ، والثانى يحمد فى نفسه ،
والثالث قاله سحنون : لا يحمد جهراً ولا فى نفسه .
وجاء فيه أيضاً : إذا تئاب فالسنة أن يرد ما استطاع ، للحديث الصحيح الذى أخرجه
البخارى : « إن الله تعالى يحب العطاس ويكره التثاؤب ، فإذا عطس أحدكم وحمد الله
تعالى كان حقاً على كل مسلم سماعه أن يقول له : يرحمك الله . وأما التثاؤب فإنما هو من
الشیطان ، فإذا تئاب أحدكم فليرده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا تئاب ضحك منه
الشیطان » .

وفى صحيح مسلم « إذا تئاب أحدكم فليمسك يده على فمه فإن الشيطان يدخل »
يقول النزوى : قلت : وسواء كان التثاؤب فى الصلاة أو خارجها يستحب وضع اليد
على الفم ، وإنما يكره للمصلى وضع يده على فمه فى الصلاة إذا لم تكن حاجة
كالتثاؤب وشبهه .

والحمد يكون فى العطاس لأنه إخراج الأبخرة التى تكون فى الدماغ ويحس بالمها
الإنسان ، فإذا عطس استراح فيحمد الله على هذه النعمة وهى زوال الألم أما التثاؤب فهو
علامة الكسل والتثاقل ، عبر عنه الحديث بدخول الشيطان فى الفم ، وفيه فتح الفم الذى
قد يستقبح الناس ما يرويه فيه ، فالأولى أن يستره .

وقد ذكر النووي حكمة ذلك بقوله : قال العلماء : العطاس سببه محمود وهو خفة الجسم التي تكون لقلة الاختلاط وتخفيف الغذاء وهو أمر مندوب إليه لأنه يضعف الشهوة ويسهل الطاعة ، والتشاؤب بضد ذلك والله أعلم . اهـ .
وهذا الكلام يحتاج إلى ولغة لعل عند المختصين طيِّباً ما يوضحه .

* * *

س : ما حكم الدين في مقاطعة الجيران بدعوى أن الاقتصار في الاختلاط
بالآخرين عبادة ؟

ج : لا تجوز مقاطعة الجيران إلا إذا تحقق الضرر من جهتهم ولم يمكن دفعه . فإذا
أمكن إصلاح الفاسد منهم وجب ذلك قياماً بالأمر بالمعروف ، والنهي عن
المنكر .

كما ينبغي تقديم حسن الظن ، وعدم التصرف بناء على وهم أو ظن غير راجح ،
وليعلم الجميع أن الجار قد يكون أقرب وأنفع من الأقارب إذا كانوا بعيدين عن المسكن
واستغاث الإنسان فلا يغيثه إلا جاره .

فلتكن صلتنا بجيراننا طيبة ، لادخارهم لمثل هذه الظروف ، ولا يلزم من حسن الجوار
كثرة الزيارات والاختلاط ، فكل شيء له حد معقول لو زاد عنه قد يضر .

وأقل ما يجب نحو الجار كف الأذى عنه ، وما زاد على ذلك من تقديم الخير له فهو
مندوب مستحب ، إلا إذا كان في حاجة أو ضرورة فالواجب تقديم ما يحتاجه ويدفع
ضرورته .

حكمة خلق الحشرات والوحوش أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : إذا كانت الحشرات والوحوش ضارة بالإنسان فلماذا خلقها الله سبحانه ؟

ج : من صفات الله تعالى أنه حكيم عليم خبير، فهو سبحانه منزّه عن العيب فى جميع تصرفاته، والعقل الإنسانى مهما كانت قوته محدود، فهو يجهل كثيرا من أسرار الخلق، بل وفيما كلف به من أعمال ، قال تعالى ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ [سورة الإسراء : ٨٥] وقال ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ [سورة البقرة : ٢١٦] وقد أمرنا بالبحث والنظر فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شىء ، وشجع العلم فى كل مجالاته، وكرم العلماء ورفعهم درجات، وقد أدرك السابقون بعضا من حكم الخلق وما يزال العلم الحديث يكشف عن حكم وأسرار.

إن وجود الحشرات والحيوانات المتوحشة فيه حفظ للتوازن بين المخلوقات، وقد ذكر الجاحظ فى كتابه « حياء الحيوان » أن من العجيب فى قسمة الأرزاق أن الثعلب يصيد القنفذ يأكله، والقنفذ يصيد الأفعى ليأكلها، والأفعى تصيد العصفور لتأكله، والعصفور يصيد الجراد يأكله ... إلى غير ذلك مما ذكره، كما أن وجودها فيه منافع تغيب عن أذهان الكثيرين، فإلى جانب منافعها الاقتصادية من جلود وعظام وشعر، وما تقوم به الحشرات من حمل اللقاح للنبات - هى جنود يسلط الله بعضها على بعض للقضاء عليها أو الحد من تكاثرها لفسح المجال للإنسان كما أنها جنود يعذب الله بها أقواما لم يعبدوه ولم يشكروا نعمته . ألم يقل الله فى عذاب قوم فرعون ﴿ فأرسلنا عليهم الطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات مفصلات ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٣] وألم نعلم أنه لولا السوس مثلا لادخرنا الجيوب ومنعناها عن غيرنا ممن يحتاجونها ؟ جاء فى حياء الحيوان الكبرى للدميمى « مادة ذباب » أن أبا جعفر المنصور كان جالسا فألح على وجهه ذباب حتى أضجرو، فاستدعى عالما فجىء له بمقاتل بن سليمان « توفى

سنة ١٥٥ هـ « فسأله : لماذا خلق الله الذباب ؟ فقال : ليشد به الجبابرة ، فسكت المنصور ، وقال الدميرى فى مناقب الشافعى « توفي سنة ٢٠٤ هـ » إن المأمون سأله مثل هذا السؤال . فقال : مذلة للملوك . فضحك المأمون وقال : رأيته وقد وقع على جسدى ؟ فقال : نعم ولقد سألتنى عنه وما عندى جواب ، فلما رأيته قد سقط منك بموضع لا يناله منك أحد فتح الله لى فيه الجواب ، فقال : الله درك .

هكذا كان جواب العلماء فى حكمة خلق الذباب بما بدا لهم فى حينه ، وصدق الله إذ يقول ﴿ وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ، ضعف الطالب والمطلوب ﴾ [سورة الحج : ٧٣] .

إن فى خلق كل شىء حكمة وله فائدته ، حتى إبليس نفسه ، جعله الله عدوا مبينا لنا لنعبد الله بمجاهدته فتوَجَّر ، ونستعيد بالله منه فتناوب ، ولولاه مع الغرائز ما كانت حركة الحياة ، ولَكُنَّا ملائكة نمشى على الأرض فلا نستطيع تحقيق الخلافة فيها ، فلنؤمن بأن الله حكيم فيما خلق وشرع ، ولنحاول أن نستفيد من خلقه بما يزيدنا إيمانا به .

س : ما حكم الولاية بين المؤمن وغيره من أهل الكتاب ومن المشركين ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبائلا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر ﴾ [سورة آل عمران : ١١٨] وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، أتريدون أن تجعلوا الله عليكم سلطانا مبينا ﴾ [سورة النساء : ١٤٤] وقال ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير ﴾ [سورة آل عمران : ٢٨] وقال ﴿ لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ... ﴾ إلى أن قال ﴿ ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل ﴾ [سورة الممتحنة : ١] .

تدل هذه الآيات على حرمة اتخاذ المسلم بطانة من غير المسلمين ، وحرمة اتخاذهم أولياء ، وحرمة موادتهم ومحبتهم ، وبيئت مبررات هذا الحكم ، وتوعدت من يخالف ذلك بأنه ضل سواء السبيل .

وفي الوقت نفسه جاءت آية تجيز التعامل مع غير المسلمين كقوله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون ﴾ [سورة الممتحنة : ٩] إلى جانب نصوص وحواشي كان المسلمون فيها يتعاملون مع غيرهم .

وللتوفيق بين ذلك قال العلماء : إن المحرم المنهى عنه هو الحب القلبي والمودة

للإعجاب بما عندهم من عقائد وتشريعات . وكذلك الموالاة والنصرة والثقة بهم والاطمئنان الكامل للتعامل معهم ، لأن الإعجاب قد يؤدي إلى الكفر ، ولأن الموالاة قد تؤدي إلى إفشاء الأسرار لهم أو اطلاعهم على أسرار المسلمين لاستغلالها لمصلحتهم ، والنهي عن هذين الأمرين يشمل الكفار الحريين وغير الحريين ، أما التعامل الظاهري الخالي من الإعجاب والموالاة فلا مانع منه لغير الحريين من المعاهدين والذميين ، ويمكن الرجوع إلى توضيح ذلك في عنوان : العلاقة بين المسلم وغيره .

والواجب على المسلمين هو الحذر والحيطه ، وللظروف دخل في ذلك ، ويحمل على هذا ما ورد من قول الرسول ﷺ « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » رواه أبو داود ، ومن نهى عمر رضي الله عنه عن استعمال غير المسلمين في الكتابة والأمور الأخرى ، وقوله في ذلك لأبي موسى الأشعري : لا تُدْنهم وقد أقصاهم الله ، ولا تكرمهم وقد أهانهم الله ، ولا تأمنهم وقد خَوَّنهم الله « يراجع تفسير القرطبي ج ٤ ص ٨٧٨ » لتوضيح ذلك ويراجع غذاء الألباب للسفاريني ج ٢ ص ١٢ وما بعدها .

س : ما حكم ما لو قام الطبيب بعلاج مريض أو بعملية جراحية توفى بسببها المريض أو ترتب عليها ضرر له هل يضمن أو لا ؟

ج : روى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ « من تطيب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن » يقول ابن القيم فى زاد المعاد « ج ٣ ص ١٠٩ » إن الطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب وعمله ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك وهذا إجماع من أهل العلم ، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود ، لأنه لا يستبد بذلك بدون إذن المريض .

ثم يقول : الطبيب الحاذق الذى يعطى الصنعة حقها ولم تجن يده فتولد من فعله المأذون من جهة الشارع ومن جهة من يطبه - يعالجه - تلف العضو أو النفس أو ذهاب صفة فهذا لا ضمان عليه اتفاقا ، فإنها سراية مأذون فيه ، ووضع قاعدة تقول : سراية الجنابة مضمونة بالاتفاق ، وسراية الواجب مهذرة بالاتفاق ، وما بينهما ففيه النزاع .

والمطبيب الجاهل إن علم المريض أنه جاهل لا علم له وأذن له فى طبه لم يضمن ، وإن ظن المريض أنه طبيب وأذن له فى علاجه لأجل معرفته ضمن الطبيب ما جنت يده .

والطبيب الحاذق الذى أذن له المريض فى علاجه وأعطى الصنعة حقها لكن أخطأت يده فهذا يضمن ، لأنها جنابة خطأ .

والطبيب الحاذق الماهر بصناعته إذا اجتهد فوصف للمريض دواء فأخطأ فى اجتهداه فقتله ضمن الدية ، إما فى بيت المال وإما على عاقلة الطبيب ، أى أسرته [أو النقابة أو الرابطة التى يتسبب إليها] .

والطبيب الحاذق الذى أعطى الصنعة حقها فقطع جزءاً من جسم المريض بغير إذنه يضمن، وإن كان بإذنه أو بإذن وليه لا يضمن، وقيل: لا يضمن مطلقاً لأنه محسن، وما على المحسنين من سبيل.

ثم تحدث ابن القيم عما يجب أن يراعيه الطبيب الحاذق وهو عشرون أمراً، نترك ذكرها ويمكن الرجوع إليها، وهى تتصل بواجبات المهنة، وهى قابلة للتغيير والتطوير. وجاء فى الفتاوى الإسلامية «ج ٧ ص ٢٤١٤» بعد عرض النصوص الفقهية فى كتب المذاهب المختلفة، أن الفقهاء اتفقوا على أن الطبيب الذى يجرى جراحة لمريض ثم يترتب على إجرائها ضرر بالمريض لا يضمن إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

١ - أن يكون ذا خبرة فى فنه وحذق فى صناعته، أى اختصاصياً، فإن لم يكن خبيراً ضمن بمجرد الفعل، بل ويعاقب على فعله، لأنه متعمد، ومرتكب لمحرم شرعاً ولو لم يقع منه خطأ فنى فى العمل.

٢ - أن يكون مأذوناً من المريض أو ممن له ولاية عليه، ويقول ابن قدامة الحنبلى فى كتابه «المغنى» إذا كان الإذن عامّاً كإذن الإمام فى قطع يد السارق يعتبر فعله حلالاً لا يضمن ما يترتب عليه من السراية.

٣ - ألا يقع منه خطأ فنى فى العمل ولا إهمال فى الاحتياط لنجاح العملية وتلافى المضاعفات التى يحتمل حدوثها.

٤ - ألا يجاوز الطبيب الموضع المعتاد للجراحة إلى غيره، ولا القدر المحدد لها إلى أكثر منه.

فإن تخلف شرط من هذه الشروط كان ضامناً «الشيخ أحمد هريدى ٢٢/٤/١٩٦٢م» وجاء فى كتاب «التشريع الجنائى الإسلامى لعبد القادر عودة» ج ٢ ص ٥٢٢ خلاف العلماء فى سبب عدم المسؤولية بين عدم قصد السوء، وإذن المريض وإذن الحاكم، وشروط عدم المسؤولية كالتى ذكرها ابن القيم، وقارن بين نظرة القوانين الوضعية فى ذلك وبين قواعد الشريعة، بما لا يخرج عما سبق ذكره.

س : إذا رأيت طفلا مُلقى فى مكان مجهول هل أتركه أم أخذه ؟

ج : يغلب أن تلقى المرأة بولدها إن كان من زنا فى شارع أو فى مكان ليموت بعيدا عنها أو يأخذه إنسان يريه ، ومعلوم أن الزنا من أكبر الفواحش والموبقات التى أجمعت الأديان على تحريمها ، والذى يرتكب هذه الفاحشة عامدا متعمدا يكفر إن اعتقد أنها حلال ، لأن حرمتها معلومة من الدين بالضرورة ، ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع ، أما ارتكابها مع اعتقاد حرمتها فهو عصيان لا يخرج من الدين وعقوبتها الجلد مائة إن كان لم يسبق للزنى زواج أى غير مُحْصَن ، والرجم إن سبق له زواج أى كان محصنا .

والذى يتحمل تبعة هذه الفاحشة هو من وقع فيها ، أما الولد الناتج منها فلا مسئولية عليه ، لأنه لا يد له فيها ولم يوجد بعد حتى يكلف . وهو إن أحسنت تربيته ربما نشأ مستقيما ، وإن أهمل بأى نوع من الإهمال تعرض للموت أو الانحراف ، شأن كل اللقطاء الذين لا يهتم بتربيتهم .

وإذا تخلص من ارتكب هذه الفاحشة من ثمرة جريمته بإلقائه فى شارع أو مكان خال وجب التقاطه إن كان حيا ، ووجب على المسلمين الذين تمثلهم السلطة أن يرعوا هؤلاء اللقطاء ، ويحرم عليهم تركهم يتعرضون للموت أو الانحراف ، فقد تكون منهم شخصيات بارزة تفيد منهم الإنسانية .

والدليل على وجوب حماية اللقيط أو المولود من زنا حادث المرأة الجهنية التى حملت من سفاح ، وطلبت من النبى ﷺ أن يقيم عليها الحد وهى حامل فأرجأه حتى تضع الجنين ، بل حتى ترضعه ويفطم ويستغنى عنها ، كما رواه مسلم .

وقد قرر الفقهاء وجوب التقاطه بناء على قوله تعالى ﴿ ومن أحيأها فكأنما أحيى الناس جميعا ﴾ [سورة المائدة : ٣٢] ، إلى جانب الأمر بعمل الخير فى قوله تعالى

﴿ وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ﴾ [سورة الحج : ٧٧] والأمر بالتعاون على البر في قوله تعالى ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ﴾ [سورة المائدة : ٢] .

بل احتاط الإسلام في رعاية هذا المنبذ فاشتراط الفقهاء في لاقطه أو من يرعاه أن يكون صالحاً لرعايته ، أميناً رشيداً حسن السلوك . وقرروا له نفقة تكفي لرعايته رعاية حسنة ، وحرّموا رميه بأنه ابن زنا ، فإنه لا ذنب له في ذلك ، وقرروا بناء على الحديث صَمَّ ولد الملاءنة التي رماها زوجها بالزنا ونفى الولد عنه - إلى أمه ، وذلك مظهر من مظاهر رعايته وعدم إهماله .

وجاء في كتاب « كشف الغمة » للشعراني ج ٢ ص ١٣٨ : لَمَّا تَلَاعَنَ هَلَالٌ وَزَوْجَتُهُ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَلَا يَرْمِي وَلَدَهَا - يَعْنِي لَا يَقْذِفُ بِأَنَّهُ ابْنُ زَنَاءٍ - وَمِنْ رَمَاهُ فَعَلِيهِ الْحَدُّ . قَالَ عِكْرَمَةُ : فَكَانَ الْوَلَدُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمِيرًا عَلَى مِصْرَ - أَيْ عَلَى بَلَدٍ مِنَ الْبِلَادِ - وَمَا يُدْعَى إِلَّا لِأُمِّهِ .

« يراجع الجزء الرابع من موسوعة : الأسرة تحت رعاية الإسلام » .

س : سمعنا فى بعض الأقوال أن الديك يسمع ملكا يؤذن فيصبح هو عند سماعه، وأن هناك تحت العرش ديكاً يؤذن للصلاة، فهل هذا صحيح ؟

ج : وردت عدة أحاديث حول الديك وصياحه ودلالته على أوقات الصلاة، وقد جاء فى كتاب « دفاع عن السنة » ص ١٤٦، أن كل الأحاديث فى ذلك موضوعة ما عدا حديثاً واحداً، وإليك طائفة من هذه المرويات ذكرها الدميرى فى كتابه « حياة الحيوان الكبرى » .

١ - روى عبد الحق بن نافع بإسناده إلى جابر بن أثوب - يسكون الثاء - وهو أثوب بن عتبة أن النبى ﷺ قال « السديك الأبيض خليلى » وإسناده لا يثبت، ورواه غيره بلفظ « السديك الأبيض صديقى وعدو الشيطان، يحرس صاحبه وسيع دور خلفه » وكان النبى ﷺ يقتنيه فى البيت والمسجد .

٢ - وفى التهذيب فى ترجمة « البزى » الراوى عن ابن كثير أن النبى ﷺ قال « السديك الأبيض الأفرق حبيبى وحبيب حبيبى جبريل، يحرس بيته وستة عشر بيتاً من جيرانه » وهو حديث ضعيف .

٣ - روى الشيخ محب الدين الطبرى أن النبى ﷺ كان له ديك أبيض، وكان الصحابة رضى الله عنهم يسافرون بالديكة لتعرفهم أوقات الصلاة .

٤ - فى الصحيحين - البخارى ومسلم - ومن أبى داود والترمذى والنسائى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكاً، وإذا سمعتم نهاق الحمير فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنها رأت شيطاناً » .

قال القاضى عياض : سببه رجاء تأمين الملائكة على الدعاء واستغفارهم وشهادتهم

له بالإخلاص والتضرع والابتهاال، وفيه استجواب الدعاء عند حضور الصالحين والتبرك بهم، وإنما أمرنا بالتعود من الشيطان عند نهيق الحمير، لأن الشيطان يخاف من شره عند حضوره، فينبغي أن يتعود منه . انتهى .

٥ - روى الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة » إسناده جيد، وفي لفظ « فإنه يدعو إلى الصلاة » قال الإمام الحلبي : فيه دليل على أن كل من استفيد منه خير لا ينبغي أن يسب ويستهان به، بل حقه أن يكرم ويشكر ويتلقى بالإحسان، وليس معنى دعاء الديك إلى الصلاة أنه يقول بصراحة : قد حانت الصلاة، بل معناه أن العادة قد جرت بأنه يصرخ صرخات متتابعة عند طلوع الفجر وعند الزوال، فطره الله عليها فيتذكر الناس بصراخه الصلاة، ولا يجوز لهم أن يصلوا بصراخه من غير دلالة سواء، إلا من جرب منه ما لا يختلف، فيصير ذلك له إشارة، والله أعلم . انتهى .

٦ - وروى الحاكم في المستدرک في أوائل كتاب الإيمان، والطبرانی ورجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال « إن الله أذن لي أن أحدث عن دينك رجلاه في الأرض وعنه مثنية تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك . قال : فيرد عليه، ما يعلم ذلك من حلف بي كاذبا » وروى مثله أو قريبا منه الغرياني عن ثوبان عن الرسول، والطبرانی والبيهقي عن محمد بن المنكدر عن جابر رضى الله عنه عن النبي ﷺ، وهو في كامل ابن عدى في ترجمة على بن أبي على اللهي، قال : وهو يروى أحاديث منكرة عن جابر رضى الله عنه .

٧ - وجاء في معجم الطبرانی وتاريخ أصبهان وصف للديك وجناحيه الموشيين بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ، وفي وصف صورة الديك جاء مثل ذلك في قوت القلوب لأبى طالب المكي والإحياء للإمام الغزالي .

هذه بعض المرويات عن هذا الديك ذكرتها لتكون صورة عما يتخيله الرواة عنه، ولا

يصح منها ولا يقبل إلا ما جاء من الأمر بالدعاء عند سماع صياحه لأنه رأى ملكا، ومن
 انتهى عن سبه لأنه يوقظ للصلاة، وتقديم قول الحليمى فى ذلك، وكون الديك أو
 الحيوان يرى ملكا أو يحس به أمر ثابت من خبر أسيد بن حضير واضطراب فرسه عند
 قراءته للقرآن، لأنه رأى الملائكة كما قال النبى ﷺ، وقد أكد العلم الحديث إحساس
 بعض الحيوانات والطيور بأشياء فى الكون لا يحس بها الإنسان .
 وما وراء ذلك من وصف الديك أهر ملك، أو اقتناه النبى فليس بشات ولا تهمنا
 معرفته .

س : ما حكم الدين في ارتداء المرأة للملابس الطويلة والحجاب ، ولكنها ضيقة توضح أعضاء الجسم، وهل يعتبر هذا الزى ساترا لجسد المرأة ؟

ج : الشرط في ملابس المرأة التي تسترها وتمنع الفتنة بها ألا تصف وألا تشف ، يعنى ألا تكون ضيقة تصف أجزاء الجسم وتبرز المفاتن ، وألا تكون رقيقة شفافة لا تمنع رؤية لون البشرة .

ومن النصوص التي تنهى عن لبس ما يصف جسم المرأة ما رواه أحمد أن النبي ﷺ أهدى أسامة بن زيد قبضية كثيفة ، فأعطاهها لامرأته ، فقال له « مرها أن تجعل تحتها غلالة ، فإنى أخاف أن تصف حجم عظامها » والقبضية لباس من صنع مصر يلتصق بالجسم ، والغلالة شعار يلبس تحت الثوب .

وأخرج أبو داود نحوه عن دحية الكلبي . وفى رواية للبيهقي أن عمر رضى الله عنه لما أعطى الناس الثياب القباطى نهى عن لبس النساء لها ، لأنها إن لم تشف فإنها تصف . وأخرج ابن سعد بسند صحيح أن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما ردت ثوبا أهدى إليها من ثياب « مرو » وقيل لها : إنه لا يشف ، فقالت : لكنه يصف .

وبهذا يعلم أن ثياب المرأة حتى لو لم تكن رقيقة شفافة ، وحتى لو كانت سابعة تغطى كل جسمها حتى قدميها - لو كانت محددة لأجزاء جسمها ضيقة تبرز مفاتها فهى محرمة ، لأنها لا تحقق الحكمة من مشروعية الحجاب وهى عدم الفتنة .

وأحذر من الاغترار بالإعلانات عن الأزياء الخاصة بالمحجبات فإن فيها لمسة فتنة لا تخفى على أى إنسان ، والعبرة فى التنفيذ ليس بالشكل ولكن بتحقيق الهدف منه .

ثمرات الأشجار وسط المقابر تجهيز الكفن قبل الوفاة

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : ما حكم الدين فى أكل الثمار من الأشجار التى وسط المقابر، وجذورها تمتص فضلات الموتى ؟

ج : لا مانع من أكل ثمر الشجر الذى ينمو وسط المقابر ، ولا عبرة بما يقال : إن جذور الشجر تمتص دماء الموتى وفضلاتهم فالثمرة تكون نجسة ، ذلك ، على فرض هذا الامتناع ، أن تحول النجس يجعله طاهرا ، وقد تحول فى الشجرة غذاء لها وأنتج الثمرة ، تماما كالطيور التى تتناول النجاسة فى بعض الأحيان ، وكأى زرع يسمد بالسماد البلدى النجس ، فذلك لا يصيب الثمر بالنجاسة .

* * *

س : ما حكم الدين فىمن يجهزون أكفانهم قبل وفاتهم، وهل عليها زكاة ؟

ج : لا حرج فى تجهيز الكفن قبل الموت ، فهو أمر لا واجب ولا ممنوع ، وإذا كانت نيته أن يتعظ به كلما رآه ليجتهد فى العمل للقاء الله فهو خير ، والأعمال بالنيات ، وكذلك إذا علم أو غلب على ظنه أنه لو مات ربما يختار أهله فى إحضار كفن له فهو يجهزه مقدما ، أما الزكاة على الكفن فهى غير مشروعة .

س : نرجو تفسير قوله تعالى ﴿ فلا أقسم بالشفق * والليل وما وسق * والقمر إذا اتسق * لتركبن طبقا عن طبق ﴾ [سورة الانشقاق: ١٦-١٩] ؟

ج : فى هذه الآيات مقسم به وهو الشفق والليل والقمر، ومقسم عليه وهو تغير الأحوال للإنسان فى دنياه وفى أخراه . وبيان ذلك أن الشفق هو الحمرة التى تكون فى الجو عند مغيب الشمس على المختار من الأقوال فى المراد به ، ومعنى وسق جمع وضم وحمل ، فإذا جاء الليل جمع الظلام تحت سلطانه كل كائن غابت عنه الشمس ، وأوى إلى حيث يبيت ويستريح ، ومعنى اتسق كمل واستوى ، وذلك حين يكون القمر بدرا إن هذه الأمور تبدو فيها ظاهرة التغير والتحول ، فبعد ضوء النهار وما يبعث فيه من حركة ونشاط تحت سلطان الشمس بقوتها ، تغيب تلك الشمس وتتوارى ، ويحىء الليل ظلامه فيحد من الحركة ويقلل من النشاط ، وتصير الكائنات فى حالة أشبه بالموت بعد الحياة . والقمر كان فى المحاق ثم صار هلالا ازداد نوره حتى تمَّ بدرا ، ثم يعود فى دورته إلى المحاق والظلمة مرة أخرى . وكما هو معهود من التناسب بين المقسم به والمقسم عليه نرى ظاهرة التغير والتحول واضحة فى قوله ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ .

فى بعض القراءات « لتركبن » بفتح الباء خطاب للمفرد ، والمخاطب بذلك قيل : هو سيدنا محمد ﷺ ، والمعنى لتكونن لك حال بعد حال فى دعوتك ومكانتك فإن كذبتك قريش اليوم فيصعدونك غدا ، ولئن علا سلطانتهم يوما فيسعلو سلطانتك عليهم أياما ﴿ فاصبر إن وعد الله حق ﴾ واستمر فى دعوتك حتى يأتيك اليقين . وقيل : إن المخاطب بذلك أى إنسان ، والمراد بيان أنه ستتقلب به الأحوال من قوة إلى ضعف ومن غنى إلى فقر ومن صحة إلى مرض ، وبالعكس ، وتنتهى الحياة بالموت ، بشأن الحياة هو التغير والتحول حسا ومعنى ، وصاحب السلطان فى كل ذلك هو رب العزة الذى يجب أن يؤمن به كل مخلوق .

وفى القراءات الأخرى « لتركبن » بضم الباء خطاب للجميع ، والمعنى لتغيرن أحوالكم فى مستقبل حياتكم كما تغيرت من قبل ، حين خلقكم الله فى بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق ، وطورا بعد طور ، وستتوهن من حياتكم بما فيها من تفاوت وتقلب إلى الموت ، ومن قدر على ذلك فهو قادر على أن يبعثكم من القبور ويحشركم إليه ويحاسبكم على ما قدمتم ، فمنكم من يعطى كتابه يمينه ، ومن يعطى كتابه بشماله ، بعد أن ظن أنه لن يحور ، أى يعود إلى الحياة مرة أخرى . ثم بعد ذلك يسوقكم إلى الجنة أو النار زمرا ، لكل فيها طبقة ومنزلة تتناسب مع عمله ، فما لهؤلاء القوم لا يؤمنون بعد هذه الأدلة القوية وما لهم لا يسجدون للقرآن الذى يدل بإعجازه على صدق محمد الأُمى فى أنه منزل من عند الله ، وفى أنه صادق فى دعوته ورسالته ؟ ﴿ بل الذين كفروا يكذبون والله أعلم بما يوعون ﴾ .

س : أرجو تفسير قوله تعالى ﴿ يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ﴾ [سورة الأنعام: ٩٥] ؟

ج : تكرر هذا القول في القرآن أكثر من مرة ، واختلف المفسرون في معناه ، فقال بعضهم : المراد ولادة المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن ، على تشبيه الإيمان بالحياة وتشبيه الكفر بالموت ، ذلك أن المؤمن يفعل الخير ليسعد به ويُسعد مجتمعه ، كالجسد إذا كان فيه الروح التي تبعته على الحركة والنشاط ، والكافر لا يفعل خيراً يسعد به نفسه ويسعد مجتمعه ، كالجسد الذي سلبت منه الروح ، فلا تبقى معه حركة ولا نشاط ، وما يفعله الكافر إن سعد به في دنياه فلا يسعد به في أخراه ، وهى الدار الباقية ، كما قال سبحانه ﴿ وَقَدْ مَنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَعَجَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ [سورة الفرقان : ٢٣] . ويشهد لهذا المعنى ما روي أن النبي ﷺ دخل على نسائه فوجد معهن إحدى خالاته ، وهى خالدة بنت الأسود بن عبد يغوث ، وكانت مؤمنة وكان أبوها كافراً فقال «سبحان الله الذى يخرج الحي من الميت» .

وقال بعض المفسرين : إن المراد بالحياة والموت حقيقتهما ، فالله يخرج الإنسان وهو حى من النطفة وهى ميتة ، ويخرج النطفة وهى ميتة من الإنسان وهو حى ، كما أنه يخرج الدجاجة وهى حية من البيضة وهى ميتة ، ويخرج البيضة وهى ميتة من الدجاجة وهى حية .

وإذا قيل : إن النطفة فيها حياة مستكنة أى فى أطوارها الأولى بسبب تلقيح البويضة بالحيوان المنوى ، كما يقال ذلك فى بيضة الدجاجة الملقحة - فإن هذه الحياة كالموت بالنسبة للحياة بعد نفخ الروح فى الجنين ، حيث تكون الحركة والنشاط . وعلى كل حال فالآية تدل على أمرين هامين ، أحدهما أن العالم ليس مخلوقا

يخرج الحي من الميت

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

بطبيعته، بل له خالق هو الله سبحانه، لأن مطبوع الطبيعة لا يختلف، كالألة الصماء التي تخرج أفراداً متفقة لا تغاير فيها، والله سبحانه يغير ويبدل بقدرته، كما قال ﴿ قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير ﴾ * تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب ﴾ . [سورة آل عمران: ٢٦، ٢٧] .

والأمر الثاني الذي تدل عليه الآية أن الذي خلق العالم إله واحد لا شريك له، لأنه هو القادر على ذلك، أما ما يعبد الكافرون فلا يستطيع أن يخلق كخلق الله، قال تعالى ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾ [سورة النحل: ١٧] وقال ﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه، صُمِّلَ الطالب والمطلوب ﴾ [سورة الحج: ٧٣] .

س : هل من الحديث « اتقوا فراسة المؤمن » ؟

ج : جاء في تفسير القرطبي « ج ١٠ ص ٤٢ » روى أبو عيسى الترمذى عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » ثم قرأ ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [سورة الحجر: ٧٥] قال : هذا حديث غريب . وروى الترمذى الحكيم عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « إِنَّ لله عز وجل عبدا يعرفون الناس بالتوهم » وزعمت الصوفية أنها كرامة ، وقيل : بل هى استدلال بالعلامات ، ومن العلامات ما يبدو ظاهرا لكل أحد وبأول نظرة ، ومنها ما يخفى فلا يبدو لكل أحد ولا يدرك ببادئ النظر ، ومنه قول ابن عباس : ما سألتى أحد عن شىء إلا عرفت : أفتيه هو أو غير فقيه .

وروى عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن أنس بن مالك رضى الله عنه دخل عليه وكان قد مر بالسوق فنظر إلى امرأة ، فلما نظر إليه قال عثمان : يدخل أحدكم على وفى عينه أثر الزنى ؟ فقال له أنس : أَوْحَيَا بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : لها ولكن برهان وفراسة ، وصدق ، ومثله كثير عن الصحابة والتابعين .

يقول ابن الأثير فى النهاية « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » ، يقال بمعنيين ، أحدهما ما دل ظاهر هذا الحديث عليه ، وهو ما يوقعه الله تعالى فى قلوب أوليائه فيعلمون أحوال بعض الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن والحس ، والثانى نوع يتعلم بالذلائل والتجارب والخلق والأخلاق ، فتعرف به أحوال الناس ، ومنه حديث أفرس الناس ثلاثة ، أى أصدقهم فراسة ، وأنا أفرس بالرجال منك أى أبصر وأعرف .

إن الوصول إلى الحكم على الشىء بعد النظر أو السماع قد يكون لذكاء حاد يسرع به الربط بين المقدمة والنتيجة أو بين السبب والمسبب ، غير أن هذا الذكاء لا يصدق

أحيانا، ولا يقلل من شأنه أن يخطئ قليلا، فالإنسان بشر، ولكن قد يؤيد هذا الذكاء إلهام من الله للصالحين من عباده فيوفقون فى الحكم والاستنتاج، وهذا ما يفيدته تعبیر «فإنه ينظر بنور الله» وبالطبع لا يكون هذا الصدق فى الفِرَاسَة إلا للمؤمن .

ومن غير المؤمنين من تكون عندهم الفِرَاسَة وتصدق إلى حد كبير، كأولاد نزار الذين عرفوا أوصاف بعير من رؤيتهم له يرمى جانباً ويترك جانباً وأثر قدميه مختلف وروثه غير مفرق، فقالوا: إنه أعور وأزور وأبتر وشروء « الوسيط فى الأدب العربى ص ٤٠ » .

وفى كتاب « مفتاح دار السعادة لابن القيم ج ٢ ص ٢٣٤ » أمثلة كثيرة من فِرَاسَة الإمام الشافعى، وفى إحياء علوم الدين للإمام الغزالى « ج ٢ ص ٥٩ » حديث عنها، وذكر قول النبى ﷺ « لولا أن الشياطين يحومون على قلوب بنى آدم لنظروا إلى ملكوت السموات » رواه أحمد وأحمد وذكر السيوطى فى كتابه « تاريخ الخلفاء » [ص ٥٦] قول ابن مسعود أفرس الناس ثلاثة: أبو بكر حين استخلف عمر، وصاحبة موسى حين قالت: يا أبت استأجره، والعزیز حين تفرس فى يوسف فقال لامرأته، أكرمى مثواه .

وذكر ابن القيم فى زاد المعاد « التسمية » قول سيدنا عمر لمن سألته عن اسمه واسم أبيه وداره فقال: جمرة بن شهاب، والمنزل حرة النار فى مسكن ذات لظى، قال له: اذهب فقد احترق بيتك، وذكر فى كتاب الروح الفرق بين الفِرَاسَة والظن، والموضوع طويل يرجع إليه فى هذه المظان وفى تذكرة داود، وتفسير القرطبى لسورة الحجر، ومجلة الضياء التى تصدر فى دبی عدد ذى الحجة ١٤٠٣ هـ وغيرها .

والمهم أن حديث الفِرَاسَة مقبول، والوقائع المذكورة تؤيده .

س : لماذا أنزل الله القرآن باللغة العربية، وكيف يكون الدين للعالم أجمع واللغات متعددة؟

ج : أنزل الله القرآن باللغة العربية، لأنها وسيلة التفاهم مع من أرسل إليهم الرسول أولاً، وبدأت الدعوة في محيطهم قبل أن تبلغ لغيرهم، قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ [سورة إبراهيم : ٤] .

والإسلام دين عالمي يجب تبليغه لكل الناس، وذلك باللسان الذي يعرفه من يُبَلِّغ إليهم، فالقرآن نزل باللغة العربية لأمرين أساسيين : أولهما الإعجاز ؛ لإثبات صدق الرسالة، وذلك للقوم الذين نزل القرآن في بيئتهم التي نشأ فيها الرسول وبدأ الدعوة، ولغيرهم من الناس بما يحويه من معلومات وتشريعات هي أصدق المعلومات وأحكم التشريعات، والأمر الثاني الهداية، والهداية لكل الناس يحملها من تلقوه باللغة العربية، ثم يترجمون هذه الهداية إلى غيرهم .

وهذا ما حدث في القرون الأولى، عرضت الدعوة على الناس كافة فآمن الكثيرون، ثم تفقهوا في الدين بلغاتهم، ثم أتقن كثيرون منهم اللغة العربية، ففهموا ما تعلموا وترجموا ما يريدون أن يعلموه الناس . وهذه الترجمة تعتبر تفسيراً بوجه من الوجوه لهداية القرآن، ولا يحكم بها على كل ما في القرآن من معان .

والمهم أن نعرف أن نزول القرآن الكريم باللغة العربية لا يتنافى مع عالمية الدعوة الإسلامية، وقد أشبهت الكلام في هذا الموضوع في كتاب « الدعوة الإسلامية دعوة عالمية » ومختصره « الدين العالمي ومنهج الدعوة إليه » وبينت أن أصل الدعوة وسجله الأساسي لا بد أن يكون بلغة واحدة يرجع إليها عند الاختلاف في الترجمات التي نعرف ما بينها من تفاوت لأسباب عدة، قد يؤدي إلى التضارب الذي يصرف الناس عن الدين بدل أن يجذبهم إليه، وهذا أمر له أهمية قديمة وحديثا حرصت عليه الدول في العهود والمواثيق والاتفاقيات وغيرها من الأمور الهامة .

س : ما هى الحياة البرزخية، ومتى وأين تكون ؟

ج : الحياة البرزخية هى الفترة ما بين موت الميت أو ما بين وضعه فى قبره وقيامه منه للبعث يوم القيامة ، نسبة إلى البرزخ وهو الحاجز بين الشيئين ، وقد عقد ابن القيم فصلاً فى كتابه « حادى الأرواح » ذكر فيه أقوال العلماء فى مستقر الأرواح ، وقال : منها أرواح فى أعلى عليين فى الملأ الأعلى ، وهى أرواح الأنبياء مع تفاوت منازلهم ، ومنها أرواح فى حواصل طير خضر تسرح فى الجنة حيث شاءت ، وهى أرواح الشهداء ، ومنها ما يكون محبوساً على باب الجنة ، وما يكون محبوساً فى القبر ، ومنها غير ذلك .

وذكر أن النفس لها أربع دور ، كل دار أعظم من التى قبلها ، الأولى فى بطن الأم ، والثانية دار الدنيا ، والثالثة دار البرزخ ، والرابعة دار القرار وهى الجنة والنار .

ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتاب « مشارق الأنوار » للعدوى ص ٣٩ ، فهناك كلام كثير واجتهادات فى نصوص بعضها قطعى وبعضها غير قطعى ، والأفضل عدم الخوض فى هذه المسائل لتقرير رأى معين يثير نزاعاً لا فائدة فيه .

س : هل صحيح أن النبي ﷺ قال « أسألوا الله بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم » ؟

ج : حديث « أسألوا الله بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم » قال عنه ابن تيمية في كتابه الوسيلة « ص ١٢٩ » : إنه كذب .

ومن يدعو ويقول : اللهم إني أسألك بجاه نبيك أو بجاه أحد من الصالحين قال العلماء : إن عبارته تحتل القسم ، أي الحلف بجاه النبي ، والقسم بغير الله ممنوع ، وتحتل أن تكون الباء للسببية ، أي بسبب نبيك ، فإن كان المراد بسبب حبّي لنبيك والإيمان به فلا غبار عليه ، لأن حب النبي والإيمان به عمل صالح تقرب به الداعي إلى الله ، فهو وسيلة لثوابه ورضاه ، قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة ﴾ [سورة المائدة : ٣٥] كما دعا المحبوسون في الغار ربهم بصالح أعمالهم فاستجاب دعاءهم ونجّاهم وإن كان المراد بسبب ذاته أو منزلته من الله ووجاهته عنده فقد احتدم الخلاف بين العلماء في جوازه ومنعه .

فريق ينكره ، لأن مجرد الجاه لا يعطى الشفاعة ، وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية ، وفريق يجيزه بالنسبة للنبي دون غيره ، ومنهم العز بن عبد السلام ، واستدلوا بحديث الأعمى الضرير الذي أمره النبي ﷺ أن يدعو الله بقوله « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة » فرد الله عليه بصره ، رواه الترمذی والنسائي والبيهقي والطبراني بأسانيد صحيحة .

ومناقشة الألة تطول ، ويمكن الرجوع إليها في الجزء الثاني من كتاب « بيان للناس من الأزهري الشريف » .

س : هل من الحديث ما يقال إن النبى ﷺ استأذن ربه فى أن يستغفر لأمه فلم يأذن له ؟

ج : مع التنبيه على أن مثل هذا السؤال ليست له فائدة عملية ، لكن كثرة الإلحاح تحتم على أن أجيب ولو باختصار .

روى مسلم أن النبى ﷺ قال « استأذنت ربى أن أستغفر لأمى فلم يأذن لى ، واستأذنته فى أن أزور قبرها فأذن لى » . وقد تحدث العلماء عن والدى النبى ﷺ وقد ماتا قبل بعثته ، فقال جماعة : هما ناجيان كأهل الفترة ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ [سورة الإسراء : ١٥] وقال آخرون إنهما ليسا مؤمنين ، واستدلوا بأدلة منها الحديث المذكور الذى يعززه قول الله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ﴾ [سورة التوبة : ١١٣] .

ورد عليهم الأولون بأن عدم الإذن فى الاستغفار لا يدل على الكفر ، كما لم يصل النبى ﷺ على الميت الذى عليه دين مع أنه غير كافر ، وعدم الاستغفار للمشركين مبني على تبين أنهم من أصحاب الجحيم ، وذلك بعد تبليغ الدعوة والكفر بها ، والدا الرسول ﷺ لم تبلغهما الدعوة الإسلامية لأنهما ماتا قبل البعثة .

والموضوع مبسوط فى الكتب وقد لخصته فى الجزء الخامس من موسوعة « الأسرة تحت رعاية الإسلام » ولا داعى للإفاضة فيه فقد ذهابا إلى ربهما وهو أعلم بحالهما ، ولا ينبغي أن يحملنا حسن الظن وحبنا للرسول على إيراد أخبار ينقصها الدليل القوى كإحيائهما بعد الموت للإيمان بالرسول .

والزرقانى حذر من ذكرهما بما فيه نقص ، لأن ذكر الأموات بما فيه نقص يؤذى الأحياء ، وفى الحديث « لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات » كما رواه الطبرانى ، ولا ريب أن إبداءه عليه الصلاة والسلام كفر يقتل فاعله إن لم يتب « ج ١ ص ١٨٥ » وهو رأى طيب .

س : هل من الحديث « إذا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِي قُبُورِهِمْ » ؟

ج : الحديث رواه مسلم « إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ » وفي رواية ابن ماجه والترمذى وقال : حديث حسن ، وفي بعض الروايات زيادة « فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِي قُبُورِهِمْ » وفي بعضها زيارة « يَتَبَاهَوْنَ » ذكره العدوى في « مشارق الأنوار » ص ٣٥ .

ومن الإحسان في الكفن أن يكون أبيض ، لحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه « البسوا من ثيابكم البيض ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » .

ومن الإحسان أيضا أن يكون الكفن ثلاث لفائف للرجل وخمس لفائف للمرأة ، وكل ذلك سنة وليس بواجب فيكفى ثوب واحد يغطي جميع الجسم ، ومن أى لون يكون من الأقمشة الحلال ، أى غير الحرير للرجل .

ومع الإحسان فيه تكره المغالاة في ثمنه ، ففي الحديث « لَا تَغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ يَسْلُبُ سَلْبًا سَرِيعًا » رواه أبو داود ، وفي إسناد أبو مالك ، وفيه مقال ، وأوصى بعض الصحابة أن يكفن في ملابسه التي يلبسها ولا داعي لشراء كفن جديد ، فالحي أولى بالمجديد من الميت .

إلياس سجود مريم وركوعها

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : من هو إلياس المذكور فى القرآن الكريم ؟

ج : قال تعالى ﴿ وَإِنْ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [سورة الصافات : ١٢٣] وجاء ذكره أيضا فى الآية الخامسة والثمانين من سورة الأنعام ، وذكر اسم « اليسع » فى الآية التى تليها .

فقال بعض العلماء : إنهما اسمان لنبي واحد ، لكن الحق أنهما نبيّان ، لأن الله أفرد كل واحد بالذكر ، والخلاف فى « إلياس » كبير ، فقليل : إنه إدريس وهو خطأ ، وقيل : إنه الخضر ، وقيل غير ذلك ، وكان قبل زكريا ويحيى وعيسى قِيَمًا على بنى إسرائيل بعد موت « حزقيل » .

س : لماذا قدّم الله السجود على الركوع فى قوله تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٣] ؟

ج : قال القرطبي : قدم السجود ها هنا على الركوع لأن الواو لا توجب الترتيب ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو قام قبل زيد ، فعلى هذا يكون المعنى : واركعى واسجدى . وقيل : كان شرعهم السجود قبل الركوع ، انتهى هذا بعض ما قيل وفيه كفاية .

س : ما معنى قوله تعالى ﴿ ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب ﴾ [سورة ص: ٢٤] وما نوع الجسد المذكور، وما سبب فتنة سليمان به ؟

ج : الكلام فى هذا الموضوع كثير، ومكانه كتب التفسير، ومن أحسن ما قيل ما رواه البخارى عن النبى ﷺ قال « قال سليمان : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلهن تأتى بفارس يجاهد فى سبيل الله، فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله، فلم يقل : إن شاء الله، فطاف عليهن جميعا فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، وإيّم الذى نفسى بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله فرسانا أجمعون » .
والمعنى أن الله سبحانه امتحن سليمان عليه السلام وإبتلاه، لأنه لم يقل إن شاء الله، وكانت نيته طيبة فى طلب أولاد مجاهدين، وظن أن الله معطيه كل شىء بدون حدود، فأراد سبحانه أن يظهر له أن كل شىء بقدر، وأن الأمل له حدود، فلم تنجب واحدة من نسائه بهذا اللقاء إلا واحدة أتت بجسد هو نصف إنسان، فرجع سليمان إلى ربه وتاب، هذا بعض ما قيل والتأويلات كثيرة، ولا حاجة إلى التعليق على عمل سليمان فى قدرته كإنسان عادى أن يلقي تسعين امرأة فى ليلة واحدة، يجتمع مع كل واحدة حوالى خمس دقائق، وهل كان الجهاز مستعدا بكمية كافية لتلقيح كل واحدة فى هذه الدقائق القليلة ؟ إن سليمان عليه السلام من واقع ما أعطاه الله من مسخرات القوى اعتقد أن التسخير بدون حدود، وفى غمرة هذا الاعتقاد وهذا التكريم الواسع أراد الله سبحانه أن ينبهه إلى سيطرة إرادة الله على كل شىء، فليس سليمان أقوى ولا أكرم من الملائكة الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون .

هذه خاطرة خطرت لى مع اعتقادى بأن الله على كل شىء قدير، وما المعجزات ولا الكرامات إلا مظهر من مظاهر هذه القدرة التى تغير ما يراد تغييره من النواميس التى وضعها هو سبحانه لتدبير ملكه حسب إرادته، فهو مالك الأمر كله وهو الحكيم الخبير.

س: هل هناك رسل أرسلت إلى الجن، وديانات كلفت بها ؟

ج : الجن مكلّفون كالإنس ، والنصوص فى ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ [سورة الذاريات : ٥٦] والتكليف لا يتم إلا برسالة لئلا يكون للناس على الله حجة ، قال تعالى ﴿ يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتى وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٠] .

ومما يؤكد إرسال رسل إلى الجن قوله تعالى ﴿ قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدى إلى الرشـد فأما به ولن نشرك بربنا أحدا ﴾ [سورة الجن : ١] وقوله ﴿ وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضى ولوا إلى قومهم منذرين ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٩] .

فالرسل إلى الجن هم من الإنس ، ولم يثبت أن الله أوحى بشرح إلى جنى ليبلغه إلى الجن ، بل كانوا يسمعون من الرسول البشرى ، وهم بدورهم يبلغون ما سمعوه إلى قومهم كما تدل عليه هذه الآية ، والمهم أنهم مكلّفون ، سواء أكان الرسول بشرا أم جنيا .

س : هل الكحل فى العين جائز للرجال ؟

ج : جاء فى الطب النبوى لابن القيم أن النبى ﷺ كانت له مكحلة يكتحل منها ثلاثا فى كل عين ، وفى الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما كان رسول الله ﷺ إذا اكتحل يجعل فى اليمنى ثلاثا يبتدئ بها ويختم بها ، وفى اليسرى ثنتين ، وروى أبو داود عنه ﷺ « من اكتحل فليوتر » ثم قال ابن القيم : وفى الكحل حفظ لصحة العين وتقوية للنور الباصر وجلاء لها ، وتلطيف للمادة الرديئة واستخراج لها ، مع الزينة فى بعض أنواعه ، وله عند النوم مزيد فضل لاشتغالها على الكحل وسكونها عقيبها عن الحركة المضرة بها ، وخدمة الطبيعة لها ، وللائتمد من ذلك خاصية ، وفى سنن ابن ماجه مرفوعا « عليكم باللائم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر » .

فالكحل كان من مادة مفيدة وهو دواء وعلاج ومن هنا كان اكتحال الرجال به ولم يكن أصلا للجمال ، فذلك أليق بالنساء .

حديث « إياكم وسجع الكهان » أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

س : هل هذا من الحديث « إياكم وسجع الكهان » ؟

ج : ورد النهى عن السجع فى الدعاء ، وحمل عليه بعض العلماء قوله تعالى ﴿ ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين ﴾ [سورة الأعراف : ٥٥] يقول الإمام الغزالي فى الإحياء « ج ١ ص ٢٧٥ » قيل : معناه التكلف للأسجاع ، وقد قال ﷺ « إياكم والسجع فى الدعاء ، حسب أحدكم أن يقول : اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل » .

يقول العراقي عن هذا الحديث : إنه غريب بهذا السياق . وللبخارى عن ابن عباس : وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه ، فإننى عهدت أصحاب رسول الله ﷺ لا يفعلون ذلك . يقول الغزالي : واعلم أن المراد بالسجع هو المتكلف من الكلام ، فإن ذلك لا يلائم الضراعة والذلة ، وإلا ففى الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ كلمات متوازنة ، لكنها غير متكلفة ، كقوله : « أسألك الأمن يوم الوعيد ، والجنة يوم الخلود ، مع المقربين الشهود ، والركع السجود ، الموفين بالعهود ، إنك رحيم ودود ، وإنك تفعل ما تريد » رواه الترمذى وقال : حديث غريب ، وهو ضمن دعاء سمعه ابن عباس من النبى ﷺ ليلة ، حين فرغ من صلاته .

س : هل صحيح أن الرسول ﷺ كلم بعض الموتى فى قبورهم، وهل يتناقض ذلك مع قوله تعالى ﴿ وما يستوى الأحياء ولا الأموات إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور ﴾ . سورة فاطر : ٢٢] .

ج : ثبت أن الرسول ﷺ نادى قتلى المشركين فى بدر بعد إلقائهم فى القليب - البئر - فقال « هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ... » فقال عمر : يا رسول الله ما تخاطب من أقوام جَيِّفُوا - صاروا جيفاً - فقال « الذى بعثنى بالحق ما أنتم بأسمع منهم لما أقول، ولكنهم لا يستطيعون جواباً » رواه البخارى ومسلم .

وجاء أن النبى ﷺ شرع لأئمة السلام على أهل القبور « السلام عليكم دار قوم مؤمنين » وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل، والسلف مجمعون على ذلك . رواه النسائى وابن ماجه .

فسماع الموتى لكلام الأحياء ثابت، وأما قوله تعالى ﴿ فإنك لا تسمع الموتى ﴾ [سورة الروم : ٥٢] وقوله ﴿ وما أنت بمسمع من فى القبور ﴾ [سورة فاطر : ٢٢] فالمنفى هنا هو سماع القبور والإيمان، حيث شبه الله الكفار الأحياء بالأموات، لا من حيث انعدام الإدراك والحواس، بل من حيث عدم قبولهم الهدى والإيمان « انظر الجزء الثانى ص ١٠٧ ، ١٠٨ من بيان للناس من الأزهري الشريف » .

س : أين تذهب أرواح الموتى، وهل تبقى على قبر صاحبها أربعين يوماً أو عاماً؟

ج : تحدث العدوى فى كتابه « مشارق الأنوار » فى مساحة أربع صفحات أو خمس من القطع الكبير عن أرواح المؤمنين السعداء من غير الأنبياء والشهداء فقال : هناك اختلاف كبير فى مقرها، فقليل : إنها على أفنية القبور فى بعض الأحيان، وفى غير ذلك تسرح حيث شاءت، وأورد أحاديث ليست قطعية الثبوت، وبناء عليها قال ابن القيم، التحقيق أن الأرواح متفاوتة فى مستقرها فى البرزخ أعظم تفاوت، وعلى كل تقدير فللمروح بالبدن اتصال، بحيث يصح أن تخاطب ويسلم عليها، ويعرض عليها مقعدها ... إلى أن قال : لا منافاة بين كون الروح فى عليين أو الجنة أو السماء وأن لها اتصالاً بالبدن بحيث تدرك وتسمع وتصلى وتقرأ، وإنما يستغرب هذا لقياس الغائب على الشاهد، والأمر مختلف، فأمر البرزخ على نمط غير المألوف فى الدنيا.

وانتهى ابن القيم إلى قوله : والحاصل أنه ليس للأرواح سعيدها وشقيها مستقر واحد، وكلها على اختلاف محالها وتباين مقارها لها اتصال بأجسادها فى قبورها .

وقال ابن حجر: أرواح المؤمنين فى عليين، وأرواح الكفار فى سجين، ولكل روح بجسدها اتصال معنوى لا يشبه الاتصال فى الحياة الدنيا، بل أشبه شىء به حال النائم وإن كان هو أشد اتصالاً من حال النائم .

وأقرأ فى هذا الكتاب « ص ٤٦ » وصف الصور الذى سينفخ فيه إسرافيل، أن فيه أربع شعب، للمشرق والمغرب والأرض والسماء، وفى كل منها ثقب، بعضها لأرواح الأنبياء، وبعضها لأرواح الملائكة، وبعضها لأرواح الجن، وبعضها لأرواح الإنس، وبعضها لأرواح البهائم، وهكذا إلى سبعين صنفاً، وكل ذلك ليس عليه دليل صحيح تبني عليه العقائد . فالأولى عدم الخوض فيه . وقد ذكرته لعرض بعض التصورات القديمة عن عالم الغيب، الذى يجب الاحتياط والدقة فى الحديث عنه .

س : هل من الحديث ما يقال « إنكم فى زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ، ثم يأتى زمان من عمل منهم بعشر ما أمرتم به نجا » ؟

ج : روى الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال « إنكم فى زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ، ثم يأتى زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا » قال : هذا حديث غريب ، والحديث الغريب فى اصطلاح رجال الحديث هو الذى رواه راو واحد فقط ، ولكن لم يحكم عليه بصحة أو حسن « تفسير القرطبى ج ٦ ص ٣٤٣ » .
وقريب من هذا الحديث موجود فى مسند أحمد « إنكم فى زمان علماء كثيرين وخطباء قليلون ، من ترك فيه عشر ما تعلم هلك ، وسيأتى زمان علماء قليلين وخطباء كثيرين ، من أخذ فيه عشر ما تعلم نجا » .

وهذا يدل على سهولة التمسك بالدين فى الزمن الأول ، وصعوبته فى الزمن الآخر ، تبعاً لتغير الظروف ، ولذلك جاء فى الحديث أن العمل فى الزمن الأخير له ثواب يفوق ثواب العمل فى الزمن الأول ، فقد روى أبو داود والترمذى وغيرهما أن أبا ثعلبة الخشنى سأل النبى ﷺ عن قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ [سورة المائدة : ١٠٥] فقال « ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيتم شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنياً مؤثرة وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك نفسك ودع عنك العامة ، فإن من ورائكم أياما الصبر فيهن مثل القبض على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم » وفى رواية قيل : يا رسول الله أجر خمسين منا أو منهم ؟ قال « بل أجر خمسين منكم » قال أبو عيسى الترمذى ، هذا حديث حسن غريب ، قال ابن عبد البر : قوله « بل منكم » هذه اللفظة قد سكنت عنها بعض الرواة فلم يذكرها « المرجع السابق » .

س : هل يأتى عمل الرجل الصالح فى قبره على هيئة رجل أبيض جميل الثياب، أما غيره فيأتيه على هيئة رجل أسود ردىء الثياب ؟

ج : جاء فى « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذرى ج ٤ ص ١٢٤ ما يلى : روى أحمد بإسناد رواه محتج بهم فى الصحيح حديث قبض الروح وسؤال الملكين ، وجاء فيه أن العبد المؤمن يأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب طيب الريح فيقول له : أبشر بالذى يسرك ، هذا يومك الذى كنت توعده ، فيقول : من أنت فوجهك الوجه الحسن يجىء بالخير؟ فيقول : أنا عمك الصالح .

وجاء فيه عن الكافر : « ويأتيه رجل قبيح الوجه قبيح الثياب متن الريح فيقول : أبشر بالذى يسوءك ، هذا يومك الذى كنت توعده ، فيقول : من أنت فوجهك الوجه القبيح يجىء بالشر؟ قال : أنا عمك الخبيث » .

ومما يدل على أن العمل هو الذى يصاحب الميت فى قبره ، بصرف النظر عن كون الله يجعله فى صورة رجل أو لا ، قول النبى ﷺ فى الميت حين يشيع إلى قبره : إن المشيعين يتركونه فى القبر ، ويعودون إلى بيوتهم ، ولا يصاحبه فى قبره إلا عمله - فقد روى البخارى ومسلم أنه قال « يتبع الميت ثلاث ، أهله وماله وعمله ، فيرجع اثنان ويبقى واحد ، يرجع أهله وماله ، ويبقى عمله » وفسر المال فى الحديث بالعيد المملوكين له .

س : أين غُسل جسد الرسول ﷺ، ومن الذى قام بغسله، وأين ذهب ماء الغسل؟

ج : الرسول ﷺ غسل فى المكان الذى توفى فيه، وهو حجرة السيدة عائشة رضى الله عنها، والذى غسله على والعباس والفضل بن العباس، وقثم بن العباس، وأسامة بن زيد، وثُقران مولاة ﷺ، يصبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء الستر، وعلى فقط هو الذى لم يعصب عينيه، لحديث رواه البزار والبيهقى عن على رضى الله عنه : أوصانى النبي ﷺ ألا يغسلنى إلا أنت، فإنه لا يرى أحد عورتى إلا طمست عيناه يقول الزرقانى : هو تعليل لمقدر هو : فإنى أخشى على غيرك أن تحين منه لفظة فتطمس عينه، وأما أنت يا على فأعرف تحركك من ذلك فلا أخشى عليك .

وروى ابن ماجه بسند جيد عن على يرفعه إلى النبي ﷺ « إذا أنا مت فاغسلونى بسبع قرب من بثرى » بثر غرس بقاء » وضل ثلاث غسلات الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسر، والثالثة بالماء والكافور » .

وذكر ابن الجوزى أنه روى عن جعفر الصادق أن الماء كان يجتمع فى جفون النبي ﷺ فكان على يشربه بغمه، وأما ما روى أن علياً لما غسله امتص ماء من محاجر عينيه فشربه، وأنه قد ورث بذلك علم الأولين والآخرين فقال النووى : ليس بصحيح، وأقره البخارى وغيره .

هذا ما جاء فى المواهب اللدنية وشرحها للزرقانى « ج ٨ ص ٢٨٩ » ولم أر غيره .

س : ما الحكمة من ضمة القبر وهل ينجو منها أحد، وهل هناك عمل ينجى منها؟

ج : جاء فى « مشارق الأنوار » للعدوى ص ٣٠ أن النبى ﷺ قال - كما رواه النسائى - فى سعد بن معاذ بن جبل « لقد تحرك له العرش ، وفشت له أبواب السماء ، وشهده سيعون ألفا من الملائكة ، ولقد ضم ثم فرج عنه » وفى رواية عن عائشة رضى الله عنها أنه قال « للقبر ضغطة لو نجا منها أحد لنجا منها سعد بن معاذ » وقوله « لو نجا منها أحد » لا يتناقض مع قوله « ما عفى لأحد عن ضغطة القبر إلا فاطمة بنت أسد » وهى زوجة عمه أبى طالب ، قيل : يا رسول الله ولا ابنك القاسم ؟ قال « ولا إبراهيم الذى هو أصغرهما » لأن نجاة فاطمة بنت أسد بسبب أن الرسول ﷺ نزل فى قبرها ونزع قميصه وتممك فى لحدها ، ولما سئل عن ذلك قال « أردت ألا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع عليها قبرها » قال الحكيم الترمذى : سبب هذه الضمة أنه ما من أحد إلا وقد ألمّ بخطيئة ما وإن كان صالحا ، فجعلت هذه الضغطة جزاء له ، ثم تدركه الرحمة ، ولهذا كانت ضغطة سعد للتقصير فى البول فأما الأنبياء فلا ضم ولا سؤال لعصمتهم .

هذا ما قاله الزرقانى فى شرح المواهب ، وناقشه العدوى بأن ضغطة القبر لا تكون بسبب الخطيئة ، فما هى خطيئة إبراهيم بن الرسول وقد مات صغيرا ولم يكلف ؟ ولا يظن بسعد أنه قصر فى البول تقصيرا يؤدى إلى فساد فى عبادته أو مكروه ، ويؤيد هذا أن ضمها للمؤمن الكامل ضمة شفقة وراقة ، فالذين لا تشملهم ضغطة القبر مستثنون لخصوصية فيهم .

قال الشعرانى فى مختصر التذكرة : لا ينجو من ضمة القبر أحد إلا أربعة ، فاطمة بنت محمد ، وفاطمة بنت أسد ، والأنبياء ، ومن قرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فى مرضه ولو مرة واحدة .

وروى مرفوعاً « إن العبد إذا وضع في قبره فقال أهله : واسيداه ، وأميراه ، واشريفاه ، قال له الملك : اسمع ما يقولون . أكنت سيداً؟ أكنت أميراً؟ أكنت شريفاً؟ فيقول الميت : ليتهم سكتوا عني ، قال : فيضغطه القبر ضغطة تختلف فيها أضلاعه .
فبالخلاصة : أن ضغطة القبر عامة ، ولا يتجو منها إلا من لهم خصوصيات ، وهي لا تستدعي ذنباً وقع ، وهي تكون شفقة ورأفة على المؤمن الكامل ، والذي يجعلها خفيفة هو العمل الصالح بوجه عام ، ومنه قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ كما تقدم ، وهذه كلها من الغيب الذي يحتاج في اعتقاده إلى دليل قوي .

التعرف على الأقارب يوم القيامة أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام العزاء فى المنتحر

س : هل سيتعرف الإنسان على أقاربه يوم القيامة ؟

ج : التعرف على الأقارب بمعنى رؤيتهم ومعرفتهم أمر ممكن إن تيسر اللقاء بهم ،
أما التعرف بمعنى النفع والإفادة فقد ورد فيه قول الله تعالى ﴿ يوم يغفر العبد من أخيه *
وأمه وأبيه * وصاحبه وبنيه * لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ﴾ [سورة عبس : ٣٤-٣٧].

وستكون هناك شفاعة الولد الصغير الذى صبر أبوه على موته ، ويأخذ بيده ويدخل
معه الجنة كما ثبت فى الحديث .

* * *

س : هل يجوز تقديم العزاء فى المنتحر ؟

ج : المنتحر إن لم يعلم أنه استحل الانتحار فهو مؤمن غير كافر، ومن هنا يجوز
تقديم العزاء فيه ، ولو علم أنه كفر فلا مانع أيضا من عزاء أهله فيه ، فالمراد من التعزية
تسليتهم ، وذلك من حق المسلم على المسلم ، وفيه حديث رواه ابن ماجه والبيهقى
بسند حسن « ما من مؤمن يمزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم
القيامة » وقال العلماء فى هذا الصدد : إن عزى مسلما بكافر قال : أعظم الله أجره
وأحسن عزاءك . ولا يقول : غفر لميتك أو رحمه الله .

س : أوصاني والدي إذا مات أن يدفن في مكان معين، فهل يجب تنفيذ هذه الوصية؟

ج : الوصية هي التصرف المضاف لما بعد الموت، كالوصية ببناء مسجد من ماله بعد موته، أو الوصية لولده بحفظ القرآن ونحو ذلك .

وتنفيذ الوصية يكون فيما ليس فيه ظلم أو خروج على المصلحة المشروعة، وهذا التنفيذ مطلوب، قال تعالى ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٨١] وذلك بعد الأمر بالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف، وقال ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جُنَافًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٢] والجنف هو الميل عن الحق .

ومن البر بالوالدين تنفيذ وصيتهما بعد موتهما، لحديث أبي داود وابن ماجه وابن حبان أن رجلا سأل النبي ﷺ : هل بقى من بر أبوى شيء بعد موتهما؟ فقال « نعم، الصلاة عليهما - أى الدعاء - والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهما » .

وإنفاذ عهدهما من بعدهما قد يراد به أن ينفذ الولد اليهود التي تعهد بها والديه لغيرهما من الناس ولم يستطعا تنفيذها قبل الموت، كالديون مثلا، وقد يراد تنفيذ اليهود والوعود التي عهد الوالدان للولد أن ينفذها بعد الموت، لكن ذلك كله فى الشيء الواجب فيكون التنفيذ واجبا، وفى المندوب يكون التنفيذ مندوبا، وفى غير ذلك فلا تنفيذ لأى عهد، مثل أن يوصى بأن يدفن فى بلد كذا، أو فى مقبرة فلان مثلا، فقد قرر العلماء أن الأولى دفن الميت فى البلد الذى مات فيه، وقال المالكية بجواز نقله

الوصية بالدفن
من أدب الدعوة

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

للمصلحة، كما كان ترجى بركته أو تتيسر فيه زيارة أهله له . وحرم الشافعية نقله إلا لجوار قوم صالحين، أو لجهة مشرفة كمكة والمدينة والقدس إن كانت قريبة .
وعلى هذا فإن تنفيذ الوصية بالدفن فى مكان معين يكون من البر إن كان لهذا المكان ميزة كفضل البقعة أو القرب من الأهل لسهولة الزيارة، وفى غير ذلك لا يجب تنفيذ الوصية، بل يحرم نقله عند الشافعية .

* * *

س : ما مدى صحة هذا القول : عن أبى مسعود رضى الله عنه قال: كان النبى
ﷺ يتخولنا بالموعظة فى الأيام كراهة السامة علينا ؟

ج : هذا حديث رواه البخارى ومسلم . فعبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يذكر الناس فى كل خميس، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم، قال : أما إنه يمنعنى من ذلك أنى أكره أن أملككم، وإنى أنخلركم بالموعظة . كما كان النبى ﷺ يتخولنا بها مخافة السامة علينا .

هـ : يقال إن النبي ﷺ نزل أرضاً وصلى بها ليلة الإسراء قبل أن يصل إلى المسجد الأقصى، فما هذه الصلاة، مع أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء بعد العروج إلى السماء؟

ج : من الآيات التي رآها النبي ﷺ في ليلة الإسراء ما رواه البزار والطبراني والبيهقي وصححه في كتابه «دلائل النبوة» من حديث شداد بن أوس أن النبي ﷺ لما أسرى به مرَّ بأرض ذات نخل، فأمره جبريل أن ينزل من فوق البراق ليصلي، فصلى ثم أخبره أن المكان الذي صلى فيه هو يثرب أو طيبة، وإليها المهاجر، ثم أمره أن يصلي عندما مرَّ بمدين عند شجرة موسى، وهي التي استظل بها بعد أن سقى الغنم للمراتين قبل أن يلتقي بأبيهما - كما قال بعض الشراح، ولما مرَّ الركب بطور سيناء أمره أن يصلي أيضاً، وذلك حيث كلمَّ الله موسى، وعند المرور ببيت لحم صلى أيضاً، وذلك حيث ولد عيسى ابن مريم.

هذا هو ما ورد بطريق صحيح كما ذكره البيهقي، ولم أر حديثاً صحيحاً عن صلاته في غير هذه الأماكن. وما رآه الرسول بهذه المناسبة بعضه ورد بطريق صحيح وبعضه الآخر بطريق غير صحيح، من ذلك ما رواه الطبراني والبزار والبيهقي وابن جرير وأبو يعلى أن النبي ﷺ أتى على واد فوجد فيه ريحاً طيبة باردة كريح المسك، وسمع صوتاً وأخبره جبريل بأنه صوت الجنة تبشر أهلها، ثم أتى على واد فسمع صوتاً منكراً ووجد ريحاً متنتة، فأخبره جبريل بأنه صوت النار، ولكن لم يحكم على هذه الرواية بالصحة أو الحسن أو الضعف.

ومهما يكن من شيء فإن ذلك إذا كان ممكناً عقلاً فإننا لا نكلف بالإيمان به، حيث

صلاة النبي في طريق الإسراء خطبة الجمعة بالكاسيت

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

لم يرد نص صريح قاطع يشته، ورحلة الإسراء في حد ذاتها رحلة غريبة، ولها فضلها وشرفها، وليست في حاجة إلى إضافة شيء يزيدها شرفاً بعد ما ورد من آثار صحيحة، وأكرر التنبيه على عدم نسبة شيء إلى النبي ﷺ هو منه برىء فقد قال « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » رواه البخاري ومسلم .

س : هل يجوز استماع خطبة الجمعة من شريط مسجل إذا لم يتوافر الخطيب الكفاء ؟

ج : لا يجوز الاكتفاء بسماع خطبة الجمعة من شريط مسجل أو من الإذاعة أو التليفزيون ثم تقام الصلاة، بل لا بد من خطيب يؤدي الخطبة . وإذا تعذر من يجيدها أو من لا يخطئ في القرآن فإن الخطبة عند بعض الأئمة تحصل بمجرد صيغة فيها ذكر الله حتى بقراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ وبعضهم اكتفى بعبارة فيها ترغيب وترهيب، مثل : اتقوا الله لعلكم تفلحون، وإبتعدوا عن المعاصي حتى لا يعاقبكم الله .

فالخلاصة أن الخطبة أمرها سهل، ولا بد أن يؤديها واحد من الناس، حتى تصح صلاة الجمعة، ومن أراد بعد ذلك ثقافة دينية بسماع شريط مسجل مثلاً فليكن بعد الانتهاء من الصلاة أو قبل الصلاة .

س : هل خطبة الجمعة شرط أساسى فى صحة صلاتها ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ [سورة الجمعة : ٩] وقال بعد ذلك « وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوا قائما » .

يؤخذ من هذا أن من مقاصد تشريع صلاة الجمعة الاستماع إلى ذكر الله بالخطبة التى تلقى، أو ذكر الله بالصلاة نفسها، ففيها ذكر كثير، وذم الله جماعة تركوا الرسول قائما يخطب وانصرفوا عنه إلى التجارة واللهو، وكانت الخطبة بعد الصلاة، ثم جعلت قبلها حتى يحبس الناس لسماعها .

وكل اجتماع سابق قبل الإسلام عند العرب فى المواسم والأسواق كان لا يخلو غالبا من خطابة نثرية أو شعرية، فهو فرصة لعرض الآراء وطرح المشكلات واقتراح الحلول . وكعب بن لؤى أحد أجداد النبى ﷺ كان يخطب فى قریش يوم العروبة وهو يوم الجمعة، ويذكرهم بمبعث رسول .

ولأهمية خطبة الجمعة حرص عليها النبى ﷺ، لأنها وسيلة من وسائل التبليغ الجماعى، وقال جمهور العلماء بأنها واجبة، لا تصح صلاة الجمعة بدونها، بناء على الأمر بالسعى إلى ذكر الله إذا نودى لصلاة الجمعة، وعلى مواظبة النبى ﷺ عليها، ولقوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى .

لكن قال الحسن البصرى وداود الظاهرى والجوينى وبعض علماء المالكية : إنها سنة لا واجبة، أى تصح صلاة الجمعة بدون الخطبة، لأن أدلة الوجوب ليست قاطعة الدلالة عليه فلا تفيد أكثر من التنب .

ومهما يكن من شىء فلا ينبغى تركها، وهى فى بعض المذاهب يسيرة، فالحنفية

اكتفوا فيها بمجرد ذكر الله ، كقول الخطيب : الحمد لله ، قاصدا بذلك الخطبة ، والمالكية قالوا : يكفي اشتغالها على موعظة من ترغيب وترهيب ، مثل : اتقوا الله حتى يرضى عنكم ، ولا تعصوه حتى لا يعذبكم ، ولا داعي إلى التمسك بمذهب الشافعي الذي يحتم أن تكون مشتملة على خمسة أمور ، حمد الله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، والأمر بالتقوى في كل من الخطبتين ، وقراءة آية في إحدهما والأولى أولى ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية . ودين الله يسر .

س : سمعنا أنه لا يجوز أن يكون الإنسان متوجهاً إلى القبلة وهو يقضى حاجة البول، فماذا نفعل وبعض البيوت قد يكون الاتجاه هي ذلك إلى القبلة دون قصد ؟

ج : روى مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ قال « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .

يدل هذا الحديث على احترام القبلة ، فلا يكون الإنسان أثناء قضاء حاجته المعروفة متوجهاً إليها ولا مولياً ظهره إياها ، وذلك أمر مندوب إليه وليس واجباً ، فلو لم يفعل ذلك لم يرتكب إثماً ، بدليل أن النبي ﷺ لم يلتزمه ، فقد روى الجماعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : رقيت يوماً بيت حفصة — وهي أخته أم المؤمنين — فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة ، ورأى جماعة من الفقهاء أن حرمة استقبال القبلة واستدبارها أو كراهته إنما يكون في الصحراء والخلاء ، حيث لا يوجد بناء ولا حواجز ، أما إذا كان ذلك في البنيان فلا حرمة ولا كراهة .

ومعلوم أن أماكن قضاء الحاجة في المدن وغيرها توجد في أبنية مستورة ، فلا ينطبق عليها هذا الحديث . ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود وابن خزيمة والحاكم بسند حسن — كما في فتح الباري لابن حجر — أن ابن عمر أتاها راحلته مستقبل القبلة يقول إليها ، فقال له مروان : أليس قد نهى عن ذلك ؟ قال : بلى ، إنما نهى عن هذا في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس .

س : ما معنى النسيء الذى قال الله عنه إنه زيادة فى الكفر ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ إنما النسيء زيادة فى الكفر يضل به الذين كفروا يحلونه عاما ويحرمونه عاما ليواطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله زين لهم سوء أعمالهم ، والله لا يهدي القوم الكافرين ﴾ [سورة التوبة : ٣٧] .

النسيء على وزن فَعِيل بمعنى مفعول ، مأخوذ من نَسَأَ الشيء إذا أخرته ، فهو منسوء ونسيء كمقتول وقَتِيل ، أو مأخوذ من نَسَأَ إذا زاد . وكان العرب فى الجاهلية وهم أصحاب حروب يشق عليهم أن يمكثوا ثلاثة أشهر متوالية بدون إغارة وهى أشهر الحج : ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، فكانوا يُحِلُّون المحرم ويؤخرون تحريم القتال إلى صفر ، ويجعلونه بدله من الأشهر الحرم . وهكذا كانوا يفعلون كل عام ، بتأخير شهر عن موعده ، وكان يقوم بذلك واحد منهم لا يرد له قضاء اسمه « الْقَلَمَس » .

ولما جاء الإسلام رجع شهر المحرم إلى موضعه الذى وضعه الله ، وهذا معنى قوله ﷺ فى حجة الوداع « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، السنة اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم » وصادف حج رسول الله ﷺ موضعه الحقيقى من الشهور التى غيرها . فكان تحريم الشهور وتحليلها بحسب حاجتهم ، وذلك كله ضلال ، ومظهر من مظاهر كفرهم ، يضم إلى ما سبق أن ارتكبوه من مخالفات لدين الله .

ولو كان للناس الحرية فى تنظيم أمورهم وتوقيتها فإنها حرية مقيدة بما حدده الله سبحانه ، فلصلوات وللصيام وللحج وغير ذلك أوقات محددة اختارها بعلمه وحكمته ، لتدور مع الظروف ، وليتسجم المسلمون مع سنن الله الكونية ، وليظهر إيمانهم المطلق بشريعة الله مهما كان فيها من امتحانات .

س : بعض الناس يعيرون المصلي إذا لم يأت بجلسة الاستراحة، فما جزاء من يتركها ؟

ج : الصلاة بأقوالها وأفعالها تشتمل على أركان واجبة الأداء لا تصح الصلاة إذا ترك واحد منها، وذلك كالركوع والسجود، كما تشتمل على سنن يندب ويستحب فعلها، وتصح الصلاة بدونها كالنسيجات وتكبيرات الانتقال من ركن لآخر، فالأركان أساسية، والمندوبات كمالية، وقد قسم العلماء المندوبات الكمالية إلى أقسام بعضها أهم من بعضها الآخر، ورأى بعضهم أن الأهم منها يعوّض عند عدم الإتيان به بسجود السهو، وذلك كالقنوت في الصبح والتشهد الأول، ومنها ما لا يعوّض إن ترك كدعاء الاستفتاح ورفع اليدين عند التكبير للركوع وعند الرفع منه.

وذلك كله مأخوذ من أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وهو القائل « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري، والجلوس في الصلاة قد يكون ركناً أساسياً، كالجلوس بين السجدين، والجلوس للتشهد الأخير، وقد يكون غير أساسي ومنه جلسة الاستراحة.

وهذه الجلسة تكون بعد الرفع من السجدة الثانية عند القيام للركعة التالية، وقد اختلف العلماء في حكمها، بناء على اختلاف الأحاديث الواردة بشأنها، فقال بعضهم : إنها من سنن الصلاة فيستحب للمصلي أن يأتي بها لينال ثواباً، ومن لم يأت بها لا تبطل صلاته، وقال بعضهم الآخر ليست من سنن الصلاة فلا ثواب على فعلها، ولكنها مباحة لمن يحتاج إليها، كالمعتب لمرض أو لكبر سن أو لسبب آخر.

والنبي ﷺ لم يأمر بها قولاً، ولكن كان يفعلها أحياناً ويتركها أحياناً أخرى، بدليل أن الذين رويوا صفة صلاته ذكرها بعضهم، ولم يذكرها بعضهم الآخر، ولو كانت هي من عادة النبي دائماً في صلاته ما أهمل هؤلاء الرواة ذكرها.

جلسة الاستراحة
وضع المصحف فوق التلفزيون
أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

من هذا نرى أن جلسة الاستراحة مرخص فيها لمن احتاج إليها ، أما ترتب ثواب على فعلها أو عدم ترتبه فليس فيه نص يعتمد عليه ، وعلى هذا لا يجوز التعصب لها ولا عيب من يتركها بأنه مخالف للسنة ، ولعل ترك النبي ﷺ لها أحيانا دليل على سماحة الإسلام ويسره ، ما دامت الأساسيات مؤداة ، ولكل أن يزداد من الخير بما يشاء مما شرعه الدين .

* * *

س : ما حكم الدين فى وضع المصحف فوق التلفزيون ؟

ج : لا حرمة فى وضع المصحف فوق التلفزيون ما دام محفوظا من الإهانة ، وإن كان من الذوق عدم وضعه عليه أثناء إذاعة برنامج يتنافى مع الأدب وحرمة المصحف ، فإن لم تكن هناك إذاعة ، أو كان الذى يذاع لا حرمة فيه فلا مانع من وضع المصحف عليه .

س : هل يجوز أن نضع ملابس الأطفال الممتنجة مع الملابس الأخرى في غسالة واحدة لتصير طاهرة ؟

ج : جاء في الأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء ما يفيد أن الماء الكثير لا ينجس بملاقاة النجاسة له إلا إذا غيرت طعمه أو لونه أو رائحته . أما الماء القليل فإنه ينجس بمجرد ملاقاة النجاسة له ، سواء غيرت شيئا من طعمه أو لونه أو رائحته أو لم تغير ، والماء يكون قليلا إذا كان في حدود خمسمائة رطل .

والماء الذى يكون في الغسالة العادية في البيوت يعتبر ماء قليلا ، وعليه فلو وضعت فيه ملابس ممتنجة فإنه ينجس ، وكذلك ينجس كل شيء أصابه هذا الماء .

والإمام الشافعى يرى أن الماء القليل ينجس إذا وضعت الملابس الممتنجة فيه ، أى كانت واردة عليه ، أما لو وضعت الملابس قبل الماء ثم صب عليها كان الماء واردا فإن الغسالة - بضم الغين - وهى الماء المتخلف عن الغسل لا يكون نجسا ، وتكون الملابس قد تطهرت إذا كان الماء خاليا من المنظفات التى تضاف إليه ، أى كان ماء مطلقا لا يتغير بشيء آخر من الطاهرات ، وزالت عين النجاسة ولونها ورائحتها .

وتيسيرا للغسل ووقاية من النجاسة ، يمكن وضع الملابس الممتنجة - وهى ملابس الأطفال فى الغالب - فى « البانيو » أو فى وعاء كبير ثم يصب عليها الماء وتزال عين النجاسة ، وتعبّر بعد ذلك فتكون طاهرة من النجاسة ، ولأجل التنظيف أكثر تغسل فى الغسالة مع المنظفات مرة أو أكثر ، وفى النهاية تشطف بماء صافٍ فيتم غسلها وتطهيرها على هذه الصورة .

ومن الأفضل غسل ملابس الكبار إذا كانت طاهرة وحدها ، ثم تغسل ملابس الأطفال على النحو الذى ذكرناه ، لتستريح النفس ويبعد الوسواس .

س : عرفنا أن الذهب والفضة فيهما زكاة، فهل الماس والأحجار الكريمة فيها زكاة أيضا ؟

ج : روى الجماعة أن النبى ﷺ قال « المعدن جبار، وفى الركاز الخمس » الركاز هو المدفون من كنوز الجاهلية ولا يحتاج العثور عليه إلى نفقة وكبير عمل، كالذهب والفضة والحديد والياقوت والماس والزبرجد. والواجب على من وجده أن يخرج عنه زكاة، ومقدارها الخمس، وهو قول جمهور الفقهاء. وهناك قول للشافعى أن الخمس لا يجب إلا فى الذهب والفضة فقط .

أما المعدن فهو كل ما استخرج من الأرض مما له قيمة ببذل جهد كبير وإنفاق مال . ومعنى « جبار » فى الحديث أن من استأجر شخصا ليحفر له حتى يستخرج المعدن فسقط عليه شيء منه فمات فلا دية له .

والمعدن لا زكاة فيه عند بعض الفقهاء، لأنه استخرج بجهد بدنى ومالى، وقال أحمد بن حنبل، كل ما استخرج من الأرض ففيه زكاة إذا بلغ نصابا بنفسه أو بقيمته، وجعل منه الياقوت والزبرجد والنفط والكبريت، وكذلك منه الماس .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الذى تجب فيه الزكاة هو ما يُدقُّ عليه ويتمدد ويذوب بالنار كالذهب والحديد . أما المائع كالنفط والجامد الذى لا يذوب بالنار كالياقوت وكذلك الماس فلا زكاة فيه .

والزكاة فى النوع الأول كالحديد لا يشترط فيها النصاب، بل تجب فى القليل والكثير عنده . والزكاة الواجبة هى الخمس .

وذهب مالك والشافعى إلى أن الزكاة فى المعدن لا تجب إلا فى الذهب والفضة، فلا

تجب في الماس ولا في غيره من الأحجار الكريمة والمعادن . والزكاة الواجبة عند مالك والشافعي وأحمد هي ربع العشر .

هذا ، وليس هناك دليل خاص من قرآن أو سنة على وجوب الزكاة في المعادن والأحجار الكريمة وغيرها مما يُستخرج من الأرض بجهد ونفقة ، وإنما هي آراء اجتهادية ، ولذلك اختلفت أقوال الفقهاء فيها . ولا بأس بالأخذ من الآراء بما فيه المصلحة ، وللمحاكم أن يختار منها ما يحققها ، هذا هو حكم استخراجها ، أما التجارة فيها فهي كسائر التجارات لا بد فيها من إخراج الزكاة .

س : هل يجوز للحاكم أن يجمع أموال الزكاة ويدفعها إلى الأعداء نظير الإفراج عن جنود المسلمين من أسرى الحرب ؟

ج : كان النبى ﷺ يأمر بجباية الزكاة ويقوم بتوزيعها فى مصارفها، وفعل ذلك أبو بكر وعمر من بعده، ثم رأى أن يتولى كل إنسان إخراج زكاة أمواله الباطنة وتوزيعها بنفسه على المصارف الثمانية المعروفة، التى منها « سبيل الله » وسبيل الله وإن كان العلماء السابقون قد قصروه على الجهاد فى سبيل الله لنشر الدين وحماية المقدسات فقد رأى العلماء المحدثون سعة مجاله وتعدد ميادينه تبعاً لتطور الظروف، ليشمل كل خير تعم منفعة المسلمين، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وفداء الأسرى على التفسير القديم والحديث داخل فى سبيل الله لأنه مرتبط بالجهاد الذى يدفع به العدو عن الوطن . فلا مانع من دفع حصة من الزكاة من أجل ذلك .

س : هل من الحديث ما يقال « لا صلاة لحابس » وإن كان حديثا فما معناه ؟

ج : روى أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ، عن ثوبان أن النبي ﷺ قال « ثلاث لا تحل لأحد أن يفعلهن : لا يؤم رجل قوما فيخص نفسه بالدعاء دونهم ، فإن فعل فقد خانهم ، ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن ، فإن فعل فقد دخل - أى صار في حكم الداخل بلا إذن - ولا يصلى وهو حاقن حتى يتخفف » وروى مسلم وغيره عن عائشة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يصلى أحد بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » ومعنى حاقن : حابس البول ، والأخبثان هما : البول والغائط .

وجاء فى الإقناع فى فقه الشافعية « ج ١ ص ١٣١ » : تكره الصلاة حاقنا بالبول - أو حاقبا بالغائط - أو حاذقا بالريح - أو حاقما بالبول والغائط .

والمقصود أن يكون الإنسان فى صلاته خاشعا متفرغا لفهم معنى ما يقول ويفعل ، ومدركا مقام الوقوف أمام الله ، لا يشغل عن ذلك بأى شاغل من هذه الأمور ، حتى لا يتوزع فكره ويذهب خشوعه أو يقل ، بل ينبغى التخفف بإزالة هذه الضراغط والشواغل .

س : أصابنى مرض بعد الوقوف بعرفة لم أستطع معه أن أطوف طواف الإفاضة، فهل يمكن أن ينوب عنى أحد فيطوف بدلى ؟

ج : طواف الإفاضة الذى يكون بعد الوقوف بعرفة هو ركن أساسى لا يصح الحج بدونه، ولا يجزئ عنه دم ولا غيره، ووقته ممتد فيمكن للإنسان أن يأتى به حتى لو انتهى شهر ذى الحجة، ولا يلزم بتأخير دم ولا غيره كما قال بعض الفقهاء .
وجعل الله أداءه ميسورا حتى على ذوى الأعذار غير القادرين على المشى، فيجوز الطواف من ركوب، كما يشاهد الآن فيمن يطاف بهم راكبين على « محفات ». وعلى هذا فلا يجزى للمريض أن ينوب عنه غيره ليطوف ما دام يستطيع أن يطاف به محمولا، ودليله أن أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها لما قدمت مكة مرضت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لها - كما رواه الجماعة إلا الترمذى - « طوفى من وراء الناس وأنت راكبة » وورد فى البخارى ومسلم أن النبي ﷺ طاف فى حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمحجن - عود معقوف الرأس -

ولم أجده نصا صريحا يجيز للمريض أن ينوب عنه غيره للطواف، مثل ذلك مثل الوقوف بعرفة، لا يوجد عذر يبيح الإنابة فيه . فهو مستطاع على أية حال، كالصلاة تؤدى من قيام أو قعود أو اضطجاع أو إيماء، لا ينوب فيها أحد عن أحد .

ولا يصح أن يقاس الطواف على رمى الجمار، لأن هذا واجب يجبر بدم، ولو ترك فالهيج صحيح . فالإنابة فيه جائزة، لوجود نص فى ذلك وهو حديث جابر: حججنا مع النبي ﷺ ومعنا النساء والصبيان، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم رواه أحمد وابن ماجه . هذا، وهناك قول لعطاء بن أبى رباح يجيز الإنابة فى الطواف قياسا على الإنابة فى الحج كله، فالإنابة فى بعض أركانه وواجباته جائزة من باب أولى .

لكن القياس مردود ما دام هناك نص لا يجيز الإنابة حيث كانت أم سلمة محتاجة إليها لكن الرسول ﷺ لم يحها لها وأمرها أن تطوف راكبة . والإنابة فى الحج كله هى للعاجز عنه لمرض يمنعه من السفر، أما من حضر فلا بد من طوافه ولو محمولا .

س : هل يشترط للمسافر الذي يريد أن يفطر في رمضان أن يكون سفره قبل الفجر ولمسافة طويلة، وهل يجوز للصائم أن يفطر إذا اضطر إلى سفر مفاجيء ؟

ج : جمهور الفقهاء على أن المسافر الذي يجوز له الفطر في رمضان لابد أن يطلع عليه الفجر وهو مسافر، وأن يكون سفره طويلا « حوالي ثمانين كيلو مترا » حتى لو كان السفر مريحا، كالسفر بالطائرة، فيجوز له الفطر، فإذا كان قصيرا فلا يجوز له الفطر، وإذا طلع عليه الفجر وهو غير مسافر وسافر بعده فلا يجوز له الفطر عند جمهور الفقهاء، وأجاز أحمد بن حنبل الفطر للمسافر، مطلقا حتى لو كان السفر بعد الزوال، ولا مانع من تقليد هذا المذهب إذا كان في الصوم مشقة .

ثم قال العلماء : إذا بَيَّنَّت نية الصيام في السفر يجوز له الفطر ولا إثم عليه، وعليه القضاء، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، ومنعه المالكية وأوجبوا عليه القضاء والكفارة إذا أفطر، كما منعه الحنفية وأوجبوا عليه القضاء دون الكفارة .

أما الأفضلية للمسافر في الصوم أو الفطر فقد قال الحنفية والشافعية : إن الصوم أفضل، وهو مندوب ما دام لا يشق عليه، فإن شق عليه كان الفطر أفضل، وإذا ترتب على الصوم خطر على نفسه أو تعطيل منفعة كان الفطر واجبا . وقال المالكية : يندب للمسافر الصوم ولو تضرر بأن حصلت له مشقة . وقال الحنابلة : يسن له الفطر ويكره الصوم ولو لم يجد مشقة، وذلك لحديث « ليس من البر الصيام في السفر » .

س : هل يجوز البناء فوق المسجد لأعمال الخير مثل تحفيظ القرآن الكريم أو عيادة طبية ؟

ج : جاء فى فتوى الشيخ عبد المجيد سليم فى ٢٠ / ١١ / ١٩٤٤ م أنه بعد تمام المسجدية لا يجوز البناء على المسجد ولو لمصالحه، حتى صرحوا بأنه لا يوضع الجذع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه « الفتاوى الإسلامية - المجلد ١١ ص ٣٩٦٥ » .

وجاء فى فتوى الشيخ حسين مخلوف فى ٥ / ١٢ / ١٩٤٩ م أن ظاهر الرواية عند الحنفية أنه لو بنى فوق المسجد أو تحته بناء ليتفع به لم يصير بهذا مسجداً، وله أن يبيعه ويورث عنه، أما لو كان البناء لصالح المسجد فإنه يجوز ويصير مسجداً، وهذا قبل أن يصير مسجداً، أما بعده فلا يمكن أحد من البناء عليه مطلقاً . ونقل عن الصاحبين أنه يجوز أن يكون سفل المسجد أو علوه ملكاً بكل حال يتفع به الباني أو يخصص لصالح المسجد إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما فى البلاد التى تضيق منازلها بسكانها .

وعلى هذا، إذا كانت هناك ضرورة تدعو إلى المشروع المشئول عنه فلا بأس بالأخذ بقول الصاحبين فى الرواية المذكورة عنهما، لأنها تتفق مع قواعد المذهب، كقاعدة، الضرورات تبيح المحظورات، وقاعدة : المشقة تجلب التيسير، وغيرهما، وهذا مقرر فى قول الله عز وجل ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ [سورة الحج : ٧٨] « الفتاوى الإسلامية - المجلد الثانى صفحة ٦٥٢ » .

س : بنى رجل مسجداً وأوصى أن يدفن فيه، فهل تصح الوصية ويلزم تنفيذها ؟

ج : أجاب الشيخ عبد المجيد سليم بتاريخ ٢٢ من يونيو ١٩٤٠م على مثل هذا السؤال بأن ابن تيمية أفتى بأنه لا يجوز أن يدفن في المسجد ميت، لا صغير ولا كبير ولا جليل ولا غيره، فإن المساجد لا يجوز تشييدها بالمقابر، وأن المسجد لو كان موجوداً ثم دفن فيه ميت وجب أن يسوى القبر أو ينش ويخرج منه الميت إن كان جديداً، وعُلِّل ذلك بأن الدفن في المسجد إخراج لجزء منه عما جعل له من الصلوات والذكر وتدريس العلم، وذلك غير جائز شرعاً، وبأن إنشاء قبر فيه يؤدي إلى الصلاة إليه أو عنده، وذلك منهي عنه، وأورد في كتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » ص ١٥٨ بعض الأدلة على النهي عن الصلاة عند القبور مطلقاً واتخاذها مساجد أو بناء المساجد عليها، منها حديث مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » وقال ابن تيمية أيضاً : لا يجتمع في دين الإسلام مسجد وقبر، بل أيهما طرأ على الآخر منع منه وكان الحكم للسابق .

إن هذا الحكم مبني على مذهب الإمام أحمد الذي يأخذ به ابن تيمية وابن القيم، وعند الشافعية أن ذلك ليس بحرام ولكنه مكروه، قال النووي في شرح المذهب « ص ٣١٦ » : قال الشافعي والأصحاب : وتكره الصلاة إلى القبور، سواء كان الميت صالحاً أو غيره، قال الحافظ أبو موسى : قال الإمام الزعفراني رحمه الله : ولا يصلى إلى قبر ولا عنده، تبركاً به ولا إعظاماً له، للأحاديث .

فالحكم عندهم هو الكراهة التنزيهية لا التحريمية ولا الحرمة، ومناطق الحكم بذلك هو التبرك والإعظام، فإذا لم يكن تبرك ولا إعظام فلا كراهة على هذا .
أما الحنفية فالدفن في المسجد أولى بالحظر من الصلاة على الجنازة في المسجد،

الوارد فيها حديث « من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له » لأن فيها كما قال صاحب الهداية - إخراجا لجزء من المسجد عما جعل له من العبادة بالصلاة والذكر والعلم ، وصلاة الجنازة في المسجد مكروهة كراهة تحريم كما هو إحدى الروايتين وهي التي اختارها العلامة قاسم وغيره ، « الفتاوى الإسلامية - المجلد الثاني - صفحة ٦٥٠ » وهي سنة عند الشافعية وجائزة عند الحنابلة إن لم يخش تلويث المسجد .

هذا إذا كان الدفن داخل المسجد أما إذا كان بجواره خارجا عنه فلا حرمة ولا كراهة .

س : هل هذا القول من الحديث النبوي « من صلى البردين دخل الجنة » وما المقصود منهما ؟

ج : هذا حديث صحيح رواه البخاري ومسلم ، والبردان هما الصبح والعصر ، لوقوعهما في أول النهار وآخره ، والمقصود هو الحث على المحافظة عليهما ، فهما الوقتان اللذان تبادل فيهما ملائكة الليل وملائكة النهار كما صرح في حديث البخاري ومسلم ، حيث يسألهم ربهم : كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : أتيناهم وهم يصلون ، وتركناهم وهم يصلون ، فاغفر لهم يوم الدين . وليس المراد من الحديث أن الذي يصليهما ولو مرة واحدة يدخل الجنة ، بل المراد التأكيد على المحافظة عليهما كما قال سبحانه ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ﴾ [سورة البقرة : ٢٣٨] وكما قال في صفات المؤمنين المفلحين ﴿ والذين هم على صلواتهم يحافظون ﴾ [سورة المؤمنون : ٩] .

ومن حافظ على هاتين الصلاتين سيحافظ على غيرهما ، لأن الأولى تكون بعد النوم والنفس تراخي عن القيام منه ، فمن قام وأدأها في وقتها الضيق خشية أن تغوته دل ذلك على عنايته بالصلاة وعدم تهاونه فيها ، وكذلك الثانية تؤدي بعد جهد كبير طول النهار ، قد يكون طلب الراحة من العمل داعيا إلى إهمالها ، فمن حافظ عليها كانت محافظته على غيرها أيسر ، وقد نص على أنها هي الصلاة الوسطى التي ركز الله على الاهتمام بها والمحافظة عليها .

ومما جاء في التأكيد على هاتين الصلاتين حديث رواه مسلم « لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها يعني الفجر والعصر » وحديث البخاري ومسلم « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » وفي رواية « فكأنما وتر أهله وماله » .

س : هل يجوز ترديد بعض العبارات مثل « لا إله إلا الله » أثناء تشييع الجنازة ؟

ج : يقول النووي في كتابه « الأذكار » : وأعلم أن الصواب والمختار وما كان عليه السلف رضي الله عنهم - السكوت في حال السير مع الجنازة ، فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غير ذلك ، والحكمة فيه ظاهرة ، وهي أنه أسكن لخاطره وأجمع لفكره فيما يتعلق بالجنازة ، وهو المطلوب في هذا الحال ، فهذا هو الحق .

قال ابن المنذر ، كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاث : عند الجنائز وعند الذكر وعند القتال . وكره سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن والنخعي وأحمد وإسحاق قول القائل خلف الجنازة : استغفروا له .

وقال فضيل بن عمر : بينما ابن عمر في جنازة إذ سمع قائلاً يقول : استغفروا له غفر الله له . فقال ابن عمر : لا غفر الله لك .

هذا الحكم في رفع الصوت بالذكر ، أما الإصرار به بحيث لا يسمع إلا نفسه فلا مانع

منه .

س : هل تجوز الصلاة خلف إمام أصم أيكم ؟

ج : الإمام الأيكم الذى لا يقدر على الكلام لا يقرأ الفاتحة ولا يكبر للإحرام ، فلا تصح إمامته ، لأنه أنقص من المأمومين .

جاء فى فقه المذاهب الأربعة فى شروط الإمامة : القراءة بحيث يُخَيَّنُ الإمام قراءة ما لا تصح الصلاة إلا به إذا كان المأموم قارئاً يحسن ذلك ، فلا يجوز أن يقتدى قارئاً بأمى ، أما اقتداء أمى بمثله فصحيح .

هذا ، والأيكم أشد نقصاً من الأمى الذى لا يحسن القراءة ، فعدم إمامته أولى ، أما الأصم فهو فاقد السمع فقط ، وليس السمع شرطاً فى صحة الجماعة ، فيجوز أن يكون إماماً .

س : فاتتني صلاة رباعية وأنا فى السفر فهل أقضيها بعد السفر مقصورة أو تامة ، ولو فاتتني صلاة العصر وأردت قضاءها بالليل هل أسر فيها أم أجهر ؟

ج : من فاتته صلاة رباعية فى السفر له أن يقضيها ما دام السفر قائما ، فيصلبها مقصورة كما كانت تؤدى فى وقتها مقصورة ، أما إذا لم يقضها حتى انقطع سفره فإن الحنفية والمالكية يقولون : يقضيها مقصورة ، أى على الحالة التى فاتته عليها ، أما الشافعية والحنابلة فيقولون : يقضيها تامة ، لأن سبب القصر قد زال بالإقامة فتعود إلى الحكم الأصلى وهو الإتمام .

أما إذا فاتته صلاة رباعية فى الحضر وأراد قضاءها فى السفر المبيح للقصر فيجب قضاؤها تامة غير مقصورة ، وذلك باتفاق جميع المذاهب .

وإذا فاتته صلاة سرية كالظهر أو العصر وأراد قضاءها بالليل قال الحنفية والمالكية : تقضى سرا ، أى لا يجهر فيها بالقراءة . وإذا فاتته صلاة جهريه كالصبح أو المغرب أو العشاء وأراد قضاءها نهارا قضاها جهرا ، فالعبرة عندهم بوقت فواتها لا بوقت قضائها ، والشافعية قالوا : العبرة بوقت القضاء سرا أو جهرا ، فمن صلى الظهر قضاء بالليل جهرا بالقراءة ، ومن صلى المغرب قضاء بالنهار أسرَّ بالقراءة ، والحنابلة قالوا : إذا كان القضاء نهارا فإنه يُسر مطلقا ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، وسواء أكان إماما أم منفردا ، وإن كان القضاء ليلا فإنه يجهر فى الجهرية إذا كان إماما ، وذلك لشبه القضاء بالأداء فى هذه الحالة ، أما إذا كانت سرية فإنه يسر مطلقا ، وكذلك إذا كانت جهرية وهو يصلى منفردا فإنه يسر « الفقه على المذاهب الأربعة » إنها وجهات نظر مختلفة لا مانع من الأخذ بأى منها .

س : معلوم أن زكاة النقدين هي في الذهب والفضة، فهل في أوراق النقد زكاة؟

ج : تحدّث العلماء عن الأوراق التي تحمل قيمة مالية، وقالوا : إنها سندات دين لحاملها، وهي ليست ذهباً ولا فضة ولا عروض تجارة، فهي من قبيل الدين القوي الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغ نصاباً وحال عليه الحول، والورقة ضامنة لقيمتها عند أى شخص، فقوملت معاملة النقدين في وجوب الزكاة، لجريان التعامل بها، إلا أنه بمقتضى النص المرقوم عليها وعدم دفع قيمتها نقداً ممن يعطيها وهو المدين اعتبرت حوالة على الغير بقيمتها، فيراعى في التعامل بها شروط الحوالة وأركانها .

فمن يرى جواز المعاملة بالمعاطة كالصيغة المخصوصة يوجب فيها الزكاة بشروطها، وذلك لصحة الحوالة فيها، وهذا رأى الحنفية والمالكية والحنابلة، ومن يرى تحتم الصيغة في الحوالة وأنها ركن فيها وأنه لا تجوز الحوالة بالمعاطة - كما هو الأصح عند الشافعية - يقول بعدم صحة الحوالة في الأوراق المالية « البنك نوت » وعلى هذا القول لا تجب فيها الزكاة إلا إذا قبض قيمتها ذهباً أو فضة وبلغت نصاباً وحال عليه الحول .

وقد نشرت فتوى للشيخ محمد بخيت المطيعي في مجلة الإرشاد - العدد الثامن لسنة ١٣٥١هـ - جاء فيها ما يؤيد هذا الكلام، من أن المعاملة بهذه الأوراق تنخرج على الحوالة بالمعاطة من غير اشتراط صيغة الحوالة كالبيع، فهي من الدّين القوي الذي هو في حكم العين المقبوضة، لتمكنه من استبدالها في أى وقت شاء، والحوالة بالمعاطة جائزة عند الأئمة الثلاثة، ومن هنا تجب فيها الزكاة، ويجوز أن يدفع ربع العشر من

عينها على طريق الحوالة للفقير بما يأخذه « مجلة الإسلام - السنة الثالثة ، العدد الرابع والثلاثون » .

هذا فى الأوراق التى يكتب عليها التعهد بدفع قيمتها ، أما الأوراق التى تكتب عليها القيمة فهى عملة غير ذهبية ولا فضية ولا سند حوالة ، والزكاة فى غير النقيدين غير واجبة إلا فى مذهب الإمام مالك ، حيث جعلها بمنزلة النقيدين . وهو رأى فيه مصلحة للفقير فيرجح العمل به .

س : هناك نصوص تدعو إلى المبادرة بالإفطار عند غروب الشمس ونصوص أخرى تدعو إلى المبادرة بصلاة المغرب ، فكيف يمكن الجمع بين هذه النصوص ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ كان فى سفر مع أصحابه فى رمضان ، فلما غابت الشمس طلب من بلال أن يعد لهم طعام الإفطار ، فلما أعده شرب النبى ﷺ ثم أشار بيده « إذا غابت الشمس من هاهنا وجاء الليل من ههنا فقد أفطر الصائم » أى حل له الفطر . فإذا غاب قرص الشمس حل الفطر حتى لو كان الشفق مضيئا .

وروى أبو داود عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ كان يفطر قبل أن يصلى المغرب ، وفطره كان على رطبات ، فإن لم يجد فتمرات ، فإن لم يجد فعلى ماء ، وهذا الإفطار الخفيف المحتوى على بعض السكريات له فوائد الطيبة العظيمة . يقول ابن القيم : وإنما خص النبى ﷺ الفطر بما ذكر لأن إعطاء الطيبة الشئ الحلو مع خلو المعدة أدعى إلى قبوله وانتفاع القوى به لاسيما قوة البصر . وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع ييس ، فإن رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده ، ولهذا كان الأولى للظمان الجائع أن يبدأ بشرب قليل من الماء ثم يأكل بعده .

وقد صح عن النبى ﷺ فيما رواه البخارى ومسلم أنه قال « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » وفيما رواه أحمد والترمذى يقول الله عز وجل : إن أحب عبادى إلى أعجلهم فطرا » فإذا تحقق الصائم غروب الشمس بادر فى الإفطار الخفيف المحتوى على مادة سكرية ، لأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة .
ويؤخذ من هذا أن تقديم الفطر على صلاة المغرب هو هدى النبى ﷺ . لكن ليس

تقديم الفطر على صلاة المغرب أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

معنى هذا أن يفطر الإنسان إفتار كاملا ويستغرق فيه وقتا طويلا ثم يقوم لصلاة المغرب آخر وقتها ، لأن الصلاة في أول وقتها من أفضل الأعمال . وصلاة المغرب بالذات وقتها ضيق ، وقد قال النبي ﷺ فيما رواه أحمد وأبو داود « لا تزال أمتي بخير - أو على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » فلأجل الحرص على الفضيلتين - وهما تعجيل الفطر وتعجيل صلاة المغرب - يكون الإفطار خفيفا جدًا على شراب أو طعام حلو أو ماء ، ثم تُصلّى صلاة المغرب ، ثم يكمل الإفطار بعد ذلك في طمأنينة وراحة بال .

س : يتزاحم الواقفون بعرفة من أجل الصعود على جبل الرحمة ، فهل هذا الصعود من متممات الوقوف ، وهل له أصل من السنة ؟

ج : الوقوف بعرفة هو الركن الأكبر في الحج وجاء التعبير عن ذلك في الحديث الشريف « الحج عرفة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حسن صحيح وقد صرح أن النبي ﷺ قال « وعرفة كلها موقف » كما رواه مسلم .

أكد الرسول بقوله هذا أن الحج لا يصبح بدون الوقوف بعرفة ، وأن أي موضع منها يمكن الوقوف به ، فقد كان المحسن المتشددون في دينهم من قريش ومن تابعها يقفون بالمزدلفة لأنها في الحرم ويتركون الوقوف بعرفة لعامة الناس لأنها في الحل ، فنزل في ذلك قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ [سورة البقرة : ١٩٩] أي من عرفة إلى المزدلفة ، ولما حج الرسول حجة الوداع وخطب الناس في نمرة توجه إلى جبل عرفة ووقف على الصخرات واستقبل القبلة وأخذ يدعو ربه .

وكثير من المسلمين يحاول تتبع آثار النبي ﷺ ليقول مثل قوله ويعمل مثل عمله ، ويحرص على الاقتداء به في كل صغيرة وكبيرة ، بناء على عموم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ [سورة الأحزاب : ٢١] وهذا أمر طيب لكن ينبغي الفرق بين الاقتداء في الواجبات والاقتداء في المندوبات فالواجبات لابد من القدوة فيها ، أما المندوبات فتستحب القدوة إن أمكنت دون تكلف ومشقة ودون إضرار بالغير ، فالله لا يكلف نفسا إلا وسعها والإسلام لا ضرر فيه ولا ضرار .

والوقوف بعرفة عند الصخرات كما وقف النبي ﷺ ليس واجبا وكذلك الصعود على جبل الرحمة فالوقوف يتم بدون ذلك ، ولو وجب لكانت فيه مشقة فوق المشقة الأخرى

في التنقل بين المشاعر. يقول النووي: وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقفه بني عند الصخرات، فإن عجز عنه فليقرب منه بحسب الإمكان. [الزرقاني ج ٨ ص ١٧٩].

س : ما رأى الدين فى تعليم المرأة ؟

ج : التكاليف الشريعة موجبة للرجال والنساء جميعا، وإن كان أكثر النصوص فى القرآن والسنة تتحدث عن الرجل، لأنه الأصل وكل من بعده تبع له ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ﴾ [سورة النساء : ١] وفى بعض الأحيان تنزل نصوص تتحدث عن الجنسين لوجود سبب يدعو إلى ذلك، كما جاء فى رواية أحمد والنسائي أن أم سلمة قالت للرسول : ما لنا لا نذكر فى القرآن كما يذكر الرجال ؟ فتلا قوله تعالى وهو على المنبر « يا أيها الناس إن الله يقول ﴿ إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ﴾ إلى آخر الآية [سورة الأحزاب : ٣٥] وفى رواية الترمذى أنها سألته : لِمَ لم تذكر النساء فى الهجرة ؟ فنزل قوله تعالى ﴿ فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض ... ﴾ إلى آخر الآية [سورة آل عمران : ١٩٥] .

وذلك كله مع مراعاة التناسب فى التكليف بين طبيعة كل من الجنسين، وطلب العلم واجب لمعرفة ما أمرنا الله باتباعه مما أنزله على رسله المبشرين والمنذرين، وتلك حقيقة لا تحتاج إلى دليل، وأكثر النصوص الواردة تبين فضل المتعلم على غيره بأساليب كثيرة، والرجل والمرأة فى ذلك سواء، وإذا كان قد جاء فى حديث ضعيف «طلب العلم فريضة على كل مسلم» دون لفظ «ومسلمة» فهى مضافة حكما لا رواية، والواقع يشهد لذلك، فقد صح فى البخارى ومسلم طلب النساء من النبى تخصيص يوم لهن للتعلم، وأن كثيرات منهن سألته فى أمور دقيقة قالت فى شأنها السيدة عائشة : نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين . بل جاء فى رواية البخارى ومسلم «أما رجل كانت عنده وليدة - أى أمة رقيقة - فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن

تأديبها، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران « وإذا كان هذا فى تعليم الأمة فكيف بالحرّة ؟
والنصوص عامة للجميع . لقد قال الفقهاء - كما جاء فى إحياء علوم الدين للإمام
الغزالى وغيره - : يجب على الزوج أن يعلم زوجته القدر الضرورى الذى تصحح به
عبادتها وتؤدى به واجبها المنوط بها ، وذلك إما بنفسه هو أو بمن يستعين به ، فإن لم
يفعل كان لها أن تخرج لطلب العلم الواجب ولا يجوز أن يمنعها منه .

وقد صح فى الحديث نهى الرجال عن منع النساء من الذهاب إلى المسجد ، وذلك
من أجل التعلم ، لأن صلاتهن فى بيتهن أفضل .

فإذا كان للمرأة أن تخرج لطلب العلم فعليها أن تلتزم بكل الآداب الواجبة لكل خروج
من بيتها ، من الحشمة والعفة والأدب وعدم المغريات من عطر نفّاذ أو قول خاضع ، أو
خلوة مريبة ، أو تراحم متعمّد ، مع التأكد من الأمن عليها من الفتنة والفساد .

وعلى المجتمع كله أن يوفر الجو الأمن لتحقيق الغرض من التعلم ومنع الفساد بأى
وجه يكون . وبالفهم الجيد لنصوص الدين وروح الشريعة يمكن الحكم على أى عمل ،
حكما صحيحا ، بعيدا عن التخطيط والانحراف .

س : يمكن الآن تنشيط رحم المرأة بالهرمونات بعد سنّ اليأس ليصبح رحمها معداً لحضانة بويضة ملقحة، وبذلك تحمل بويضة لغيرها لأن جسمها توقف عن التبويض، فما الحكم، هل يكون الولد لها أم لصاحبة البويضة؟

ج : هذه الصورة يطلق عليها اسم « الرحم المؤجر » أو « الأم الحاضنة » حيث إن البويضة الملقحة التى وضعت فى رحمها ليست بويضتها . والحكم هو التحريم ، لأن فيها صورة الزنا ، والزنا محرم بالكتاب والسنة والإجماع وذلك لأمر، من أهمها أمران :
أ - المحافظة على الأنساب إذا كان الرجل والمرأة قايدين للإنجاب ، بصلاحيه مائه وصلاحيه بويضتها ، فلا يدري لمن ينسب المولود ويكون مصيره الضياع ، وقد صح فى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .

ب - صيانته الأعراض عن الانتهاك ، وحماية الحقوق لكل من الرجل والمرأة ، وفى الزنا وقعت الممتعة الجنسية بغير الطريق الشرعى الذى يدل عليه قول الله تعالى فى صفات المؤمنين المفلحين ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ﴾ فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴿ [سورة المؤمنين : ٥ - ٧] .

وتظهر الحكمة الثانية فى تحريم الزنا إذا كان أحد الطرفين غير صالح للإنجاب كما فى الصورة المذكورة فى السؤال ، حيث توقف جسم المرأة عن التبويض فإذا كان مجرد دخول ماء الرجل الغريب عن المرأة فى رحمها حراما فكيف بدخول ماء وبويضة «بويضة ملقحة بمائه » أى دخول جنين أو أصل جنين غريب عنها ؟! إن الحرمة تكون من باب أولى .

السؤال الثانى - أصبح من الممكن الآن تلقيح بويضة بحيوان منوى وتجميد هذا الجنين لعدة سنوات حتى تحتاج إليه المرأة فيوضع فى رحمها وتحمل وتلد، وي طرح هذا التطور عدة أسئلة عن حالات واقعية :

أولا : يقوم زوجان بتلقيح بويضة من الزوجة بحيوانات منوية من الزوج قبل إقدام أحدهما على تناول العلاج الكيماوى أو الإشعاعى أو غيرهما من العلاجات التى لا تسمح للزوجين بالإنتاج . وبعد الانتهاء من العلاج تحمل الزوجة بهذه البويضة الملقحة .

ثانيا : قد يتوفى الزوج أثناء العلاج أو لأى سبب، فتلقح الزوجة بعد الوفاة بهذه البويضة وتحمل من زوجها الذى توفى .

ثالثا : تتوفى الزوجة فتلقح امرأة أخرى « أم حاضنة » بهذه البويضة فتحمل وتسلم الوليد للزوج .

والجواب :

أولا: ما دامت الزوجية قائمة فلا مانع من وضع البويضة الملقحة من ماء زوجها فى رحمها وهى صاحبة البويضة، ويكون الجنين الذى حملته ووضعته منسوباً شرعاً إلى الزوج والزوجة وهذه الصورة هى من صور التلقيح الصناعى الذى يتم فيه التلقيح بين الماء والبويضة خارج الرحم، ثم تعاد البويضة إلى الزوجة صاحبها، وذلك مشروع لا مانع منه مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

ثانيا : إذا توفى الزوج انقطعت العلاقة الزوجية من الناحية الجنسية بالذات بينه وبين زوجته، ووضع هذه البويضة الملقحة فى رحمها أصبح وضعاً لشيء غريب منفصل عنها، فالمرأة صارت غريبة عنه، ولذلك يحل لها أن تتزوج من غيره بعد الانتهاء من العدة المضروبة لسوفاة الزوج، وهى قبل انتهاء العدة أشبه بالمطلقة طلاقاً بائناً، حيث لا

يجوز أن تكون بينهما معاشرة زوجية تعتبر رجعة بالفعل في بعض المذاهب الفقهية ، بل لا بد أن يكون ذلك بعقد جديد ، وهو في هذه الصورة غير ممكن لوقاة الزوج . فلو وضعت المرأة - بعد وفاة الرجل - بويضتها الملقحة منه قبل وفاته في رحمها وحملت وولدت كان الولد غير منسوب إليه كولد الزنا ، وإنما ينسب إليها هي ، مع حرمة هذه العملية .

ثالثا : إذا توفيت الزوجة فَوُضِعَتْ بويضتها الملقحة من ماء زوجها في رحم امرأة أخرى التي يطلق عليها اسم « الأم الحاضنة » صاحبة الرحم المؤجر كان ذلك حراما ، لما سبق ذكره في السؤال الأول من أنه زنا ، حتى لو سلمت الولد للزوج .

السؤال الثالث - من المعتقد أن الطب الحديث سيتمكن قريبا من تجميد الحيوانات المنوية ، ويطرح البعض فكرة جديدة لتنظيم الحمل ، وبعد الاحتفاظ بهذه الحيوانات المنوية المجمدة للرجل ، ثم تعقيمه بربط الحبل المنوي عنده ، بحيث لا تحتاج زوجته إلى استعمال وسائل منع الحمل مثل الحبوب وغيرها ، فإذا أرادا الإنجاب استعملا بعض الحيوانات المنوية المجمدة ، أى أنه على الرغم من انقطاع قدرة الرجل على الإنجاب من ناحية ، فإنه يحتفظ خارج جسمه برصيد من الحيوانات المنوية المجمدة ، يمكنه من الإنجاب ، حتى لو طلق زوجته وتزوج بأخرى ، فما حكم هذه العملية ؟

الجواب : يجوز للزوجة في هذه الحالة عند رغبتها في الحمل أن تستعمل بعض هذه الحيوانات المجمدة لتحمل بها ، لأنها من ماء زوجها والزوجة قائمة ، ويكون الجنين منسوباً إلى الزوج على الرغم من تعقيمه .

ولو طلق زوجته أو لم يطلقها وتزوج بأخرى ولقَّحها من منيه المجمد كان ذلك جائزا ، وينسب المولود إليه لأنه من مائه ، وكذلك ينسب إلى الزوجة الأخرى شرعا ، لأنه من بويضتها الملقحة بماء زوجها .

السؤال الرابع - الموقف السابق يطرح نفسه بالنسبة للزوجة وتجميد بويضاتها، فما حكمه ؟

الجواب : ما دامت البويضة المجمدة هى لزوجته يجوز أن يلحقها بمائه هو ما دامت الزوجية قائمة، ولو طلقت منه وتزوجت بآخر جاز للزوج الآخر أن يلحق بويضة هذه الزوجة بمائه، حيث لا يوجد شيء غريب بين الطرفين .

السؤال الخامس - فكرة الأم الحاضنة، أو الرحم المؤجر، بأن تلقح بويضة من الزوجة بحيوان منوى من الزوج، ثم تدخل هذه البويضة الملقحة فى رحم امرأة أخرى، ثم تمر بمراحل الحمل حتى تلد فتسلم المولود إلى الزوجين الأصليين، هذه الطريقة يكون فيها المولود حاملا لكل الخصائص الوراثية من الزوجين، ولا علاقة للأم الحاضنة بالطفل إلا علاقة إنماء الجنين عن طريق دمائها وجسمها، والسؤال هنا : هل يمكن اعتبار الأم الحاضنة أمًا فى الرضاعة، حيث هناك تشابه كبير بين الحالتين، فالأم فى الرضاعة ينمى لبنها جسم الطفل كثيرا، ويحدث رباط عاطفى بينهما ؟ وإذا كان ذلك لا يجوز فلماذا ما دامت ليست هناك شبهة زنا أو اختلاط فى الأنساب ؟

والجواب : فكرة الأم الحاضنة أو الرحم المؤجر محرمة كما سبق ذكره فى إجابة السؤال الأول، لأن فيها صورة الزنا، حيث أدخلت الأم الحاضنة فى رحمها جنينا مكونا من ماء وبويضة ليس لها فيهما شيء .

وقد قرر العلماء أن الحمل من الزنا ينسب لأمه الحامل به لتحقق ولادتها منه، كما صح فى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ ألحق الولد بالأم فى قضية رجل وامرأة تلاعنا فى زمنه، عندما اتهم الزوج زوجته بأن حملها ليس منه، ولا ينسب لمن زنى بها عند جمهور الفقهاء .

ومحل ذلك إذا كان للمرأة الزانية اشتراك فى تكوين الجنين عن طريق بويضتها، وفى

صورة الأم الحاضنة ليس لها هذا الاشتراك إذا كانت عقيما لا تفرز بويضات، فلا ينسب لها الولد، لكن ينسب لصاحب البويضة الملقحة، وإن كان لحملها تأثير أيضا على تكوينه من جهة البيئة التى تربي فيها كما يقول المختصون، فالولد يتأثر بمؤثرين، أحدهما الوراثة والثانى البيئة، كالمرضعة التى ترضع ولد غيرها بلبنها، لأن لها تأثيرا إلى حد ما على الرضيع، والحامل لجنين غيرها فى بطنها وقد غذته بدمها كما تغذى كل جزء من أجزاء جسمها، لا تعد وأن تكون كالمرضعة، وعمل المرضعة مشروع، غير أن هناك فرقا بينهما، فالحامل أدخلت رحمها شيئا غريبا عنه كما قدمنا، فعملها محرم، والمرضعة عملها حلال، والولد فى كلتا الحالتين منسوب لأبويه بالأصالة فى تكوينه وبولادة أمه له فى صورة الإرضاع بالاتفاق، وفى صورة الرحم المؤجر على ما رجحته من الأقوال .

السؤال السادس — إذا كان الرجل متزوجا من زوجتين، الأولى لا ينتج جسمها بويضات، لسبب أو لآخر، أو لا يمكن أن تحمل باستعمال بويضاتها هى، فهل يمكن أن تؤخذ بويضة من الزوجة الثانية تلقح بحيوان منوى من زوج المرأتين، ثم يوضع الجنين فى رحم الزوجة الأولى لتحمل وتلد، هل يجوز ذلك ؟ وإذا كان لا يجوز فلماذا، ما دام الأب واحدا والعملة كلها تتم داخل إطار علاقة زوجية مشتركة ؟

والجواب: إذا أخذت بويضة الزوجة الثانية الملقحة بمنى زوجها ووضعت بدون إذنهما وموافقتها فى رحم ضربتها الأولى كان ذلك حراما، لأنه اعتداء على حق الغير بدون إذنه، والكل يعلم ما بين الضرائر من حساسية شديدة، وأثر ذلك على الأسرة .

وإن كان بإذنهما وموافقتها يثار هذا السؤال : لماذا يلجأ الزوج إلى هذه العملة ؟ إن كان لمصلحة تعود عليه هو مثل كثرة الإنجاب الحاصل من زوجتين لا من زوجة واحدة فقد يكون ذلك مقبولا إن دعت إليه حاجة أو ضرورة، مع التأكد من القيام بواجب الرعاية

الصحيحة، ومع ذلك لا أوافق عليه لما سيأتى بُعدُ من العلاقة بين الإخوة الأشقاء والإخوة غير الأشقاء .

وإن كان لمصلحة تعود على الزوجين ، فإن المصلحة العائدة على الزوجة الثانية الصالحة للإنجاب ليست ذات قيمة ، بل قد يكون فى ذلك ضرر على أولادها عند تقصير الأب عن الوفاء بحق هذه الكثرة من الأولاد ، أو بضالة نصيب أولادها من ميراث أبيهم حيث يوزع على عدد كبير من أولاده .

وإذا كانت المصلحة عائدة على الزوجة الأولى التى لا تنجب فإنها تتمثل فى أمرين هامين ، أولهما إرضاء عاطفة الأمومة وعدم الشعور بنقصها بالنسبة لضررتها ، لكنها لا تحقق إلا إذا كان أولادها ينسبون إليها ، وقد تقرر - كما سبق ذكره - أنها مجرد أم حاضنة وما ينتج منها فهو لزوجها ولضررتها صاحبة البويضة ، فإذا عرفت أن من يولد منها فهو لضررتها فلماذا تتعب نفسها بالحمل والوضع دون فائدة لها ؟

إذاً ، ليست هناك مصلحة لها قيمتها من هذه العملية لكلتا الزوجتين ، ولا يجوز للزوج أبداً أن يجعل ما تلده الزوجة الأولى الحاضنة أولاداً لها ، لمعارضته ما سبق ذكره ، ولأنهم سيكونون بذلك بالنسبة لأولاد الزوجة الثانية صاحبة البويضة إخوة غير أشقاء ، أى إخوة من أب فقط ، وهذا له أثره فى الميراث إذا توفى أحد الإخوة ، فالأخ الشقيق يحجب الأخ لأب ، والحاضنة إذا ماتت لا يحق لها شرعاً أن تراث ممن ولدتهم ولا أن يرثوا منها ، فالأمومة النسبية مقطوعة ، وذلك إلى جانب ما يكون بين الأولاد من كل من الزوجتين من حساسيات معروفة لها آثار غير طيبة .

وهنا يمكن أن نقول : إن المفساد المترتبة على هذه العملية أكبر من المصلحة العائدة على الزوج والزوجتين والقاعدة الشرعية تقول : دره المفساد مقدم على جلب المصالح . ولهذا أرجح عدم جواز هذه العملية ، وإذا كان للزوج رغبة فى كثرة الإنجاب

فأمامه الوسائل المشروعة الأخرى ، مع مراعاة واجب العدل فى معاملة الزوجات والأولاد .

السؤال السابع - فى الحالة نفسها وهى حالة زوج الاثنين ، هل يجوز أن تكون إحدى الزوجتين أمًا حاضنة لبويضة ملقحة هى للزوجة الأخرى ؟

والجواب: قلنا : إن الأم الحاضنة لا يجوز لها أن تدخل رحمها ماء غير ماء زوجها ، وفى الصورة المذكورة وإن كان الماء ماء زوجها فإن البويضة ليست لها ، وعلى فرض التجاوز فى ذلك إذا كانت حضانتها للبويضة بإذن صاحبها فإن الآثار المترتبة عليها والتى سبق بيانها فى إجابة السؤال السابق تجعلنى أرجح عدم الجواز .

السؤال الثامن - يقوم الأطباء الآن باختيار جنس الجنين عن طريقة دراسة مواصفات الحيوانات المنوية الذكرية والحيوانات المنوية الأنثوية ، وعزل الحيوان المطلوب لتلقيح بويضة الزوجة به ، والسبب فى محاولات تحديد جنس الجنين مسبقًا يكون غالبًا لأن بعض الأمراض الوراثية لدى الزوجين يتوارثها الذكور فقط ، فيحاول الزوجان تفادى إنجاب الذكور ، تفاديا لولادة أطفال معوقين أو مشوهين بدرجة كبيرة ، وفى بعض الأحوال يكون الزوجان قد أنجبا عدة ذكور ويريدان إنجاب أنثى أو العكس ، فيلجآن إلى الطب لإنجاب ما يريدان ، فما هو الحكم فى ذلك ؟ وهل يعتبر تدخلا فى الإرادة الإلهية واعتداء على التوازن البشرى ، أم هو مجرد استغلال لما هو متاح من خلق الله ؟

والجواب: قضية التحكم فى جنس الجنين شغلت العالم قديما وحديثا ، ولهم فى ذلك طرق متعددة وأغراض متنوعة ، والمدار فى الحكم على ذلك هو اتباع النص إن وجد ، فإن لم يوجد كان المدار على معرفة الغاية والوسائل المتبعة لبلوغها ، فيحرم الحرام ويحل الحلال من ذلك ، ومعلوم أن الله سبحانه خلق آدم وخلق له حواء ، وذلك من أجل التماسك وعمارة الكون ، والتنوع لا بد منه لحركة الحياة ، قال تعالى ﴿ ومن كل

شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ﴿ [سورة الذاريات : ٤٩] والتناسب بين نوعى الذكورة والأنوثة مطلوب، وطغيان أحدهما مع الآخر ليس من المصلحة .

والناس من قديم الزمان وقبل مجئ الإسلام يؤثرون الذكر على الأنثى لعوامل تتناسب مع أغراضهم وظروف حياتهم، ونظرا لما كان عليه العرب قبل الإسلام من تفضيل الذكر على الأنثى وما أدى إليه من وأد البنات وحرمانهن من كثير من الحقوق جاء قول الله تعالى ﴿ الله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور* أو يزوجهم ذكرا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما إنه عليم قدير ﴾ [سورة الشورى : ٤٩، ٥٠] .

وعلى الرغم من تقرير الإسلام لذلك ما تزال المحاولات جادة فى هذا السبيل، ويتلخص موقف الدين منها فيما يأتى :

١ - إذا كانت المحاولات يسيطر عليها الغرور بالعلم لحل المشكلات وعدم الإيمان بأن إرادة الله غالبية، كما هو شأن الماديين، كانت محرمة باتفاق، لأنها إن لم تكن كفرا فهى تؤدى إليه .

٢ - وإذا كانت المحاولات تحت مظلة الإيمان بالله، واستغلال الفرص المتاحة للخير، لمجرد أنها أسباب ومقدمات، والآثار والتتابع مرهونة بإرادة الله، كالتداوى من الأمراض مع الإيمان بأن الشفاء هو من الله - فينظر إلى أمرين، الأول الهدف والغرض والنية الباعثة على ذلك، والثانى الأسباب والوسائل التى يتوصل بها إلى تحقيق الأهداف، ذلك لأن الأعمال بالنيات، والوسائل تعطى حكم المقاصد، والأمثلة على ذلك كثيرة، واقتصارا على موضوع السؤال نقول :

أ- إذا كان الغرض من هذه العملية تجنب وراثية بعض الأمراض فى الذكور أو الإناث، وكان ذلك بطريقة علمية مؤكدة ليس فيها ارتكاب محرم فلا أرى مانعا من

الجزء الثالث والعشرون

فى الهندسة الوراثية

ذلك، لأن السقاية خير من العلاج. والقآن ينهانا عن الإلقاء بأيدىنا إلى التهلكة والحديث يحذرننا من العدوى والتعرض لها، فلا ندخل بلدا سمعنا أن فيه طاعونا، ولا نخرج منه إذا وقع ونحن فيه، وينهانا عن الأكل مع المجدوم، وعن التعامل مع أى شىء فيه ضرر، فلا ضرر ولا ضرار فى الإسلام، إلى غير ذلك من النصوص .

ب - إذا كان الغرض من هذه العملية هو الإكثار من أحد النوعين إلى الحد الذى يختل فيه التوازن ويؤدى إلى ارتكاب الفواحش والمنكرات كالمتمعة بين الجنس الواحد، أو يؤدى إلى إرهاب الغير بكثرة الذكور مثلا، أو إلى استغلال النوع الآخر لأغراض خبيثة كان ذلك حراما لا شك فيه، ويكفى فى ذلك قول الله تعالى فى حق بعض الكفار المناوئين لدعوة النبى ﷺ ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ إذا تلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين ﴿ [سورة القلم : ١٤ ، ١٥] وما جاء فى قوم لوط ومن يكرهون فتياتهم على البغاء لإبتغاء عرض الحياة الدنيا .

ج - وإذا كان من وسائل التحكم فى نوع الجنين التعقيم النهائى الذى لا يكون بعده إنجاب كان ذلك محرما، لأن فيه تعطىلا لقوة لازمة لعمارة الكون، وتظهر فيه المعارضة لحكم الله وتقديره، ومن أجل ذلك منع الحديث الذى رواه البخارى وغيره خصاء الرجال من الناس، وكذلك إذا كان التحكم فى جنس الجنين عن طريق إجهاض الحامل يكون محرما حتى فى أيام الحمل الأولى كما قال به كثير من الفقهاء .

فالخلاصة أن هذه المحاولات إن كان الغرض منها مشروعا، وكانت الوسائل مشروعة فلا مانع منها، وبغير ذلك تكون ممنوعة .

السؤال التاسع - هناك طريقة حديثة أخرى تعتبر امتدادا للطريقة السابقة وتأكيدا لاحتمالاتها، ويجرى ذلك بتلقيح عدة بويضات من الزوجة بحيوانات منوية من الزوج، وتترك هذه فترة لتوالد الخلايا، ثم تؤخذ عينة منها وتحلل مكوناتها للتعرف على

الكروموسومات، وبذلك يتعرف الطبيب على مواصفات الجنين فى هذه المرحلة المبكرة، وما إذا كانت ذكرا أم أنثى، ثم يوضع الجنين المطلوب فى رحم الزوجة لتحمل وتلد، وتترك الأجنة الأخرى فتموت، فهل يعتبر هذا إجهاضا لتلك الأجنة الأخيرة، رغم أن عمرها يكون عدة ساعات فقط؟

والجواب: عرّف العلماء الإجهاض بأنه إنزال الجنين من بطن أمه قبل تمام نموه الطبيعى، وما دامت هذه البويضات الملقحة لم تكن فى بطن المرأة فلا يصدق على التخلص منها معنى الإجهاض، وقد جاء ذلك مصرحاً به فى بعض أقوالهم ومع ذلك تدخل هذه العملية فى حكم العملية المذكورة فى السؤال السابق، وهو النظر إلى الغاية والوسيلة.

س : يقول بعض الناس : إن تسمية الولد باسم عزيز أو كريم أو سيد حرام ، لأن هذه الأسماء من أسماء الله تعالى ، فهل هذا صحيح ؟

ج : جاء فى تفسير القرطبى « ج ٤ ص ٧٧ » عند شرح قوله تعالى عن يحيى « وسيدا » أن فى ذلك دلالة على جواز تسمية الإنسان « سيدا » كما يجوز أن يسمى : عزيزا أو كريما . وذكر ما قلناه فى صفحة ١٢٤ من المجلد الأول من بيان عدم حرمة قولنا « سيدنا محمد » لأن النبى ﷺ قال لبنى قريظة فى استقبال سعد بن معاذ « قوموا إلى سيديكم » وقال عن الحسن - كما رواه البخارى ومسلم « إن ابنى هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » .

وكره العلماء التسمية بهذه الأسماء إذا كانت معرفة بأل مثل : العزيز - الكريم - السيد .

س : تزوجت امرأة زوجا شرعيا لكنه لم يسجل حسب القوانين المعمول بها في بلد، لعدم اعترافه به، وقد ظهر للمرأة أن استمرار هذا الزواج في غير صالحها، ولهذا تترك زوجها وتسافر للإقامة في بلد آخر، فما هي الطريقة لتخليص نفسها من الزوج الذي لا يرضى أن يطلقها ولو عن طريق الخلع، ويقصد بذلك إضرارها حتى لا تتزوج من غيره ؟

ج : إذا كان الزوج موفيا لها بحقوقها من النفقة والإعفاف فحرام عليها أن تتركه وتسافر بدون إذن، وعليها أن توسط أهل الخير ليطلقها إن أرادت ذلك .
أما إذا قصر في الإنفاق عليها فلها أن ترفع الأمر إلى القضاء لتطلب التطلق ، حيث إن دعواها لا تسمع لعدم توثيق الزواج فلها أن ترفع أمرها إلى جهة دينية معترف بها لتتولى بحث الموضوع ، وبعد التأكد من صحة الدعوى وامتناع الزوج عن الإنفاق بعد محاولة التوفيق تطلقها هذه الجهة طليقة واحدة رجعية على مذهب الإمام أحمد .
وإذا كان التقصير في إعفافها ومضى على ذلك أربعة أشهر اعتبر الامتناع بمشابة الإيلاء عند مالك وأحمد ، فيطالب من الجهة الدينية بالعودة إلى إعفافها أو تطلقها طليقة بائنة ، وإذا امتنع عنهما انفسخ النكاح بدون أية إجراءات على مذهب الإمام أبي حنيفة ، ولا مخلص إلا ذلك منعا للمضرر .

ونحذر من تريد الزواج من رجل زواجا عرفيا غير موثق أن تقع في مثل هذا المأزق ، ولهذا ننصحها - إن تحتم الزواج العرفي - أن تشترط أن تكون عصمتها بيدها على ما رآه الإمام أبو حنيفة ، حتى إذا لم توفق في هذا الزواج أمكنها أن تطلق نفسها منه بدون اللجوء إلى القضاء ، لأنه لا يسمع دعواها، وبدون لجوء إلى لجنة وغيرها .

تتبييه : الإجابة على السؤال تمت بعد بحث الموضوع مع فضيلة الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف في تاريخ نشرها بمجلة منبر الإسلام عدد ذي الحجة ١٤٠٣ هـ .

س : زوجة اعتنقت الإسلام وحصلت على حكم بالطلاق، فكيف تحتسب عدتها؟

ج : الزوجة التي أشهرت إسلامها ولم يسلم زوجها وحكم القاضي بطلاقها تحسب عدتها من وقت الحكم لا من وقت إسلامها ، ذلك لأن امتناع الزوج عن الإسلام يعتبر نوعاً من أنواع الفراق التي تتوقف على القضاء كما هو في مذهب أبي حنيفة، الذي أخذ منه قانون الأحوال الشخصية في مصر « الأحوال الشخصية للشيخ عبد الرحمن تاج ص ٢٤١ » ولو أسلم الزوج قبل أن تنتهي عدتها من وقت إسلامها تبقى هي على ذمته، وهناك جماعة تقول : لا تعتبر العدة أجلاً مضروباً لإسلامه أو عدم إسلامه، فلا يحكم بالطلاق إلا إذا حكم القاضي بذلك مهما طال الفصل بين إسلامها وحكم القاضي .
والموضوع مبسوط في « زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ١٣ » .

س : ما حكم الدين فى أكل الضفادع أو شرب حسانها، وهل تذبح قبل الأكل أم تعامل معاملة الأسماك ؟

ج : جاء فى كتاب « حياة الحيوان الكبرى » للدميرى أنه يحرم أكل الضفدع، وذلك للنهى عن قتلها، فقد روى البيهقى فى سننه أن النبى ﷺ نهى عن قتل خمسة : النملة والنحلة والضفدع والضُرْد والهدهد.

وروى أبو داود والنسائى والحاكم أن طيبيا سأل الرسول ﷺ عن ضفدع يجعلها فى دواء فنهاه عن قتلها، فدل ذلك على أن الضفدع يحرم أكلها، وأنها غير داخلة فيما أبيح من دواب الماء .

س : ما حكم الدين في تناول الفقير بعض الثمار من حقل الغير ليشبع جوعه، دون أن يأخذ معه شيئاً ؟

ج : أخذ شيء من مال الغير بدون إذنه أو رضاه حرام ، وأيما عبد نيت لحمه من سحت فالنار أولى به ، واللقمة الحرام تمنع استجابة الدعاء ، والتحذير من ذلك وردت فيه نصوص كثيرة .

والفقير الذى لا يجد ما يسد به جوعته يحق له أن يسأل الأغنياء ومن يملكون أن يعطوه ما يسد رمقه ، والواجب عليهم إعطاؤه إن تأكدوا من حاجته ، فإن قست القلوب وسدت الأبواب أمامه جاز له أن يأخذ من مال أى غنى - كثمرة من حقله أو لقمة من بيته - على قدر ما يسد به الرمق ، وما زاد على ذلك فلا يجوز، فالضرورات تبيح المحظورات ، والضرورة تقدر بقدرها .

س : ما حكم الدين في حضور الحفلات التي تنظمها الشركات والمؤسسات التي تعمل بها، مع عدم تناول الخمر التي تقدم في هذه الحفلات ؟

ج : قال العلماء في حضور الولائم والحفلات بمناسبة الزواج وغيره : إذا وجد المدعو منكراً في الحفل كشرب خمر وجب عليه أن ينكره ، لحديث مسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

فإن استجابوا له كان بها ، وإلا وجب عليه أن يخرج من الحفل ، فالخروج مظهر من مظاهر الإنكار بالقلب ، أي كراهية هذا المنكر واحتقار مرتكبيه ، فإن قعد معهم وهو كاره كان قعوده حراماً على الرأي الصحيح ، فإن تعذر خروجه بأن كان في ليل وهو يخاف ، أو لأى عذر آخر معقول - قعد وهو كاره دون أية مجاملة تدل على رضاه « شرح النسوى على صحيح مسلم ج ٩ ص ٢٣٤ - ٢٣٦ والخطيب على أبى شجاع ج ٢ ص ٣٣٩ » .

وروى أبو داود أن النبى ﷺ قال « إذا عملت الخطيئة فى الأرض كان من شهدها فكرهها - أو فأنكرها - كمن غاب عنها ، ومن غاب عنها فريضها كان كمن شهدها » .

س : ما حكم الدين في استخدام طابع البريد على الخطابات المرسلة ونصقه على خطاب آخر ما دامت غير مختومة ؟

ج : إذا لم يبطل طابع البريد الملتصق على الخطاب بخاتم أو غيره فلا يجوز الانتفاع به مرة ثانية لمصلحة الإنسان الذي عثر عليه ولا لمصلحة إنسان آخر، لأنه في مقابل خدمة أدتها مصلحة البريد، وقد دفع مرسل الخطاب ثمن هذا الطابع للمصلحة وقامت المصلحة بإرساله، فلو استعمل في إرسال خطاب آخر فقد كلف مصلحة البريد - أو هيئة البريد - خدمة من غير مقابل، فعليه أن يدفع للمصلحة ثمن الطابع، ولكن ما هي الوسيلة لذلك ؟ هو حرّ في اختيار الوسيلة .

وقد رأى بعض ذوى الرأى أن هذا الطابع يمكن استعماله مرة أخرى في مصلحة أو خدمة للدولة، وليست له منفعة شخصية فيها، كالصدق بثمنه على فقير، أو إرسال خطاب لطالب استشارة أو فتوى يقدمها مجاناً بدون مقابل، وذلك من باب التعاون على البر ونشر العلم وقضاء مصالح المسلمين . وهو رأى لا بأس به .

س : ما حكم الدين فيما نقرؤه فى الكتب من أن من مات ولم يكن فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، ومن مات ولم يعرف إمام عصره مات ميتة جاهلية ؟

ج : روى مسلم أن النبى ﷺ قال « ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » وفى رواية له « ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية » أى يموت على الضلالة كما يموت أهل الجاهلية عليها، لأنهم كانوا يستكفون أن يدخلوا تحت طاعة أمير .

وحديث « من مات ولم يعرف إمام عصره مات ميتة جاهلية » المراد بالمعرفة هنا البيعة والدخول فى الطاعة ، وليس المراد معرفة اسمه ، وإن كان من النادر أن يجهل اسم الإمام ، وقد ذكر هذا الحديث فى شرح المقاصد « ج ٥ ص ٢٣٩ » .

وجاء فى الجامع الكبير للسيوطى بلفظ « من مات وليس عليه طاعة مات ميتة جاهلية » رواه أحمد والطبرانى ، ولفظ « من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية » رواه الطبرانى وأبو نعيم فى الحلية .

س : هل من الحديث ما يقال « فضلت على آدم بخصيتين، كانت زوجته عَوْنًا له على المعصية وأزواجي أعوان لي على الطاعة ، وكان شيطانه كاهنًا وشيطاني مسلم لا يأمر إلا بالخير » ؟

ج : هذا الحديث رواه الديلمي وابن الجوزي في الواهيات عن ابن عمر كما في الجامع الكبير للسيوطي ، فهو حديث ضعيف جدا .
وليس هناك نص قاطع في الثبوت والدلالة على أن حواء هي التي أغرت آدم بالمعصية ، وصحيح أن شيطان آدم كفر وهو إبليس ، وشيطان الرسول وهو القرين أسلم كما ثبت في حديث رواه مسلم « ما منكم من أحد إلا وقد وُكِّلَ به قرينه من الجن » قالوا : وإياك يا رسول الله ؟ قال « وإياي إلا أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير » .

س : هل من الحديث ما يقال « من أحب أن يحلق حبيته بحلقة من نار فليحلقها حلقة من ذهب، ومن أحب أن يطوق حبيته طوقا من نار فليطوقها طوقا من ذهب، ومن أحب أن يسور حبيته سوارا من نار فليسورها سوارا من ذهب، ولكن عليكم بالفضة فالعجا بها، العجا بها » لأننى سمعت بعض العلماء يحرم الذهب على النساء ؟

ج : هذا الحديث ذكره الحافظ المنذرى فى « الترغيب والترهيب » بلفظ « حبيبة » وليس « حبيته » ورواه أبو داود بإسناد صحيح . قال المنذرى : الأحاديث التى ورد فيها الوعيد على تحلى النساء بالذهب تحتل وجوها من التأويل :
أحدها : أنه منسوخ ، فإنه قد ثبت إباحة تحلى النساء بالذهب ، والثانى : أن هذا فى حق من لا يؤدى زكاته دون من أداها ، كما نص عليه الحديث ، والثالث : أنه فى حق من تزيت به وأظهرته . انتهى .

وإذا كان الذهب محرما على الرجال فهل يجوز لهم أن يلبسوه الأولاد الصغار غير المكملين ؟ قيل : يحرم ، لأن الحديث فى حق من يلبس الأولاد ، فقد ورد بلفظ « من أحب أن يسور ولده بسوار من نار فليسوره سوارا من ذهب ، ولكن الفضة العجا بها كيف شئت » رواه أحمد وأبو داود . وقيل : لا يحرم لأنهم غير مكملين « نيل الأوطار للشوكانى ج ٢ ص ٨٦ » .

هذا ، وأرجو ألا يتعجل بعض الناس فى إصدار الحكم على شىء لمجرد أنهم قرؤا حديثا واحدا ولم يستوعبوا ما ورد فى الموضوع وما تحدّث به العلماء المختصون الذين اطلّعوا على روايات متعددة وخلصوا منها إلى الحكم الصحيح .

س : ما حكم الدين في مقاطعة الشخص غير المتعاون والمتكبر وتارك الصلاة، وهل يعتبر ذلك من الخصام والهجران؟

ج : إذا كان الحديث ينهى المسلم عن أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، فالمنهى عنه هو الهجر لأغراض شخصية لا دينية، أما إذا كان هناك غرض ديني من الهجر، كسوء السلوك أو خوف الضرر فلا حرمة في المقاطعة، وقد صح أن الرسول والصحابة هجروا الذين تخلفوا عن غزوة تبوك بغير عذر خمسين يوماً حتى تاب الله عليهم وقد قال الله تعالى ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستنهز بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾ [سورة النساء : ١٤٠] .

وقد هجر النبي ﷺ زوجاته شهراً في حادث التخيير كما هو معروف، حيث غضب منهن لطلب أمور دنيوية فأمره الله أن يخيّرهن .

قال بعض العلماء : تجوز مقاطعة العصاة إن كانت المقاطعة تفيد في رجوعهم عن عصيانهم، وأطلق بعضهم جواز المقاطعة، سواء أكان هناك رجاء في استقامتهم أم لا .

قال السفاريني في كتابه «غذاء الألباب» ج ١ ص ٢٢ : قال في الآداب الكبرى : يُسَنُّ هجر من جهر بالمعاصي الفعلية والقولية والاعتقادية . وقيل : يجب إن ارتدع به، وإلا كان مستحباً، وقيل : يجب هجره مطلقاً إلا من السلام بعد ثلاثة أيام . وقيل : ترك السلام على من جهر بالمعاصي حتى يتوب فرض كفاية، ويكره لبقية الناس تركه .

وظاهر كلام سيدنا الإمام أحمد رضي الله عنه ترك السلام والكلام مطلقاً . وقال القاضي أبو حسين : ظاهر إطلاقه لا فرق بين المجاهر وغيره في المبتدع والفاسق، فنبغي إن كنت متبعاً سنن من سلف أن كل من جاهر بمعاصي الله لا تعاضده ولا تساعد ولا تقاعده ولا تسلم عليه، بل أهجره .

س : ما المراد بالصابرين فى قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ؟

ج : الصبر فى اللغة إمساك فى ضيق ، أى امتناع عن شىء مع معاناة ، والصبر المحمود شرعا هو حبس النفس على ما يقتضيه العقل والشرع ، أو عما يقتضيان حبسها عنه ، وهو لفظ عام يُفسر معناه بحسب اختلاف مواقفه من الآيات والسور ، وقد ورد بمشتقاته فى القرآن أكثر من مائة مرة ، وتداول معانيه حول ثلاثة أمور :

أولها : الصبر على المصيبة ، وهو المشار إليه فى قوله تعالى ﴿ ويشتر الصابرين ﴾ الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴿ [سورة البقرة : ١٥٥ ، ١٥٦] .

وثانيها : الصبر على الطاعة ، بمعنى تحمل ما يكون فيها من تعب يقصده به تهذيب النفس وترويضها على تخطى العقبات ، كالصبر على الجوع والعطش فى الصيام ، وقد جاء فيه « الصوم نصف الصبر » كما رواه ابن ماجه ، وجاء أيضا عن شهر رمضان « وهو شهر الصبر والصبر ثوابه الجنة » رواه ابن خزيمة فى صحيحه . ومنه الصبر على مشاق الحج وعلى أداء الصلوات فى أوقاتها ، وعلى الجهاد فى سبيل الله ، وعلى قضاء مصالح المسلمين وعلى طلب العلم وكسب العيش ، يقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾ [سورة آل عمران : ٢٠٠] .

وثالثها : الصبر عن المعصية أى عن المحرمات ، ذلك أن النفس لها مطالب ونزعات ، وقد حرم الله بعضها لأن فى التحريم خيرا لها ولغيرها ، كالتعدي على الحرمات وتناول المسكرات والاختلاص وغيرها ، قالذى يمنع نفسه عنها يسمى صابرا عن المعصية ، وفى هذا الصبر معاناة شديدة ، لأنها معركة مع أعدى الأعداء وأخطر الخصماء ، وهى النفس التى بين الجنين ، مع الشيطان الذى قرر الله أنه عدو مبين .

الجزء الثالث والعشرون

ويشتر الصابرين

والامتناع عن هوى النفس وإغواء الشيطان في ظاهره عمل سلبي لكنه في الحقيقة عمل إيجابى كبير، وهو ليس استسلاما للواقع ولو كان مرًا، إنما هو نقطة انطلاق إلى الأمام من أجل العمل الطيب .

وعلى الصبر بأنواعه الثلاثة يمكن حمل النصوص من القرآن والسنة عليها، وهى كثيرة ﴿ أولئك يجزون الغرفة بما صبروا ﴾ [سورة الفرقان : ٧٥] .

هـ : نرى كثيرا من الناس يحيى بعضهم بعضا بعبارات غريبة بعضها عربى وبعضها غير عربى، فهل يثابون على هذه التحية كما يثاب من تكون تحيته: السلام عليكم؟

ج : التحايا بين الناس أمر مألوف منذ القدم، ولكل جماعة طريقته الخاصة فى ذلك، وقد يكون بعضها موضع نقد ونفور عند جماعة أخرى، لكن لها دلالتها الطيبة فى عرفهم.

ولما كان الإسلام دين الحب والسلام كان من السنة إفشاء السلام ودعم أركانه فى كل المجالات، ومن مظاهر ذلك « التحية » وهى أدنى ما يعمل فى هذا السبيل، لعدم الكلفة البدنية أو المالية، ولأثرها الطيب فى النفوس، ولهذا رغب الإسلام فيها، ففى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم فى إجابة السائل عن أى خصال الإسلام خير « تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » أى من المسلمين كما قال شراح الحديث توفيقا بين الأحاديث .

وكان السلام مفتاح الصلة بين الملائكة والمخلوق الجديد وهو آدم فعندما نفخ الله فيه الروح قال له : اذهب فسلم على أولئك، نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحوئك فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال : السلام عليكم، فقالوا : السلام عليك ورحمة الله ورواه البخارى ومسلم . وفى بيان أثره يقول الحديث الذى رواه مسلم « ألا أدلكم على شئ إذا فعلتموه تحاببتم، أفشوا السلام بينكم » .

والتحية بالسلام بديل عن تحية الجاهلية : عِمَّ صباحا، عم مساء، وهى تشبه ما تعارف الناس عليه اليوم من مثل : صباح الخير، ومساء الخير، بون جور، جود مورنينج، بون سوار، جود نايت .

وإلقاء السلام سنة لها ثوابها ، والرد واجب يعاقب من تركه ويجزئ عن الجماعة واحد ، أما العبارات الأخرى فليس لها هذا الثواب ، وإن كان لها ثواب الدعاء بالخير ، ولا يجب الرد عليها ، فلو رد بمثل هذه العبارات كان مجرد دعاء ، وهو حر يقوله أو لا يقوله .

ويرى النووي : أن الأفضل عدم الرد بهذه العبارات ، زجرًا لمن بدأ بها في تخلفه وإهماله تحية الإسلام ، وتأديبًا له ولغيره في الاعتناء بالابتداء بالسلام « الأذكار ص ٢٦١ »

س : رجل لا يصلى، وهو يزاملنى فى العمل، هل ألقى عليه السلام ؟

ج : إذا كان الإسلام قد دعا إلى إفشاء السلام لتقوية أواصر المحبة بين المسلمين، وجعل إلقاءه سنة والرد عليه واجبا، لما فيه من احترام وإكرام للطرفين - فإن هذا التكريم والاحترام لا يكون إلا لمن هو أهل له من عباد الله الصالحين الملتزمين الواقفين عند حدود الدين .

ولذلك قال العلماء : إن المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ترك الصلاة وعدم شكر الله على نعمته وكإضمار الحقد للناس - ينبغي ألا يلقى عليه السلام كما قاله الإمام البخارى وغيره من العلماء ، محتجّين بحديث رواه البخارى فى قصة كعب بن مالك، حين تخلف عن غزوة تبوك هو وصاحبه من غير عذر، حيث نهى الرسول ﷺ عن كلامهم . يقول كعب : وكنت أتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه فأقول : هل حرك شفتيه برد السلام أم لا ؟ قال البخارى : وقال عبد الله بن عمرو : لا تسلموا على شاربى الخمر، ذلك أن مقاطعتهم من أساليب تغيير المنكر .

ومن هذا يعلم أن الفسقة لا يستحقون أن يلقى عليهم السلام، فإن بدءوا هم بالتحية وجب الرد عليهم، مع إظهار الامتناع منهم وعدم البشاشة فى وجوههم أو الترحيب بهم .

وذلك كله إذا لم يخف الإنسان مفسدة تلحقه فى بدنه أو ماله، أو تضره فى دينه ودينياه، عند عدم إلقاء السلام عليه، كرئيس فى عمل يتحكم فيمن تحت رئاسته، ويخشى بأسه، أو كفاجر ظالم يعتمد على قوته أو منصبه ولا تمكن مقاومته، فإن السلام عليه يكون اضطرارا . يقول الإمام أبو بكر بن العري : قال العلماء : يسلم وينوى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، بمعنى : الله عليكم رقيب . « الأذكار للنووى ص ٢٥٤ »

س : ما رأى الدين فى تحنيط الموتى ؟

ج : التحنيط فى أصل اللغة العربية هو استعمال الحَنُوط - بفتح الحاء - وأكثر ما كان يوضع فى أكفان الموتى ، والحنوط والحناط بكسر الحاء - ما يخلط من الطيب لهذا الغرض .

والتحنيط المعروف الآن بطريق المواد الكيماوية لمنع التعفن أو تأخيرها إذا كان بهذا القدر ولهذا الغرض فلا مانع منه ، وكان معروفا عند العرب حتى بعد الإسلام ، ولم ينكر عليه أحد ، وروى أحمد فى مسنده أن النبى ﷺ قال « إذا أجمرت الميت فأجمروه ثلاثا » وفى رواية البيهقى والحاكم وابن حبان وصحاحه « إذا أجمرت الميت فأوتروا » وقال أبو وائل : كان عند على رضى الله عنه مسك ، فأوصى أن يحنط به ، وقال هو فضل حنوط رسول الله ﷺ . وكان الغرض منه منع رائحة التعفن للمجثة حتى يصلّى عليها وتدفن .

أما التحنيط القائم على انتزاع أجزاء من المجثة كما كان متبعاً عند الفراعنة فإنه لا يجوز لأن فيه تمثيلاً بجثة الميت دون ضرورة تقضى به ، فقد روى مالك وابن ماجه وأبو داود بإسناد صحيح - ما عدا رجلاً واحدا وثقه الأكثرون وروى له مسلم ، وإن كان أحمد بن حنبل قد ضعفه - روى هؤلاء عن جابر رضى الله عنه . قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى جنازة ، فجلس عليه الصلاة والسلام على شفير القبر وجلسنا معه ، فأخرج الحفّار عظماً فذهب ليكسره ، فقال النبى ﷺ « لا تكسر ، فإن كسرك إياه ميتاً ككسرك إياه حيّاً ، ولكن دُسّه فى جانب القبر » .

فهذا الحديث يدل على حرمة إيذاء الميت ، ولا شك أن عملية التحنيط على هذا

الوجه فيها إيذاء كبير، وبصرف النظر عن كون هذا الإيذاء حسيًّا أو معنويًّا فإن الواجب احترام جثة الأدمى، حيث لا توجد ضرورة لاتخاذ مثل هذا الإجراء .

وإذا كان التحنيط بهذه الصورة في انتهاك حرمة الميت وإيذائه فإن إحراق جثته لنقل الرماد ودفنه في مكان بعيد لتقليل تكاليف النقل — كما يفعل بعض المغترين — يكون أولى بالمنع .

س : ما حكم الدين في ذهاب الناس إلى الشواطئ وظهورهم بما لا يتفق مع الدين ؟

ج : التمتع بالحلال الطيب من نعم الله جائز، ومنه مشاهد الطبيعة والنسيم العليل والمحذائق والزهور، قال تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ [سورة الأعراف : ٣٢] وقال ﴿ أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء ﴾ [سورة الأعراف : ١٣٥] وكل ذلك في نطاق قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [سورة المائدة : ٨٧] وقوله ﴿ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾ [سورة الأعراف : ٣١] فالتمتع بالطيبات يكون في اعتدال ويقدر، ولا يتعدى حدود المشروع .
وشواطئ البحار يقصدها الكثيرون في الصيف لطيب الهواء والاستحمام بالماء وهدوء الأعصاب ولغير ذلك من الأغراض التي لها علاقة بالحكم لأن الأعمال بالنيات .
ولو التزم الإنسان، وبخاصة النساء، بالحشمة المطلوبة والأدب في السلوك عامة ما كان هناك مانع من ارتيادها .

والحفاظ على الآداب من هذه الناحية تقع مهمته الأولى على أولياء الأمور، من الأزواج والآباء، إلى جانب الجهات المشولة عن الأمن والآداب، فلا بد من تعاون الجميع شعباً وحكومة على ذلك .

مع العلم بأن « التصنيف » ليس أمراً ضرورياً حتمياً حتى يسمح فيه ببعض التجاوزات، على قاعده : الضرورات تبيح المحظورات، وإنما هو أمر ترفيهي كمالى، لا بد فيه من مراعاة كل الاحتياطات حتى لا تكون نتيجته إفساد الأخلاق والإسراف والتبذير، وبالتالي غضب الله سبحانه، قال تعالى ﴿ وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِير ﴾ [سورة الشورى : ٣٠] .

س : هل نهى النبي ﷺ أن يشرب الإنسان وهو واقف ؟

ج : روى مسلم أن النبي ﷺ قال « لا يشربن أحدكم قائما ، فمن نسى فليستق » وكان من عادته ﷺ أن يشرب وهو قاعد . لكن جاء فى الصحيحين أنه جئ له بدلو من ماء زمزم فشرب وهو قائم .

إن الجمع بين الحديثين ممكن ، وليس أحدهما بناسخ للآخر ، فالشرب قاعدا مستحب ومنسوب إليه وليس واجبا ، ولذلك شرب النبي ﷺ فى بعض الأحيان قائما لبيان أنه جائز ، وإن كان الأفضل الشرب قاعدا ، وثبت أن بعض الصحابة وبخاصة الخلفاء الراشدين شربوا وهم قيام .

والحكمة من كراهة الشرب قائما لم ينص عليها النبي ﷺ ، وقد كانت فيها اجتهادات ذكر ابن القيم كثيرا منها فى كتابه « زاد المعاد » وذلك من واقع المعلومات الطبية التى كانت موجودة فى عصره ، والأمر يحتاج إلى توضيح جديد من ذوى الخبرة والاختصاص .

والإرشاد النبوى فى هذه المسألة إرشاد فى أمر قيل إنه من الأمور الدنيوية المحضه التى جاء فيها الحديث الصحيح « أنتم أعلم بأمور دنياكم » رواه مسلم ، ولكن مع ذلك لا يخلو من مسحة دنيية هى اتباع النبي ﷺ فيما أرشد إليه ، ولعل فيه حكمة يكشف عنها العلم فيما بعد ، فما دام لا يوجد فيه ضرر ينبغى أن نحترمه ونتأسى به فيه ، وليس ذلك على سبيل الإلزام ، بل على سبيل الندب والاستحباب ، والخروج عنه يكون لحاجة وبأقل قدر ممكن ، حتى يقوى فينا احترام ما أثر عنه ﷺ ولو فيما ليس فيه قرينة لله تعالى ، فالاعتداء نفسه وتنفيذ أمره قرينة .

س : يقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [سورة النساء: ٥٩] فمن هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم؟

ج : كما تجب طاعة الله ورسوله فيما جاء في القرآن والسنة تجب طاعة أولى الأمر فيما لم يرد فيه نص من الكتاب والسنة، وللمفسرين أقوال في المراد بهم ، فقول : هم الحكام والولاة والأمراء ، وقيل : هم العلماء وأهل القرآن ، وقيل هم أصحاب النبي ﷺ عامة وقيل : هم أبو بكر وعمر ، وقيل : هم أولو الرأي والعقل الذين يدبرون أمور الناس . وهذه الأقوال في قوتها على هذا الترتيب ، فأقواها أنهم الحكام والولاة والأمراء ، لأن نظام الجماعة منوط بهم ، وتجب طاعتهم فيما فيه مصلحة وليس معصية لله . وإذا كان من قواعد الحكم في الإسلام الشورى فيما لم يرد فيه نص فإن الحاكم أو الوالى أو الأمير إذا عرض له أمر يستشير أهل العلم أو الرأي والخيرة ، فإذا اختلفوا يعرض الأمر على القرآن وعلى الرسول في حياته ، وعلى سنته ، بعد مماته ، فهما الحكم عند التنازع .

ومما يقوي هذا الرأي ما رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أن هذه الآية نزلت فى عبد الله بن حذافة السهمي حين بعثه الرسول فى سرية رئيسا وقائدا على جماعة فى الغزو ، وكانت له دعايات معروفة ، ومن دعايته أنه أمر من معه أن يوقدوا نارا ثم أمرهم بالتفحص فيها ، قائلا : ألم يأمركم الرسول بطاعتي؟ فأبوا وقالوا : ما آمنا بالله واتبعنا رسوله إلا لنتنجو من النار ، فصوّب الرسول فعلهم وقال : لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٩] .

فأولو الأمر من يكون أمور الناس فى أى منصب ما دامت لهم سلطة الأمر والنهى ،

أولو الأمر

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

وكان منهم أيام الرسول ﷺ عماله على القبائل والبلاد وأمراء الجيش وولاته على القضاء وجباية الأموال .

وطاعتهم واجبه فى الدين فى غير ما يتصادم مع القرآن والسنة وأصول الدين ، وفى الدنيا فيما فيه مصلحة ، والتنازع فى الرأى وهو مظهر الشورى يكون فى غير المنصوص عليه والمفروغ من حكمه .

والاحتكام عند النقاش يكون للأصل الثابت عن الله ورسوله ، لا إلى مواضع أو أعراف أو قوانين تضاد الشريعة ، ذلك خير وأحسن تأويلا .

س : مات رجل وعليه نذر مال ودين، فأيهما يفضل سداؤه أولا من تركته ؟

ج : الحقوق الواجب على الإنسان أن يؤديها لغيره نوعان، حقوق لله وحقوق للعباد، وقد تكون الحقوق متداخلة، فيها نصيب له ونصيب للعباد، وقد تكون خالصة لطرف دون طرف ولو على نحو من الأنحاء، غير أن أساس هذا التقسيم هو الغالب فيما يبدو للناس .

ومهما يكن من شيء فإن الحق الخالص لله كالصلاة مثلا يكون التقصير فيه تقصيرا ليس للعباد دخل فيه . ويعتبر ديننا يجب قضاؤه إن كان له مثل أو عوض، أو يطلب المغفرة من الله، والله سبحانه واسع الرحمة عظيم المغفرة ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم ﴾ [سورة الزمر : ٥٣] ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ [سورة النساء : ٤٨] .

أما الحقوق الخالصة للعباد أو يكون ظاهرها أنها خالصة وإن كان فيها حق الله لأنه هو الذي شرعها، فإن الله سبحانه لا يتجاوز عن التقصير فيها، بل لا بد من أداؤها للطرف الآخر أو طلب العفو عنها منه، وذلك كالمال المسروق والأمانة التي خانها، وكالسب والضرب، فلا بد من إبراء الذمة بدفع الحقوق أو العفو عنها، ومع ذلك لا بد من التوبة إلى الله والاستغفار، لأنه خالف أمره بالتقصير. والتوبة إلى الله بدون أداء الحقوق إلى أصحابها أو مسامحتهم غير مقبولة، وقد بين الحديث الذي رواه مسلم أن المفلس يوم القيامة من يأتي بالصلاة وغيرها من العبادات لكنه ضرب هذا وشم هذا وسفك دم هذا، فيعطى كل مظلوم من حسنات الظالم فإذا لم توفَّ طرح عليه من

سيئاتهم ثم ألقى فى النار، وهذا يدل على أن حقوق العباد فى الحرمة مقدّمة على حقوق الله واسع الفضل والرحمة .

وبناء على ما تقدم لو تعلق بذمة الإنسان حقّان مادّيان، أحدهما لله والثانى للعباد، ولا يملك إلا ما يوفى واحدا منهما قدّم حق العباد على حق الله، فمن كان عليه دين لإنسان، وقبل أن يؤديه نذر بناء مسجد أو التصديق على الفقراء، والمال الذى عنده لا يكفى لقضاء الدين والوفاء بالنذر فالواجب أن يؤدى الدين أولاً، وأما النذر فيكون الوفاء به عند القدرة التى لا توجد إلا بعد قضاء الدين والالتزامات الأخرى، والقدرة وقتها متسع، وعند نية الوفاء يرجى عفو الله عند التعذر، فهو سبحانه واسع الرحمة والمغفرة .

س : ما رأى الدين شيمن يجاهرون بشرب المسكرات أو بالفطر في رمضان من غير عذر ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « كل أمتى معافى إلا المجاهرين » ، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل عملاً بالليل فيستره به ، ثم يصبح فيكشف ستر الله عنه « وروى الحاكم وصححه أن النبى ﷺ قال « الحياء والإيمان قرناء جميعا ، فإذا رفع أحدهما رفع الآخر » ولما رجم النبى ﷺ ماعزاً الأسلمى قال « اجتنبوا هذه القاذورات التى نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله ، فإن من أبدى لنا صفحته نقم عليه كتاب الله » صححه الحاكم وابن السكن ، وقال الذهبى فى المذهب : إسناده جيد وقال إمام الحرمين : صحيح متفق عليه ، قال ابن الصلاح : عجيب ، أوقعه فيه عدم إلمامه بصناعة الحديث « الزرقانى علم المواهب ج ٤ ص ٢٦١ » وروى أبو داود والنسائى أن هزالاً لما ذهب إلى النبى ﷺ يخبره عن زنا ماعز ، فحضر ماعز وأقر ورجم ، قال النبى لهزال « لو سترته بشوبك كان خيراً لك » وروى مسلم وغيره أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إني عالجت امرأة من أقصى المدينة وأصبت منها ما دون أن أمسها ، فأنا هذا ، فأقم على ما شئت ، فقال عمر : لقد ستر الله عليك لو سترت على نفسك ، فلم يرد النبى ﷺ شيئاً « نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٦ » .

يؤخذ من هذا أن ستر الإنسان على نفسه وستر الغير عليه مطلوب ، ولو استغفر العاصى ربه وتاب إليه عافاه الله ، والمجاهرون بالمعصية قوم غاض ماء الحياء من نفوسهم ، وتبلد حسهم ، وماتت ضمائرهم ، فقلما يفكرون فى العودة إلى الصواب ، وبهذا يموتون على عصيانهم وفسوقهم .

فالمطلوب ممن يرتكبون المعصية أيًا كانت أن يستتروا بها ولا يفشوها، وأن يندموا ويتوبوا، وألا يفشوها للناس فقد يقام عليهم الحد أو التعزير، ثم يندمون ولات ساعة مندم، وفي الإنشاء إغراء للبسطاء بالعصيان، ووضع لأنفسهم موضع التهمة والاحتقار، ورحم الله امرأ ذب الغيبة عن نفسه، والله يقول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة النور: ١٩] .

س : يلاحظ أن بعض الناس إذا أعطوا نقوداً أو التقطوها من الأرض يقبلونها
فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ، ولئن كفرتم إن عذابي لشديد ﴾ [سورة إبراهيم : ٧] ويقول ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ [سورة النحل : ١٨ وإبراهيم : ٣٤] .

يؤخذ من ذلك أن نعم الله من الكثرة بحيث لا يمكن عدها ، والواجب علينا أن نشكرها وذلك بشكر المنعم بها وهو الله سبحانه ، فالشكر يزيدنا أو على الأقل يحفظها ويبارك فيها ، والكفر يعرضها للزوال والحرمان من التمتع بها .

والشكر يكون بالإيمان بالله المنعم وبطاعته فيما أمر به ونهى عنه وتوجيه النعمة إلى ما خلقت له ، بمعنى أن تستعمل فى الخير لا فى الشر ، ولا يكتفى بترسيد عبارة « الحمد لله » عند حصول النعمة ، وما قد يحصل من تقبيل اليد ظهراً وبطناً .

ومما لا شك فيه أن التقود نعمة من نعم الله الكبرى التى يستطيع بها استيفاء مطالبه والتقرب إلى الله بالأعمال الصالحة ، فلا بد للشكر عليها من صيانتها أولاً من الضياع ، كما صح فى حديث مسلم « ويكره لكم قيل وقال - الحديث فيما لا يعنى - وكثرة السؤال - عما لا يحتاج إليه على وجه التعنت - وإضاعة المال » ولا بد من تركيتها بإخراج الحق الواجب فيها ﴿ وفى أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ [سورة الذاريات : ١٩] كما لا بد من الحكمة فى إنفاقها ، ليكون فى وجوهه المشروعة دون إسراف ولتتذكر قول سليمان عليه السلام ﴿ هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غنى كريم ﴾ [سورة النمل : ٤٠] .

هذا ولم يرد نهى عن تقبيل النقود أو أية نعمة أخرى فهو إحساس بقيمتها ، ولعل ذلك يكون دفعا للشكر عليها بما تقدم توضيحه .

س : بعض الناس يشككوننا فى أكل لحم الأرناب، فما هو الرأى الصحيح فى ذلك؟

ج : قال كمال الدين محمد بن موسى الديميرى « ٧٤٢-٨٠٨ هـ » فى كتابه « حياة الحيوان الكبرى » : يحل أكل الأرنب عند العلماء كافة، إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاصى وابن أبى ليلى رضى الله عنهم أنهما كرها أكلها . وحجتنا ما روى الجماعة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أنفجنا أى أثرنا، أرينا يَمْرُ الظهران، فسعى القوم عليها فغلبوا فأدركتها فأخذتها وأتيت بها أبا طلحة، فذبحها وبعث إلى ﷺ بوركها وفخذها فقبله : وفى البخارى فى كتاب الهبة أن النبى ﷺ قبله وأكل منه . ولفظ أبى داود : كنت غلاما حزوْرًا فصدت أرنبا فشويتها، فبعث معى أبو طلحة رضى الله عنه بمعجزها إلى النبى ﷺ . والحزور - بتشديد الواو وتخفيفها - المراهق .

وقد سئل عنها رسول الله ﷺ فقال « هى حلال » وروى أحمد والنسائى وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن محمد بن صفوان أنه صاد أرنبين فذبحهما بمروتين - حجرتين براقين - وأتى النبى ﷺ فأمره بأكلهما .

واحتج ابن أبى ليلى ومن وافقه بما روى الترمذى عن حبان بن جزء عن أخيه خزيمة ابن جزء رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ما تقول فى الأرنب ؟ قال ﷺ « لا آكله ولا أحرمه » قال : فقلت : ولم يا رسول الله ؟ قال « إنى أحسب أنها تدمى » أى تحيض ، قال : فقلت : يا رسول الله ما تقول فى الضبع ؟ قال رسول الله ﷺ « ومن يأكل الضبع ؟ » قال الترمذى : إسناده ليس بالقوى ، ورواه ابن ماجه عن أبى بكر بن أبى شيبة، وذكر فيه الثعلب والضب أيضا . وفى بعض الروايات : وسألت عن الذئب فقال « لا يأكل الذئب

أحد فيه خير « وليس في شيء من الأحاديث وإن ضعفت ما يدل على تحريم الأرنب ،
وغاية ما في هذين الخبرين استقذارها مع جواز أكلها .

ثم ذكر الدميري « الأرنب البحري » وهو - كما قال القزويني - حيوان رأسه كرأس
الأرنب ويدنه كبذن السمك ، وقال الرئيس ابن سينا : إنه حيوان صغير صدفى ، وهو من
ذوات السموم إذا شرب منه قتل . ثم قال الدميري : يحرم أكله لسميته ، ويستثنى من
قولهم : ما أكل شبهه في البر أكل شبهه في البحر ، لأنه ليس يشبهه في الشكل ، وإنما
هو موافق له في الاسم .

س : يسقط الحمام على الأجران التى يدرس فيها لقمح لتأكل منه، فهل يجوز اصطيادها أو طردها حفاظا على المحصول ؟

ج : معلوم أن الحمام من الطيور التى تسبح فى الفضاء ابتغاء رزق الله، حتى لو وفر لها أصحابها الغذاء فى البيوت أو فى أماكن خاصة، فقد خلق الطير ليطير لا ليحبس، ومن المتعارف عليه فى القرى أن الحمام الذى يرى فى البيوت أو الأبراج ينزل على الأجران التى تدرس فيها الحبوب من القمح والشعير وغيرهما، ولا يكاد دببت من البيوت يخلو من حمامة تنزل على جرن من الأجران، والكل يأكل من مال الكل، فمن أكل طير غيره من قمحه أكل طيره هو أيضا من قمح غيره، وذلك فى الغالب، ومن هنا تجب المحافظة على الحمام أن يمس بسوء، ويكتفى بطرده، ولا يجوز اصطياد شيء منه للتملك ولا للأكل، فالحمام نفسه لا يتحمل نتيجة عمله، لأنه غير مكلف، وإنما الذى يتحمل النتيجة هو صاحبه، ولكن من الذى يستطيع أن يميز الحمام ليعرف أصحابه حتى يرجع عليهم؟ إن الأمر جد عسير، والتسامح فيه من وسائل التواد والتراحم والتعاون على الخير، فلنحرص على هذه الروح السمحة، ولا نتورط فى شيء قد يكون من ورائه ما لا نحمد عقباه، وأنبه أصحاب القمح المأكول منه إلى أن كل حبة أكلها طير له ثوابها، لقول النبى ﷺ « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرضا فياكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة » رواه مسلم .

وطرد الحمام غير طرد العصافير التى سبق حكمها، فهى غير مملوكة وقد تضرر المحصول ضررا واضحا، ومنفعة الإنسان مقدمة على منفعة الطير الذى سخره الله له .

س : ما حكم الدين فيمن يرتكب الذنوب ثم يتوب عن فعلها، ثم يكرر ذلك باستمرار ؟

ج : من يرتكب ذنباً ثم يتوب يقبل الله توبته إذا كانت نصوحاً، أي خالصة لوجه الله صادرة من القلب، يصحبها ندم على ما فات وعزم أكيد على عدم العود إلى المعصية، قال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ [سورة التحريم : ٨] وقال ﴿ وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾ [سورة طه : ٨٢] .

أما التوبة باللسان مع عزم القلب على العود إلى المعصية فهي مرفوضة، بل تعتبر هي نفسها معصية، فإن صدقت التوبة النصوح ثم لعب الشيطان بالإنسان فأوقعه في هذه المعصية أو في غيرها، دون أن يكون هو ناوياً لها ومخططاً وعازماً عليها، ثم تاب قبل الله توبته، ودليله قول النبي ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم « إن عبداً أصاب ذنباً فقال : يا رب أذنبت ذنباً فاغفره، فقال له ربه : علم عبدي أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به، فغفر له، ثم مكث ما شاء الله ثم أصاب ذنباً آخر - وربما قال ثم أذنب ذنباً آخر - فقال : يا رب إني أذنبت ذنباً آخر فاغفره لي، قال له ربه : علم عبدي أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به، فغفر له، ثم أصاب ذنباً آخر ... وفي هذه المرة قال له « فليعمل عبدي ما شاء » ومعناه : ما دام يتوب إلى الله توبة نصوحاً بعد كل ذنب فإن الله يغفر له، وأحذر مرة ثانية من أن تكون التوبة باللسان فقط، غير صادرة من القلب النادم على ما حدث والمصمم على ألا يعود، فالله يعلم السر وأخفى، والأعمال بالنيات .

وليس هذا الحديث إغراء بالمعصية ولكنه حث على المبادرة بالتوبة الصادقة، فالله

العودة للذنوب بعد التوبة النفقة من المال الحرام

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

سبحانه يعلم أننا غير معصومين من الخطأ ، ولذلك فتح لنا باب التوبة في كل وقت حتى تطلع الشمس من مغربها وحتى تبلغ الروح الحلقوم كما صح في الحديث ، والنبي ﷺ يقول « كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون » رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم . ويقول « اتق الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالف الناس بخلق حسن » رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

* * *

س : ما حكم الدين في إنفاق شخص على أمه أو أخته من مال حرام، علما بأنهما ليس لهما مصدر للكسب يفيئهما عنه ؟

ج : إذا كان مال الشخص كله من حرام فلا يجوز لأمه أو أخته أن تأخذ منه إن كان لهما كسب حلال يفيئهما ، أما إن كان مخلوطا بحلال فيجوز الأخذ منه .
وإذا لم تجد الأم أو الأخت مصدرا حلالا جاز لهما الأخذ من هذا المال الحرام بقدر الضرورة ، لأن المفروض أن من اكتسبه لا بد أن يعيده إلى أصحابه إن عرفهم ، وإلا أنفقه في وجوه الخير ، ومن هذه الوجوه أمه وأخته الفقيرتان اللتان لا تجدان مصدرا حلالا للكسب ، وذلك بقدر الضرورة فقط .

س: نريد توضيحا لتعبير «أما بعد» من جهة المعنى والإعراب؟

ج : جاء في حاشية الصاوي على شرح الدردير على منظومته «الخريدة» أن «أما بعد» يتعلق بها تسعة مباحث، على النحو الآتي:

١- «أما» حرف يفيد التأكيد نائب عن «مهما يكن» .

٢- موضعها- يؤتى بها لانتقال من أسلوب إلى آخر، أى من غرض إلى آخر، فلا تقع بين كلامين متحدين، ولا أول الكلام ولا آخره.

٣- معنى بعد ضد قبل، وتكون ظرف زمان كثيرا، وظرف مكان قليلا.

٤- إعرابها- لها أربع حالات، تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة كما هو مشهور.

٥- العامل فيها- هو «أما» على أنها من متعلقات الشرط، أو الجزاء على أنها من متعلقاته، فالتقدير على الأول: مهما يكن من شيء بعدما تقدم، وعلى الثانى، مهما يكن من شيء فأقول بعدما تقدم، وجعلها من متعلقات الجزاء أولى .

٦- حكم الإتيان بها- الاستحباب، اقتداء بالنبي ﷺ، لأنه كان يأتي بها في خطبه ومكاتباته .

٧- أول من تكلم بها، فيه خلاف نظمه بعضهم في قوله :

جرى الخلف أما بعد من كان بادئا بها خمس أقوال وذاود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده ففُسَّ فسحبان فكعب فيُغْرِب

٨- الفاء بعدها رابطة للجواب .

٩- أصلها مهما يكن من شيء .

س : قدم لى بعض الزملاء مشرويا لا أريده، واستحييت أن أرفضه، فقلت له: أنا صائم أو أنا ناو، وأريد بذلك نية عدم تناول شيء عنده، أو أنا صائم عن قبول أى شيء أى ممتنع عنه، فهل يكون هذا كذبا محرما؟

ج : تحدث العلماء عما يسمى بالتعريض والتورية، ومعناهما أن يطلق الإنسان لفظا يحتمل معنيين، يكون ظاهرا فى واحد منهما ويريد هو المعنى الآخر، وهو نوع من الكذب فيه تغيير وخداع، يقول النووى فى كتابه «الأذكار» ص ٣٨٠ فى بيان حكمه : قال العلماء : فإن دعت إلى ذلك مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب . أو دعت إليه حاجة لا مندوحة عنها إلا بالكذب فلا بأس بالتعريض . فإن لم تدع إليه مصلحة ولا حاجة فهو مكروه وليس بحرام . فإن توصل به إلى أخذ باطل أو دفع حق فيصير حينئذ حراما، هذا ضابط الباب . ثم ذكر للتفسير منه حديثا رواه أبو داود بإسناد فيه ضعف . لكن سكت عنه أبو داود فلم يحكم بضعفه فيقتضى أن يكون حسنا عنده، وهذا الحديث عن سفيان بن أسيد - بفتح الهمزة - رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول «كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثا هو لك به مصدق وأنت به كاذب» .

ثم ذكر مثالا للتعريض المباح قاله النخعى رحمه الله، وهو إذا بلغ الرجل عنك شيء قلته فقل : الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء، فيتوهم السامع النفى المأخوذ من قوله : ما قلت من ذلك من شيء، ومقصودك أن الله يعلم ما قلته، وقال النخعى أيضا : لا تقل لأنك : أشتري لك سكرًا، بل قل : أرايت لو اشتريت لك سكرًا؟ وكان النخعى إذا طلبه رجل قال للجارية : قرلى له : اطلبه فى المسجد، وكان الشعبى يخط دائرة ويقول للجارية : إذا طلبنى أحد فضعى إصبعك فى الدائرة وقولى : ليس هو ها هنا، ومثل هذا

قول الناس فى العادة لمن دعاه إلى الطعام : أنا على نية ، موهما أنه صائم ، ومقصوده على نية ترك الأكل .

يقول النووي : لو حلف على شيء من هذا وورى فى يمينه لم يحتث ، سواء حلف بالله تعالى أو حلف بالطلاق أو غيره ، فلا يقع عليه طلاق ولا غيره ، وهذا إذا لم يحلفه القاضى فى دعوى ، فإن حلفه القاضى فى دعوى فالاعتبار بنية القاضى إذا حلفه بالله تعالى ، فإن حلفه بالطلاق فالاعتبار بنية الحالف ، لأنه لا يجوز للقاضى تحليفه بالطلاق ، فهو كغيره من الناس .

والإمام الغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين » ج ٣ ص ١١٧ تحدث عن الكذب ، والأحوال التى يرخص فيها بالكذب الذى قد يكون واجبا إذا ترتب عليه نجاة مسلم من قتل عدو له ، مقررا هذه القاعدة : الكلام وسيلة إلى المقاصد ، فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق وبالكذب جميعا فالكذب فيه حرام ، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك القصد مباحا ، وواجب إن كان المقصود واجبا .

بعد ذلك حذر الغزالى من الكذب بالمعاريض ، فنقل عن السلف قولهم : إن فى المعاريض مندوحة عن الكذب ، ونقل عن عمر رضى الله عنه قوله : أما فى المعاريض ما يكفى الرجل عن الكذب ؟ وروى ذلك عن ابن عباس وغيره ، وأجازه فقط عند الضرورة ، فإذا لم تكن حاجة أو ضرورة فلا يجوز التعريض ولا التصريح جميعا ، ولكن التعريض أهون .

وذكر الغزالى أمثلة على جواز التعريض منها ما نقله النووي فيما سبق ، ثم ذكر من الأمثلة قول النبى لأمراء عجموز « لا يدخل الجنة عجموز » فبكت فين لها لا تكون عند دخول الجنة عجموزا ، وتلا قوله تعالى ﴿ إنا أنشأناهم إنشأاً * فجعلناهم إِبْكَاراً * غرباً أتراباً ﴾ [سورة : ٣٥ - ٣٧] .

وهذا الحديث مرسل ذكره الترمذى فى الشامائل، وأسنده ابن الجوزى بسند ضعيف ومثله قول امرأة له : احملى على بعير، فقال « بل نحملك على ابن البعير » قالت : ما أصنع به ؟ إنه لا يحملى، فقال « ما من بعير إلا وهو ابن بعير » رواه أبو داود والترمذى وصححه عن أنس بلفظ « أنا حاملك على ولد الناقة » .

والقرطبى فى تفسيره « ج ١٠ ص ١٩٠ » ذكر ما نقله النووى عن الغزالى، وذكر ابن عبد ربه فى كتابه « العقد الفريد » ج ١ ص ٢٠٤ طبقة ١٣١٦ هـ أن الله كنى عن الجماع بالملامسة وعن الحدث بالغائط، وعن البرص بقوله لموسى « واضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء » [سورة القصص : ٣٢] .

ومما يتصل بهذا الموضوع ما روته كتب الأدب أن الحجاج بن يوسف الثقفى مرَّ مع حاجبه فى وقت متأخر من الليل : وكان قد نهى عن الخروج فى هذا الوقت، فوجد ثلاثة فتیان سكارى، فأمر حاجبه أن يسألهم : من أنتم حتى خرجتم فى هذا الوقت ؟ فقال أولهم :

أنا ابن من دانت الرقاب له ما بين مخزومها وهاشمها
تأنيه بالرغم وهى صاغرة يأخذ من مالها ومن دمها
فقال : لعله من أشرف بنى هاشم أو مخزوم، ثم سأل الثانى فقال :

أنا ابن لمن لا تنزل الدهر قدَّره وإن نزلت يوما فسوف تعود
ترى الناس أفواجا إلى ضوء ناره فمنهم قيام حولها وقعود

فقال : لعله من أجواد العرب، ثم سأل الثالث فقال :

أنا ابن لمن خاض الصعاب بعزمة وقومها بالسيف حتى تولت
ركابه لا ينفك رجلاه فيهما إذا الخيل فى يوم الكريهة ولت

فقال : لعله ابن فارس من العرب ، فتركهم ، ثم سأل عنهم بعد ذلك فعرف أن الأول ابن حجام، والثانى ابن فوال بائع فول، والثالث ابن حائك أى نساج ، فقال : لولا فصاحتهم لقتلتهم .

س : نرى بعضاً ممن يتظاهرون بالتدين ينظرون إلى غيرهم نظرة احتقار، ويكثر أن يقولوا : الناس كلهم هالكون، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : أحسن رد على هذا السؤال هو قول النبي ﷺ فيما رواه مسلم « إذا قال الرجل هلك الناس فهو أهلكهم » يقول النووي : روى « أهلكهم » برفع الكاف وفتحها، والمشهور الرفع، ويؤيده أنه جاء في رواية رويناهما في « حلية الأولياء » في ترجمة سفيان الثوري « فهو من أهلكهم » قال الإمام الحافظ أبو عبد الله الحميدي - في الجمع بين الصحيحين - : في الرواية الأولى قال بعض الرواة : لا أدري هو بالنصب أم بالرفع . قال الحميدي : والأشهر الرفع، أي أشدهم هلاكاً . قال : وذلك إذا قال ذلك على سبيل الإزراء عليهم والاحتقار لهم وتفضيل نفسه عليهم، لأنه لا يدرى سر الله تعالى في خلقه .

هكذا كان بعض علمائنا يقول . هذا كلام الحميدي . وقال الخطابي : معناه لا يزال الرجل يعيب الناس ويذكر مساوئهم ويقول : فسد الناس وهلكوا ونحو ذلك، فإذا فعل ذلك فهو أهلكهم، أي أسوأ حالا فيما يلحقه من الإثم في عيهم والوقعة فيهم، وربما أده ذلك إلى العجب بنفسه ورويته أن له فضلاً عليهم وأنه خير منهم فيهلك، هذا كلام الخطابي فيما رويناه عنه في كتابه « معالم السنن » .

هذا ما جاء في كتاب الأذكار للنووي، ثم ذكر رواية لهذا الحديث في سنن أبي داود وشرح الإمام « مالك » أحد رجال السند للمقصود منه، وهو : إذا قال ذلك تحزننا لما يرى في الناس من أمر دينهم فلا أرى به بأساً، وإذا قال ذلك عجباً بنفسه وتصاعراً للناس فهو المكروه الذي ينهى عنه .

وارتضى النووي هذا التفسير فقال : إنه تفسير في نهاية من الصحة وهو أحسن ما قيل في معناه وأوجز، ولا سيما إذا كان عن الإمام مالك رضي الله عنه .

س : يحدث أن بعض الناس عند ما تقرب نهايتهم يتركون وصية بأن يصلى عليه الجنازة فلان، وأن يدفن فى مكان معين، أو يكون كفنه من قماش معين، وغير ذلك من الوصايا. فهل يجب تنفيذ تلك الوصية، حتى لو صادف التنفيذ بعض الصعاب ؟

ج : جاء فى كتاب «الأذكار» للنووى «ص ١٦٥» حديث رواه البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخلت على أبى بكر رضى الله عنه ، يعنى وهو مريض ، فقال : فى كم كفنتم النبى ﷺ ؟ فقلت : فى ثلاثة أثواب ، قال : فى أى يوم توفى رسول الله ﷺ ؟ قالت : يوم الإثنين ، قال : فأى يوم هذا ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : أرجو فيما بينى وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يمرّض فيه ، به رذّع - أثر - من زعفران ، فقال : اغسلوا ثوبى هذا ، وزيدوا عليه ثوبين ، فكفونى فيها ، قلت : إن هذا خلق قديم - قال ؟ إن الحى أحق بالجديد من الميت ، إنما هو للمهلة - بضم الميم وفتحها وكسرهما وسكون الهاء ، وهو الصديد الذى يتحلل من بدن الميت - فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل أن يصبح .

وروى البخارى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لمّا جرح : إذا أنا قبضت فاحملونى ، ثم سلّم وقل - لعائشة - : يستأذن عمر، فإن أذنت لى فأدخلونى ، وإن ردتنى ردونى إلى مقابر المسلمين .

وروى مسلم عن عامر بن سعد بن أبى وقاص قال : قال سعد : ألدوا لى لحدا ، وانصبوا على اللّين نعبا كما صنع برسول الله ﷺ وروى مسلم أيضا عن عمرو بن العاص رضى الله عنه أنه قال ، وهو فى سبابة الموت : إذا أنا مت فلا تصحبنى نائحة ولا نار، فإذا دفنتمنى فثبّثوا على التراب شنا، ثم أقيموا حول قبرى قدر ما ينحر جزور ويقسم

لحمها، حتى أستاذس بكم وأنظر ماذا أراجع به رسل ربي. قوله شنوا، روى بالسين المهملة، وبالمعجمة يعنى بالشين، ومعناه صبوه قليلا قليلا .

ثم قال النووي بعد هذه الروايات : وينبغي ألا يقلد الميت ويتابع في كل ما وصى به ، بل يعرض ذلك على أهل العلم ، فما أباحوه فعل وما لا فلا ، وأنا أذكر من ذلك أمثلة . فإذا أوصى بأن يدفن في موضع من مقابر بلده ، وذلك الموضع معدن الأخيار - يعنى بجوار الصالحين - فينبغي أن يحافظ على وصيته ، وإذا أوصى بأن يصلى عليه أجنبى فهل يقدم فى الصلاة على أقارب الميت ؟ فيه خلاف للعلماء ، والصحيح فى مذهبنا أن القريب أولى ، لكن إن كان الموصى له ممن ينسب إلى الصلاح أو البراعة فى العلم مع الصيانة والذكر الحسن استحب للقريب الذى ليس هو فى مثل حاله إثارة ، رعاية لحق الميت ، وإذا أوصى بأن يدفن فى تابوت لم تنفذ وصيته ، إلا أن تكون الأرض رخصة أو ندبة يحتاج فيها إليه ، فتنفذ وصيته ، وكذلك إذا كان فى الأرض سباع يخشى أن تأكل الجثة ولا يحميها إلا التابوت ، ويكون من رأس المال كالكفن ، وإذا أوصى بأن ينقل إلى بلد آخر لا تنفذ وصيته ، فإن النقل حرام على المذهب الصحيح المختار الذى قاله الأكثرون وصرح به المحققون ، وقيل مكروه ، قال الشافعى رحمه الله : إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس ، فينقل إليها لبركتها . وإذا أوصى بأن يدفن تحته مضربة أو مخدعة تحت رأسه أو نحو ذلك لم تنفذ وصيته ، وكذا إذا أوصى بأن يكفن فى حرير ، فإن تكفين الرجال فى الحرير حرام ، وتكفين النساء فيه مكروه ليس يحرام .

ولو أوصى بأن يكفن فيما زاد على عدد الكفن المشروع أو فى ثوب لا يستر البدن لا تنفذ وصيته ، ولو أوصى بأن يقرأ عند قبره أو يتصدق عنه وغير ذلك من أنواع القرب نفذت ، إلا أن يقرن بها ما يمنع الشرع منها بسببه ، ولو أوصى بأن تؤخر جنازته زائدا عن المشروع لم تنفذ ، ولو أوصى بأن يبنى عليه فى مقبرة مسبلة للمسلمين لم تنفذ ، ولو أوصى بأن يبنى عليه فى مقبرة للمسلمين لم تنفذ وصيته ، بل ذلك حرام .

س : فى بعض الأحيان يضطر الإنسان إلى التعريف بنفسه إذا وجد فى جماعة يجهلونه حتى يعرفوا له قدره، فيذكر مركزه العلمى وإنتاجه ونسبه وما إلى ذلك فهل هذا يجوز ؟

ج : من أحسن من أجاب على هذا السؤال الإمام النووى فى كتابه « الأذكار » فقال فى ص ٢٧٦ : قال الله تعالى ﴿ فلا تزكوا أنفسكم ﴾ [سورة النجم : ٣٢] اعلم أن ذكر محاسن نفسه ضربان، مذموم ومحبوب، فالمذموم أن يذكره للافتخار وإظهار الارتفاع والتميز على الأقران وشبه ذلك .

والمحسوب أن يكون فيه مصلحة دينية، وذلك بأن يكون أمراً بالمعروف أو ناهياً عن المنكر أو ناصحاً أو مشيراً بمصلحة أو معلماً أو مؤدباً أو واعظاً ومذكراً أو مصلحاً بين اثنين، أو يدفع عن نفسه شراً أو نحو ذلك، فيذكر محاسنه ناوياً بذلك أن يكون هذا أقرب إلى قبول قوله واعتماد ما يذكره، أو أن هذا الكلام الذى أقوله لا تجدونه عند غيرى فاحتفظوا به، أو نحو ذلك .

وقد جاء فى هذا المعنى ما لا يحصى من النصوص، كقول النبى ﷺ « أنا النبى لا كذب، أنا سيد ولد آدم، أنا أول من تتشق عنه الأرض، أنا أعلمكم بالله وأتقاكم، إني أبيت عند ربي » وأشباهه كثيرة، وقال يوسف ﷺ ﴿ اجعلنى على خزانة الأرض إني حفظ علم ﴾ [سورة يوسف : ٥٥] وقال شعيب ﷺ ﴿ ستجدنى إن شاء الله من الصالحين ﴾ [سورة القصص : ٢٧] وقال عثمان رضى الله عنه حين حصر ما رويناه فى صحيح البخارى أنه قال : ألتئم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال « من جهز جيش العسرة فله الجنة » فجهزتهم، ألتئم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال « من حفر بئر رومة فله الجنة » فحفرتها، فصدقوه بما قال . وروينا فى صحيحيهما عن سعد بن أبى وقاص رضى الله

عنه أنه قال حين شكاه أهل الكوفة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقالوا : لا يحسن صلى ، فقال سعد : والله إنى لأول رجل من العرب رمى بسهم فى سبيل الله تعالى ، ولقد كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ... وذكر تمام الحديث . وروينا فى صحيح مسلم عن على رضى الله عنه قال : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبى ﷺ إلى أنه لا يحببى إلا مؤمن ، ولا يبغضنى إلا منافق ، ومعنى برأ : خلق ، والنسمة : أى النفس وفى البخارى ومسلم عن أبى وائل قال : خطبنا ابن مسعود رضى الله عنه فقال : والله لقد أخذت من فى رسول الله ﷺ - أى من فمه - بضعا وسبعين سورة ، ولقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنى من أعلمهم بكتاب الله تعالى وما أنا بخيرهم ، ولو أعلم أن أحدا أعلم منى لرحلت إليه ، وفى صحيح مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن البدنة إذا أُنْحَقَتْ - وقفت من الإعيان - فقال : على الخير سقطت ، يعنى نفسه ، وذكر تمام الحديث ، ونظائر هذا كثيرة لا تنحصر ، وكلها محمولة على ما ذكرنا .

س : لماذا اهتز عرش الرحمن لسعد بن معاذ ؟

ج : اهتز عرش الرحمن على المعانى التى فسر بها هو تكريم له ، لأنه أبلى بلاء حسنا فى غزوة الخندق ، حيث خرج إلى العدو وهو ينشد :

لَبْتُ قَلِيلًا يَلْحَقُ الْهَيْجَا حَمَلٌ * لَا بَأْسَ بِالْمَوْتِ إِذَا حَانَ الْأَجَلُ

فأصابه سهم العدو فى ذراعه التى لم يغطها الدرع فقال : اللهم إن كنت أبقيت من حرب قريش شيئا فأبقني لها ، فإنه لا قوم أحب إلى أن أجاهد من قوم آذوا رسولك وكذبوه وأخرجوه ، وإن كنت وضعت الحرب بيننا وبينهم فاجعله لى شهادة ولا تمتنى حتى تقرعنى فى بنى قريظة ، وأمر له الرسول ﷺ بخيمة يعالج فيها ، وقال الرسول عند استقباله « قوموا إلى سيدكم » وحكم فى بنى قريظة بقتل جنودهم وسبى ذراريهم ، فقال الرسول ﷺ « حكمت بحكم الملك » ولم تأخذه الرحمة وصلة الولاء أن يخفف عنهم . ولما انفجر عرقه احتضنه الرسول فجعل الدم يسيل عليه ، وبكاه أبو بكر وعمر ، ولما دفنه الرسول وانصرف جعلت دموعه تنزل على لحيته ، ولما رأى أمه تندبه قال « كل نادبة كاذبة إلا نادبة سعد » ولما حملت جنازته قال المنافقون : ما أخف جنازته ، وذلك لحكمه فى بنى قريظة ، فقال ﷺ « إن الملائكة كانت تحمله » .

ذلك إلى جانب موقفه يوم بدر عندما استشار النبي ﷺ أصحابه ، فقال قولا عظيما يدل على حبه للرسول وعلى شجاعته وشوقه إلى الشهادة . هذا بعض من سيرة سعد ومقاماته وتكريم الله له .

س : هل يجوز أن يتولى علاج المرأة أو توليدها رجل أجنبي ؟

ج : من القواعد الفقهية أن الضرورات تبيح المحظورات ، ومعلوم أن المرأة لا يجوز لها أن تكشف عن شيء من جسمها لرجل أجنبي - فيما عدا الوجه والكفين على تفصيل في ذلك - وبالتالي لا يجوز للمس بدون حائل ، أما عند الضرورة المصورة بعدم وجود زوج أو محرم أو امرأة مسلمة تقوم بذلك فلا مانع من النظر واللمس ، مع مراعاة القاعدة الفقهية الأخرى وهي : أن الضرورة تقدر بقدرها .

ولهذا الاستثناء احتياطات وآداب نورد فيها بعض ما قاله العلماء .

جاء في كتاب « الإقناع في شرح متن أبى شجاع » للشيخ الخطيب في فقه الشافعية «ج ٢ ص ١٢٠» أن النظر للمداواة يجوز إلى المواضع التي يحتاج إليها فقط ، لأن في التحريم حيثئذ حرجا ، فللرجل مداواة المرأة وعكسه ، وليكن ذلك بحضرة محرم أو زوج أو امرأة ثقة إن جوزنا خلوة أجنبي بامرأتين وهو الراجح ، ويشترط عدم امرأة يمكنها تعاطي ذلك من امرأة ، وعكسه كما صححه كما في زيادة « الروضة » وألا يكون ذميا مع وجود مسلم ، وقياسه - كما قال الأذرى - ألا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح ، ولو لم نجد لعلاج المرأة إلا كافرة ومسلما فالظاهر أن الكافرة تقدم ، لأن نظرها ومساها أخف من الرجل ، بل الأشبه عند الشيخين أنها تنظر منها ما يبدو عند المهنة ، بخلاف الرجل . وقيد - في الكافي - الطبيب بالأمين ، فلا يعدل إلى غيره مع وجوده . ثم قال :

وشرط الماوردى أن يأمن الاقتان ولا يكشف إلا قدر الحاجة ، وفي معنى ما ذكر نظر الخاتن إلى فرج من يخته ، ونظر القابلة إلى فرج التي تولدها . ويعتبر في النظر إلى الوجه والكفين مطلق الحاجة ، وفي غيرهما - ما عدا السواتين - تأكدها ، بأن يكون مما

يسيح التيمم كشدة الضنا، وفى السواتين مزيد تأكدها، بألا يعد التكشف بسببها هتكا للمروءة.

وفى حاشية عوض على شرح الخطيب المذكور ما يدل على أن المباح فى العلاج ما كان بالنظر، أما اللمس فيجوز عند الحاجة، وإلا فلا، وجاء فيها: رتب البقينى المعالج فى المرأة بأن يقدم أولا المرأة المسلمة فى مسلمة، ثم صبي مسلم غير مراهق، ثم كافر غير مراهق، ثم مراهق مسلم، ثم مراهق كافر، ثم المحرم المسلم، ثم المحرم الكافر، ثم الممسوح المسلم، ثم المرأة الكافرة، ثم الممسوح الكافر، ثم المسلم الأجنبى، ثم الكافر الأجنبى. والزوج مقدم على الكل. انتهى.

س : لو قتل مسلم كافرا هل يقتص من المسلم ويقتل ؟

ج : يقول الله سبحانه في شأن اليهود والتوراة ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ [سورة المائدة : ٤٥] ويقول في المسلمين ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] .
فالقصاص في القتل مشروع في الإسلام وقبل الإسلام، مشروع بين أهل كل دين فيما بينهم، النفس اليهودية بالنفس اليهودية، والنفس المسلمة بالنفس المسلمة، أما إذا قتل مسلم شخصا غير مسلم فهل يقتص منه بالقتل ؟ يقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري وغيره عن علي رضي الله عنه في محتويات الصحيفة « لا يقتل مسلم بكافر » وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود « ولا ذو عهد في عهد » . وروى أحمد وابن ماجه والترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قضى ألا يقتل مسلم بكافر، وفي رواية : ولا ذو عهد في عهد .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن مسلما قتل رجلا من أهل الذمة فرفع إلى عثمان رضي الله عنه فلم يقتله، وغلظ عليه الدية . قال ابن حزم : هذا في غاية الصحة، فلا يصح عن أحد من الصحابة شيء غير هذا، إلا ما رويناه عن عمر أنه كتب في مثل ذلك أن يقاد به، ثم ألحقه كتابا فقال : لا تقتلوه ولكن اعتقلوه .
« نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١٠ » .

قال الشوكاني « ص ١١ » : فيه دليل على أن المسلم لا يقتل بالكافر . أما الكافر الحربى فذلك إجماع كما حكاه صاحب البحر . وأما الذمى فذهب الجمهور إليه، لصديق اسم الكافر عليه . وذهب الشعبي والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقتل المسلم بالذمى . وفي هذا الاستدلال مناقشة .

فرأى الجمهور أقوى بدليل ما ذكره الشافعي في « الأم » أن النبي ﷺ قال ذلك في خطبة يوم الفتح ، بسبب القتل الذي قتلته خزاعة وكان له عهد ، فقال النبي ﷺ « لو قتلت مسلماً بكافر لقتلته به » وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » فأشار بقوله « لا يقتل مسلم بكافر » إلى تركه الاقتصاص من الخزاعي بالمعاهد الذي قتلته ، ويقول « ولا ذو عهد بعهد » إلى النهي عن الإقدام على ما فعله القاتل المذكور ، فيكون قوله « ولا ذو عهد في عهده » كلاماً تاماً لا يحتاج إلى تقدير .

ومما استدل به الحنفية قوله تعالى ﴿ أن النفس بالنفس ﴾ فهو حكم عام بين كل نفسين ، ويرد عليه بأن هذا العموم الذي في الآية مخصص بأحاديث الباب « عنوان الباب في الكتاب » .

ومن أدلتهم أيضاً حديث أن النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد ، وقال « أنا أكرم من وفي بدمته » ويرد عليه بأنه حديث مرسل ، وفي سنده من هو ضعيف .

ومن أدلة الجمهور من القرآن قوله تعالى ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ [سورة النساء : ١٤١] وقوله ﴿ لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾ [سورة الحشر : ٢٠] وكذلك من أدلتهم من السنة عدم القصاص من المسلم الذي لطم اليهودي القاتل : لا والذي اصطفى موسى على البشر رواه مسلم وحديث « الإسلام يعلو ولا يعلى عليه » وهو حديث فيه مقال ، لكنه علقه البخاري في صحيحه .

س : يقول بعض الناس إن حديث « من بدل دينه فاقتلوه » معارض للقرآن الذي لم يجعل للردة حداً في الدنيا، بل جعل له عقوبة في الآخرة، ولذلك لا يعمل بالحديث، وبخاصة أنه حديث أحاد والحدود لا تثبت إلا بالحديث المتواتر، كما أن هذا الحديث لو أخذ به يطبق على من بدل دينه من غير المسلمين، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : فهذا السؤال فيه ثلاث نقاط :

١ - أين معارضة الحديث للقرآن ؟ الواقع أنه لا تعارض، لأن القرآن إذا قرر عقوبة أخروية على معصية فلا يمنع أن تكون هناك عقوبة دنيوية، فقد قرر عقوبة القتل العمد بمثل قوله ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ [سورة النساء : ٩٣] ومع ذلك قرر العقوبة في الدنيا بالقصاص بمثل قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] وكذلك حرم السرقة لأنها ظلم وعقابه شديد في الآخرة، فقال في الغلول وهو صورة من السرقة ﴿ ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة ثم توفي كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ﴾ [سورة آل عمران : ١٦١] ومع ذلك قرر العقوبة في الدنيا بقطع اليد، قال تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ [سورة المائدة : ٣٨] وكذلك حرم الزنا في آيات كثيرة وقرر له عقوبة في الدنيا وهي الجلد مائة وحرَم القذف للمحصنات المؤمنات الغافلات المؤمنات، وقرر له عقوبة في الدنيا وهي الجلد ثمانين ...

وعقوبة الآخرة هي لمن مات ولم يتب، ومن التوبة إقامة الحد على الرأى بأن الحدود جوارب، فهل القرآن يعارض بعضه بعضاً؟ وإذا كان قد قرر عقوبة المرتد في قوله ﴿ ومن

يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴿ [سورة البقرة : ٢١٧] وكل العقوبات الأخروية لم تأت بصيغة المحصر فذلك لا يمنع من العقوبات الدنيوية .

٢ - هل حديث الأحاد لا تثبت به الحدود ؟ هذا خطأ ، لأن العقائد هى التى لا تثبت بحديث الأحاد عند بعض العلماء ، حيث إنها لا تفيد العلم القطعى ، وإن قال الشافعى بأنها تفيد العلم القطعى ، أما الأحكام العملية وفروع الشريعة فيؤخذ فيها بحديث الأحاد إذا كان صحيحا بأقسامه الثلاثة ، الغريب والعزيز والمشهور ، وكذلك إذا كان الحديث حسنا ، ومن ذلك حد الرجم للزانى المحصن . فقد ثبت بالحديث غير المتواتر وهو ما رواه البخارى ومسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، الثيب الزانى والقاتل والتارك لدينه المفارق للجماعة » وما رواه مسلم « خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وثبت فى الصحيحين أن النبى ﷺ أمر برجم امرأة زنى بها العسيف لما أقرت ، وأمر برجم رجل أقر بالزنا بعد استيضاحه ، وأكد رجم المحصن عمر ، وأجمع عليه المسلمون .

وكذلك حد شرب الخمر ثبت بالحديث الذى رواه مسلم عن على : جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلى .

يؤخذ من هذا أن بعض الحدود ثبت بالسنة غير المتواترة كما فى شرب الخمر ، وكما فى رجم الزانى المحصن ، وإن كان البعض قد قال : إن رجم المحصن حديثه متواتر .

٣ - إن حد الردة ثابت على المسلم الذى ترك الإسلام ، وهذا شرعا ، ولا شأن لنا بشرع نسخه الإسلام ، وكل إنسان غير مسلم لو ترك دينه وأسلم لا يؤاخذ بما حدث منه قبل الإسلام كما قال تعالى ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ [سورة الأنفال : ٢٨] ولا شأن لنا بمن انتقل من دين غير الإسلام إلى دين آخر غيره ، فالكفر

كله ملة واحدة، فلا تلازم بين المسلم المرتد، وغير المسلم التارك لدينه، وقياسه عليه قياس مع الفارق كما يقولون .

والخلاصة أن عدم النص في القرآن على عقوبة دنيوية إلى جانب العقوبة الأخروية لا يلزم منه منع العقوبة الدنيوية إذا ثبتت بطريق السنة الصحيحة متواترة كانت أو غير متواترة، وأن الحدود تثبت بالسنة غير المتواترة، وأن حد الردة هو للمسلم التارك للإسلام وليس لغيره من الأديان الأخرى .

* * *

س : هل التعبير بمثل « يقول كافة العلماء كذا » خطأ ؟

ج : قال النووي في شرحه لصحيح مسلم « ج ١٣ ص ١٤٢ » عند قول سيدنا على رضي الله عنه : « ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا » .

قال النووي : هكذا تستعمل « كافة » حالا . وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف كقولهم : هذا قول كافة العلماء ، ومذهب الكافة . فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم .

« ١ : يزعم بعض رجال العصر أن الحضارة الغربية هى أول حضارة كونت جمعيات للرفق بالحيوان ، فهل فى الإسلام ما يفند زعم هؤلاء ؟

ج : من أعظم الصفات التى تميز بها النبى ﷺ صفة الرحمة ، والنصوص فى ذلك كثيرة ، ولذلك حرص عليها ودعا إليها وقال فيما قال « من لا يرحم لا يرحم » رواه البخارى ومسلم ، وقال « لا تنزع الرحمة إلا من شقى » رواه الترمذى وقال : حسن صحيح .

ومن مظاهر رحمته الشاملة رحمته بالحيوان الأعجم ، الذى سخره الله لخدمة الإنسان ، فمن الواجب صيانة هذه النعمة حتى يدوم الانتفاع بها ، بل إن رحمته شملت الحيوانات الأخرى التى لا تظهر فيها المنفعة المباشرة فى الأمور الأساسية للحياة ، لأنها على كل حال مخلوقات تحس بما يحس به كل حيوان ، ولهذه الرحمة ألوان ومظاهر منها :

١ - عدم حبس الطعام عنها وتجويعها وعدم العناية بها ، وجاء فى ذلك حديث البخارى ومسلم « عذبت امرأة فى هرة حبستها ، لا هى أطعمتها وسقتها إذ حبستها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض » وحديث أبى داود أنه ﷺ مر ببعير قد لحق ظهره ببطنه ، أى هزبل من الجوع ، فقال « اتقوا الله فى هذه البهائم ، فأركبوها صالحة وكلوها صالحة » .

٢ - تيسير إطعامها والعناية بها ، وقد أخبر ، ﷺ أن رجلا نزل بئرا فسقى كلبا يلهث من شدة العطش ، فشكر الله له فغفر له ولما سأله الصحابة عن الأجر فى سقى البهائم قال « فى كل ذات كبد رطبة أجر » رواه البخارى . وفى حديث رواه مسلم « ما من مسلم

يفرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » وكان ﷺ يفضي الإناء للهرة - أى يميله - حتى تشرب ، ثم يتوضأ بما فضل منها كما رواه الدارقطني عن عائشة .

٣ - عدم إلحاق ضرر بالحيوان أبداً كان هذا الضرر، ومنه تحميله ما لا يطيق ، وإرهاقه فى السير، ففى مسلم وغيره قوله ﷺ « إذا سافرتم فى الخصب فأعطوا الإبل حظاً من الأرض » وروى عن أبى الدرداء قوله لبعير له عند الموت : يا أيها البعير لاتخاصمنى عند ربك ، فإنى لم أكن أحملك فوق طاقتك . وأخرج الطبرانى عن على قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فارجموهم حتى ينزل أحدهم .

٤ - عدم اتخاذ الحيوان أداة للهو، كجعله غرضاً للتسابق فى رميه بالسهم ، ويشبهه ما يعرف اليوم بمصارعة الثيران ، فقد مر عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بفتيان من قريش نصبوا طيراً وهم يرمونه ، وجعلوا لصاحبه كل خاطئة من نبلهم ، فقال لهم : إن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئاً فيه روح غرضاً . رواه البخارى ومسلم .

٥ - الإحسان إلى الحيوان عند الذبح ، وجاء فى ذلك حديث الطبرانى والحاكم وصححه : أن رجلاً أضجع شاة ليذبحها وهو يُحدّ شفرته ، فقال ﷺ « أتريد أن تميتها موتات ، هلا أحددت شفرتك قبل أن تضجعها » ؟ وفى حديث آخر « إن الله كتب الإحسان فى كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » رواه مسلم . يقول ربيعة الراى : من الإحسان ألا تذبح ذبيحة وأخرى تنظر إليها .

٦ - روى أبو داود أن النبى ﷺ كان فى سفر ومعه بعض أصحابه ، فذهب لبعض شأنه ، فأخذ جماعة منهم فرخين لطائر يسمى « قُبْرَة » فجعلت تحوم وتعلو وتهبط لتخلص ولديها منهم ، فلما رآها ﷺ قال « من فجع هذه بولدها ؟ ردوا ولديها إليها » .

تلك بعض المظاهر التى تدل على مدى رحمة الإسلام ونبي الإسلام بالحيوان ، سبق به ما تنادوا به حديثاً من وجوب الرفق بالحيوان ، وهو دليل على أنه دين صالح لكل زمان ومكان ، يقوم بهذه الأعمال على أنها طاعة وقربة إلى الله يرجى عليها الأجر ، وإذا كانت بعض الدول تحرص على الرفق بالحيوان كأنجلترا التى تأسست بها جمعية لذلك سنة ١٨٢٩ م ، فأولى أن يكون عندها رفق بالإنسان الذى يستعبدونه بالاستعمار ومظاهرة التى تتنافى مع الإنسانية التى كرم الله بها آدم وذريته .

س : من أين تتكون الألوان التي نراها في القوس الذي يظهر في الجو وقت المطر ؟

ج : قوس قزح ظاهرة جوية تحدث عقب نزول المطر، قال أهل الذكر « عالمنا الذي نعيش فيه ص ٢٩ » : إنه مجموعة من انعكاسات ضوئية يتحلل فيها الضوء إلى ألوان الطيف السبعة، تعبر عنه بعض اللغات بقوس في السماء، أو قوس المطر، وتحدث عنه القزويني المتوفى سنة ٦٨٢ هـ في كتابه « عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات ص ٦٦ » بما لا يبعد كثيرا عما قاله المحدثون .

ولا يوجد نص في القرآن ولا في حديث النبي ﷺ يتحدث عنه حديثا علميا، إنما النصوص الواردة هي في الأمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض، والمراد بالنظر هو التدبر والتفكر، لا مجرد النظر بالبصر مع غفلة القلب وذهول العقل، لأن نتيجة النظر المأمور به في القرآن هي الإيمان بالله سبحانه لمن لا يكون مؤمنا، وتعميق الإيمان في القلب لمن يكون مؤمنا، قال تعالى ﴿ أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها ومالها من فروج * والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج * تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ﴾ [سورة ق: ٦-٨] .

فقوس قزح كظاهرة جوية من صنع الله سبحانه يرشد علماء الدين إلى رصدتها وتدبرها ومحاولة الاستفادة منها فيما يصلح المعاش والمعاد، أي في الدنيا والآخرة، ولا عبرة بما يظنه بعض الناس من ربط هذا القوس بأحداث ستقع، فليس فيه أكثر من ارتباطه بالمطر، والمطر له أثره في حياة الناس، إن نزل بقدر معلوم كان خيرا وبركة، وإن كان غزيرا كانت السيول المدمرة، والله وحده هو الذي يملك التصرف كما قال سبحانه

﴿ وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء ﴾
[سورة النور : ٤٣] .

هذا ، وقد ذكر النووى فى كتابه « الأذكار ص ٣٦٦ » أنه يكره أن يقال : قوس قزح ،
وأورد فى ذلك حديثا رواه أبو نعيم فى « الحلية » « لا تقولوا قوس قزح ، فإن قزح
شيطان ، ولكن قولوا قوس الله عز وجل فهو أمان لأهل الأرض » .

س : ما حكم الدين فى الدروس الخصوصية إذا كانت بناء على رغبة أولياء الأمور؟

ج : الدروس الخصوصية تعليم لا مانع من أخذ الأجرة عليه ما دام غير متعين على المعلم ، وما دامت هناك رغبة فيه من أولياء أمور الطلاب .
والمحظور هو تقصير المدرس فى أداء واجبه الأصلى فى المدرسة وحمله الطلاب على أخذ دروس خصوصية ، وتكون الدروس عنده بالذات ، كما أن استغلاله لإعطاء الدرس الخصوصية وربط نجاح الطالب به حتى لو لم يكن أهلا للنجاح - وذلك بوسائل معروفة - حرام ، وأيضا التفرغ فى تقدير الأجور ، وبخاصة على من يعلم رقة حالتهم المادية لا يرضاه الدين .
وذلك إلى جانب المحاذير الأخرى فى الدروس الخصوصية مع اختلاف الجنس وفى ظروف يخشى منها الفساد .

س : إذا أصيب الإمام أثناء الصلاة بألم ولم يستطع أن يكمل الصلاة فهل يجوز أن يختار من المصلين من يحل محله لإتمام صلاة المأمومين ؟

ج : نعم ، يجوز للإمام إذا أحس بالألم أن يستخلف أحد المأمومين ليكمل الصلاة ، بدليل ما رواه البخاري أن عمر رضى الله عنه لما ضرب وهو يصلى أخذ عبد الرحمن بن عوف فقدمه فصلى بهم صلاة خفيفة ، وكذلك روى سعيد بن منصور أن عليا كرم الله وجهه صلى ذات يوم فَرُغَفَ - نزل دم من أنفه - فأخذ بيد رجل فقدمه ، ثم انصرف .

* * *

س : لماذا كانت إجازة المدارس في البلاد الإسلامية بعد ظهر الخميس ويوم الجمعة ؟

ج : يقال : إن عمر رضى الله عنه لما شجع الكتاتيب لتحفيظ القرآن ومدارسته بإنشاء أول كُتَّاب بجوار الحرم النبوي كُلَّفَ عامر بن عبد الله الخزاعي بتعليم الأولاد ، على أن يكون ذلك بدرس بعد صلاة الصبح إلى الضحى ، ودرس بعد صلاة الظهر إلى العصر ، ولما خرج إلى الشام وغاب شهرا خرج المسلمون على مسيرة يوم للقاءه ومعهم الصبيان ، فكان يوم الخميس ، فتأخر عنهم إلى الغروب ، ثم تعبوا يوم الجمعة ولم يحضروا إلى الكُتَّاب ، فلما علم عمر بذلك أجازهم هذين اليومين من كل أسبوع « ص ٢ من كتاب : نظام التعليم العربى ، لأدم الألورى ، وربما نقله من المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٢٢٧ » .

س : هل تقطع يد السارق في كل حالات السرقة، وكيف يكون القطع ؟

ج : قطع يد السارق في السرقة عقوبة حَدِّيَّة وليست تعزيرية، ولا بد من الاحتياط والتأكد من توافر أركان الجريمة، بناء على قوله ﷺ « ادروا الحدود بالشبهات » وفي رواية « ادروا الحدود ما وجدتم لها موقعا » وفي موضع آخر من هذا الكتاب تخريج هذا الحديث .

ومن الشروط التي تتحقق بها السرقة الموجبة للحد، بالنسبة للسارق البلوغ والعقل والاختيار وعدم وجود شبهة للسارق في الشيء المسروق - وتوضيح الشبهة بطول، وأن يكون المسروق مما يتمول ويملك، مع اختلاف الفقهاء في هذا المعنى، وأن يبلغ المسروق نصابا في الزكاة « ثمن خمسة وثمانين جراما من الذهب عيار (٢١) أو ثمن ستمائة جرام من الفضة تقريبا » وأن يكون المسروق في حوز يناسبه، وفي تحديده خلاف .

ويثبت الحد بإقرار السارق أو شهادة عدلين، وإذا ثبت الحد فلا شفاعة فيه، وحديث المخزومية التي سرت فقطع النبي ﷺ يدها معروف، حيث رفض الشفاعة فيه، وأقسم أن فاطمة بنته لو سرت لقطع يدها .

وعند عدم وجود الشهود يندب للقاضي أن يلحق السارق المعترف ما يمنع عنه إقامة الحد، كإنكاره السرقة، أو ادعاء أن المسروق ملكه، فإن أصر على اعترافه أقيم عليه الحد، وإن رجع لا يقام عليه الحد ولكن توقع عليه عقوبة تعزيرية .

والعقوبة إذا استوفت السرقة شروطها وأركانها هي الحد وهو قطع اليد، كما قال تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾

[سورة المائدة : ٣٨] فقطع يده اليمنى من المفصل وهو الكوع ، فإذا سرق مرة ثانية تقطع رجله اليسرى ، فإذا سرق مرة ثالثة قال أبو حنيفة : يعزر ويحبس ، وقال الشافعى وغيره : تقطع يده اليسرى فإن عاد قطعت رجله اليمنى ، فإن عاد عزر وحبس .
قال العلماء : ومن التنكيل بالسارق وزجر غيره أمر الشارع بتعليق يده المقطوعة فى عنقه ، روى أبو داود والنسائى والترمذى أن رسول الله ﷺ أتى بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقت فى عنقه .

* * *

س : هل قول الإنسان لآخر يعبه أو يحترمه : فداك أبى ، جائز ؟

ج : قال النووى فى كتابه « الأذكار » ص ٣٦٩ : المذهب الصحيح المختار أنه لا يكره قول الإنسان لغيره : فداك أبى وأمى ، أو جعلنى الله فداك . وقد تظاهرت على جواز ذلك الأحاديث المشهورة فى الصحيحين وغيرهما ، وسواء كان الأبوان مسلمين أو كافرين . وكره بعض العلماء ذلك إذا كانا مسلمين ، وكره مالك بن أنس أن يقال : جعلنى الله فداك . وأجازه بعضهم ، وقال القاضى عياض : ذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك ، سواء كان المفدى به مسلماً أو كافراً ، وأيد النووى ذلك لوجود أحاديث صحيحة كثيرة فى جوازه .

س : ما هي الطريقة الرفاعية وما هو منهجها ؟

ج : الطريقة الرفاعية نسبة إلى الشيخ أحمد بن الحسين الرفاعي الذي ولد سنة ٥١٢ هـ في بلدة « أم عبيدة » بأرض البطائح بالعراق، ومات بها يوم الخميس ١٢ من جمادى الأولى سنة ٥٧٠ هـ كما يقول الشعرائي في « الطبقات الكبرى ج ١ ص ١٤٠ - ١٤٥ » أو سنة ٥٧٢ هـ كما تقول الدكتورة سعاد ماهر، ودفن هناك . أما الرفاعي الموجود في مصر فمن نسله .

وجاء في الجزء الأول ص ٣٠٤ من كتاب « مساجد مصر وأولياؤها » للدكتورة سعاد ماهر أنه ولد بتيما، وحفظ القرآن صغيراً، وتردد على مجالس العلماء والصوفية، وكسب قوته بعمله ويده، وكان يشترط على تلاميذه ومريديه أن يكون لهم عمل يكسبون منه العيش، وفي سن الخامسة والعشرين توفي خاله الشيخ منصور البطائحي بعد أن ولاه خلافة طريقته التي عبر عنها في أقوال صريحة منها : طريقى دين بلا بدعة، وهمة بلا كسل، وعمل بلا رياء، وقلب بلا شغل، ونفس بلا شهوة.

أما ما ينسب إلى طريقته من إمساك الثعابين ووضع الأسياخ في الجسد بدون دم ولا جرح فيقول ابن خلكان : لم نعر في ترجمة الرفاعي على ذكر أو إشارة لها من قريب أو بعيد .

وعلق محمد فريد جدى على أكلهم الحيات والجلوس على النار بأن ذلك لدخول الإنسان في حالة غير اعتيادية، كما هو موجود عند الديانات الهندية القديمة . وذكر الصوفي ابن العربي نوعاً من الرياضة الجسمانية والروحية توهم مزاولها للقيام بأعمال خارقة .

ترك الرفاعي مؤلفات في التوحيد والتفسير والحديث والتصوف والفقه، مثل كتاب : البهجة وشرح التنبيه في الفقه الشافعى . ويمكن الرجوع إلى كتاب الطبقات للشعرائي لمعرفة كثير من الأقوال المأثورة عنه .

س : هل تعتبر الغيبة أشد جرهما من الزنا ؟

ج : جاء فى « الترغيب والترهيب » للمحافظ المنذرى : روى عن جابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهما قالا ، قال رسول الله ﷺ « الغيبة أشد من الزنا » قيل : وكيف ؟ قال « الرجل يزنى ثم يتوب فيتوب الله عليه ، وإن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه » رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب الغيبة ، والطبرانى فى معجمه الأوسط والبيهقى ، ورواه البيهقى أيضا عن رجل لم يُسم عن أنس ، ورواه عن سفيان بن عيينة غير مرفوع وهو الأشبه .

يعنى هذا الحديث ليس متسويا إلى النبى ﷺ بطريق صحيح ، وهو من قول بعض الصحابة ، ولعله يريد بذلك التنفير والتحذير ، والتعليل بعدم مغفرة الغيبة إلا بمغفرة من اغتیب موجود أيضا فى الزنا إذا كان بالغضب ، فلا يغفر إلا بمسامحة المزنى بها أو من له حق من زوج أو ولى .

هذا ، والمحرمات كلها معاصى يجب البعد عنها دون تفريق بين الصغائر والكبائر ، ولا بين كبيرة وما هو أكبر منها ، وعند التوبة من المعاصى لكل منها طريقة تختلف عن الأخرى ، وبخاصة الكبائر ، مع التنبيه على أن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة .

س : هل يجوز للإمام أن يطيل في الركعة حتى يدركه من يسمعه يقول: إن الله مع الصابرين ؟

ج : لا مانع من إطالة الإمام في الركعة الأولى حتى يدركه من يريدون الاقتداء به عند شعوره بقدمهم أو سماع قولهم : إن الله مع الصابرين .

ففي حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يطول في الأولى ، قال : ففلطنا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى .

وعن أبي سعيد قال : لقد كانت الصلاة تقام فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ، ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطولها . رواه مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه .

س : يشاهد فى بعض الأندية الرياضية توجهُ الشبان للصلاة بالشورت، فهل تصح بهذه الملابس ؟

ج : الصلاة وقفة من العبد أمام الله سبحانه، يسبحه ويمجده ويطلب الهداية منه فى مناجاة بقراءة القرآن، وفى تذلل بالركوع والسجود، ومن أدب هذه العبادة ستر العورة إلى جانب الطهارة واستقبال القبلة، قال تعالى ﴿ يا بنى آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد ﴾ [سورة الأعراف : ٣١] والمراد بالزينة ما يستر العورة، وبالمسجد الصلاة فى بعض أقوال المفسرين، أى عليكم أن تستروا عوراتكم عند كل صلاة، وسترها يكون بشيء يحجب لون الجلد حتى لو كان ضيقاً يحددها .

وتحديد العورة يختلف فيه الرجل عن المرأة، أما المرأة فعورتها جميع بدنها ما عدا وجهها وكفيها، لقوله تعالى ﴿ ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها ﴾ [سورة النور : ٣١] فصلاتها مع انكشاف شيء منها باطلة وتجب إعادتها، والمالكية جعلوا لها عورة مغلظة تبطل الصلاة بعدم سترها. وهى ما عدا الأطراف من جسمها، أما المخففة كالرأس وما تحت الركبة فتصح الصلاة مع كشفها وإن كان كشفها حراماً أو مكروهاً، ويستحب إعادتها مستورة فى الوقت، وأما عورة الرجل فى الصلاة فالسؤأتان تبطل الصلاة بعدم سترهما، وأما ما عداهما من الفخذ والسرّة والركبة فقد اختلفت فيه الآراء، فجمهور الفقهاء على أنه عورة يجب ستره لحديث رواه أحمد والحاكم والبخارى فى تاريخه أن النبى ﷺ مرّ على معمرٍ وفخذه مكشوفتان فقال له « غطّ فخذيك فإن الفخذين عورة » وقال مثل ذلك لرجل آخر كما رواه مالك وحسنه الترمذى .

ومن هنا يرى جمهور الفقهاء أن الصلاة بالشورت الذى يكشف عن الفخذين باطلة . ومعنى هذا أن الذين يمارسون الألعاب الرياضية بالملابس القصيرة لا تصح صلاتهم إلا

بملايس ساترة عند الجمهور ، ومن أجل الحاجة أو الضرورة يمكن أن يتبعوا رأى من يقول : إن الفخذ ليس بعورة استنادا إلى حديث رواه البخارى عن أنس أن النبي ﷺ يوم خيبر حسر الإزار عن فخذيه أى كشفها حتى إنى لأنظر إلى بياض فخذيه، وبهذا أخذ الإمام مالك رضى الله عنه .

لكن الأدب مع الله يقضى باتباع رأى الجمهور لأنه الأحوط ، ولا يلجأ إلى غيره إلا عند الضرورة أو الحاجة كضييق الوقت وعدم وجود ثوب سابغ .

س : أنا أسكن في عمارة في أسفلها زاوية للصلاة، هل يجوز لي أن أصلي وأنا في مسكني خلف الإمام الذي يصلي في الزاوية مع العلم بأنني أعلم بكل أعماله في الصلاة عن طريق مكبر الصوت ؟

ج :. صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بضع وعشرين درجة، وقد بين الحديث سبب مضاعفة الثواب بقوله « و ذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه ما لم يحدث : اللهم صل عليه اللهم ارحمه، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة » فالحديث يحث على صلاة الجماعة في المسجد حتى يضاعف الثواب بالخطوات والانتظار فيه حتى تقام الصلاة ، وبعد الصلاة لختمها .

وهذه المضاعفة لا توجد في صلاة المنفرد في بيته بل لو صلاها جماعة في بيته سيضيع منه ثواب الخطوات والمكث في المسجد ، وإن كان للجماعة أيًا كان ثواب إن شاء الله .

وقد شرط العلماء لصحة صلاة الجماعة التمكن من ضبط أفعال الإمام إذا كان المأموم خارج المسجد الذي يصلي فيه الإمام وألا تزيد المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع، وألا يكون بينهما حائل يمنع وصول المأموم إلى الإمام لو أراد بدون انحراف عن القبلة، بمعنى أن الذي يريد أن يصلي جماعة في مسكن بالعمارة التي في أسفلها مسجد فيه إمام يصلي هل يستطيع النزول إليه على السلم دون انحراف عن القبلة ؟ إن أمكن صحت الجماعة وإلا فلا، هكذا قال الإمام الشافعي . ولكن الإمام مالكاً

يحكم بصحة الجماعة ما دام المأموم متمكنا من ضبط أفعال الإمام عن طريق مكبر الصوت .

والإمام أحمد يشترط رؤية المأموم للإمام أو مَنْ وراء الإمام، وهذا لا يحصل في الصورة الواردة في السؤال .

فالمخالصة أن صلاة الجماعة في صورة السؤال صحيحة عند الإمام مالك، باطلة عند غيره .

س : عندنا مسجد فى القرية ليس له إمام مخصوص، ولكن يوجد صبي يحفظ بعض القرآن الكريم يصلى بنا جماعة أحيانا فقال بعض المصلين: إن صلاته بهم لا تجوز لأنه صغير ولأن المأمومين أكبر منه، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : روى مسلم وغيره أن النبى ﷺ قال « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم » والمراد بالقراءة هنا كثرة الحفظ ومعرفة أحكام الدين، أى أفقههم كما قال بعض العلماء .

وروى البخارى وغيره أن عمرو بن سلمة نقل عن النبى ﷺ أنه قال « فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدهم وليؤمكم أكثركم قرآنا » فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا منى فقدموني بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين، وجاء فى رواية النسائي أنه ابن ثمان سنين، وجاء فى رواية أحمد وأبى داود أنه قال : فما شهدت مجمعا من جزم - وهم قومه - إلا كنت إمامهم إلى يومى هذا .

بناء على ما تقدم يجوز للصبي أن يكون إماما لمن هم أكبر منه سناً، وبخاصة إذا تميز عنهم بالتفقه فى الدين، وهذا ما قال به الإمام الشافعى رضى الله عنه، أما الإمام مالك فقد كره أو منع ذلك فى الفرائض وأما أبو حنيفة وأحمد، فقد اختلفت الرواية عنهما، والمشهور عنهما كما قال ابن حجر فى كتابه « فتح البارى » أنهما يجوزان أن يكون الصبي إماما فى النواقل كالتراويح والعيدى دون الفرائض، لكن هذه التفرقة لا معنى لها، لأن حديث عمرو فيه أذان للصلاة ثم الإمامة، والأذان لا يكون إلا للفريضة دون النافلة .

والذين منعوا إمامة الصبي أو كرهوها فى الفريضة استندوا إلى أثر عن ابن مسعود بأنه

لا يؤمُّ الغلامُ حتى تجب عليه الحدود، أى حتى يكلف بالبلوغ، وكذلك أثرٌ مثله عن ابن عباس رواهما الأثرم فى سننه، وليس مرفوعين إلى النبى ﷺ، بل هما رأيان لهما، وفى مثل هذا المقام يقدم الحديث المرفوع على الكلام الموقوف على الصحابى، كما يقدم ما رواه البخارى ومسلم على ما رواه الأثرم .

والموضوع موضح فى نيل الأوطار للشوكانى، ونخلصه أن إمامة الصبى فى الفرائض جائزة وصحيحة عند الشافعى ويمكن الأخذ به فى الصبى يصلى بوالدته وإخوته وأخواته، والتلميذ يصلى بزملائه، لكنها غير جائزة عند الأئمة الآخرين، والبالغ إن وجد أولى من الصبى .

س : نرى بعض الناس إذا انصرفوا من صلاة الجماعة لصلاة السنة تبادلوا الأماكن التى كانوا فيها، ولا يصلون السنة فى المكان الذى صلوا فيه الفريضة ، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : روى أحمد وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم أن النبى ﷺ نهى أن يوطن الرجل المكان فى المسجد كما يوطن البعير ^(١) .

تحدث العلماء عن هذا الحديث وقالوا : يكره للرجل أن يتخذ له مكانا خاصا فى المسجد لأداء الصلاة فيه ، بحيث يمنع غيره أن يصلى فيه ، وقد يكون هذا المكان مفضلا كالروضة الشريفة فى المسجد النبوى ، فلا يصح استئثار جماعة أو واحد به ، بل يدع الفرصة لغيره أن ينال شرف الصلاة فيه .

والذى يغير مواضع صلاته فى المسجد ولا يلتزم مكانا معينا قد يخشى أن يقع تحت طائلة هذا الحديث . ولكن المعقول أن تنقل المصلى فى عدة أماكن من المسجد يقصد منه كثرة ما يشهد له يوم القيامة بعمل الخير ، فإن الثابت أن أشياء كثيرة تكون شاهدة للإنسان أو عليه يوم القيامة ، كما قال تعالى ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾ [سورة النور : ٢٤] وقال « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا ، فقالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شيء » صح فى الحديث الذى رواه البخارى وغيره أن المؤذن لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس إلا شهد له يوم القيامة .

والرجل الذى يريد أن يصلى فى مواضع متعددة من المسجد أو من غيره يريد أن

(١) فعله : أوطن أو وطن .

تكثر الشهود له يوم القيامة بالصلاة ، والإنسان في هذا اليوم محتاج إلى كل شاهد يشهد له بالخير ويشفع له . قال تعالى ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زَلَزَلُهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالُهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَالُهَا ، يَوْمَئِذٍ تَحَدَّثُ أَخْبَارُهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ يقول المفسرون : أى تخبر الأرض بما عمل عليها من خير أو شر يوم القيامة ، وروى الترمذى بسند حسن صحيح ، أن النبى ﷺ لما قرأ هذه الآية قال « أتندرون ما أخبارها ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال « فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها ، تقول : عمل يوم كذا ، كذا وكذا » .

هذا ، وقد روى أبو داود وابن ماجه أن النبى ﷺ قال « لا يصلى الإمام فى مقامه الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتنحى عنه » كما روى أنه قال « أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله » يعنى فى النفل ، وفى إسناد هذين الحديثين مقال . «نيل الأوطار ج ٣ ص ٢٠٩ » ولكن تغيير مكان الصلاة للنوافل مشروع رجاء تعدد مواضع السجود التى تشهد للمصلى .

س : سمعت أن البترول فيه زكاة، ومقدارها الخمس، فهل هذا صحيح ؟

ج : بناء على عموم قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٧] وعلى ما رواه الجماعة عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال « والمعدن جبار وفي الركاز الخمس » تحدث الفقهاء عما يوجد فى باطن الأرض وحصل عليه الإنسان ، بدون بذل مال أو جهد ، وأسموه الركاز، وأوجبوا فيه الزكاة بمقدار الخمس، كما تحدثوا عن المعادن المستخرجة من الأرض بجهد كالذهب والبترول والكبريت ، وأوجبوا فيها الزكاة على خلاف بينهم فى أنواعها ومقدارها، فقال الشافعى ومالك : لا زكاة إلا فى الذهب والفضة فقط، وقال أحمد بن حنبل : تجب الزكاة فى كل ما يستخرج من الأرض حتى القار والنفط والكبريت ، ونخص أبو حنيفة الزكاة فى الجامد الذى يتمدد أو يذوب بالنار، كالحديد والذهب ، أما المائع كالقار والنفط فلا زكاة فيه، وكذلك ما لا يتمدد بالنار أو يذوب كالياقوت وكل ما يسمى بالأحجار الكريمة، فلا زكاة فيه .

والقدر الواجب فى المعدن عند مالك والشافعى وأحمد هو ربع العشر عند العثور عليه، دون اشتراط لحولان الحول . أما عند أبى حنيفة فهو الخمس، قل أو كثر . ثم إن جمهور العلماء على أن الخمس إذا وجب فى الركاز فهو على كل من وجده، سواء أكان مسلماً أم غير مسلم، وقصره الشافعى على من توفرت فيه شروط الزكاة ، ويصرف فى الوجهه التى تصرف فيها الزكاة ، لكن الجمهور جعله كالنسيء، مستندا فى ذلك إلى أثر عن عمر رضى الله عنه .

بعد ذلك يمكن أن يقال : إن فى البترول زكاة على رأى أحمد بن حنبل ، ولا زكاة فيه

عند بقية الأئمة . ولو كان تشريع الزكاة معمولاً به كبقية القوانين جاز لأولى الأمر أن يفرضوا عليه زكاة وبخاصة إذا كان له تأثير فعال في الاقتصاد القومى .

وإذا كان الذى يملك البترول هم المسئولون أى إنه ملك للدولة فهل تجب الزكاة فيه ؟ إن ما شرع بخصوص الركاز والمعادن هو بالنسبة إلى الأفراد والشركات المستقلة ، أما إذا كانت الدولة هى التى تملك البترول ، فهو مالها الذى هو مال الشعب كله يُنفقُ فى مصالحه ، ولا معنى لفرض زكاة عليه فالزكاة من أجل الأصناف والمجالات التى تحتاج إليها ، والمملوك للدولة داخل ضمن الميزانية العامة كمورد من الموارد التى تصب فى بيت المال أو خزانة الدولة يترك لولى الأمر التصرف فيه بما يحقق المصلحة المشروعة .

س: ما حكم الدين فى الراتب الذى يتقاضاه الموظف من مصلحة الضرائب ؟

ج : معلوم أن العلماء قالوا: يجوز للإمام أن يفرض ضرائب على القادرين إذا لم توفى الزكاة بسداد حاجات المحتاجين وإصلاح أحوال الأمة، ومعلوم أن ميزانيات الدول الإسلامية الآن لا تقوم فقط على الزكاة والموارد الأساسية الأولى، بل لها موارد متعددة منها الضرائب والرسوم وغيرها .

وإذا كان فى هذه الموارد شيء حرام فإنه لا يميز وحده بعيداً عن الحلال، وإنما يختلط الحلال بالحرام، ويصعب فصل أحدهما عن الآخر، وهنا قال العلماء - كما فى كتاب : إحياء علوم الدين للإمام الغزالى ج ٢ ص ١١٥ - :

لو اختلط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر، كحكم الأموال فى زماننا هذا لا يحرم تناول شيء منه ما دام محتتملاً للحلال والحرام، إلا أن يقترن بتلك العين علامة تدل على أنه من الحرام، والدليل على ذلك ما يأتى :

١ - أن أثمان الخمر ودراهم الربا من أيدي أهل الذمة مختلطة بالأموال، وكذلك غلول الأموال وغللول الغنيمة، ومن يوم أن نهى الرسول ﷺ عن الربا فى حجة الوداع ما ترك الناس الربا بجمعهم، كما لم يتركوا شرب الخمر ولا تركوا المعاصى . وأدرك أصحاب الرسول الأمراء الظلمة ولم يمتنع أحد منهم عن الشراء والبيع فى السوق بسبب نهب المدينة، وقد نهىها أصحاب « يزيد » ثلاثة أيام . والأكثرون لم يمتنعوا عن تلك الأموال مع الاختلاط وكثرة الأموال المنهوبة فى أيام الظلمة .

٢ - لو فتح هذا الباب لانسد باب جميع التصرفات وخرب العالم، إذ الفسق يغلب على الناس، ويتساهلون بسببه فى شروط البيع فى العقود، ويؤدى ذلك إلى الاختلاط، ولو قيل : إن الحرام كثر عن أيام السلف فيجب ترك المختلط الآن - أقول ليس حراماً وإنما الورع تركه .

وقال القرطبي فى تفسيره « ج ٢ ص ١٠٩ » ما نصه .

قال ابن خُوَيْرِ مَنَاد : وأما أخذ الأرزاق - المرتبات - من الأئمة الظلمة فلذلك ثلاثة أحوال :

أ - إن كان جميع ما فى أيديهم مأخوذا على موجب الشريعة فجائز أخذه ، وقد أخذت الصحابة والتابعون من يد الحجاج وغيره .

ب - وإن كان مختلطاً حلالاً وظلماً كما فى أيدى الأمراء اليوم فالسورع تركه ، ويجوز للمحتاج أخذه .

ج - وإن كان ما فى أيديهم ظلماً صراحاً فلا يجوز أن يؤخذ من أيديهم ... ولو كان ما فى أيديهم من المال مخصوباً غير أنه لا يعرف له صاحب ولا مطالب فهو كما لو وجد فى أيدى اللصوص وقطاع الطرق ، ويجعل فى بيت المال ويتنظر طالبه بقدر الاجتهاد ، فإذا لم يعرف صرفه الإمام فى مصالح المسلمين .

من هذا وغيره نعرف أن أموال الضرائب التى تقوم مالية الدولة عليها وعلى غيرها ولا يتميز فيها الحلال من المحرام يجوز الأخذ منها والانتفاع بها ، كما هو حادث فى هذه الأيام من ترويجيه الميزانية بما فيها لأجل مصالح الشعب من أجور وغيرها ولا حرج فى ذلك .

س : يقول بعض الناس : إن الأئمة والمؤذنين يقومون بواجبهم الذى فرضه الله عليهم، فلا يستحقون أجرا عليه فى الدنيا، فما رأى الدين فى ذلك ؟

ج : سبق فى حكم الأجر على قراءة القرآن « ص ٣٩٣ من المجلد الثانى » ما نقل عن القرطبى فى حكم المصلى بأجرة، وأن الإمام مالكا كره ذلك، والشافعى أجازته وأن أبا حنيفة كرهه .

وذكر الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » ص ١٠٢ أنه يجوز أن يأخذ الإمام ومأذونه رزقا على الإمامة والأذان من بيت المال من سهم المصالح، ومنع أبو حنيفة من ذلك .

والحق أن الطاعات لا يأخذ الإنسان عليها أجرا، لأنها واجبة عليه سيؤديها حتما إن أخذ أجرا أو لم يأخذ، لكن الطاعات المندوبة كالإمامة والأذان يجوز أخذ الأجر عليها حيث لم تتعين، وبخاصة إذا شغل عنها بتدبير عيشه قد تهمل فيخصص ولى الأمر لها ما يغنى القوائم بها عن تحصيل رزقه، كما جعل عمر لأبى بكر فى بيت المال ما يغنيه عن التجارة من أجل الإنفاق على نفسه وأهله، وذلك ليتفرغ لمصالح المسلمين .

س : مات رجل عن أولاده الصغار قبل وفاة أبيه - فهل يحق لأولاده أن يأخذوا ميراث أبيهم أم لا ؟

ج : إذا مات رجل في حياة والده ، وكان لهذا الرجل أولاد ، ثم مات جدهم ، فهل يرثون في جدهم النصيب الذي كان يستحقه أبوهم ؟ قال تعالى ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ [سورة البقرة : ١٨٠] وقال أيضاً ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ [سورة النساء : ١١] وقال ﷺ « لا وصية لوارث » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .

تحدث العلماء عن الآية الأولى : هل نسخت بالآية الثانية ، بناء على إحدى روايات الحديث المذكور وهي « إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث » أو هي باقية لم تنسخ .

ثم قالوا في نظام الميراث : الابن يحجب أولاد الابن ، لكن البنت لا تحجب أولاد الابن ، فلو مات رجل وترك أبناء وأولاد ابن مات قبله حُرِمَ هؤلاء الأولاد من الميراث من جدهم ، وتعرضوا للضياع ، لكن لو مات وترك بنتاً وأولاد ابن مات قبله فإن هؤلاء الأولاد يرثون في تركته جدهم كعصبة ، لهم الباقي بعد أصحاب الفروض .

وتلافياً لضياع أولاد الابن المحجورين عن الميراث وجد أن بعض العلماء قالوا بوجوب الوصية - حسب الآية الأولى - لمن لم يكن لهم ميراث ، وبناء عليه وضع القاتون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦م وعمل به في مصر من أول أغسطس من العام المذكور ، وجاء في المادة ٧٦ منه : إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً - بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته - وجبت

الوصية الواجبة

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا .

وعلى هذا يكون لأولاد الابن المتوفى فى حياة أبيه وصية واجبة فى تركة جدهم بمقدار ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا ، وذلك بشروط هى :

- ١ - أن يكون هذا الفرع غير وارث ، وهو لا يرث إذا كان هناك عم له وهو أخو أبيه .
- ٢ - أن يكون الفرع موجودا على قيد الحياة عند موت جده .
- ٣ - أن يكون من أولاد الظهور - الأبناء - أو الطبقة الأولى من أولاد البنات .
- ٤ - ألا يكون الفرع ممنوعا من ميراث أصله ولا محجوبا به ، كأن يكون قاتلا له أو مرتدا .

٥ - ألا يكون له نصيب فى الميراث من التركة التى وجبت فيها الوصية ، كما لو استغفرتها الفروض .

٦ - ألا يكون المتوفى - الجد - قد أعطى فرعه المستحق للوصية الواجبة ما يساوى نصيب أصله بطريق التبرع . فإن كان قد أعطاه بلا مقابل فلا حق له بطريق الوصية ، إلا إذا كان ما أخذه أنقص من استحقاقه ، فيستكمل له .

س : هل يجوز ركوب امرأة أو مجموعة من النساء مع سائق أجنبي عنهم ليوصلهن إلى مكان قريب داخل المدينة أو في سفر طويل ؟

ج : الخلوة المنهى عنها والتي هي مظنة الغلط تكون باجتماع رجل مع امرأة أجنبية في مكان واحد لا يراها فيه أحد، أما الاجتماع في الطريق والأماكن العامة كالأسواق ودور العلم ووسائل المواصلات فلا تتحقق به الخلوة المحرمة، وإن تحقق به محظور آخر، كالسفور والنظر إلى المفاتن والكلام اللين والملامسة ونحوها .
ومحصل ما قاله العلماء في اجتماع الجنسين هو :

١ - إذا كان الاجتماع ثنائيا، أي بين رجل وامرأة فقط، فإن كان الرجل زوجا أو محرّقا جاز، وإن كان أجنبيا حرم .

٢ - وإذا كان الاجتماع ثلاثيا، فإما أن يكون بين امرأة ورجلين، وإما أن يكون بين امرأتين ورجل، فإن كان الأول جاز إن كان أحدهما زوجا أو محرما، وإلا حرم « النووى على مسلم ج ٩ ص ١٠٩ » وإن كان الشانى فإن كانت إحداهما محرما جاز، وإلا ففيه قولان، وقد ذكر النووى في شرح المذهب والخطيب على متن أبى شعاع « ج ٢ ص ١٢٠ » جواز الخلوة بامرأتين .

٣ - وإن كان الاجتماع رباعيا فأكثر، فإن كان رجل مع نساء جاز، وكذلك إذا تساوى العدد في الطرفين، وإن كانت امرأة مع رجال جاز إن أمن تواطؤهم على الفاحشة، كمن دخلوا على زوجة أبى بكر الصديق أسماء بنت عميس وكان غائبا . وإلا حرم .

ويشترط في المحرم الذى تجوز الخلوة بالأجنبى مع حضوره ألا يكون صغيرا لا يستحيا منه، كابن سنة أو ستين، وقال بعض العلماء : تجوز الخلوة بالأجنبية إذا كانت

عجوزاً لا تتراد، ولكن مع الكراهة، أما الشابة مع كبير السن من غير أولى الإربة فقييل :
لا تجوز الخلوة به، وقيل : تجوز مع الكراهة .

هذا ملخص ما قاله العلماء فى الخلوة ومنه يعرف أن السائق الذى يوصل امرأة واحدة
إن كان فى طريق مكشوف والناس ينظرون فلا حرمة فى ذلك ، وإن كانت معه مجموعة
من النساء فلا حرمة أيضاً، أما الطريق الخالى من الناس كطرق الصحراء وغيرها فيحرم
سفر امرأة واحدة مع سائق أجنبى، أما مع مجموعة فينظر التفصيل السابق .

ومثل السائق المدرس الخصوصى للبنات والبنات، حتى لو كان يعلمهن القرآن
الكريم .

س : تزوجت وأحسست بالراحة والتوفيق في زواجي، ولكن والدي يرغبني على طلاق زوجتي، مهتذا لي بعدم الرضا عني وحرمانني من الميراث، فماذا أفعل ؟

ج : في حديث حسنّه النورى من رواية ابن ماجه وابن حبان يقول النبى ﷺ « رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه « لا طلاق في إغلاق » أى إكراه كما فسره علماء الغريب وروى سعيد بن منصور وأبو عبيد القاسم ابن سلام أن رجلا على عهد عمر تدلى بحبل ليبنى عسلا من خلية نحل، فهددته زوجته بقطع الحبل ليسقط ميتا إن لم يطلقها، فطلقها لإنقاذ حياته، فلم يجعله عمر طلاقا لأنه مكروه .

بذلك قال جمهور الفقهاء خلافا لأبي حنيفة وأصحابه، فالله قد عفا عن النطق بكلمة الكفر ما دام القلب مطمئنا بالإيمان، والطلاق أخف من الكفر فالعفو عند الإكراه عليه أولى .

غير أن للإكراه شروطا، منها أن يكون ظلما ويعقوبة عاجلة لا مستقبلية، وأن يكون المكره غالبا قادرا على تنفيذ التهديد، بولاية أو تغلب أو هجوم مثلا، وأن يكون المكره عاجزا عن دفع الإكراه بنحو هرب أو مقاومة أو استغاثة، وأن يغلب على ظنه وقوع ما هدد به إن لم يطلق، وألا يظهر منه ما يدل على اختياره كأن أكره على التطليق منجزا فطلق معلقا .

ثم قال الفقهاء : إن المعفو عنه في الإكراه هو التلفظ فقط بالطلاق، فلو نواه بقلبه مع التلفظ وقع، لأن ذلك يدل على اختياره، وقالوا : إن أسلوب الإكراه يختلف بالأشخاص وما هدد به، فهو يتحقق بالتهديد بكل ما يؤثر العاقل أن يطلق ولا يقع ما

هذَّب به ، كالقتل والضرب الشديد والحبس الطويل وإتلاف المال الكثير ، ومثله الضرب اليسير والحبس القصير عند أهل المروءات ، وإتلاف المال اليسير عند الفقير ، وكذلك تهديد الوجيه بشتمه والتشهير به أمام الملائ كما قال الشافعية .

هذا ، وليس من الإكراه المعفو عنه تهديد الوالد لولده بعدم الرضا عنه إن لم يطلق امرأته أو بحرمانه من الميراث مثلاً ، وليس من بر الوالدين طاعتهما فى ذلك إذا كان لأغراض شخصية لا تمس الخلق والدين ، وعليه فأقول لصاحب السؤال : لا تطلق زوجتك لإكراه والدك لك بمثل ما جاء فى سؤالك ، ولو طَلَّقَتْ وقع الطلاق . وأنصح الوالدين بالتخلى عن مثل هذه الأساليب التى تخرب البيوت فأبغض الحلال إلى الله الطلاق . وقد صح أن النبى ﷺ أمر عَبْدَ الله بن عمر بطاعة أبيه فى تطليق زوجته كما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح . لكن رفعت مثل هذه القضية إلى الإمام أحمد بن حنبل فلم يأمر الولد بطلاق زوجته إرضاء لسوالده قائلاً ، ليس كل الناس كعمرك ، لأن عمر كان ينظر إلى المصلحة الدينية ، أما الدوافع الشخصية والدنيوية فلا تلزم الاستجابة لها ما دامت الناحية الدينية موفورة .

س : ما معنى قولهم: لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار؟

ج : الذنوب منها كبائر وصغائر، كما قال تعالى ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ [سورة النساء : ٣١] وكما قال النبي ﷺ « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » رواه مسلم وأحمد والترمذي . وكل من الكبائر والصغائر محرم وفيه عقوبة ، بعضها مقرر في الدنيا كالقصاص والحدود على القتل والسرقة والزنى والقذف وشرب الخمر، وبعضها عقوبة في الآخرة بالنار إن لم يغفر الله له . ومغفرة الكبائر تكون بالتوبة النصوح ، أو الحج المبرور على بعض الأقوال ، ومغفرة الصغائر تكون بعمل أية حسنة من قول أو فعل كالذكر والاستغفار والصلاة والصدقة ، كما قال تعالى ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ [سورة هود : ١١٤] وكما قال النبي ﷺ « وأتبع السيئة الحسنة تمحها » رواه الترمذي وقال : حسن .

والإصرار على الصغيرة وعدم تركها استهانة بأمرها وعدم اهتمام بالعقوبة عليها يرفعها إلى درجة الكبائر، لأن فيها تحدياً لأوامر الله ، وستجر المداومة عليها إلى الوقوع في الكبائر، فمعظم النار من مستصغر الشر.

فمعنى قولهم : لا صغيرة مع الإصرار : لا تبقى الصغيرة صغيرة عند الإصرار عليها ، بل تتحول إلى كبيرة ، ومعنى قولهم : ولا كبيرة مع الاستغفار تكفر الكبيرة بالاستغفار أي التوبة المستكملة لشروطها من الإقلاع عن الذنب والندم عليه والعزم على عدم العود ، مع رد الحقوق أصحابها ، أو عفوهم عنها .

ولا ينبغي لأى مسلم أن يهتم عند السؤال عن المعصية بأن يعرف : هل هى من

الصغائر أم من الكبائر، فإن علم أنها صغيرة هان عليه أمرها، فكل معصية تعتبر كبيرة بالنسبة لمقام الله عز وجل، كما قال المحققون من علماء الأخلاق .

وعدم الاهتمام بالصغيرة هو الإصرار على عدم الإقلاع عنها، أو التوبة منها مع العزم على العود إليها .

والله يقول في صفات المتقين الذي أعد لهم الجنة ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم، ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ [سورة آل عمران : ١٣٥] .

س : نذرت لله أن أصوم كل اثنين وخميس وأن أختم القرآن كل أسبوع، وبدأت في ذلك حتى مرضت فلم أستطع الوفاء بالنذر فماذا أفعل ؟

ج : معلوم أن النذر إذا كان في طاعة الله وجب الوفاء به كما قال تعالى ﴿ وليوفوا نذورهم ﴾ [سورة الحج : ٢٩] وكما قال النبي ﷺ فيما رواه الشيخان « من نذر أن يطعم الله فليطعمه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » ومن نذر صيام أيام معينة ثم عجز عن الصوم لمرض ، فإن كان مرضه لا يرجى برؤه وجب أن يكفر عن هذا النذر الذي حث فيه ، وذلك بكفارة الحنث في اليمن ، وهي إطعام عشرة مساكين بما يكفي غداءهم وعشاءهم ، أو كسوتهم ، فإن عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام لا يشترط فيها التتابع . أما إن كان مرضه يرجى شفاؤه فالصوم متعلق بذمته حتى يبرأ من المرض ويصوم ، فإن مات كان حكمه حكم من مات وعليه صيام رمضان ، فذهب جماعة إلى الصيام عنه كما نص الحديث المتفق عليه ، وذهب آخرون إلى الإطعام ، لحديث رواه عبد الرزاق « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » .

وفى نيل الأوطار للشوكاني « ج ٨ ص ٥٦ » جاء في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال « كفارة النذر كفارة يمين » وجاء في رواية غير مسلم « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » وجاء في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من نذر نذرا لم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين . ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا أطاقة فليوف به » وهذا الحديث قال عنه النقاد : إن الأصح أنه موقوف على ابن عباس ، وليس مرفوعا إلى النبي ﷺ ، ورواه ابن ماجه ، وفى إسناده ابن ماجه من لا يعتمد عليه .

ومهما يكن من شيء فإن النورى قال فى الحديث الأول : اختلف العلماء فى المراد بهذا الحديث ، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج - أى غير المجازاة - فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة ، وحمله مالك والأكثر على النذر المطلق ، كقوله « على نذر » وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذور وقالوا : هو مخير فى جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين . انتهى .

يقول الشوكانى : والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذى لم يسم . وأما النذور المسماة إن كانت طاعة فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين ، وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها ، سواء كانت متعلقة بالبدن أو المال . انتهى .

وبناء على هذا كان للعاجز عن الوفاء بنذر ختم القرآن كل أسبوع أن يخرج كفارة الحنث فى اليمين ، ونبه إلى أن بعض العلماء كره النذر الذى فيه إلزام بطاعة غير واجبة ، فقد يعجز عنها ويخشى العاقبة ، وبخاصة نذر المجازاة الذى يكون على مقابل ، فهو أشبه بالمناجزة .

س : ما هي حقوق الضيف في الإسلام، وكيف كان الرسول والسلف الصالح يطبقونها ؟

ج : إكرام الضيف خلق من الأخلاق الحميدة التي توارثها العرب واشتهروا بها وضرب المثل بكثير منهم في هذا المجال في الجاهلية كحاتم الطائي وهرم بن سنان وكعب بن مامة « العقد الفريد ج ١ ص ٧٦ » وفي الإسلام أيضا، وعلى رأسهم سيدنا محمد ﷺ الذي كان يعطي عطاء من لا يخشى الفقر.

وقد أكد هذا المعنى الأصيل، وجعله سمة بارزة من سمات المؤمنين فقال فيما رواه البخاري ومسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » والعلاقة بين الإيمان وإكرام الضيف تظهر في الإحساس بأن الضيف عبد من عباد الله لا يجوز أن يحرم من خير هو من فضل الله سبحانه، وأنه في الوقت نفسه أخ في الدين والإنسانية، والإخوة يجب عليهم أن يتحابوا ويتعاونوا، والزمان قلب قد يوضع الإنسان يوما من الأيام في موضع هذا الضيف فيحتاج إلى من يقره ويقدم له ما ينبغي أن يقدم، وبخاصة إذا كان من بلد بعيد وانقطع به السبيل، والحديث المتفق عليه يقول « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

لقد نظم الرسول ﷺ واجب الضيافة فجعله في أول يوم مفروضا لازما، ولثلاثة تطوعا مؤكدا، وبعد ذلك أمرا عاديا يترك للحرية والاختيار، روى البخاري ومسلم أنه ﷺ قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، جائزته يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوى عنده حتى يهرجه » .

والجملة الأخيرة لها أهميتها في تنظيم الضيافة، فالإسلام إذا أوجب على الإنسان أن يكرم ضيفه فلا يجوز للضيف أن يسعى استغلال هذا الحق له عند من أمر بحسن

استقباله ، كأن يمكث مدة طويلة يتقل بها على صاحبه ، ويهرقه من أمره عسرا ، فربما لا يكون عنده من السعة ما يؤدى به الواجب ، اللهم إلا إذا طلب هو ذلك بنفسه لمعنى من المعانى كقربة أو صداقة أو نحوهما ، ذكر ذلك الخطاى فى تعليقه على هذا الحديث ، فقال عن رحيل الضيف بعد ثلاثة أيام : حتى لا يضيق صدره ويبطل أجره .

وبعض العلماء فسر ذلك بأن اليوم والليلة يكون إذا مرَّ به وسأله فليعطه كفايته لهذا اليوم وليلته ، أما إذا قصده لينزل عنده فليكن ذلك فى حدود ثلاثة أيام .

ولشدة التأكيد على حق الضيف الغرب أباح الإسلام له أن يأخذ ما يحتاج إليه إن حرم منه ، ودليل ذلك ما رواه أحمد برجال ثقات والحاكم وصححه أن النبى ﷺ قال «أيما ضيف نزل يقوم فأصبح الضيف محروما فله أن يأخذ بقدر قرأه ولا حرج عليه » والقرى اسم لما يقدم للضيف ، وجاء مثل هذا الحديث عند أبى داود وابن ماجه « ليلة الضيف حق على كل مسلم . فمن أصبح بفتائه - أى داره - فهو عليه دين . إن شاء قضى وإن شاء ترك » .

ذلك هو موقف النبى ﷺ من الضيف نظريا أو قولاً ، ومن الناحية التطبيقية وردت عدة حوادث تدل على أهمية هذا الحق ، فروى مسلم أن رجلا جاء إليه ﷺ متعبا ، فأرسل إلى بعض نسائه يريد شيئا يقدمه إليه ، فقالت : لا والذي بعثك بالحق ما عندى إلا ماء ، ثم أرسل إلى أخرى فقالت مثل ما قالت الأولى ، حتى قال كل نسائه مثل ذلك ، فماذا فعل النبى ﷺ ؟ قال لأصحابه : من يضيف هذا الليلة رحمه الله ، فقال رجل من الأنصار : أنا ، فانطلق به إلى رحله أى بيته ، فقال لامراته : هل عندك شيء ؟ قالت : لا ما عندى إلا قوت صبانى . قال : فعلليهم بشيء ، فإذا أرادوا العشاء فتؤمهم ، فإذا دخل ضيفنا فأطفي السراج ، وأريه أنا نأكل ، فقعدوا وأكل الضيف ، وبات الرجل وزوجته طاويين - أى جائعين - فلما أصبح ذهب إلى رسول الله ﷺ ، فأخبره أن الله قد عجب من صنيعهما بضيفهما ، وفى ذلك نزل قوله تعالى ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ [سورة الحشر : ٩] .

هذه حادثة ، وحادثة أخرى رواها أحمد بسند صحيح ، أن وفد عبد القيس قدموا عليه ﷺ وهم فرحون بلقائه ، فاستقبلهم أصحابه خير استقبال ، ورَّحَّبَ بهم ودعا لهم ، ثم سألهم عن زعيمهم الأشج المعنذر بن عائد ، وأجلسه عن يمينه وسأله عن بلادهم ، ثم التفت إلى الأنصار وقال لهم « أكرموا إخوانكم ، فإنهم أشباهكم في الإسلام ، أسلموا طائعين غير مكرهين ولا موتورين » فقام الأنصار بواجبهم نحوهم . فلما أصبحوا أراد النبي ﷺ أن يطمئن على ضيوفه فقال لهم « كيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إياكم » ؟ فقالوا خيرا ، ألانوا فرشنا وأطابوا مطعمنا ، وياتوا وأصبحوا يعلموننا كتاب الله تبارك وتعالى . فأعجب النبي بذلك وفرح . « الترغيب والترهيب ج ٣ ص ١٥٣ » .

س : هل صحيح أن من حفظ أسماء الله الحسنى دخل الجنة حتى لو كان عاصيا وكم عددها، وما الفرق بينها وبين الصفات ؟

ج : جاء فى كتاب « الأذكار » للإمام النووى « ص ١٠٤ » أن الله سبحانه قال ﴿ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٠] وأن النبى ﷺ قال « إن لله تسعة وتسعين اسما « مائة إلا واحدا » من أحصاها دخل الجنة، إنه وتر يحب الوتر » ثم ذكر الأسماء .

وقال : إن الحديث رواه البخارى ومسلم، أما الأسماء فرواها الترمذى وغيره بسند حسن . ومعنى أحصاها حفظها كما فسر البخارى والأكثر، ويؤيده أن فى رواية فى الصحيح « من حفظها دخل الجنة » وقيل : معناه من عرف معانيها وآمن بها ، وقيل : معناه من أطاقتها بحسن الرعاية لها ، وتخلق بما يمكنه من العمل بمعانيها .

وجاء فى شرحه لصحيح مسلم « ج ١٧ ص ٥ » أن العلماء اتفقوا على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى ، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها ، لا الإخبار بحصر الأسماء ، ولهذا جاء فى الحديث الآخر : « أسألك بكل اسم سميت به نفسك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن العربى المالكى عن بعضهم أنه قال : لله تعالى ألف اسم . قال ابن العربى ، وهذا قليل فيها .

وجاء فى تفسير القرطبى لآية المذكورة الإشارة إلى العلاقة بين الاسم والمسمى ، والفرق بين الاسم والصفة ، وأحال توضيح ذلك إلى تأليفه الخاص عن شرح أسماء الله الحسنى . ثم قال : الذى يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمى أو صفة له تتعلق

الجزء الرابع والعشرون

أسماء الله الحسنى

به، وذكر أن الأسماء في الآية تعنى التسميات، لأن الله واحد والأسماء جمع، وقال القاضي أبو بكر في كتاب التمهيد عن أسماء الله الحسنى التسعة والتسعين: إنها عبارات عن كون الله تعالى على أوصاف شتى، منها ما يستحقه لنفسه، ومنها ما يستحقه لصفة تتعلق به، وأسماءه العائدة إلى نفسه هي هو، وما تعلق بصفة له فهي أسماء له، ومنها صفات لذاته، ومنها صفات أفعال، وهذا تأويل قوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ أي التسميات الحسنى. هذا، وعلماء الكلام قالوا: تسمية الله بالأسماء توقفية، أي يتوقف إطلاقها على الإذن فيه، وذلك للاحتياط، احترازًا عما يوهم باطلا، لعظم الخطر في ذلك، جاء ذلك في كتاب «المواقف» للإيجي، وشرح معاني هذه الأسماء، فيرجع إليه.

لعل في هذه الكلمة الموجزة ما يكفي للإجابة على السؤال، وكتب التوحيد والتفسير فيها متسع لمن أراد الاستزادة، والمهم هو العمل بمقتضى الإيمان بهذه الأسماء، وليس الاكتفاء بحفظها أو حصر عددها، فالعلم للعمل وليس لمجرد الحفظ.

س : هل كلم الله تعالى عبد الله بن حرام بدون حجاب، وهل يتناقض ذلك مع قوله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب ﴾ [سورة الشورى : ٥١] ؟

ج : عبد الله هذا هو عبد الله بن عمرو بن حرام ، استشهد يوم أحد . وروى البخارى أن ابنه جابرا بكاه شديدا ، ونهاه الصحابة ولكن النبي ﷺ لم ينهه عن البكاء ، ولكن قال « ما تبكيه وما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع » .

وروى أبو بكر بن مردويه والبيهقى أن النبي ﷺ لما استشهد عبد الله قال لابنه جابر « مالى أراك مهتئا ؟ قال : يا رسول الله استشهد أبى وترك دينا وعيالا ، فقال « ألا أخبرك ؟ ما كلم الله أحدا قط إلا من وراء حجاب ، وإنه كلم أباك كفاحا ، - قال علي : الكفاح : المواجهة - فقال : سلى أعطك ، قال : أسألك أن أرد إلى الدنيا فأقتل فيك ثانية ، فقال الرب عز وجل : إنه سبق القول منى أنهم إليها لا يرجعون . قال : أى رب ، فأبلغ من ورائى ، فأنزل الله ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٩] .

وفى رواية للبيهقى قال النبي ﷺ لجابر « شعرت أن الله أحيأ أباك فقال : ثمنٌ على عبدى أعطكه » « أسد الغابة مجلد ٣ ص ٣٤٧ ، تفسير ابن كثير مجلد ٢ ص ١٤٠ ، ١٤١ » .

وآية ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء ﴾ سبب نزولها أن اليهود قالوا للنبي ﷺ : ألا تكلم الله وتنظر إليه إن كنت نبيا كما كلمه موسى ونظر إليه ؟ فقال النبي ﷺ « إن موسى لم ينظر إليه » .
ومعنى « وحيا » نفثا فى القلب فيكون إلهاما ، ومنه حديث « إن روح القدس نفث فى

رُوي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب « جاء بعبارات متقاربة رواها الحاكم وغيره، ومن وراء حجاب كما كلم موسى، وإرسال الرسول هو جبريل يكلم الأنبياء.

وحصر كلام الله لغيره في هذه الأحوال الثلاثة هو في كلامه في الدنيا للبشر، أما في الآخرة فلا مانع أن يكون كلامه لهم مباشرة وكفاحاً أى مواجهة، كما حصل مع عبد الله ابن عمرو بن حرام، وكما يحصل من كلام الله سبحانه لأهل الجنة حين يقول لهم: «أرضيتم عنى ؟ فليس هناك تناقض بين الآية وكلام ابن حرام.

س : ما عدد الكتب السماوية التى نزلت على الأنبياء وما أسماؤها وكيف نزلت ؟

ج : الكتب السماوية التى نزلت على الأنبياء كثيرة، والواجب علينا هو الإيمان بذلك إجمالاً، أما تفصيلاً فالواجب هو الإيمان بما ورد ذكره فى القرآن الكريم ، وهى :
 صحف إبراهيم ، والتوراة التى نزلت على موسى ، والزبور الذى نزل على داود ، والإنجيل الذى نزل على عيسى ، والقرآن الذى نزل على محمد عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه .
 يقول الشيخ محمود أبو دقيقة فى مذكرات التوحيد : أما الصحف فقد ورد فى شأنها آثار كثيرة ، وأرجحها أنها مائة صحيفة ، خمسون نزلت على شيث عليه السلام ، وثلاثون نزلت على إدريس عليه السلام ، وعشرة نزلت على إبراهيم عليه السلام وعشرة نزلت على موسى عليه السلام .

والظاهر أن هذه الصحف كانت مشتملة على مواظ وإرشادات إلى التحلى بمكارم الأخلاق والتخلى عن مساوئها ، ولم يعرف عنها شئ يقيناً ، لعدم وجود ما يفيد يقيناً بشأنها « ج ٣ ص ٥٤ » .

أما نزولها فالظاهر أن جبريل عليه السلام هو أمين الوحي الذى بلغه إلى الرسل كافة فهو الذى حمل التوراة والإنجيل وأنزلهما مرة واحدة على موسى وعيسى ، وحمل القرآن وأنزله على الرسول محمد ﷺ منجماً أى مفزاً كما نص عليه القرآن الكريم وكلام الله سبحانه للبشر جاء بعدة طرق ذكرها فى قوله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء ﴾ [سورة الشورى : ٥١] .

جاء فى تفسير القرطبي « ج ٧ ص ٢٨١ » عند قوله تعالى ﴿ وكتبنا له فى الألواح من

كل شيء» [سورة الأعراف : ١٤٥] قال ربيع بن أنس : نزلت التوراة وهي سبعون وقر
بعير، وأضاف الكتابة إلى نفسه « كتبنا » على جهة التشريف ، إذ هي مكتوبة بأمره ،
كتبها جبريل بالقلم الذي كتب به الذكر .
والأفضل ترك ذلك لله سبحانه ، فلا فائدة هامة من البحث فيه .

* * *

س : جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ [سورة
مريم : ١٢] فما هو الكتاب الذي نزل عليه ؟

ج : قال القرطبي في تفسيره « ج ١١ ص ٨٦ » : الكتاب هو التوراة بلا خلاف ،
وأخذ يحيى له بقوة معناه : بجهد واجتهاد . وقيل : المراد العلم به وحفظه والعمل به .
والتوراة كانت كتاب الأحكام الذي أخذ به كل من جاء بعد موسى من الأنبياء حتى
جاء عيسى فنزل عليه الإنجيل .

س : إذا قتل الإنسان فهل يعتبر موته قبل استيفاء العمر الذى قدره الله له ؟

ج : فى كتب التوحيد هذه العبارة « والمقتول ميت بأجله » فالله سبحانه قدر له هذا الأجل وعلم أن سبب موته هو القتل . فالعمر محدود غير متغير فى علم الله تعالى ، وما يظهر للملائكة هو أن الإنسان لو وصل رحمه مثلاً طال عمره كما جاء فى الحديث ، ولا يعلمون إن كان سيصل رحمه أو لا ، والذى يعلم ذلك يقينا هو الله وحده .

* * *

س : سمعنا حديثاً يقول : لعن الله من غير منار الأرض، فهل هذا صحيح وما معناه ؟

ج : روى مسلم وأحمد والنسائى عن على رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « لعن الله من لعن والديه ، ولعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من آوى محدثاً ، ولعن الله من غير منار الأرض » وفى رواية « من سرق منار الأرض » وفى رواية « من غير تخوم الأرض » وفى رواية « بتقص منار الأرض » .

منار الأرض هو العلامة التى تهدى الناس حتى لا يضلوا ، والتخوم هى الحدود ، والتعدى على الحدود حرام . قيل : ذلك خاص بحدود الحرم ، وقيل : عام فى كل الحدود للتعدى على أراضى الغير .

والمحدث هو من أحدث أمراً منكراً والنهى هو عن الدفاع عنه أو إيوائه أو منع المظلوم أن يقتص منه .

س : ما حكم الدين في العامل الذي يتكاسل في أداء واجبه، ويحصل على إجازات مرضية ليس في حاجة إليها، وذلك في مقابل مبلغ من المال ؟

ج : العمل في مقابل أجر يجب أن يؤدي على الوجه المطلوب ، وإلا كان الأجر من غير مقابل له ، فيكون حراما ، والله يحب إذا عمل الإنسان عملا أن يتقنه كما روي في الحديث ، والتحاييل على الحصول على إجازة بادعاء المرض حرام في حد ذاته لأنه كذب ، وإذا كان هذا التحاييل بمساعدة إنسان آخر في مقابل مال أو خدمة مع علمه بأنه غير مريض كان هذا العمل رشوة قد توصل بها الشخص إلى غير ما يستحقه ، وأذكر هؤلاء جميعا بقول الله تعالى ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ [سورة الكهف : ٣٠] وقوله ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ [سورة الأحقاف : ١٩] وقوله ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ [سورة المائدة : ٢] وقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم « والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه إلا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة » وما قاله في الرشوة وكل الأطراف المتعلقة بها .

فهل بعد كلام الله ورسوله ما يحفز هممنا إلى النشاط والإخلاص في العمل ؟ أحب أن أذكر كل العاملين بسلك الشعوب الناهضة التي لا تدن بالاسلام في حرصها على العمل ونفورها من الكسل والإجازات .

س : هل صحيح أنه كان فى زمن السلف سلام بعد الأذان على الخلفاء والأمراء ؟

ج : الوارد فى التاريخ أن بلالا كان إذا فرغ من الأذان يقف على باب رسول الله ﷺ فيقول : السلام عليك يا رسول الله . وربما قال : السلام عليك بأبى أنت وأمى يا رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الصلاة ، السلام عليك يا رسول الله . قاله الأستاذ الكتانى فى كتابه « التراتيب الإدارية » ج ١ ص ٧٥ .

فلما ولى أبو بكر رضى الله عنه كان المؤذن سعد القرظ يقف على بابه فيقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ورحمة الله وبركاته ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، الصلاة يا خليفة رسول الله ، فلما استخلف عمر رضى الله عنه كان سعد يقف على بابه ويقول مثل ما يقول لأبى بكر . فلما قال عمر للناس : أنتم المؤمنون وأنا أميركم ، فدعى أمير المؤمنين ، صار المؤذن إذا أذن يقول بعد الأذان : السلام عليك يا أمير المؤمنين ... فلما ولى عثمان رضى الله عنه كان العمل على هذا .

وما برج المؤذنون إذا أذنوا سلموا على الخلفاء ، ثم يقيمون الصلاة بعد السلام ، فيخرج الخليفة أو الأمير فيصلى بالناس ، هكذا كان العمل مدة أيام بنى أمية وبنى العباس فى مصر والشام والحجاز وسائر الأمصار .

وفى مصر ، عندما ملك الفاطميون أمر جوهر الصقلى أن يكون الأذان على عمل آل البيت ، فزيد فيه « حى على خير العمل » وأصله فى مسند ابن أبى شيبه ، فكان المؤذن بعد الأذان يقف على باب القصر ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، وربما قال بعد ذلك : الصلاة والسلام عليك يا أمير المؤمنين وعلى آبائك الطاهرين . فلما زالت دولة الفاطميين وجاءت الدولة الأيوبية نبذ صلاح الدين كل ما كان لهم من شعار ،

فبذل السلام على الخليفة بالسلام على رسول الله ، فكان المؤذن بعد الأذان يقول :
السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، وربما قال : الصلاة والسلام ...

كان هذا العمل قاصرا على قصر الإمارة فقط ، يعنى فى المسجد السلطاني ونحوه ،
فلما كان أيام الملك الصالح نجم الدين أيوب آخر ملوك الأيوبيين أمر جميع المؤذنين
فى مصر والقاهرة أن يقولوا على المنابر عقب الأذان : الصلاة والسلام عليك يا رسول الله
ورحمة الله وبركاته . وأن يقتصر فى ذلك بعد أذان العشاء الأخيرة ، فظل العمل على هذا
إلى زمن المنصور حاجى بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور
قلاوون ، فأمر أن يقال ذلك بعد أذان الفجر وبعد كل أذان ما عدا المغرب ، فما برح
المؤذنون على ذلك إلى وقتنا هذا « مجلة الإسلام ، المجلد الثانى ، العدد الحادى
والأربعون ، بقلم حسن محمد قاسم » .

يؤخذ من هذا أنه لا بأس من الصلاة والسلام على النبى ﷺ عقب الأذان ويكون من
باب الثوب الذى استحسنته المتأخرون ، مبالغة فى إعلام الناس بدخول الوقت ، وما رآه
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن .

وجاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة أن بعض الخلف زادوا عقب الأذان وقبله
أمورا ، منها : الصلاة على النبى ﷺ عقبه ، ومنها التساييح والاستغاثات قبله بالليل ونحو
ذلك ، وهى بدع مستحسنة ، لأنه لم يرد فى السنة ما يمنعها ، وعموم النصوص
يقتضيها ، وقال الشافعية والحنابلة : إن الصلاة على النبى ﷺ عقب الأذان سنة .

وأكرر التنبيه على أنه لا تجوز المسارعة بالحكم بالبدعة على الشيء ، والواجب هو
التريث والتأنى والبحث والدرس ، حتى لا يتفرق المسلمون شيعا من أجل حكم شرعى
فرعى فى أمر اختلفت فيه آراء الفقهاء الأعلام منذ القرون الأولى .

« راجع مقال الشيخ عبد الرحمن خليفة المنشور فى مجلة الإسلام - المجلد الثانى -
العدد ٤٨ » .

س : ما حكم الدين فى رفع بعض المأمومين صوته ليعلم المأمومون حركات الإمام ؟

ج : التبليغ خلف الإمام مشروع ، ودليله ما رواه مسلم عن جابر : اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، وروى ذلك عن عائشة أيضا ، وعلق النووي فى شرح صحيح مسلم على ذلك بجواز رفع الصوت بالتكبير لیسعته الناس ويتبعوه ، وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر ، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، ونقلوا الإجماع فيه ، وأراه يصح الإجماع فيه ، فقد نقل القاضى عياض عن مذهبهم أن منهم من أبطل صلاة المقتدى ، ومنهم من لا يبطلها ، ومنهم من قال : إن أذن له الإمام فى الإسماع صح الاقتداء به ، وإلا فلا ، ومنهم من أبطل صلاة المستمع ، ومنهم من صححها ، ومنهم من قال : إن تكلف صوتنا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته . وهذا كله ضعيف ، والصواب جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ، ولا يعتبر إذن الإمام . انتهى .

ذكر هذا السيد الحموى فى رسالته « القول البليغ فى حكم التبليغ » الإسلام - العدد ٢٢ فى ٣٠ أغسطس ١٩٣٥ .

وجاء فى فقه المذاهب الأربعة « نشر أوقاف مصر » أن من سنن الصلاة جهر الإمام بالتكبير والسمع - سمع الله لمن حمده - والسلام ، لإعلام من خلفه ، فإن كان من خلفه يسمعه كره التبليغ من غيره ، لعدم الاحتياج إليه . ويجب أن يقصد المبلغ - سواء كان إماما أو غيره - الإحرام للصلاة بتكبيره الإحرام ، فلو قصد الإعلام فقط لم تنعقد صلاته - الشافعية قالوا : إذا قصد بتكبيره الإحرام الإعلام والإحرام لا تنعقد صلاته أيضا .

أما غير تكبيرة الإحرام من تكبيرات الانتقال والتسميع والتحميد فإن قصد بها التبليغ فقط فلا تبطل صلاته، وإنما يفوته الثواب - الشافعية قالوا: إذا قصد بهذه الأشياء مجرد التبليغ، أو لم يقصد شيئا بطلت صلاته.

أما إن قصد التبليغ مع الذكر فإن صلاته صحيحة، بخلاف تكبيرة الإحرام كما تقدم.

س : توفي ولد صغير لي في مكان منعزل، ففسلته وكفنته في ملابسه ودفنته حيث مات دون صلاة عليه، لأنني لم أجد أحدا يصلي عليه. فماذا أعمل؟

ج : المفروض في صلاة الجنازة أن تكون قبل دفن الميت، فلو دفنت بدون صلاة عليها وجب إخراجها من القبر إن لم تحلل ولم تنتهك حرمتها، فإن تعذر إخراجها لذلك وجبت الصلاة عليها وهي في القبر، وتكون أمام المصلي كما لو كانت قبل الدفن.

أما الصلاة عليها بعيدة عن القبر فقبل بعدم جوازها، وما حصل من صلاة النبي ﷺ على النجاشي فهو خصوصية له. وقيل بالجواز ونفى الخصوصية إن كانت بعد الموت بشهر فأقل كما رآه الحنابلة، وقيل بالجواز مطلقا كما رآه الشافعية « انظر الفقه على المذاهب الأربعة ».

هذا، وصلاة الجنازة في المقبرة بين القبور كرهها جماعة لحديث « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » وقال آخرون: لا بأس بها، لأن الرسول صلى على قبر وهو في المقبرة، وصلى أبو هريرة على عائشة وسط قبور البقيع، ولم ينكره ابن عمر.

س : كيف يكون السير بالجنائزة ، وهل المشى أمامها أفضل أم خلفها ؟

ج : اختار جمهور العلماء السير أمام الجنائزة لأن الرسول ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمامها ، كما رواه أحمد وأصحاب السنن .

ويرى الحنفية أن السير خلفها أفضل ، لأنه هو الذى يدل على معنى « اتباع الجنائزة » الذى أمر به الرسول ﷺ ، والمُتَّبِع هو الذى يمشى خلف من يتبعه .

ويرى أنس بن مالك أن كل ذلك سواء ، لأن الرسول ﷺ قال « الراكب يسير خلف الجنائزة ، والماشى يمشى خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قريبا منها » وروى البيهقى وابن أبى شيبه بإسناد حسن أن أبا بكر وعمر كانا يمشيان أمام الجنائزة ، وكان على يمشى خلفها ، فقبل لعلئ : إنهما - أى أبا بكر وعمر - يمشيان أمامها ، فقال : إنهما يعلمان أن المشى خلفها أفضل من المشى أمامها ، كفضل صلاة الرجل فى جماعة على صلاته قَدْماً ، ولكنهما يسهلان للناس .

س : أوصى رجل أن يعمل له قبر خاص بجوار بيته، فهل يجب تنفيذ الوصية أم الأفضل أن يدفن في المقبرة العامة ؟

ج : جاء في « المغنى لابن قدامة » ج ٢ ص ٣٨٨ أن الدفن في مقابر المسلمين أولى عند الإمام أحمد من الدفن في البيوت، لأنه أقل ضرراً على الأحياء من ورثته، وأشبه بمساكن الآخرة، وأكثر للدعاء له والترحم عليه، ولم يزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم يقبرون في الصحارى .

فإن قيل : فالنبي ﷺ قُبرَ في بيته، وقُبر صاحبه معه، قلنا : قالت عائشة رضي الله عنها : إنما فعل ذلك لئلا يتخذ قبره مسجداً، رواه البخاري، ولأن النبي ﷺ كان يدفن أصحابه بالقيع، وفعله أولى من فعل غيره، وإنما أصحابه رأوا تخصيصه بذلك ولأنه روى : يدفن الأنبياء حيث يموتون، وصيانة لهم عن كثرة الطُراق، وتمييزاً للنبي عن غيره . اهـ .

وفي مشارق الأنوار للعدوى « ص ٢٥ » أن الدفن في مقابر المسلمين أولى من الدفن في البيت ، وأرى أن الوصية بالدفن في قبر خاص في بيته لا يلزم تنفيذها ، فالدفن في المقابر أفضل .

س : هل يجب أن يوجه الميت في قبره إلى جهة القبلة، أم يجوز توجيهه إلى غيرها ؟

ج : جاء في فقه المذاهب الأربعة أنه يجب أن يوضع الميت في قبره مستقبل القبلة، وذلك رأي الجمهور، أما المالكية فقالوا : إن توجيهه إلى القبلة بوضعه على جنبه الأيمن مندوب وليس بواجب .

وجاء فيه أنه لو وضع الميت غير موجه للقبلة ولم يَهْلُ عليه التراب وجب تدارك ذلك، فإن أهيل عليه التراب لم ينبش، ورأى الشافعية والحنابلة وجوب نبش القبر ولو بعد إهالة التراب عليه، لتوجيهه إلى القبلة، وذلك قبل أن تتغير الجثة، وإلا فلا .

س : جعل الله من مصارف الزكاة المؤلفة قلوبهم، فما هي مواصفاتهم، وهل يوجد أحد منهم الآن ؟

ج : قال الله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل ﴾ [سورة التوبة : ٦٠] .

المؤلفة قلوبهم منهم مسلمون ومنهم كافرون ، والمسلمون أقسام أربعة :
القسم الأول - قوم من سادات المسلمين لهم نظراء من الكفار، إذا أعطيناهم من الزكاة يرجى إسلام نظرائهم، كعدي بن حاتم والزريقان بن بدر حيث أعطاهما أبو بكر مع حسن إسلامهما .

القسم الثاني - زعماء ضعفاء الإيمان لكنهم مطاعون في أقوامهم ، ويرجى بإعطائهم من الزكاة تثبيت الإيمان في قلوبهم، كمن أعطاهم النبي ﷺ في غزوة حنين، وهم مسلمة الفتح، أي الذين دخلوا في الإسلام حديثاً عند فتح مكة التي كانت غزوة حنين عقب الفتح قبل أن يعود النبي ﷺ إلى المدينة .

القسم الثالث - قوم من المسلمين يخشى أن يستميلهم العدو لمصلحته، وهم العملاء الذين ينشطون حين يرون الفائدة ميسرة لهم .

القسم الرابع - قوم من المسلمين يحتاج إليهم لجباية الزكاة، لأنهم ذوو نفوذ في أقوامهم، لا تجبى إلا بسلطانهم أو بقتالهم، فيرتكب أخف الضررين ويعطون شيئاً من الزكاة بدل أن تضيع كلها .

أما الكافرون من المؤلفة قلوبهم فهم قسمان :

القسم الأول : من يرجى إيمانه، كصفوان بن أمية الذي أعطاه الرسول من غنائم حنين

القسم الثانى : من يخشى شره فيعطى من الزكاة ليكشف شره عن المسلمين ، كأبى سفيان ، وعيينة بن حصين ، والأقرع بن حابس .

ويقال : إن هؤلاء أسلموا فى فتح مكة قبل أن يعطيهم النبى ﷺ من حنين ، فهم داخلون فى القسم الثانى من المسلمين .

والإمام الشافعى قال : لا تعطى الزكاة إلى المؤلفة قلوبهم إلا إذا كانوا مسلمين ، فلا تعطى لكافر ، وأما الفاسق فلا مانع من إعطائه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن سهم المؤلفة قلوبهم قد سقط بانتشار الإسلام ، كما فعل عمر رضى الله عنه ، فلا تعطى الزكاة لأحد منهم ، مسلما كان أو كافرا .

والمختار الآن عدم إعطاء الكفار من هذا السهم لدفع شرهم ، وإن جاز إعطاؤهم من سهم « سبيل الله » لأنه جهاد ، والجهاد وسائله كثيرة ، منها المال . ويمكن الرجوع إلى تفسير المنار لمن يريد مزيدا من التوضيح .

س: عندما بنى سيدنا إبراهيم عليه السلام الكعبة هل تركها مكشوفة أو كساها، وما حكم شراء أو حيازة قطعة من كسوة الكعبة ؟

ج : أما كسوة الكعبة فقد قال ابن حجر في « فتح الباري » إن هناك روايات في تعيين أول من كساها ، وتحصل من هذه الروايات ثلاثة أقوال ، أنه إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام أو أنه عدنان أحد أجداد الرسول ، أو بُنَّع وهو أسعد اليمنى المذكور في بعض الروايات ، وحاول أن يجمع بينها فقال : إن إسماعيل أول من كساها مطلقاً بأى كساء ، وأن عدنان أول من كساها بعده ، وأن بُنَّع هو أول من كساها الوصائل وهى ثياب حبرة من عصب اليمن .

هذا في الجاهلية قبل الإسلام ، أما في الإسلام فقال ابن حجر بناء على رواية الواقدي أن رسول الله ﷺ كساها بالثياب اليمنية ، ثم كساها عمر وعثمان بالقباطى المصرية ثم كساها الحجاج بالديباج . ثم تحدث حسين عبد الله باسلامة فى كتابه « تاريخ الكعبة المعظمة » عن تولوا كسوتها بعد ذلك حتى الحرب العالمية ١٩١٤ م ودور مصر فيها حتى أنشئ لها معمل خاص فى السعودية « ص ٢٤٤ - ٢٩٩ » .

وأما حكم بيع الكسوة أو اقتناء شئ منها فقد تحدث عنه الكتاب المذكور، وذكر أن البخارى ترجم فى صحيحه لكسوة الكعبة ولم يذكر إلا رأى عمر فى قسمة ما يتعلق بالكعبة ، وأن الحافظ ابن حجر ذكر من رواية الفاكهى فى كتاب مكة أن شيبه الحنجرى قال للسيدة عاشة رضى الله عنها : إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر فننزعهما ونحفر أيارا فنعمقها وندفنها لكيلا تلبسها الحائض والجنب ، فقالت : بشما صنعت ، ولكن بها فاجعل ثمنها فى سبيل الله وفى المساكين ، فإنها إذا نزعتم عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شيبه يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته .

فيؤخذ من ذلك جواز بيع كسوة الكعبة واقتناء أجزاء منها ، ما دام ثمنها يصرف لصالح الكعبة والأمر فى ذلك لولى الأمر ، وهذا رأى جمهور الفقهاء « تاريخ الكعبة المعظمة ص ٣٧٤ - ٣٧٧ » .

س : بعض الحجاج يخافون من دخول الكعبة بل يتشاءمون من ذلك فهل هذا صحيح ؟

ج : ثبت أن النبي ﷺ دخل الكعبة وصلى فيها ، وكذلك أجلاء الصحابة ، وروى البخارى ومسلم عدة أحاديث فى ذلك ، وقال النووى فى « الإيضاح » : ويستحب دخول البيت حافيا وأن يصلى فيه ، والأفضل أن يقصد مصلى رسول الله ﷺ ، فإذا دخل البيت مشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهة قريبا من ثلاثة أذرع فيصلى ، ثبت ذلك فى صحيح البخارى . وهذا بحيث لا يؤذى أحدا ولا يتأذى هو ، فإن أذى أو تأذى لم يدخل .

وأما ثواب دخولها ففيه روايات مرفوعة وموقوفة ، منها حديث « من دخل البيت فصلى فيه دخل فى حسنة وخرج من سيئة مغفورا له » وقد اتفق الأئمة الأربعة على استحباب دخول البيت واستحسن مالك كثرة دخوله .

يعرف من هذا أنه لا حرج ولا تشاؤم من دخول الكعبة ، وقد كان الناس يتزاحمون على الدخول قبل أن يرتفع الباب عن مستوى الأرض ، ثم قل ذلك ونُظِّم ، منعاً للإيذاء واحتياطاً لعدم وقوع ما يخل بحرمة الكعبة « تاريخ الكعبة المعظمة » ص ٣٤٦ - ٣٦١ .

س : ما هى أحسن الأدعية التى تقال فى الصلاة ؟

ج : الصلاة فى اللغة معناها الدعاء ومنه قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ أى ادع لهم بالبركة والنماء عند أخذ الزكاة ، وهى فى الشرع أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم .

فالصلاة التى نصلّيها فيها إلى جانب الأفعال كالركوع والسجود أقوال كقراءة الفاتحة والتشهد والتسبيح والتكبير والدعاء فى السجود وغيره . فهناك علاقة وثيقة بين الدعاء والصلاة ، لأنها مناجاة لله مع حركات تشهد بالإخلاص فى هذه المناجاة .

وقد بيّن الرسول ﷺ الصلاة بما فيها من أقوال وأفعال ، بيّنها بفعله وبقوله ، وقال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى ونظم الدعاء والذكر وجعل له مواطن هو أولى وأجدر بها ، وكتب السنة مملوءة بما كان يقوله ﷺ فى كل ركن من أركان الصلاة .

وفى السجود بالذات حث النبى ﷺ على كثرة الدعاء وقال فى سبب ذلك كما رواه مسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا من الدعاء » . لكن هل هناك دعاء فى غير السجود ؟

نعم هناك دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة الإحرام وصح منه : اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقنى من خطاياى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس .

وفى الركوع ثبت أن النبى كان يقول « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفرلى » رواه البخارى ومسلم ، وفى الاعتدال من الركوع دعاء هو قنوت الصبح وقنوت الوتر ، وفى الجلوس بين السجدين كان يقول « رب اغفر لى وارحمنى واجبرنى وارفعنى واهدنى وعافنى » رواه البيهقى ، وبعد التشهد الأخير ثبت أنه كان يقول : اللهم إنى

ظلمت نفسى ظلما كثيرا كبيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فأغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى إنك أنت الغفور الرحيم » رواه البخارى ومسلم ، وهناك أدعية أخرى غير ذلك جمعها كتاب الأذكار للنووى .

فالصلاة من أولها إلى آخرها محل للدعاء ، وأولى بالدعاء المواطن التى يثنى النبى ﷺ كما سبق ، وقد ثبت أنه فى صلاة طويلة كان يقرأ القرآن فإذا مر بآية فيها تسبيح سبح ، وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بتعوذ تعوذ ، ومع ذلك لو دعا الله فى أى مكان فصلاته لا تبطل . غير أنى أنه إلى أن بعض الفقهاء قال إن الصلاة تبطل لو دعا الإنسان بما يشبه كلام الناس ، مثل اللهم زوجنى فلانة ، فالأولى أن يكون بغير ذلك ، سواء أكان مأثورا عن النبى ﷺ أم غير مأثور ، مع مراعاة الخشوع فى الصلاة كلها ، فهو أرجى لقبولها وقبول ما فيها من دعاء .

س : ما معنى قول النبي ﷺ « من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبه الله من ذمته بشيء، فإنه من يطلبه من ذمته بشيء يدركه، ثم يكبه على وجهه في نار جهنم » ؟

ج : روى هذا الحديث مسلم في صحيحه، وجاء في رواية لابن ماجه والطبراني بسند صحيح قوله ﷺ « من صلى الصبح في جماعة فهو في ذمة الله . فمن أخفر ذمة الله كبه الله في النار لوجهه » .

والذمة هي الأمان والعهد والضمنان، والذي يصلى الصبح في جماعة هو في ضمان الله ووقايته، وكلمة خَفَّرَ الثلاثية تفيد الحراسة والأمن والضمنان، يقال : خفر الرجل الرجل إذا حرسه وأمنه وأخفر، بزيادة الهمزة تفيد عكس ما تفيد خفر الثلاثية، يقال : أخفر الرجل الرجل إذا أزال ضمانه ونقض عهده .

والحديث يبين فضل صلاة الصبح وبخاصة إذا كانت في جماعة، والذي يحرص عليها يستيقظ مبكراً ليدركها قبل فوات وقتها بطلوع الشمس، والبكور فيه الخير والبركة وهو فترة النشاط التي يجب أن تستغل استغلالاً طيباً، وقد دعا النبي ﷺ لأمته أن يبارك الله لها في بكورها .

فالذي يبكر ويصلى الصبح يكون في حماية الله وحراسته من السوء جزاء محافظته على الصلاة التي يعارضها هوى النفس في الكسل والتباطؤ وعدم مغادرة الفراش، ومن جاهد نفسه أول النهار استطاع أن يجاهد ما يعترضه طول النهار من فتن ومغريات، والله سبحانه يقول ﴿ والذين جاهدوا فإنا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين ﴾ [سورة : العنكبوت : ٦٩] فאלله سبحانه يحذر أى إنسان أن ينال هذا الشخص بسوء لأنه فى حماية الله، ومن تعدى عليه طعن فى حراسة الله له ولم يحترم حماه، والله يغضب لذلك

غضباً شديداً ومن غضب عليه أنزل به عقابه ولن يفلت منه ، فهو يتعقبه كما يتعقب صاحب الدم من قتل قريبه ، ليأثر له أو من أهان شرفه ليغسل العار عنه وعقاب الله لمن يخفر ذمته بالتعدى على من صلى الصبح سيكون بإذلاله وإهانته وكبّه على وجهه فى النار.

واحتراماً لهذا الحديث وخوفاً من التهاون فيما جاء به ذكر التاريخ أن الحجاج بن يوسف الثقفى ، وهو المعروف بشدة بطشه وجبروته أمر سالم بن عبد الله بن عمر أن يقتل رجلاً ، فسأل سالم هذا الرجل وقال له : هل صليت الصبح ؟ قال نعم ، فقال له : انطلق فلن أمسك بسوء ، فلما سأله الحجاج : لم كسم تقتله ؟ قال لأنه صلى الصبح فكان فى جوار الله فكرهت أن أقتل رجلاً أجاره الله .

والحديث إذا كان يحثنا على المحافظة على الاستيقاظ المبكر لأداء صلاة الصبح فى وقتها ، فهو يحثنا أيضاً على أداء كل الصلوات فى أوقاتها ، ويحثنا على احترام من يحافظون على الصلوات فأولئك هم المؤمنون ، والله سبحانه يقول ﴿ إن الله يدافع عن الدين آمناً ﴾ [سورة الحج : ٣٨] .

س : يقول الله تعالى ﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ [سورة المؤمنون : ١٤] فهل هناك خالقون غير الله وهو أحسنهم ؟

ج : كان المشركون يزعمون أن الأصنام شركاء لله في الخلق وفي كل شيء ، فتحدّاهم الله بآيات كثيرة بينت أنهم عاجزون لا يضرّون ولا ينفعون ، وعبر عنهم بصيغة العقلاء على زعمهم .

ومع اعترافهم بأنه لا يقدر على خلق السموات والأرض وعلى خلق الإنسان إلا الله ، كما قال سبحانه ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ [سورة الزمر : ٣٨] .

وكما قال ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن العزيز العليم ﴾ [سورة الزخرف : ٩] وكما قال ﴿ ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأئني يوفكون ﴾ [سورة الزخرف ٨٧] مع اعترافهم بهذا كانوا ينسبون إلى الأصنام بعض الأعمال ويتقربون إليها بالقرابين لتستجيب لما يطلبون .

وذكر الله الآية التي في السؤال بعد ذكر خلق الإنسان في الأطوار المعروفة ، وعبر بأحسن الخالقين ، وهذه الصيغة المفيدة للتفضيل تبدو منها مشاركة الأصنام لله في الخلق وهو سبحانه يزيد عليهم ويفضّلهم ، لكن صيغة التفضيل تأتي أحيانا من غير أن تفيد مشاركة بين المفضل والمفضل عليه ، وقد مثل علماء النحو لذلك بقولهم : العسل أحلى من البصل . فهما لا يشتركان أصلا في الحلاوة حتى يكون العسل أحلى ، وإنما المعنى : العسل في بابهِ ونوعهِ أحلى من البصل في بابهِ ونوعهِ .

وتفيد صيغة أحسن الخالقين أيضا أنه يوجد خالق غير الله ، أى فاعل أى شيء

ومبتكر لأى شىء ليس له مثال سابق، لكن خلق الله وإبداع صنعته وانفراده بأشياء لا يقدر عليها غيره تجعله أفضل الخالقين .

وبعد، فإن فى مرونة اللغة العربية من حيث معانى الألفاظ ودلالة الأساليب ما يجعل هذا التعبير مستساغاً ومقبولاً بالمعنى اللائق لكل من يوصف به، فكما يقال مثلاً: الله رب العالمين، يقال للمالك للعبد رب العبد، وللمالك لأى شىء ربه، كما يطلق الرب على المربى .

س : نحن نعلم أن القرآن الكريم أنزله الله على سيدنا محمد ﷺ بواسطة الأمين جبريل، وقد قرأنا أن بعض السور أو الآيات لم ينزل عن طريقه، فهل هذا صحيح؟

ج : صحيح أن القرآن نزل به جبريل على النبي ﷺ كما قال سبحانه ﴿ وإنه لنتزيل رب العالمين ﴾ نزل به الروح الأمين * على قلبك لتكون من المنذرين ﴾ [سورة الشعراء : ١٩٢-١٩٤] لكن روى مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضا من فوقه، فرفع رأسه فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال : أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك، فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته .

يقول القرطبي فى تفسيره « ج ١ ص ١١٦ » : قال ابن عطية : ظن بعض العلماء أن جبريل لم ينزل بسورة الحمد - وساق الحديث المذكور - وليس كما ظن، فإن هذا الحديث يدل على أن جبريل عليه السلام تقدم الملك إلى النبي ﷺ مُعْلِماً به وبما ينزل معه، وعلى هذا يكون جبريل شارك فى نزولها .

قال القرطبي : قلت : الظاهر من الحديث يدل على أن جبريل عليه السلام لم يعلم النبى بشئ من ذلك، وقد بينا أن نزولها كان بمكة، نزل بها جبريل عليه السلام لقوله تعالى ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾ وهذا يقتضى جميع القرآن، فيكون جبريل نزل بتلاوتها بمكة، ونزل الملك بتوايها بالمدينة . والله أعلم، وقد قيل : إنها مكية مدنية، نزل بها جبريل مرتين، حكاه الثعلبي، وما ذكرناه أولى، فإنه جمع بين القرآن والسنة، والله الحمد والمنة .

س : ما الحكمة فى أن يكون للنبي ﷺ قرين مع أن الله عصمه ؟

ج : روى مسلم وأحمد من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال « ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة » قالوا وإياك ؟ قال « وإياى ، إلا أن الله أصاننى عليه فأسلم فلا يأمرنى إلا بخير » يقول الزرقانى فى شرح المواهب « ج ٥ ص ٢٨٠ » معلوم عصمة الملائكة وإيمانهم ، وإنما المراد الإخبار بمصاحبة الملك والجنى لكل أحد ، فالجن يضوى بخلاف الملائكة ، فقول بعض : إسلام قرينه من الملائكة والشیاطین لا معنى له بالنسبة للملائكة ، ولا دلالة فى الحديث عليه ، اللهم إلا أن يريد بالإسلام ملكه انقياده التام له ، وفيه ما فيه .

وجاء فى رواية البزار عن ابن عباس أن الشيطان كان كافرا فأسلم ، أى أسلم الشيطان الكافر ، وحديث ابن مسعود روى بفتح الميم وضمها ، أى فأسلم أنا من فتنته وكيده ، وصحح الخطاى رواية الرفع ، ورجح عياض والنزوى الفتح ، لقوله « فلا يأمرنى إلا بخير » قال الدميرى : وهو المختار .

والإجماع على عصمة النبي ﷺ من الشيطان ، وإنما المراد تحذير غيره من فتنة القرين ووسوسته وإغوائه ، فأعلمنا أنه معنا لنحترز منه بحسب الإمكان . انتهى وقال غيره : اعترضت رواية الضم - فأسلم - بأنه تعوذ منه بقوله « وأعوذ بك أن يتخبطنى الشيطان عند الموت » أى يصرعنى ويلعب بى ويفسد دينى أو عقلى عند الموت بنزغاته التى تزل بها الأقدام وتصرع العقول ، وقد يستولى على الإنسان حيثئذ ، فيضله أو يمنعه التوبة أو يعوقه عن الخروج عن مظلمة أو يؤيسه من الرحمة ، أو يكره الموت فيختتم له سوء والعياذ بالله تعالى .

وأجيب بأنه إنما قاله تعليما لأمته ﷺ ، فإن شيطانه أسلم ، ولا تسلط له ولا لغيره عليه

بحال ، بل سائر الأنبياء لا تسلط لشياطينهم عليهم وإن لم يسلموا . انتهى ما جاء فى الزرقانى على المواهب . وخلاصته :

١ - أن كل إنسان معه قرين من الجن وقرين من الملائكة ، وقرين الملائكة إما لحفظ الإنسان كما قال الله سبحانه ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله ﴾ [سورة الرعد : ١١] وإما لمساعدته على الخير وإما لغير ذلك ، وقرين الجن مهمته الإغواء فقد أقسم إبليس بعزة الله أن يغوى الناس أجمعين ، إلا عباد الله المخلصين .

٢ - أن النبى ﷺ كسائر الناس له قرين من الجن وقرين من الملائكة ، وقرينه من الجن مختلف فى أنه أسلم بدليل قوله « فلا يأمرنى إلا بخير » أو لم يسلم ، بدليل الاستعاذة منه ، وأن الله قوى رسوله عليه فأبطل محاولة إغوائه ، كما حدث من تفلته عليه فى الصلاة ليفسدها فخنقه عليه الصلاة والسلام ثم أطلقه كما ثبت فى الحديث .

وعلى كلا الأمرين فالرسول معصوم من تسلط الشيطان عليه وإيقاعه فى المعصية ، وهو ﷺ يبينها إلى وجوب الحذر من الشيطان المقارن لنا ، وإلى أنه بشر مثلنا يجاهد مع توفيق من الله حتى لا يعصى . ونحن أولى بالمجاهدة .

س : هل كان كل ما فعله الرسول ﷺ بوحى من الله سبحانه، أم كان يجتهد فى بعض الأحيان فيما لم ينزل عليه فيه وحى، وإذا اجتهد هل كان اجتهداه كله صواباً أم كان بعضه خطأ؟

ج : الكلام فى هذا الموضوع قد عنت به كتب الحديث والأصول، ولا يتسع له المقام هنا، وخلاصته أن للعلماء فى جواز الاجتهاد منه ﷺ ثلاثة آراء :

١ - رأى يقول بامتناع الاجتهاد عليه، لإمكانه الوصول إلى ما يريد عن طريق الوحي، ولكن رد عليه بأن إنزال الوحي ليس فى قدرته، وقد يكون فى حاجة ماسة إلى الإجابة على سؤال أو التصرف فى أمر عاجل، وعندما انتظر نزول جبريل عليه فتر الوحي مدة، وعندما جاء سألته الرسول، فقال ﴿ وما ننزل إلا بأمر ربك ﴾ [سورة مريم : ٦٤] .

٢ - ورأى يقول بجواز الاجتهاد وبوقوعه بالفعل منه، كما حدث فى التشاور فى أسرى بدر، وفى إذنه لبعض الناس فى التخلف عن الغزوة، وقد جاء فى ذلك قوله تعالى ﴿ ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض ﴾ [سورة الأنفال : ٦٧] وقوله ﴿ عفا الله عنك لِمَ أَذْنَتَ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٤٣] حيث عاتبه الله سبحانه، و العتاب لا يكون فيما صدر عن وحى .

٣ - ورأى يقول بجواز اجتهاده فى الأمور السريعة الضاغطة كالحروب، وبعدم جوازه فى غير ذلك، وهذا رأى فيه جمع بين الأدلة، وهو رأى حسن . والذين قالوا بجواز اجتهاده قال بعضهم : لا يجوز عليه الخطأ فكلُّ اجتهاده صحيح، كما ذكره ابن أبى هريرة والماوردي، وذلك لأنه لا نبى بعده يستدرك خطأه، فلذا عصم من بينهم، وقال ابن السبكي : الصواب أن اجتهاده لا يخطئ، تنزيها لمنصب النبوة عن الخطأ فى الاجتهاد . وقال آخرون : يجوز عليه الخطأ ولكن لا يُقَرُّ عليه، بل ينزل الوحي بتصحيحه، ومع جواز الخطأ هو مأجور، وعتاب الله له فى مثل الأمرى ليس عقاباً، «راجع الزرقانى على المواهب ج ٨ ص ٢٨١ والسياسة الشرعية للشيخ عبد الرحمن تاج ص ١٣٢ » .

س : هل ما نسمعه من قراءة القرآن فى الصَّاتم والاحتفالات تجويد شرعى أم تطريب مُراعى فيه مقامات الموسيقى لإعجاب المستمعين ؟

ج : التجويد، هو ضبط القراءة بإخراج الحروف من مخارجها وإعطائها حقَّها ومستحقَّها كما حدده المشتغلون بعلم التجويد أما تحسين الصوت بالقرآن فشىء وراء التجويد اللازم لصحة القراءة، والأمر بتحسين الصوت بالقرآن موجود فى نصوص كثيرة، منها حديث « ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن » رواه مسلم، وحديث « زينوا القرآن بأصواتكم » رواه أبو داود والنسائى ، وحديث « ما أذن الله لشىء ما أذن لنبى حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يجره به » رواه مسلم .

وقد توسع القرطبى فى شرح هذه الأحاديث فى مقدمة تفسيره نقتطف منه ما يلى :
العلماء فريقان فى التطريب وقراءة القرآن بالألحان، فكرهه جماعة منهم الإمام مالك، وقال : لا يعجبني، إنما هو غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدراهم . وأجازته جماعة، لأنه أوقع فى القلوب . واحتجوا بالأحاديث السابقة .

ومما ورد أن الرسول ﷺ استمع إلى قراءة أبى موسى الأشعرى وأعجب بها دون أن يعلم، فلما علم قال : لو أعلم أنك تستمع لقراءتى لحبّرت لك تحبيراً . وعلى هذا أبو حنيفة وأصحابه والشافعى وغيرهم .

واختار القرطبى رأى مالك وأجاب عن الأحاديث بأن القرآن لا يُزَيَّن بالصوت، وإنما الصوت هو الذى يُزَيَّن بالقرآن، فالتعبير فى الحديث مقلوب، وكذلك فسرّه غير واحد . وذكر رواية لأبى هريرة « زينوا أصواتكم بالقرآن » كما روى عن عمر: حسنوا أصواتكم بالقرآن .

وحديث التغنى بالقرآن معناه تحسين الصوت به، وهو معنى التعبير الوارد فى كلام

تحسين الصوت بالقرآن

أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

أبى موسى الأشعرى . وقيل : المراد بالتغنى الاستغناء بالقرآن عن علم أخبار الأمم ، وقيل : معناه يتحزن به ، وقيل : إن العرب كانت تولع بالغناء والنشيد فى أكثر أقوالها ، فلما نزل القرآن أحبوا أن يكون القرآن هجيراً لهم ، أى دأبهم وعادتهم .

ونفى الشافعى ومن معه أن يكون المراد بالتغنى الاستغناء ، لأن الرسول ﷺ لو أراد أن يقال « من لم يستغن » بدل « يتغن » قال الطبرى : المعروف عندنا فى كلام العرب أن التغنى إنما هو الغناء الذى هو حُسن الصوت بالترجيع . ورد القرطبى كلام الطبرى ، وذكر أن الترجيع والتطريب فيه همز ما ليس بهمموز ، ومُد ما ليس بممدود ، ويؤدى ذلك إلى زيادة فى القرآن ، وهو ممنوع .

ثم ذكر القرطبى أن الخلاف فى التطريب محله إذا لم يترتب عليه عدم فهم القرآن ، وإلا كان حراماً بالاتفاق ، وحمل بشدة على قراء مصر لذلك . ثم ذكر حديث رواه الترمذى الحكيم فى « نوارد الأصول » وهو « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتاب ، وسيجئ بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والنوح ، لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة قلوبهم ، وقلوب الذين يعجبهم شأنهم » وقال : اللحن جمع لحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسينه بالقراءة والشعر والغناء ، انتهى .

غير أن ما يرويه الترمذى الحكيم فيه كلام كثير ، وهو غير الترمذى صاحب السنن ، والواجب فى قراءة القرآن الخشوع والأدب فى الأداء ، والمحافظة على إخراج الحروف من مخارجها ، وإعطاء المد حقه وعدم التمليط الزائد ، أو الانتقال المفاجئ من رفع الصوت العالى إلى الانخفاض الشديد ، وما يشبه ذلك مما لا يفرق بين قراءة القرآن والغناء . والعلماء المختصون بالتجويد والقراءات هم أهل الذكر فى ذلك .

س : ما رأى الدين فى النظرية التى تقول: إن الإنسان أصله قرد ترقى وتطور حتى صار على الشكل الذى نعرفه الآن ؟

ج : فى القرن التاسع عشر الميلادى الذى ظهرت فيه نزعة الشوة على الكنيسة والأفكار والآراء الدينية السائدة، برز جماعة منهم « لا مارك » الفرنسى المتوفى سنة ١٨٢٩م، و«اغوست ايرينوس» المتوفى سنة ١٩٢٧م، و« تشارلس دارون » الإنجليزى المتوفى سنة ١٨٨٢م، والذى أثار ضجة فى العالم عندما ظهر كتابه « أصل الأنواع » سنة ١٨٥٩م وكتابه « تسلسل الأنواع » سنة ١٨٧١م، وهو يشتمل على ثلاث مسائل :

أ - أن طريق حدوث تنوعات العالم هو النشوء، أى أن أجزاء الأثير تكوّن منها السديم ثم الشمس، ثم انفصلت عنها الكواكب، ومنها أرضنا، ثم تكونت العناصر ثم المعادن، ثم المكون الأول الحى « البروتوبلازم » الذى أخذ فى التوالد والترقى حتى بلغ أدنى نبات أو حيوان، ولم يزل هذان يترقيان بالنواميس الأربعة « التباينات، الوراثة، تنازع البقاء، الانتخاب الطبيعى » ويشق من الأنواع أنواع حتى تكونت جميع الأنواع التى نراها اليوم .

ب - أن الإنسان ما هو إلا حيوان من جملة الحيوانات، حادث بطريق النشوء والارتقاء، وأنه لمشابهته القرد لا يمنع أن يكون قد اشتق هو وإياه من أصل واحد .

ج - أن الحياة وعقل الإنسان ما هما إلا ظاهرتان من ظواهر تفاعل أجزاء المادة، وإن يكن أصل المادة خاليا من الحياة والإدراك، وأن عقل الإنسان لا يختلف عن عقول الحيوانات إلا بالكَم، ولا يخالفها فى الذات والحقيقة .

إن هذه الدعاوى لم يستطع « دارون » ومن ساروا فى ركابه أن يبرهنوا عليها بالأدلة الكافية . فهى ما تزال افتراضات قابلة للمصدق والكذب، وأكثر اعتمادهم فى ذلك على

تطوير نوع من الزهور والنباتات، غيرُوا شكلها ولم يغيروا جوهرها، ولم ينجحوا فى شىء من عالم الحيوان، ولكنهم قالوا: يجوز أن يكون الإنسان متطوراً عن حيوان قبله وهو القرد.

ويشرح «لامارك» ذلك بقوله: إن الكائن الحى يشعر من تغير الأحوال عليه بضرورة حدوث عضو جديد له، فينفع للحصول على ذلك، فيحدث فى أحاده يسيراً يسيراً، كالزرافة، فقد كانت فى زعمه - كسائر الحيوانات - ذات عنق قصير، ولكنها لما احتاجت إلى أكل الأشجار العالية صارت تنفعل لذلك وتشرب لتتال الورق العالى، فطالت عنقها يسيراً يسيراً، حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن، فالحاجة هى التى تنشئ الأعضاء الجديدة عند لامارك ولكن دارون يقول: إن الصدفة أو الاتفاق هو الذى ينشئها.

لقد قام جماعة من المفكرين بالرد على نظرية دارون، فقال «س. فان هو» فنسبيلت» إن النتائج التى وصل إليها الباحثون فى الأحياء المتحجرة لم تساعد على إقامة أى دليل على التسلسل أو التطور التدريجى، بل ثبت على عكس ذلك أن الفروق الدقيقة بين صفوف الأجناس التى نعرفها بقيت على الدوام فاعرة ولم تتلاش أو تقرب من ذلك.

وقال «جوستاف جوليه» الأستاذ فى السوربون: إن العقبات التى يرتطم بها مذهب النشوء والارتقاء تنحصر فى خمسة أمور:

- أ - أن العوامل التى يقوم عليها هذا المذهب قد ظهر عجزها فى تعليل أصل الأنواع.
- ب - تبين عدم كفايتها لتعليل وجود الحشرات.
- ج - تبين عدم غنائها فى تفسير التحولات الفجائية المولدة لأنواع جديدة.
- د - اتضح قصورها عن تعليل تولد طبائع الأنواع الجديدة وثبوتها نهائياً، وقد ثبت أنها متى تولدت فيها بسرعة تبقى ثابتة لا تتغير.
- هـ - ثبت عجزها عن تفسير عوامل التطور الذى تدخل فيه الكائنات فتحولها من حالة ساذجة إلى حالة مركبة، وتدفعها من النقص إلى الكمال.

هذه هي نظرية دارون الافتراضية، وذلك بعض مآرذها به علماءهم، أما رأى الدين فيها فيتضح مما يلى :

١- قولهم إن المخلوقات خلقت عشوائيا بغير تدبير سابق وعلم محكم، يردّه قول الله سبحانه ﴿ إنا كل شىء خلقناه بقدر ﴾ [سورة القمر: ٤٩] وقوله ﴿ والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبثنا فيها من كل شىء موزون ﴾ [سورة الحجر: ١٩].

٢- قولهم إن الإنسان ليس له خالق، يردّه قول الله تعالى ﴿ خلق الإنسان من نقطة فإذا هو خصيم مبين ﴾ [سورة النحل: ٤] وقوله ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾ [سورة ق: ١٦] وقوله ﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ﴾ [سورة لقمان: ١١] وغير ذلك من الآيات الكثيرة .

٣- قولهم إن البقاء للأقوى والكوارث هي سبب هلاك المخلوقات الضعيفة، مردود بأن الله يهلك الأقوياء كما يهلك الضعفاء، ﴿ إن الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا ﴾ [سورة آل عمران: ١٠] ﴿ قل للذين كفروا ستغلبون وتحشرون إلى جهنم وبئس المهاد ﴾ [سورة آل عمران: ١٢] .

٤ - ادعاؤهم معرفة كيف نشأت الأحياء على الأرض، يردّه قول الله تعالى ﴿ ما أشهدتهم خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم ﴾ [سورة الكهف: ٥١] .

٥ - ادعاؤهم أن الطيور والحشرات لا تفهم، يردّه قول الله سبحانه ﴿ وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير ﴾ [سورة النمل: ١٦] .

٦ - ادعاؤهم أن الطير أقل تطورا من الثدييات والإنسان يردّه قول الله تعالى ﴿ فبعث الله غرابا يبحث فى الأرض ليُريه كيف يوارى سواءة أخيه ﴾ [سورة المائدة: ٣١] وقوله ﴿ وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ﴾ [سورة الأنعام: ٣٨]

٧- زعمهم أن الإنسان متطور عن كائنات حية سابقة يردّه قول الله تعالى ﴿ الرحمن * خلق الإنسان * علمه البيان ﴾ [سورة الرحمن: ١-٤] وقوله ﴿ خلق

الإنسان من صلصال كالفخار ﴿ [سورة الرحمن : ١٤] وحديث « إن الله خلق آدم على صورته » رواه البخارى ومسلم .

٨ - ادعاهم أن القرآن يقرُّ نظرية التطور، كقوله تعالى ﴿ وقد خلقكم أطوارا ﴾ [سورة نوح : ١٤] مردود بأن الأطوار فى الآية ليست التطور الذى يزعمون ، فالمعنى أن الإنسان خلق على النحو الذى قال فيه رب العزة ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين * ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين * ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾ [سورة المؤمنون : ١٢ : ١٤] .

٩ - قولهم إن الموت يأتى صدفة للضعيف ويترك القوى ليتطور ، يردّه قول الله تعالى ﴿ خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا ﴾ [سورة الملك : ٢] وقوله ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] .

هذا بعض ما تنفد به نظرية دارون ، ويمكن الرجوع إلى مجلة الأزهر « المجلد الثانى صفحة ٧٤٩ » ودراسات إسلامية لأهم القضايا المعاصرة ، ومجلة الهداية التى تصدر فى البحرين عدد مارس ١٩٩٣ ، ومراجع أخرى .

س : يقول بعض المؤرخين إن إطلاق لفظ ابن الله على بعض الناس موجود قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، فهل هذا صحيح ؟

ج : جاء في كتاب « التليث في المرأة » تأليف : كوثر نيازي وزير الإعلام والحج في باكستان سنة ١٩٧٤ م أن قسطنطين هو الذي روج أن عيسى عليه السلام « ابن الله » عندما اعتنق المسيحية وهو حاكم ليونان ، واليونان يعتقدون أن أفلاطون هو ابن الإله « أبولو » لأن خطيب أمه « باركشين » وجدها حبلى ، فناداه « أبولو » : لا تقربها فهي حبلى بولد منى ، فصاروا يطلقون على أفلاطون « ابن الله » وقد ولد سنة ٢٩ قبل الميلاد .
« من كتاب التناقض بين الدين والعلم ، تأليف : درابر » .

وكثير في اليونان من أشيع أنهم ولدوا من غير أب ، ومنهم فيثاغورس المولود سنة ٥٧٥ قبل الميلاد ، وسموه ابن الله ، ويقول : أبوة الله أطلقت بالمعنى المجازي على كثيرين منهم ، أى العباد المخلصون .

س: هل صحيح أن إنجيل برنابا يتفق مع القرآن الكريم فيما جاء عن سيدنا عيسى؟

ج : جاء في كتاب « التليث في المرأة » لكوثر نيازي ص ١٠٨ أن برنابا كان مصاحباً للمسيح عليه السلام مدة طويلة ، وكتب عنه معلومات توافق ما جاء في القرآن كثيراً ، وكان هذا الإنجيل يقرأ ويدرس إلى أواسط القرن الخامس الميلادي . وفي القرن الخامس حرّم البطريق « جليسيوس » قراءته وأمر بإعدام نسخه ، ثم عثر على نسخة منه في القرن السادس عشر الميلادي القسيس الكبير « فرامرينو » الذي وجدته في مكتبة البطريق « سكنس » بطريق روما ، فظهر له بعد مطالعته أن فيه أخباراً واضحة عن خاتم الأنبياء وذكر اسمه « أحمد » فأخرج « فرامرينو » هذا الإنجيل من مكتبة البابا وأعلن إسلامه ، ونقله إلى العربية « رشيد رضا » في مصر .

س : هل صحيح أنه لا يجوز أن يقول الإنسان : ما شاء الله وما شاء فلان ؟

ج : روى أبو داود بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء فلان » .

قال الخطابي وغيره : هذا إرشاد إلى الأدب ، وذلك أن الواو للجمع والتشريك ، وثم للعطف مع الترتيب والتراخي ، فأرشدهم ﷺ إلى تقديم مشيئة الله تعالى على مشيئة من سواه .

وجاء عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يقول الرجل : أعوذ بالله وبك . ويجوز أن يقول : أعوذ بالله ثم بك . قالوا : ويقول : لولا الله ثم فلان لفعلت كذا ، ولا نقل : لولا الله وفلان .

س : ما حكم من يحلف ويقول : أكون على غير دين الإسلام إن فعلت كذا ؟

ج : قال النووى فى كتابه « الأذكار » ص ٣٥٦ : يحرم أن يقول الإنسان : إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى أو برى من الإسلام ونحو ذلك .
فإن قاله وأراد حقيقة تعليق خروجه عن الإسلام بذلك صار كافرا فى الحال ، وجرت عليه أحكام المرتدين . وإن لم يرد ذلك لم يكفر ، لكن ارتكب محرما ، فيجب عليه التوبة ، بأن يقلع فى الحال عن معصيته ، ويندم على ما فعل ، ويعزم على ألا يعود إليه أبدا ، ويستغفر الله تعالى ويقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله .

س : وما حكم من قال لمسلم يا كافر ؟

ج : روى البخارى ومسلم أن النبى ﷺ قال « إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه » وفى رواية لهما « من دعا رجلا بالكفر ، أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » ومعنى حار جمع .

س : هل يجب على الإنسان إذا أراد أن يقرأ شيئاً من القرآن الكريم أن يقول:
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؟

ج : قال تعالى ﴿ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ [سورة النحل : ٩٨] يقول القرطبي « ج ١ ص ٨٦ » هذا الأمر على الندب في قول الجمهور، وذلك في كل قراءة في غير الصلاة، أما في الصلاة فقد اختلفوا ، وحكي عن عطاء أن الاستعاذة واجبة ، وأبو حنيفة والشافعي يتعوذان في الركعة الأولى من الصلاة، ويريان قراءة الصلاة كلها كقراءة واحدة، ومالك لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة، ويراه في قيام رمضان .

يؤخذ من هذا أن الاستعاذة قبل قراءة القرآن سنة عند الجمهور، وذلك في غير الصلاة، أما في الصلاة فهي سنة قبل قراءة الفاتحة عند الحنفية والشافعية، يستوى في ذلك صلاة الفرض والنفل، والمالكية لا يستحبونها في الفرض .

وجاء في كفاية الأخيار « ص ١٠٤ » في فقه الشافعية أن الاستعاذة مستحبة لكل ركعة، لسوق الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره، وقيل : يختص بالركعة الأولى . فما ذكره القرطبي هو أحد قولين عند الشافعية .

س : يقول بعض الناس إن « طه ويس » ليسا من أسماء النبى ﷺ، وورودهما فى القرآن جاء على أنهما من الحروف المقطعة فى أوائل السور، مثل : حم، طس . فهل هذا صحيح ؟

ج : أولا : طه . جاء فى تفسير القرطبى « ج ١١ ص ١٦٥ أن هناك خلافا فى معناها، فقال أبو بكر: هو من الأسرار، وقال ابن عباس: معناه يا رجل، وهى لغة معروفة فى « عُكْل » وقال عبد الله بن عمر : معناها بلغة « عك » يا حبيبي، وقيل هى اسم من أسماء الله تعالى وقَسَمَ أقسم به وهو مروي أيضا عن ابن عباس، وقيل : هو اسم للنبي ﷺ سماه الله به كما سماه محمدا، وروى عن النبي ﷺ أنه قال « لى عند ربى عشرة أسماء » فذكر أن فيها طه ويس، وقيل : إنها حروف مقطعة كالتى فى أوائل بعض السور، وقيل : إن معناها: طمّ الأرض، وذلك أن النبي ﷺ كان يتحمل من مشقة الصلاة حتى كادت قدماه تنورمان ويحتاج إلى الترويح، فقيل له : لا تتعب حتى تحتاج إلى الترويح، ويناسب ذلك قوله تعالى بعد ذلك مباشرة « ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى » أى ما أنزلناه لترهق نفسك بالقيام به فى الصلاة .

هذا مختصر مما جاء فى تفسير القرطبى من كلام طويل فيه من أراد الاستزادة فليرجع إليه .

ثانيا : يس . جاء أيضا فى تفسير القرطبى « ج ١٥ ص ٣ » أن هناك خلافا فى معناها، فقيل : معناها يا إنسان أو يا رجل، وقيل : اسم من أسماء النبى ﷺ، أو من أسماء الله تعالى، وكما طال الكلام فى طه طال فى يس فيرجع إلى القرطبى، وذكر الزرقانى فى شرح المواهب « ج ٣ ص ١٣٧ » أن الحديث الذى ذكره ابن مردويه فى أن طه من أسماء النبى ﷺ ضعيف، واعتمد أنه من الحروف المقطعة، أيضا « ج ٣ ص ١٧٥ » .

س : ما هي التهلكة الواردة في قوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ ؟

ج : هذا جزء من الآية ﴿ وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ [سورة البقرة : ١٩٥] جاءت هذه الآية بعد آيات تتحدث عن الجهاد في سبيل الله ، وفيها أمور ثلاثة ، أولها الأمر بالإنفاق في سبيل الله ، وثانيها النهي عن الإلقاء بالأيدى إلى التهلكة ، وثالثها الأمر بالإحسان . أما الإنفاق في سبيل الله فمعناه واضح وإن كان سبيل الله واسع الميدان فمن أهمه الجهاد ، وكذلك الإحسان واضح المعنى فهو يلتقى مع الإنفاق في سبيل الله في أكثر مظاهره وإن كان من معانيه ، الإجادة والإنفاق والإخلاص في أى عمل . على ما جاء في الحديث « أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

وأما الإلقاء بالأيدى إلى التهلكة ففي تفسيره عدة أقوال : لا تتركوا النفقة ، ولا تخرجوا إلى الجهاد بغير زاد ، ولا تتركوا الجهاد ، ولا تدخلوا على العدو الذى لا طاقة لكم به ، ولا تياسوا من المغفرة ، وقد قال الطبرى : هو عام في جميعها ، كما ذكره ابن العربى فى أحكام القرآن .

ومن الوارد فى ذلك ما رواه البخاري عن حذيفة أن الآية نزلت فى النفقة وكذلك قال ابن عباس وعكرمة وعطاء ومجاهد وجمهور الناس كما ذكره القرطبي ، وقال : المعنى لا تلقوا بأيديكم بأن تتركوا النفقة فى سبيل الله وتخافوا العيلة ، فيقول الرجل : ليس عندي ما أنفقه ، وذكر القرطبي خمسة أقوال فى تفسير هذه الآية . وقال : روى الترمذى عن يزيد ابن أبى حبيب عن أسلم أبى عمران أنهم فى غزو القسطنطينية حمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم فصاح الناس : إنه يلقي بيديه إلى التهلكة ، فصاح

لهم أبو أيوب الأنصارى معنى الآية بأنها نزلت فى الأنصار لما نصر الله نبيه وأظهر دينه قالوا : هلمّ نقيم فى أموالنا ونصلحها لأنها ضاعت ، فالتهلكة هى الإقامة على الأموال وإصلاحها وترك الغزو.

ثم تحدث القرطبى عن حكم اقتحام الرجل فى الحرب وحمله على العدو وحده . وقال : إن بعض العلماء المالكية أجازوا أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة وكان لله بنية خالصة ، فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة ، وقيل : إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل ، لأن مقصوده واحد منهم كما قال تعالى ﴿ ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ وقال ابن خُوَيزَة مُنْذَد : فأما أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة العسكر أو جماعة اللصوص والمحاربين والخوارج فلذلك حالتان : إن علم وغلب على ظنه أنه سيقتل من حمل عليه وينجو هو فحسن ، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يقتل ولكن سيُكفى نكابة أو سيُلبى أو يؤثر أثرا ينتفع به المسلمون فجائز أيضا ، وقد بلغنى أن عسكر المسلمين لما لقي الفُرس نفرت خيل المسلمين من الفيلة ، فعمد رجل منهم فصنع فيلا من طين وأنس به فرسه حتى ألفه ، فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل ، فحمل على الفيل الذى كان يقدّمها فقيل له : إنه قاتلك . فقال : لا ضير أن أقتل ويفتح للمسلمين ، وفعل البراء بن مالك حيلة فى حرب بنى حنيفة حتى دخل حصنهم وفتح الباب فدخل المسلمون .

وذكر القرطبى ما رواه مسلم فى دفاع رجل من الأنصار عن النبى ﷺ يوم أحد فقاتل العدو حتى قتل ، وفعل مثله العدد القليل الذين أحاطوا بالرسول ، وهذا دليل على أن المخاطرة التى فيها منفعة للمسلمين لا بأس بها ولا تُعدّ من الإلقاء باليد إلى التهلكة ، كما ذكر القرطبى عن محمد بن الحسن أن المخاطرة بالنفس إذا كان فيها طمع فى النجاة أو النكابة فى العدو لا بأس بها ، وإلا كانت مكروهة لأنه عرّض نفسه للتلف فى غير

منفعة للمسلمين، إلا إذا قصد تشجيع المسلمين حتى يصنعوا مثله فلا بأس بها لأن فيها منفعة لهم على بعض الوجوه.

ثم تطرق القرطبي من حكم المخاطرة في الجهاد إلى المخاطرة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: إنه متى رجا نفعاً في الدين فبذل نفسه حتى قتل كان في أعلى درجات الشهداء قال تعالى ﴿ وَأُمِرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ﴾ [سورة لقمان: ١٧] وفي حديث النسائي وابن ماجه بسند صحيح « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » وجاء مثل ذلك في أحكام القرآن لابن العربي .

س : ضمير الغائب إذا دخل عليه حرف الجر وهو « على » كان مكسورا مثل « فلما قضينا عليه الموت » ومثل « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » ولكن جاء في سورة الفتح مضموما في قوله تعالى ﴿ ومن أوهى بما عاهد عليه الله ﴾ فما السر في هذا ؟

ج : ضمير الغائب كسائر الضمائر مبنى وقد يكون في محل الرفع أو النصب أو الجر، وهو إما منفصل مثل « هو الله » وهم بأمره يعملون » وإما متصل مثل « قوله الحق » « موعدهم الحق » .

والمتصل إذا كان في محل نصب كان مضموما في المفرد المذكر والمثنى والجمع بنوعيهما، ومفتوحا في المفردة المؤنثة، مثل : إِنَّهُ، إِنَّهَا، إِنَّهُمَا، إِنَّهِنَّ . وإذا كان في موضع جر فإما أن يكون الجر بالإضافة وإما أن يكون بدخول حرف الجر عليه، فإن كان بالإضافة يكون مضموما في المفرد المذكر والمثنى والجمع بنوعيهما، ومفتوحا في المفردة المؤنثة . إذا كان آخر المضاف مرفوعا، مثل : هذا كتابُهُ، كتابُهُمَا، كتابُهُنَّ، وكذلك إذا كان آخر المضاف منصوبا مثل : إن كتابُهُ، كتابُهُمَا، كتابُهُنَّ . أما إذا كان آخر المضاف مجرورا كان الضمير مكسورا في كل أحواله مفتوحا في المفردة المؤنثة . مثل في بيته، بيتها، بيتهم، بيتهن .

وإن كان الجر بدخول حرف الجر عليه فحركة الضمير تختلف باختلاف آخر الحرف، فهو مضموم فيما عدا المفردة المؤنثة، مع مَنْ، عَنْ . ومكسور فيما عدا المفردة المؤنثة، مع الباء وإلى وعلى .

والأمثلة مع على ﴿ وسلام عليه ﴾ [سورة مريم : ١٥] ﴿ أنعم الله عليهم ﴾ [سورة النساء : ٦٩] .

أما قوله تعالى في سورة الفتح ﴿ومن أوفى بما عاهد عليه الله﴾ بضم الهاء ، فقال بعض العلماء إنه استثناء من الأصل ، لأن اسم الجلالة وهو « الله » إذا سبق بمجرور أو مكسور كان النطق به مرققا ، وليس مفخما كما هو الحال فيما إذا كان قبله فتح أو ضم ، وفي مقام العهد مع الله الذي يقتضى إظهار قوة الله وعظمته في النطق بأسمائه كان ضم الضمير في « عليه » ليكون النطق بلفظ الجلالة مفخما لا مرققا .

وقال آخرون : هناك لغتان في « عليهم » لغة بكسر الهاء ولغة بضمها ، وضمير المفرد المذكور يجئ على مثال الجمع ، فما كسرت فيه الهاء في المفرد فهو على لغة ، وما ضمت فيه فهو على لغة أخرى ، واللغتان عربيتان ، والقرآن كله عربى .

س : ماهى الأسماء التى علمها الله لآدم عليه السلام ؟

ج : قال تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٣١] .

الأسماء التى علمها الله لآدم ليس فيها نص صحيح ، وكل ما ورد فهو أقوال اجتهدية ، ومن أقرب الأقوال فى كيفية التعليم أن الله أعطى آدم القدرة على تسمية أى شىء يعرض عليه ، عن طريق العقل والاستنباط ، والملائكة لا يمكنها أن تستقل بذلك ، فما علمته من الله علمته ، وما لا فلا ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [سورة البقرة : ٣٢] .

جاء فى تفسير القرطبى « ج ١ ص ٢٨٢ » قوله : اختلف أهل التأويل فى معنى الأسماء التى علمها لآدم عليه السلام فقال ابن عباس وعكرمة وقتادة ومجاهد وابن جبير : علمه أسماء جميع الأشياء كلها جليلها وحقيرها . وروى عاصم بن كليب عن سعد مولى الحسن بن على قال : كنت جالسا عند ابن عباس فذكروا اسم الآنية واسم السوط ، قال ابن عباس « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » قلت - أى القرطبى - : وقد روى هذا المعنى مرفوعا على ما يأتى وهو الذى يقتضيه لفظ « كلها » وذكر حديث البخارى فى الشفاعة العظمى وأن المؤمنين قالوا لآدم : وعلمك أسماء كل شىء . قال ابن عباس : علمه أسماء كل شىء حتى الجفنة والمحب ، وقال الطبرى : علمه أسماء الملائكة وذريته ، واختار هذا ورجحه بقوله « ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ » وذكر القرطبى أقوالا أخرى ، واختار أنه علمه أسماء جميع الأشياء كلها جليلها وحقيرها .

من هذا نرى أن الأسماء ليس فى المراد منها نص صريح صحيح ، والأقوال كلها اجتهدات ، ولا داعى لإرهاق أنفسنا فى معرفتها ، ولولا أن الأسئلة بشأنها طرحت علينا لما اهتممنا بالإجابة عليها .

س : ما هي الرسالة التي جاء بها سيدنا يوسف عليه السلام، وكيف نفهمها من القرآن الكريم ؟

ج : كل الرسل جاءت لتؤكد الدعوة إلى توحيد الله تعالى والإيمان بالبعث بعد الموت ، والبعد عن المنكرات ، قال تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٥] وقال ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ [سورة النحل : ٣٦] .

وسيدنا يوسف عليه السلام جاء بما جاءت به الرسل ، فقد أمر صاحبي السجن بعبادة الله وحده وتنزيهه عن الشركاء ، قال تعالى ﴿ يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار * ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ [سورة يوسف : ٣٩ - ٤٠] وذلك بعد أن قال لهما ﴿ إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون * واتبع ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون ﴾ [سورة يوسف : ٣٧ ، ٣٨] .

ذلك إلى جانب ما قرره من عزوفه عن ارتكاب الفاحشة ومن عدم خيانة من رآه وركفله وأحسن إليه ، ومن الإرشاد إلى التخطيط وعمل الاحتياطات للمفاجآت وتأويل الرؤيا وتخزين المحصول للطوارئ ، وغير ذلك مما جاء في الآيات في هذه السورة ، وهي كلها فروع في التشريع بعد الدعوة إلى توحيد الله سبحانه .

س : هل كانت السيدة مريم نبية، ولماذا لم يذكر اسم امرأة غيرها فى القرآن الكريم؟

ج : قال الله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ﴾ [سورة النحل : ٤٣] هذا الحصر فى الرجال قد يكون لإخراج النساء، فلا يكون منهن رسول، وقد يكون لإخراج الملائكة، بمعنى أن الرسل للبشر لا تكون من الملائكة، وقرر الله أنه لو أرسل للبشر ملكا لجعله رجلا، قال تعالى ﴿ ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون ﴾ [سورة الأنعام : ٩] وقال تعالى ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ ﴾ [سورة الكهف : ١١٠] وقال ﴿ قل لو كان فى الأرض ملائكة يمشون مطمئين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا ﴾ [سورة الإسراء : ٩٠] .

والرسالة القائمة على التبليغ هى قيادة للخير، بالإرشاد والاتباع، وفيها جهود جبارة لنشر الدعوة ومقاومة الفساد والتغلب على العقبات، وقد يكون فيها حرب وقتال وسفر وترحال، واستعدادات الرجال تتناسب مع هذه المهمة، إلى جانب أن الرجل هو الأصل فى أن يكون خليفة فى الأرض، والمرأة خلقت منه لتساعده على تحقيق هذه الخلافة فيما تستطيعه ويتناسب مع استعداداتها .

هذا فى الرسالة التى تستلزم التبليغ، أما النبوة التى تقتصر على مجرد تلقى الروحى من الله للعمل به دون الأمر بتبليغه فقد تكون للمرأة، كما قال بعض العلماء عن أم موسى وعن مريم عليهما السلام، والاستدلال والمناقشة لا يتسع لهما المقام .

وأما عدم ذكر اسم امرأة فى القرآن إلا مريم، فذلك لأن لها شأنًا خطيرا فى عقيدة هى أهم العقائد، وهى عقيدة التوحيد وتنزيه الله سبحانه عن الزوجة والولد، وبيان الوجه الحق فى طبيعة سيدنا عيسى عليه السلام، فقد قبلها الله لخدمة بيته، لأن أمها نذرت ما

فى بطنها لذلك وكانت تود أن يكون ذكراً، واشتهرت بالعفة والطهارة، وهى فى محرابها تودى واجبها، وحملت بغير الطريق العادى حيث نفخ الله فيها الروح بوساطة جبريل، عليه السلام وكان ولدها عيسى عليه السلام، ممن ظهرت خوارق العادة على أيديهم منذ صغره، حيث تكلم فى المهد صبياً، إلى غير ذلك من الأمور التى جعلت لعيسى ولأمه شأنًا غير عادى، ولذلك قال بعض العلماء: إن مريم من الأنبياء ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين ﴾ [سورة آل عمران: ٤٢] فلهذه الاعتبارات ذكر اسمها فى القرآن الكريم، وليس معنى هذا أن غيرها من النساء لا فضل له ولا شأن، فالكلام كثير حول أفضل النساء على الإطلاق لا مجال لذكره الآن. ومن هذا الباب ذكر اسم زيد بن حارثة فى القرآن الكريم لأهميته فى تقرير الحكم فى مبدأ التبنى وزواج زينب بنت جحش، ولا يعنى هذا أن زيدا أفضل من أبى بكر وعمر وغيرهما، حيث لم يذكروا بأسمائهم الصريحة فى القرآن الكريم.

س : ما معنى قوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ ؟

ج : هذه الآية رقمها ٦٣ من سورة النور . وهى تدل على إكرام الله تعالى لرسوله ﷺ الذى من مظاهره أنه خاطب جميع الأنبياء فى القرآن بأسمائهم ، فقال ﴿ يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [سورة الأعراف : ١٩] ﴿ يا نوح اهبط بسلام منا وبركات ﴾ [سورة هود : ٤٨] ﴿ يا إبراهيم أعرض عن هذا ﴾ [سورة هود : ٧٦] ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ [سورة طه : ١٧] ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض ﴾ [سورة ص : ٢٦] ﴿ يا زكريا إنا نبشرك بغلام اسمه يحيى ﴾ [سورة مريم : ٧٠] ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ [سورة مريم : ١٧] ﴿ يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلی ﴾ [سورة آل عمران : ٥٥] ولم يخاطبه ﷺ إلا بمثل ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ [سورة المائدة : ٦٧] ﴿ يا أيها النبی إنا أرسلناك شاهدا ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٥] .

﴿ يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا ﴾ [سورة المزمل : ١، ٢] ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ [سورة المدثر : ١، ٢] ، وأما ذكره بلا نداء فقد يكون باسمه ﷺ ﴿ محمد رسول الله ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] ، ﴿ ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ﴾ [سورة الأحزاب : ٤٠] .

ومن أجل هذا حرم الله على الأمة نداءه باسمه مجردا عن صيغة التكریم فقال « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعض » أى لا تجعلوا نداءكم له وتسميتكم إياه كما يكون لبعضكم مع بعض ، ولكن قولوا : يا رسول الله أو يا نبى الله ، مع التوقير والتواضع وخفض الصوت لحرمة ذلك بقوله تعالى ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴾ [سورة الحجرات : ٢] . وهذا أدب معه حال حياته وبعد وفاته .

وهذا الأدب ينبغى التزامه ، فهو ﷺ ليس أقل ممن يحترمون بكثرة الألقاب والأوصاف التى يعلم الله ما هو الباعث عليها .

س : توجد الآن جماعة تطلق على نفسها اسم السلفية، ويقصدون بهذه التسمية الرجوع إلى الأيام الأولى للإسلام، ويقاطعون كل شيء جديد بتهمة أنه بدعة لم تكن أيام السلف، فما حكم الدين في ذلك ؟

ج : كثرت الفرق والجماعات في التاريخ الإسلامي كما كثرت في الأديان السابقة ، وإلى جانب الواقع الذي يشهد لذلك ورد حديث عن النبي ﷺ يقول « افترقت اليهود على إحدى وستين فرقة ، وافترت النصارى على ثنتين وستين فرقة ، وستفرق أمتي على ثلاث وستين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة » قيل : وما هي يا رسول الله ؟ قال « هي التي على ما أنا عليه وأصحابي » رواه أحمد وأبو داود ، وجاء في بعض الروايات « سبعين » بدل « ستين » .

وقد وجدت فرق كثيرة بقدر العدد المذكور في الحديث ، وحاول بعض المؤلفين في الفرق كالبغدادى وغيره أن يحصرها في هذا العدد ، وإن كان البعض يرى أن العدد لا مفهوم له وأن المراد هو بيان كثرة الفرق ، على غرار ما قالوا في تفسير قوله تعالى «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم» [سورة التوبة : ٨٠] والملاحظ أن كل فرقة في العقائد أو الفروع تحاول أن تجعل نفسها الفرقة الناجية وذلك من آثار التعصب الذي تخلقه أو تساعد عليه عوامل كثيرة . وأهل السنة قالوا : نحن الفرقة الناجية ، وهم أعدل الفرق وإن كانوا هم أيضا قد تفرقوا فرقا صغيرة ، كالاشعرية والماتريدية .

وقد ذم الله هذا التفرق فقال ﴿ ولا تكونوا من المشركين ﴾ من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ، كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [سورة الروم : ٣١ ، ٢٣] وقال ﴿ إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٩] .

وظهر أخيراً من يطلقون على أنفسهم « السلفية » نسبة إلى السلف أى القدامى ، وحددهم ابن حجر حين سئل عن عمل المولد النبوى بأنهم أهل القرون الثلاثة ، وشاعت هذه التسمية عند الوهابيين الذين يأخذون بمذهب محمد بن عبد الوهاب الذى انتشر فى السعودية وصار مذهباً لهم ، وذلك لتبرمهم بأن منيعهم هو هذا المذهب الجديد ، الذى اهتموا فيه بأراء ابن تيمية ، وعملوا على نشرها فى العالم الإسلامى كله . والسلف الصالح ينبغى أن نحترمهم لأنهم خير القرون التى تلت قرن الصحابة ، واحترامهم يكون بالاعتناء بهم فى سلوكهم ، أما منيعهم الفكرى فلا يجب التزامه فى كل شىء ، ونحن نعلم أن السلف والخلف مختلفان فى موقفهم من الآيات المشتبهات التى فيها إثبات اليد والعين لله ، فالسلف يؤمنون بها على ظاهرها مع اعتقاد أنه سبحانه ليس كمثله شىء ، والخلف يؤولونها على معنى القدرة والعناية ، أى بما يلزم هذه الأشياء ، وجاءت المقولة فى ذلك عند علماء الكلام : مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أحكم .

والإسلام لا يرضى التعصب لأى فكر مادام هناك ما يخالفه ، وهذا ما ينبغى مراعاته فى الآراء الاجتهادية بوجه عام . وإذا سلمت العقيدة فلا ضرر فى الأمور الفرعية أن يقتدى فيها بأى مذهب من المذاهب المعروفة .

هذا ، وينبغى التنبيه إلى أن كثيراً من الفرق نشأت بأسماء مختلفة مع اتفاقها أو تقاربها فى المحتوى ، ومع ذلك كل منها تدعى أنها الفرقة الناجية ، وقد تصرح بأن غيرها لا تستحق النجاة ، فترجو الله الهداية للجميع ، حتى لا يساعدوا العدو فيما يدبر لهم من سوء .

وأما موقف الإسلام من كل جديد فيرجع إليه فى بحث « البدعة » .

س : لماذا أسرى الله برسوله ليلا وليس نهارا ؟

ج : أجاب القسطلاني في المواهب اللدنية مع شرح الزرقاني « ج ٦ ص ٨ » عن هذا السؤال بقوله : إنما جعل الإسراء ليلا تمكينا للتخصيص بمقام المحبة ، لأنه تعالى اتخذه عليه السلام حبيبا وخليلا ، والليل أخص زمان للمحبين لجمعهما فيه ، والخلوة بالحبيب متحققة بالليل .

وقال ابن المنير : لعل تخصيص الإسراء بالليل ليزداد الذين آمنوا إيمانا بالغيب ، وليفتتن الذين كفروا زيادة على فتنتهم ، إذ الليل أخفى حالا من النهار ، فما وقع منه لا يطلع عليه غالبا ، فكان من الغيب ، فإذا أخبر الرسول عما وقع له ليلا صدقه المؤمنون فزادوا إيمانا ، ولعله لو عرج به نهارا لفات المؤمن فضيلة الإيمان بالغيب .

وهناك حكمة على طريق أهل الإشارات ، وهم المحققون من الصوفية ، أن الله تعالى لما مَحَا آية الليل وجعل آية النهار مبصرة انكسر الليل فجبر بأن أسرى فيه بمحمد ﷺ .
وقيل : افتخر النهار على الليل بالشمس فقليل له : لا تفتخر فإن كانت شمس الدنيا تشرق فيك فسيعرج شمس الوجود في الليل إلى السماء .

هذا بعض ما قيل ، ولكل ذوقه وإحساسه .

س : هل هناك حكمة فى أن الله سبحانه كتب على أبناء سيدنا محمد ﷺ بالوفاة فى حياته ؟

ج : يقال : إن إبراهيم عليه السلام رزقه الله بعد من الشيخوخة بولدين ، هما إسماعيل وإسحق ، وجعل النبوة فى أبناء إسحق ، الذى أنجب يعقوب وجعل من ذريته أنبياء بنى إسرائيل ، وكانت النبوة موضع الرجاء فى توارث الأبناء لها ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ وورث سليمان داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء ، إن هذا لهو الفضل المبين ﴾ [سورة النمل : ١٦] وقوله عن زكريا الذى أعطاه الله يحيى بعد أن بلغ من الكبر عتيا ﴿ فهب لى من لدنك وليا ﴾ يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا ﴾ [سورة مريم : ٦٥] فبشره الله ﴿ بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحوصرا ونبييا من الصالحين ﴾ [سورة آل عمران : ٣٩] وشاء الله ألا ينجب يحيى ، وكان عيسى عليه السلام آخر الأنبياء من ولد إسحاق ، وكانت ولادته خارقة للعادة حيث لم يكن له أب ، وقد رفعه الله إليه ولم يتزوج ولم ينجب ، وكان هذا التدبير من الله سبحانه تمهيدا لولادة خاتم الرسل محمد ﷺ ، وبعثه الله للعرب استجابة لدعوة إبراهيم عليه السلام حين أسكن إسماعيل وأمه مكة وعمرت بالعرب وبعث فيهم إسماعيل ولم يبعث فيهم أحدا من ولده حتى كان سيدنا محمد ﷺ .

قال تعالى ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ﴾ ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأزنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ﴾ ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ [سورة البقرة : ١٢٧-١٢٩] .

فبرفع سيدنا عيسى انتهت النبوة من فرع اسحاق ، ورسالة سيدنا محمد ﷺ انتقلت النبوة إلى فرع إسماعيل عليه السلام .

وشاء الله أن يموت أبناء سيدنا محمد في حياته وهم صغار حتى لا يفتن بهم بعض المحبين ويظنوا أن النبوة سيرثها أحد أبنائه كما كانت تورث في بني إسرائيل ولذلك أكدت النصوص أن الرسالة ختمت ولا نبي بعده ﷺ . وبهذين الأمرين لم يكن هناك طمع في نبوة بعده ، وظهر خطأ من تنبثوا في حياته وبعد مماته .

والسيدة فاطمة رضي الله عنها هي التي أنجبت من سيدنا علي رضي الله عنه سيدي شباب أهل الجنة : الحسن والحسين ، ولم يزعم أحد أنهما ادعيا النبوة أو طمعا فيها ، وإذا كان ﷺ أوصى بأهل بيته خيرا في نصوص سجل بعضها في القرآن ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ﴾ [سورة الشورى : ٢٣] فإن حب الناس لآل البيت وإن تغالى بعضهم فيه لكن لم يقبل أحد أن يكون منهم نبي ، إلى جانب أن ميراث النبوة كان عن طريق الأبناء لا البنات .

ولعل فيما ذكرته تظهر الحكمة في أن أبناء النبي ﷺ ماتوا صغارا وفي حياته وأما حديث « لو عاش إبراهيم لكان نبيا » فهو باطل .

لن : نسمع كثيرا هذا القول : اتق شر من أحسنت إليه . فهل هو حديث وهل معناه صحيح ؟

ج : قال المجلونى فى كتابه « كشف الخفا ومزيل الإلباس » : قال السخاوى : لا أعرفه ، ويشبه أن يكون من كلام بعض السلف ، قال : وليس على إطلاقه ، بل هو محمول على اللثام دون الكرام ، ويشهد له ما فى « المجالسة للسدينى » عن على كرم الله وجهه : الكريم يلين إذا استعطف ، واللثيم يقسو إذا ألطف - يعنى إذا أعطى تحفة - وعن عمر رضى الله عنه : ما وجدت لثيما قط إلا قليل المروءة ، وفى التنزيل ﴿ وما تقوموا منهم إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله ﴾ [سورة التوبة : ٧٤] .

وسبب نزولها كما ذكره الطبرى : أن كبير المنافقين عبد الله بن أبى بن سلول كانت له دية فأعطاهها له الرسول ، فلما اغتنى بطر النعمة ولم يؤمن إيماناً خالصاً بالرسول ، وقال عقب ذلك فى حادثة الرجلين اللذين اقتتلا وأحدهما من حلفاء الأنصار : انصروا أخاكم ، فوالله ما مثلنا ومثل محمد إلا كما قال القائل : سَمَنَ كلبك يأكلك . وقال أيضا ﴿ لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾ [سورة المنافقون : ٨] يريد بالأعز قومه ، وبالأذل المسلمين . وفى الإسرائيليات يقول الله عز وجل « من أساء إلى من أحسن إليه فقد بذل نعمتى كفرا ، ومن أحسن إلى من أساء إليه فقد أخلص لى شكرا » وعند البيهقى فى شعب الإيمان عن محمد بن حاتم المظفرى قال : اتق شر من يصحبك لنائلة . « مجلة الإسلام - المجلد الرابع - العدد ١٣ » .

س : قرأت في بعض الأحاديث أن الرسول ﷺ قال « إن الإبل خلقت من الشياطين » فهل هذا صحيح ولماذا ؟

ج : جاء في كتاب « حياة الحيوان الكبرى » للدميري المتوفى سنة ٨٠٨ هـ أن النبي ﷺ سئل عن الصلاة في مبارك الإبل فقال « لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها مأوى الشياطين » رواه أبو داود وروى النسائي وابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي ﷺ قال « إن الإبل خلقت من الشياطين » ولم يعلق على هذا الحديث .

وجاء في نيل الأوطار للشوكاني « ج ٢ ص ١٤٢ » حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بلفظ « لا تصلوا في أعطان الإبل ، فإنها خلقت من الجن ، ألا ترون إلى عيونها وهيئتها إذا نفرت » ولم يبين معنى خلقها من الجن ، فقد يكون المراد أن فيها شراً إذا نفرت وهاجت ، فالأمر على التشبيه وليس على الحقيقة كما أراه .

وفي المغني لابن قدامة « ج ١ ص ٧٢١ » عن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أنصلي في مريض الغنم ؟ قال « نعم » قال : أنصلي في مريض الإبل ؟ قال « لا » رواه مسلم . ولم يذكر السبب في النهي .

وجاء في ص ٧٢٢ قول القاضي : إن المنع تعبد لا لعلة معقولة ، وقال غيره : إن معاطن الإبل والمقبرة والمجزرة والمزيلة وغيرها تكثر فيها الصلاة لأنها مظنة النجاسات « انظر صفحة ٤٠٣ من المجلد الثالث من هذه الفتاوى » .

س : هل من الحديث « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ؟ وهل يعنى أن الإجماع حجة ؟

ج : ذكر القسطلانى فى « المواهب اللدنية » وشارحه الزرقانى « ج ٥ ص ٣٨٨ » أن من خصائص الأمة المحمدية أنهم لا يجتمعون على ضلالة ، أى إذا اجتمعوا على حكم كان عند الله كذلك . رواه أحمد فى مسنده ، والطبرانى فى الكبير ، وابن أبى خيثمة فى تاريخه عن أبى بصرة مرفوعا إلى النبى ﷺ بلفظ « سألت ربه ألا تجتمع أمتى على ضلالة فأعطينيها » والمراد بالأمة أمة الإجابة التى آمنت به ، وليست أمة الدعوة التى أرسل إليها ، فقد كفر منها الكثيرون . ورواه ابن أبى عاصم ، والطبرانى أيضا من حديث أبى مالك الأشعرى « إن الله تعالى أجاركم من ثلاث خلال ، ألا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعا ، وألا يظهر أهل الباطل على أهل الحق ، وألا تجتمعوا على ضلالة » .

قال السخاوى فى « المقاصد الحسنة » إنه حديث مشهور المتن وأسانيده كثيرة ، أى متعددة الطرق والمخارج ، وذلك علامة القوة ، فلا ينزل عن الحسن ، فقد أخرجه أبو نعيم والحاكم وابن منده عن ابن عمر مرفوعا بلفظ « إن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة أبدا ، وإن يد الله مع الجماعة ، فاتبعوا السواد الأعظم ، فإنه من شدّد شدّد فى النار » وكذا أخرجه الترمذى ، وأخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى عن أنس مرفوعا ، والحاكم عن ابن عباس ورفع ، وابن أبى عاصم وغيره مرفوعا عن عقبه بن عمرو الأنصارى ، وله شواهد متعددة فى المرفوع إلى النبى ﷺ كقوله « أنتم شهداء الله فى الأرض » وفى غير المرفوع إليه وهو الموقوف ، كقول ابن مسعود : إذا سئل أحدكم فليُنظر كتاب الله ، فإن لم يجد فى سنة رسول الله ، فإن لم يجد فليُنظر ما اجتمع عليه المسلمون ، وإلا فليجتهد .

يقول الزرقانى : هذا ، والاختلاف شامل لما كان فى أمر الدين كالمقائد ، أو الدنيا

كالإمامة العظمى، ومعنى « فعليكم بالسواد الأعظم » الزموا متابعة جماهير المسلمين الذين يجتمعون على طاعة السلطان وسلوك المنهج القويم، فهو الحق الواجب والفرض الثابت الذي يحرم خلافه، فمن خالفه مات ميتة جاهلية .

ثم ذكر القسطلاني عقب ذلك من فضائل الأمة المحمدية أن إجماعهم حجة قاطعة، وأن اختلافهم - أي اختلاف المجتهدين - رحمة أي توسعة على الناس، وذلك في الفروع، أما الاختلاف في الأصول فهو ضلال . انتهى .

وهذا لا يتعارض مع قوله تعالى ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ [سورة الأنعام : ١١٦] ، لأن المراد هنا أمة الدعوة، وكثير منهم لم يؤمنوا بالرسول ﷺ كما قال تعالى ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾ [سورة يوسف : ١٠٣] .
وحجّة الإجماع أشار إليها القسطلاني بأنها من دعائم الاجتهاد لمعرفة الأحكام الشرعية، وسيأتي الكلام عنها فيما بعد .

س : هل المفكرون والمخترعون والمكتشفون والمصلحون ممن لم يعتنقوا الإسلام، يأخذون من الله أجرا على أعمالهم التى أفاد منها الكثيرون ؟

ج : ليكون معلوما أن الثواب فى الآخرة بدخول الجنة شرطه الإيمان بالله والإخلاص له ، فالكافر بالله لا يستحق ثوابا لأنه لم يؤمن والمؤمن غير المخلص لا يستحق كذلك ثوابا ، لأنه عمل لغير الله ، وكل ما فعله غير المؤمن من صالحات مردود عليه يوم القيامة ، والنصوص فى ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى فى الذين لا يؤمنون بقاء الله ﴿وقدینا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا﴾ [سورة الفرقان : ٢٣] وقوله ﴿قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا * الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا * أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقاءه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا * ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا واتخذوا آياتى ورسلى هزوا﴾ [سورة الكهف : ١٠٣-١٠٦] وقوله ﴿ومن یرتد منكم عن دینه فیمت وهو کافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ [سورة البقرة : ٢١٧] وقوله عن المنافقين ﴿قل أنفقوا طوعا أو کرها لن یقبل منکم إنکم کنتم قوما فاسقین * وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم کفروا بالله ویرسوله ولایأتون الصلاة إلا وهم کسالى ولا ینفقون إلا وهم کارهون﴾ [سورة التوبة : ٥٣، ٥٤] وقوله ﴿ومن یبتغ غیر الإسلام دینا فلن یقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرین﴾ [سورة آل عمران : ٨٥] .

فالكافر محروم من الثواب على أعماله الصالحة ولن يدخل الجنة أبدا ﴿إن الله لا یغفر أن یشرك به ویغفر ما دون ذلك لمن یشاء﴾ [سورة النساء : ٤٨] والمؤمن الذى یرائى بعمله هو مشرك شركا خفيا ، والنصوص فى حرمانه من الثواب كثيرة .

هذا بالنظر إلى الآخرة، أما بالنظر إلى الدنيا فإن كل إنسان يستحق أن ينال جزاء عمله فيها بمشيئة الله، إن خيرا فخير وإن شرا فشر، فالكافر لا يحرم من ثواب على أعماله الصالحة بمثل احترام الناس له ومكافأته على خدماته وتكريمه بأية وسيلة من وسائل التكريم، ولا يحرمه الله من الرزق على الرغم من كفره، قال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بِلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] وقال ﴿ لَا يَغْنَرُكَ تَغْلِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ [سورة آل عمران : ١٩٦، ١٩٧] وقال ﴿ مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون ﴾ [سورة هود : ١٥، ١٦] وقال ﴿ مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْمَاجِلَةَ عَجَلًا لَمْ يَسْأَلْ لَهَا نِشَاءَ مَنْ نَرِيدُ، ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴾ كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا ﴾ [سورة هود : ١٨ - ٢٠] العاجلة - الدنيا -

فهذه الآيات تدل على أن الكافر الذي يريد الدنيا بأعماله قد ينال ثوابا دنيويا إذا أراد الله ذلك لقوله « ما نشاء لمن نريد » وليس له في الآخرة نصيب من التكريم، والمؤمن والكافر يتمتعان في الدنيا بنعم الله، وفي الآخرة يفترقان، فالمؤمن مصيره الجنة، والكافر مصيره النار .

روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله، ابن جُدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين، فهل ذلك نافع؟ قال « لا ينفعه، إنه لم يقل يوما : رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » وابن جدعان اسمه عبد الله كان من بنى تيم ابن مرة من أقرباء عائشة لأنه ابن عم أبي قحافة والد أبي بكر، اتخذ جفنة للضيفان

يرقى إليها بسلم، وكان من رؤساء قريش فى الجاهلية، وروى ذلك عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطى بها فى الدنيا و يجزى بها فى الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل الله بها فى الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزى بها » .

هذا هو حكم الكافر إذا مات على كفره، لا يجازى بخير فى الآخرة، وقد يعترض على هذا بأن الله أثناب أبا طالب على حمايته للنبي على الرغم من موته على الكفر، فقد روى مسلم أن العباس عم النبي ﷺ قال له : يا رسول الله إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك، فهل نفعه ذلك ؟ قال « نعم، وجدته فى غمرات من النار فأخرجته إلى ضحضاح » وروى مسلم عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب فقال « لعله تنفعه شفاعتى يوم القيامة، فيجعل فى ضحضاح من النار يبلغ كعبه يلقى منه دماغه » .

لا يعترض بهذا لأن أبا طالب لا تشفع له حمايته للنبي ألا يدخل النار، فهو داخل فيها لا محالة، محروم من الجنة، وإن كان عذاب النار خفيفا عليه، فإن الفائز هو من ينتهى إلى الجنة قال تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت وإنما توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٥] .

بقى أن نعرف حكم الكافر إذا أسلم ومات على الإسلام، هل تنفعه أعمال الخير وهو كافر فيثاب عليها فى الآخرة، أو يحبطها الله بسبب أنها عملت بدون إيمان بالله واليوم الآخر ؟

روى مسلم حديث حكيم بن حزام الذى قال للنبي ﷺ : أرأيت أمورا كنت أتحدث بها فى الجاهلية، من صدقة أو عساقة أو صلة رحم، أفبها أجر؟ فقال ﷺ « أسلمت على ما أسلفت من خير » وحكيم عاش مائة وعشرين سنة، منها ستون سنة فى الجاهلية،

وستون سنة في الإسلام، أعتق في الجاهلية مائة رقبة، وحمل على مائة بعير، فما معنى قول النبي له «أسلمت على ما أسلفت من خير»؟

يقول بعض العلماء: إن المعنى أنك كنت ذا طبع جميل في الجاهلية، وصحبك طبعك في الإسلام، فالاستعداد الطيب هو الذي ساقه إلى الإسلام، وبهذا يكون ثوابه على أعماله الطيبة مسكوتاً عنه. أو يعطى حكم أعمال الكافرين، لا ثواب لها في الآخرة، وثوابها في الدنيا أن الله وفقه إلى الإسلام.

ويقول البعض الآخر: إن المعنى أن من أسلم يحفظ الله له ما قدمه حال كفره ولا يحرمه من ثوابها، أما من لم يسلم فلا ينفعه ذلك عند الله.

من هذا نرى أن من أدرك الإسلام ولم يسلم ومات على كفره يحبط عمله في الآخرة ولا يثاب عليه، أما في الدنيا فينال أجر عمله، من رزق الله له وتمتعه بمكاسب الدنيا المادية والأدبية، وكفى ذلك ثواباً.

س : هل هناك حديث يقول « لا غيبة في فاسق » ؟

ج : جاء في إحياء علوم الدين للإمام الغزالي « ج ٣ ص ١٣٢ » أن رسول الله ﷺ قال « أترغبون من ذكر الفاجر ؟ اهتكوه حتى يعرفه الناس ، اذكروه بما فيه حتى يحذره الناس » قال العراقي في تحريجه : رواه الطبراني وابن حبان في الضعفاء ورواه ابن عدى من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، دون قوله « حتى يعرفه الناس » ورواه بهذه الزيادة ابن أبي الدنيا في الصمت .

وبعد أن ذكر الغزالي هذا الحديث قال : وكانوا يقولون : ثلاثة لا غيبة لهم ، الإمام الجائر والمبتدع والمجاهر بفسقه . ثم قال فيمن يرخص في غيبتهم : أن يكون مجاهرا بالفسق كالمخنث وصاحب الماخور والمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس ، وكان ممن يتظاهر به بحيث لا يستتشف من أن يذكر له ، ولا يكره أن يذكر به ، فإذا ذكرت فيه ما يتظاهر به فلا إثم عليك ، قال رسول الله ﷺ « من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له » - هذا الحديث ضعيف كما قال العراقي -

ثم قال الغزالي : وقال عمر رضي الله عنه : ليس لفاجر حرمة ، وأراد به المجاهر بفسقه دون المستتر ، إذ المستتر لا بد من مراعاة حرمة . وقال الحسن : ثلاثة لا غيبة لهم ، صاحب الهوى والفاسق المعلن بفسقه والإمام الجائر . فهؤلاء الثلاثة يجمعهم أنهم يتظاهرون به ، وربما يتفاخرون به ، فكيف يكرهون ذلك وهم يقصدون إظهاره ؟ نعم ، لو ذكره بغير ما يتظاهر به أثم .

من هذا يعرف أن الفاسق المعلن بفسقه ولا يستحي أو يتألم من ذكر الناس له بما فيه جائر وليس بخزام ، وإن كانت الأحاديث الواردة في ذلك فيها مقال . والصيغة المذكورة في السؤال قيل إنها منكورة ، ولكن المعنى الذي تحمله حسن لسورود حديث بمعناه وإن كان ضعيفا ، وما قاله الغزالي وما نقله من الأقوال يرجح الحكم بعدم الحرمة على الوجه المذكور .

س : هل هناك حديث يقول « طلب العلم أفضل من صلاة النافلة » ؟

ج : هذا القول ليس حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من قول الإمام الشافعي رضي الله عنه ، فقد أثر عنه أنه قال : ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم ، قيل : والجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله « الهداية جمادى الآخرة سنة ١٤١٠ هـ » وهذا في الجهاد المندوب ، أما المفروض فهو داخل في الفرائض لا يقدم عليها النقل كطلب العلم .

س : نرى بعض المصلين يحرك يديه عدة مرات، فهل تبطل صلاته ؟

ج : المفروض فى المصلى أن يحسّ بأنه واقف بين يدى الله يناجيه بالمدح والثناء ويدعوه بالهداية والمغفرة، ويظهر له عمليا خضوعه وخشوعه وتواضعه بالركوع والسجود، ولا يوجد موقف للإنسان يستحق الاهتمام بهذا الموقف، ومن هنا كان عليه أن يكون ساكن الجوارح فى غير ما شرع له، لا يعبت بلحيته ولا ينسق من ملبسه مثلا، ولا يبرح مكانه ولا يعمل إلا ما أذن له فيه من مثل رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه، ومثل الركوع والسجود والالتفات عند الانصراف من الصلاة بالتسليم. وللفقهاء كلام فى ضبط الأفعال التى تبطل الصلاة، فاتفقوا على أن من المبطلات العمل الكثير الذى ليس من جنس الصلاة، وهو ما يخیل إليه أن فاعله ليس فى الصلاة، وهذا العمل الكثير مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهواً، وأما ما دون ذلك فلا يبطلها، وجاء فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة : أن الشافعية حذوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا وما فى معنى هذا، كوثبة واحدة كبيرة. ومعنى تواليها ألا تُعدَّ إحداها منقطعة عن الأخرى على الراجح.

وأن الحنفية قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر إليه أن فاعله ليس فى الصلاة، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

وأن المالكية قالوا : ما دون العمل الكثير قسمان : قسم متوسط كالانصراف من الصلاة، وهذا يبطل عمده دون سهوه، وقسم يسير جداً كالإشارة وحك البشرة، وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

س : هل يجوز تعدد الجماعة في وقت واحد وفي مسجد واحد ؟

ج : جاء في تفسير القرطبي « ج ٨ ص ٢٥٧ » عند الكلام على مسجد الضرار الذي يفرق بين جماعة المسلمين أن الإمام مالكا قال : لا تصلي جماعتان في مسجد واحد بإمامين ، خلافا لسائر العلماء . وقد روي عن الشافعي المنع ، حيث كان تشييتا للكلمة .

وجاء في فقه المذاهب الأربعة « نشر وزارة الأوقاف المصرية » عن تكرار الجماعة في المسجد الواحد - أن الحنابلة قالوا : إذا كان الإمام الراتب يصلي بجماعة فيحرم على غيره أن يصلي بجماعة أخرى وقت صلاته ، كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الإمام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الإمام الراتب في كلتا الحالتين ، ومحل ذلك إذا كان بغير إذن الإمام الراتب ، أما إذا كان بإذنه فلا يحرم .

والشافعية قالوا : تكره إقامة الجماعة في مسجد بغير إذن إمامه الراتب مطلقا ، قبله أو بعده أو معه ، إلا إذا كان المسجد مطروقا أو ليس له إمام راتب أو له وضاق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت ، وإلا فلا كراهة .

والمالكية قالوا : تحرم إقامة جماعة مع جماعة الإمام الراتب ، لأن القاعدة عندهم أنه متى أقيمت الصلاة للإمام الراتب فلا يجوز أن تصلي صلاة أخرى ، فرضا أو نفلا ، لا جماعة ولا فرادى . ويتعين على من في المسجد الدخول مع الإمام إذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفردا . أما إذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطعن على الإمام .

وإذا وجد بمسجد واحد أئمة متعددة مرتبون ، فإن صلوا في وقت واحد حرم ، لما فيه من التشويش ، وإذا ترتبوا ، بأن يصلي أحدهم فإذا انتهى من صلاته صلى الآخر وهكذا فهو مكروه على الراجح .

س : لفت نظرى أن آية الوضوء التى فى سورة المائدة مدنية، مع أن الصلاة فرضت فى مكة، فهل كان النبى ﷺ يصليها بغير وضوء ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ... ﴾ [سورة المائدة : ٦] نزلت هذه الآية بغسل هذه الأعضاء فقط - وهى المعتبرة فى الوضوء - بالمدينة، وفيها أيضا الطهارة من الجنابة . كما نزلت بالمدينة آية سورة النساء : ٤٣ الموجبة للغسل من الجنابة، ومعه التيمم بدل الغسل وبدل الوضوء الذى ينتقض بالبول والغائط .

والمعروف أن الصلاة فرضت بمكة، وتحددت بخمس فى اليوم والليلة فى ليلة المعراج قبل الهجرة، فهل كان الرسول ﷺ يصلى فى مكة بغير وضوء وبدون غسل من الجنابة ؟ يقول ابن عبد البر : إن أهل السير - التاريخ - اتفقوا على أن غسل الجنابة فرض على النبى ﷺ بمكة لما افترضت الصلاة وأنه لم يصل قط إلا بوضوء، وهذا ما لا يجهله أحد .

وفى مستدرك الحاكم حديث ابن عباس : دخلت فاطمة على النبى ﷺ وهى تبكى، فقالت : هؤلاء الملاء من قريش تعاهدوا ليقتلوك، فقال « ايتونى بوضوء، فتوضأ ... قال فى الفتح - فتح البارى لابن حجر - وهذا يصلح ردا على من أنكروا وجود الوضوء قبل الهجرة، لا على من أنكروا وجوبه .

فالمفتق عليه أن الوضوء ومثله الغسل للصلاة كان موجودا بمكة، لكن الخلاف فى : هل كان وجوده على سبيل الندب أو على سبيل الوجوب ؟

قال جماعة بالنadb، بناء على أن الأمر به فى آيتى المائدة والنساء هو للوجوب، وهما نازلتان بالمدينة، وجزم بذلك ابن الجهم المالكي وقال آخرون بالوجوب قال القرطبي - كما نقله ابن مفلح - : إن آية الوضوء - النازلة بالمدينة - إنما نزلت ليكون فرضها

المتقدم - يعنى على إنزالها - مثلًا في التنزيل أى أن الوضوء كان مفروضًا بمكة ولكن بغير القرآن ثم نزل به القرآن في المدينة .

وابن حزم جزم بأن الوضوء لم يشرع - لا وجوبًا ولا نذرًا - إلا في المدينة ، ومعنى ذلك أن الرسول ﷺ وأصحابه صلوا في مكة بغير وضوء ، وكلامه مردود بمرويات ليست قوية ، منها ما أخرجه ابن لهيعة في المغازي أن جبريل علم النبي الوضوء عند نزوله عليه بالوحى . وهو حديث مرسل سقط منه الصحابى ، وما رواه أحمد والدارقطنى من رواية ابن لهيعة أيضا مرفوعا وليس مرسلًا : أن جبريل أتى النبي ﷺ في أول ما أوحى إليه فعلمه الوضوء والصلاة ، فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء فنضح بها فرجه .

هل يفهم من هذا أنه استنجد بعد الوضوء ، وأن النضح ليس فيه مس للفرج ، أو أن مس الفرج غيرنا قض للوضوء ؟ معروف أن ابن لهيعة وضعه العلماء في الضعفاء ، قيل مطلقًا وقيل بعد أن مرض .

ومن المرويات ما أخرجه ابن ماجه من حديث أسامة عن أبيه ، وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث بن سعد عن عقيل موصولًا ، وهو أن جبريل علم النبي الوضوء بمكة ، وفي ثبوت هذا كلام .

فالحلاصة أن الفقهاء أجمعوا على أن الطهارة للصلاة بالوضوء والغسل واجبة ، وأن آية الوجوب نزلت بالمدينة ، والصلاة التي صلاها الرسول وأصحابه بمكة أو قبل نزول الآية في المدينة فيها خلاف : هل كانت بوضوء أو لا ؟ والجمهور على أنها كانت بوضوء ، وابن حزم هو الذى قال بعدم مشروعيته إذ ذاك ، ومن قال بمشروعية الوضوء بمكة اختلفوا هل كان واجبًا أو مندوبًا ؟ قيل بالنذر وقيل بالوجوب .

ونحن لا يهمننا من ذلك إلا ما استقر عليه العمل بعد الأمر به في آيتي النساء والمائدة في وجوب الطهارة للصلاة بالوضوء والغسل ، أما ما حدث قبل ذلك فالخلاف فيه لا أثر له في حياتنا نحن يراجع الشوكانى في نيل الأوطار ، والمواهب اللدنية للقسطلانى في باب الخصائص لمعرفة إن كان الوضوء خاصًا بأمة محمد أو كان قبل ذلك - وانظر ص ١٣٠ من المجلد الثانى من هذه الفتاوى .

س : مرت علينا جنازة ونحن جالسون، فقام بعضنا ولم يقم البعض الآخر، وكل يقول: إن ما فعله هو السنة، فهل هذا صحيح ؟

ج : روى مسلم عن على رضى الله عنه أنه قال : رأينا النبى ﷺ قام فقمنا، ففقدنا فقمنا، يعنى فى الجنائز قال الترمذى : حديث على حسن صحيح، وفيه أربعة من التابعين بعضهم عن بعض، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. وقال الشافعى : هذا أصح شيء فى هذا الباب.

يؤخذ من هذا أن القيام للجنائز عندما تمر بالإنسان مشروع. بل هو مندوب لفعل النبى ﷺ، بل لأمره بذلك أيضا كما فى رواية أحمد عن على : كان النبى ﷺ أمرنا بالقيام فى الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس. وقال الإمام أحمد : إن شاء قام وإن شاء لم يقم، ووافقه ابن الماجشون من المالكية، قال النووى : والمختار أنه مستحب.

قال ابن حزم : ويستحب القيام للجنائز إذا رآها المرم وإن كانت جنازة كافر حتى توضع أو تخلّفه، فإن لم يقم فلا حرج.

وذلك لحديث رواه الجماعة. وروى البخارى ومسلم عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد أنهما كانا قاعدين بالقادسية، فمروا عليهما بجنازة فقاما، فقيل لهما : إنها من أهل الأرض - أى من أهل الذمة - فقالا : إن رسول الله ﷺ مرت به جنازة فقام، فقيل له : إنها جنازة يهودى، فقال « أوليست نفسا ؟ »

والحكمة فى القيام لها ما جاء فى رواية أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعا « إنما تقومون إعظاما للذى يقبض النفوس » ولفظ ابن حبان « إعظاما لله تعالى الذى يقبض الأرواح ».

فالخلاصة أن القيام للجنائز فيه أقوال، قيل بالكراهة، وقيل بالاستحباب، وقيل بالتخيير بين الفعل وتركه، ولكل واحد أن يختار القول الذى يطمئن إليه.

س : ما فائدة الصلاة على الميت إذا كان طفلاً وهو لم يرتكب معصية وكذلك الشهيد المغفور له ؟

ج : من المتفق عليه بين الفقهاء أن صلاة الجنازة على الميت المسلم واجبة أو فرض ، والفرض كفاي ، بمعنى أن البعض لو صلى عليها سقط الطلب عن الباقي ، وذلك لأمر النبي ﷺ بها ، ولترغيبه فيها بأن من صلى عليها وتبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الأجر ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط واحد مثل جبل أحد كما رواه مسلم وغيره ، ولم يستثن من وجوبها إلا الشهيد والسقط الذي نزل من بطن أمه قبل تمام حمله في بعض الصور .

والحكمة فيها هي تكريم الميت ومجاملة أهله . وتوديع له حين فارق أهله ودنيه ، والدعاء أن يغفر الله له ويرحمه . حتى لو لم يكن قد اقترف إثماً ومن أجل هذا صلى الصحابة على النبي ﷺ وإن كان الله قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، والصلاة على الشهيد جائزة وإن كانت غير واجبة ، ففيها تكريم ومجاملة وإن كان مغفوراً له بالنظر لما رأيناه منه ، أما الحقيقة فهي عند الله وحده ، والطفل الذي لم يكلف يصلى عليه للتكريم لابن آدم وللمجاملة ، وفي الدعاء المفروض في الصلاة يُدعى لأهله بالصبر ، فقد روى البخاري والبيهقي أن الحسن البصري كان يقول في الصلاة على الطفل : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وذخراً .

قال النووي : إن كان الميت صبياً أو صبياً يقتصر على ما جاء في الحديث الذي رواه أحمد وأصحاب السنن : « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، وشاهدنا وغائبنا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تضلنا بعده » ويضم إلى ذلك : اللهم اجعله فرطاً

صلاة الجنائز على الطفل والشهيد أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام

لأبويه وسلفا وذخرا وعظة واعتبارا وشفيعا ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أجره .

هذا فى الطفل الذى مات بعد أن ولد وعاش ، أما الطفل الذى ولد ميتا فإن نزل قبل مرور أربعة أشهر على بدء الحمل به فلا يغسل ولا يصلّى عليه ويلف فى خرقة ويدفن ، وهذا ما اتفق عليه جمهور الفقهاء .

فإن نزل بعد أن تم له أربعة أشهر فأكثر واستهلّ أى صاح أو عطس أو ظهرت منه علامة تدل على أنه كانت فيه حياة فهذا لو مات يغسل ويصلّى عليه باتفاق . فإذا لم يستهل فلا يصلّى عليه عند الحنفية والمالكية ، لحديث رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى أن النبى ﷺ قال « إذا استهل السقط صُلّي عليه وورث » فاشتراط الحديث الاستهلال لأجل الصلاة عليه ، أما الحنابلة فيرون الصلاة عليه ، لحديث رواه أحمد وأبو داود جاء فيه « والسقط يصلّى عليه ويدهى لوالديه بالمغفرة والرحمة » فلم يقيد الحديث السقط بالاستهلال ، فيصلّى عليه لأنه نسمة نفخت فيها الروح فيعطى حكم المستهل فى الصلاة عليه . وقال الحنابلة : إن الحديث الذى اشترط الاستهلال مضطرب ومعارض بما هو أقوى منه فلا يصلح لأن يكون حجة .

وجاء فى فقه المذاهب الأربعة عند الكلام على غسل الميت الذى يتصل بالصلاة عليه أن الحنفية قالوا : إن السقط إذا نزل حيّا ، بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن لم يتم نزوله وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل - وهى ستة أشهر ولحظتان - أو بعدها . أما إذا نزل ميتا فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك ، وإن لم يكن تام الخلق بل ظهر بعض خلقه فإنه لا يغسل الغسل المعروف وإنما يصب عليه الماء ويلف فى خرقة ، وعلى كل حال فإنه يسمى لأنه يحشر يوم القيامة .

والمالكية قالوا : إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذى يقول أهل المعرفة إنه لا يقع مثله إلا ممن فيه حياة مستقرة وجب تغسيله ، وإلا كره .

والحنابلة قالوا: السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله، وأما إن نزل قبل ذلك فلا يجب غسله.

والشافعية قالوا: إن السقط النازل قبل عدة تمام الحمل - وهي ستة أشهر ولحقتان - إما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله، وإما ألا تعلم حياته، وفي هذه الحالة:

إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه، وإما ألا يظهر خلقه فلا يفترض غسله. وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة فإنه يفترض غسله وإن نزل ميتاً، وعلى كل حال فإنه يُسَنُّ تسميته بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح.

ولتوضيح صلاة الجنازة على الشهيد، وهو الذي قتل في معركة بين المسلمين والكافرين، نقول: قد وردت أحاديث صحيحة تصرح بعدم الصلاة عليه، منها ما رواه البخاري أن النبي ﷺ أمر بدفن شهداء أحد في دمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم كما قال جابر. كما وردت أحاديث أخرى صحيحة تصرح بأنه يصلى عليه، منها ما رواه البخاري أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأموات.

لكن يرد على هذا الحديث بأن الكلام في الصلاة على الشهيد قبل الدفن وروى البيهقي حديثاً مرسلًا - سقط منه الصحابي - عن أبي مالك الغفاري قال: كان قُتِلَ أحد يؤتى منهم بتسعة وعاشروهم حمزة فيصلى عليهم رسول الله ﷺ، ثم يحملون، ثم يؤتى بتسعة فيصلى عليهم وحمزة مكانه حتى صلى عليهم رسول الله ﷺ.

وحديث جابر أصبح من حديث أبي مالك الغفاري.

ومن هنا قال ابن حزم يجوز أن يصلى على الشهيد وألا يصلى عليه، فإن صلي عليه فحسن، وإن لم يصل عليه فحسن، وهو إحدى الروايات عن أحمد، واستصوب ابن القيم هذا الرأي، وقال: والأظهر من أمر شهداء أحد أنه لم يصل عليهم عند الدفن، وقد قتل معه بأحد سبعون نفساً فلا يجوز أن تخفى الصلاة عليهم.

صلاة الجنازة على الطفل والشهيد أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وحديث جابر في ترك الصلاة عليهم صحيح ، لأن أباه عبد الله كان أحد القتلى يومئذ ، فعنده من الخبرة ما ليس عند غيره .

ويرجح أبو حنيفة وجوب الصلاة على الشهيد ، ويرجح مالك والشافعي وأحمد في رواية عدم وجوب الصلاة عليه .

ومع كون الصلاة على الشهيد غير واجبة فإنها تجوز ولا تحرم ، لعدم الدليل على المنع ، وللحديث الذي رواه البيهقي .

هذا في الشهيد الذي قتل في المعركة بين المسلمين والكافرين ، أما الشهيد في غير ذلك كالمبطون وبقية شهداء الآخرة المذكورين في الأحاديث فيغسلون ويصلى عليهم .

« راجع ما سبق في صفحة ١٤٣ من هذا الجزء بخصوص صلاة الجنازة على الطفل »

س : أنا حامل وفي بعض الأحيان ينزل علي دم، هل يعتبر حيضا فأمتنع عن الصلاة والصوم، أو يعتبر نزيفا لا يمنع من الصلاة والصوم؟

ج : اختلف العلماء في الدم الذي ينزل من الحامل هل هو دم حيض أو لا، فرأى أبو حنيفة ومن قبله عطاء والشعبي أنه ليس حيضا ولا يأخذ حكمه، لقوله تعالى : ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد ﴾ [سورة الرعد : ٨] على معنى أن الغيض هو انقطاع دم الحيض أثناء الحمل، والأزدياد هو دم النفاس بعد الوضع، وهو رأى الإمام أحمد أيضا .

ورأى مالك والشافعي في أحد قوليه أن الحامل تحيض، وهو تأويل ابن عباس للآية بأنه حيض الجبالى، وكذلك روى عكرمة ومجاهد، وهو قول عائشة وأنها كانت تفتي النساء الحوامل إذا حُضْنَ أن يتركن الصلاة، والصحابة إذ ذاك متوافرون، ولم ينكر منهم أحد عليها، فصار كالإجماع قاله ابن القصار، وذكر القرطبي في تفسيره « ج ٩ ص ٢٨٦ » حادثة أيام عمر استدلل بها على أن الحامل تحيض، ثم قال : احتج المخالف — وهو أبو حنيفة ومن معه — بأن قال : لو كان الحامل تحيض وكان ما تراه المرأة من الدم حيضا لما صح استبراء الأمة بحيض، وهو إجماع، وروى عن مالك في كتاب محمد : ما يقتضى أنه ليس بحيض . انتهى .

وجاء في فقه المذاهب الأربعة أن من شروط الحيض أن يكون الرحم خاليا من الحمل، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد . لكن المالكية والشافعية قالوا : إنه يكون دم حيض، إلا أن الشافعية قالوا : تعتبر مدة حيضها في الحمل كمعادتها في غيره، أما المالكية فإِنَّهم قالوا : إن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها إلى ستة أشهر فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوما إن استمر الدم، وفي ستة أشهر إلى آخر الحمل تقدر

بثلاثين يوما، أما إذا رأت الدم فى الشهر الأول أو الثانى من حملها كانت كالمعتادة، وفسروا ذلك بأن حيضها يقدر بثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها استظهارا، فإن اعتادت خمسة أيام ثم تمادى حيضها مكثت ثمانية أيام، فإن استمر بها الدم فى الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية، لأن العادة تثبت بمرة، فتمكث أحد عشر يوما، فإن تمادى فى الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما، فإن تمادى بعد ذلك فلا تزيد على الخمسة عشر يوما، ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما - دم استحاضة . انتهى .

هذا هو الحكم الشرعى فى رأى الفقهاء فى الدم الذى ينزل على الحامل هل هو حيض أو لا ؟ ولعل الطب له كلام فى هذا الموضوع، يمكن به التمييز بين دم الحيض والنزيف، بناء على ما قيل : إن دم الحيض إعداد للرحم لاستقبال البويضة الملقحة . فإن استقرت فيه يقال لا توجد فرصة لاستقبال بويضة أخرى لوجود حملان فى الرحم بينهما مدة، ولو وجدت بويضتان معا كان الحمل توأما، فهل يمكن أن تحل بالرحم بويضة، ثم بعد فترة تحل بويضة أخرى فيكون هناك حملان، أحدهما قبل الآخر؟ وقد يولدان معا أو يوجد فاصل بينهما فى الوضع، لعل هناك جوابا يوضح ذلك عند المختصين .

هذا، وقد جاء فى المغنى لابن قدامة « ج ١ ص ٣٧٥ » أن الحامل لا تحيض، إلا أن تراه قبل ولادتها بيومين أو ثلاثة فيكون دم نفاس، وهو مذهب أحمد وأبى حنيفة ورأى جمهور التابعين . وقال مالك والشافعى : ما تراه من الدم حيض إذا أمكن، لأنه دم صادف عادة فكان حيضا كغير الحامل . واستدل لمذهب أحمد بالحديث « لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل - أى غير حامل - حتى تستبرأ بحيضة » موجه ذلك بأن وجود الحيض علامة على براءة الرحم، فدل على أنه لا يجتمع مع الحمل وقال : إن الحامل لا يعتادها الحيض غالبا، فلم يكن ما تراه فيه حيضا كالأيسة، قال أحمد : إنما

الجزء الخامس والعشرون

الحمل والحيض

يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم . وحمل رأى عائشة في أنه حيض على ما تراه الحامل من الدم قريبا من ولادتها فهو نفاس لا تصلّى فيه .

ورأى أن مذهب أبي حنيفة وأحمد أيسر في التطبيق فلا يُعدُّ دم الحامل حيضا ، إلا ما يرى قبيل الولادة فيكون نفاسا لا تصلّى ولا تصوم فيه ، ومذهب مالك فيه صعوبة بالصورة التي ذكرت في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، ولا يجب التعصب لرأى في الفروع ودين الله يسر .

س : أنا بلغت من العمر خمسين سنة، والعادة الشهرية غير منتظمة، فقد يمر شهران وثلاثة دون أن أرى دماً، وإذا نزل كان بسيطاً ثم ينقطع مدة طويلة، فما حكم الشرع فى هذه الحالة، هل يعتبر الدم بعد هذه السن حيضاً ؟

ج : سن اليأس هو السن الذى لا يكون معه للمرأة حيض ولا حمل، ومن الأحكام الشرعية الخاصة به أن عدة المطلقة تنتهى بثلاثة أشهر، مثلها مثل الصغيرة التى لم تر الحيض، قال تعالى ﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُوا﴾ [سورة الطلاق : ٤] .

واختلف الفقهاء فى سِنُّ اليأس، فهو عند الحنفية خمس وخمسون سنة على المختار، وعند الحنابلة خمسون سنة، وعند المالكية من خمسين إلى سبعين، بمعنى أنه يرجع فى هذه المدة إلى ذوى الخبرة من النساء أو غيرهم فيما إذا كان الدم الذى ينزل من المرأة دم حيض أو غيره . وعند الشافعية لا آخر له، والغالب أن ينقطع الدم بعد اثنتين وستين سنة، فهو سِنُّ الإياس من الحيض غالباً، « فقه المذاهب الأربعة » .

وفى فقه الحنفية الذى يجرى عليه العمل فى المحاكم المصرية - أن القول قول المرأة فى انقطاع الحيض أو نزوله عليها، وتصديق إذا ادعت رؤيتها دم الحيض مع هذه السن ومع ذكر علاماته، وتحلف اليمين بطلب خصمها إذا لم يصدقها فيما ادعت . « الفتاوى الإسلامية المجلد التاسع ص ٣٢٨٧ » .

س : يشاهد في بعض القرى أناس يجمعون مخلفات الحيوانات ويبيعونها كسماد للزراع أو وقود للأفران، فهل التجارة في هذه النجاسات حلال ؟

ج : في حديث رواه جابر عن رسول الله ﷺ « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ، فإنه يُطلى بها السفن ويدهن بها الجلود . ويستصبح بها الناس ؟ فقال « لا ، هو حرام ، قاتل الله اليهود ، إن الله لمَّا حرم شحومها جَمَلَوْه - أذابوه - ثم باعوه وأكلوا ثمنه » رواه الجماعة .

وروى البيهقي بسند صحيح أن ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن زيت وقعت فيه فأرة فقال : استصبحوا به ، وإدهنوا به أدمكم . ومر رسول الله ﷺ على شاة لميمونة فرجدها ميتة لملاقة فقال « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فِدْبَغْتُمُوهُ وَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة ، فقال « إنما حرم أكلها » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

قال جمهور العلماء : إن بيع النجس والتجارة فيه حرام والعقد عليه باطل ، بناء على الحديث الأول الذى نص على الحرمة وعلى لعن اليهود الذين تاجروا فيه ، أما استعمال النجس فهو حلال لغير الأكل ، بدليل الحديث الثانى وقول ابن عمر .

هذا ، واستثنى الأحناف من حرمة البيع والتجارة فى النجس كل ما فيه منفعة ، وتبعهم الظاهرية فقالوا : يجوز بيع الأرواث والأزبال النجسة التى تستخدم فى الزراعة والوقود ، وكذلك الزيت النجس والأصباغ المتنجسة ما دام الانتفاع بها فى غير الأكل ، وحجتهم فى ذلك أن الانتفاع ما دام حلالا فالبيع حلال ما دام يقصد به هذا الانتفاع وفى غير الأكل ، وأجابوا عن حديث جابر بأن حرمة البيع كانت فى أول الأمر عندما كان المسلمون قريبي العهد باستباحة أكلها ، فلما تمكن الإسلام من نفوسهم أبيح لهم الانتفاع بغير الأكل .

س : فى البنوك الإسلامية نظام للاستثمار يطلق عليه اسم المضاربة، فما هى الصورة الحقيقية لهذه المعاملة وما وجه إياحتها ؟

ج : المضاربة مأخوذة من الضرب فى الأرض وهو السفر للتجارة كما قال تعالى ﴿وآخرون يضرِبون فى الأرض يبتغون من فضل الله﴾ [سورة المزل : ٢٠] ويطلق عليها اسم القراض، وهو مأخوذ من القرض أى القطع، لأن المالك يقطع جزءاً من ماله للتجارة، وقطعة من ربحه، وهى عقد بين طرفين، يدفع أحدهما نقداً إلى الآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما بنسبة يتفقان عليها .

وهى معاملة جائزة بإجماع الفقهاء، وكانت موجودة قبل الإسلام حيث ضارب النبى ﷺ لخديجة رضى الله عنها بمالها، وسافر به إلى الشام، ولما جاء الإسلام أقرها، يقول الحافظ ابن حجر: والذى نقطع به أنها كانت ثابتة فى عصر النبى ﷺ، يعلم بها وأقرها، ولولا ذلك لما جازت ألبتة .

ومن حوادثها أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضى الله عنهم خرجا فى جيش العراق، فلما رجعا مرّا على أبى موسى الأشعرى أمير البصرة فرحب بهما وأبدى استعداداً لخدمتهما، فأعطاهما مالاً من مال الله ليوصلاه إلى أمير المؤمنين فى المدينة، وأرشدتهما إلى استغلاله كسلفة يتجران فيها بشراء سلع من العراق وبيعها فى المدينة، يستفيدان من الربح فيها فقبلا منه هذا العرض، وكتب إلى عمر أن يسلم منهما المال الذى أرسله، فلما قدما وباعا وربحا، قال لهما عمر: أكلّ الجيش قد أسلف كما أسلفكما ؟ فقالا: لا، فقال عمر: أدّيا المال وربحه . فأما عبد الله فسكت، وأما عبيد الله فقال: لو هلك المال ضمنناه، فأصر عمر على أن يؤديه، وفى النهاية قال

رجل لعمر: لو جعلته قراضاً؟ يعنى لو عملت فيه بحكم المضاربة، وجعلت لهما نصف الربح؟ فرضى عمر بذلك .

والإسلام أقر هذه المعاملة للحاجة إليها، فقد يكون هناك مالك لمال لا يحسن استغلاله فيعطيه رجلاً لا مال له يحسن استغلاله، لتكون الثمرة بينهما، يفيد كل منهما وينشط الاقتصاد، ولا ينقص المال المعطل بإخراج زكاته كل عام، ويجد الفقير عملاً حلالاً لا يحول دون تعطله والتجائه إلى وسيلة للعيش قد تكون محرمة، كالسول والسرقة، ففيها تعاون على الخير، واشترط الفقهاء لصحتها أن يكون رأس المال نقداً معلوماً، وأن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس المال معلوماً بالنسبة لا بالقدر المعين، كالنصف والثلث والربع مثلاً، وهذا ما عامل عليه النبي ﷺ أهل خيبر بشطر ما يخرج منها، يقول ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه على إبطال القراض - المضاربة - إذا جعل أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة .

وقالوا في تعليل ذلك : إنه لو اشترط قدر معين لأحدهما فربما لا يكون الربح إلا هذا القدر، فيستفيد به طرف دون الآخر، وهو مناف لحكمة المشروعية في نفع كل من المتعاقدين .

وهناك شرط اختلف الفقهاء فيه وهو إطلاق النشاط وتقييده، فقال مالك والشافعي : لا يجوز تقييد المضاربة بالاتجار في سلعة معينة أو في بلد معين، أو في زمن معين، أو مع شخص معين، لأن التقييد قد يضيع فرصاً للربح، لكن أبا حنيفة وأحمد قالوا: تصح المضاربة بالإطلاق والتقييد، وفي حالة التقييد لا يجوز للعامل المخالفة، وإلا ضمن، كما شرط حكيم بن حزام مع من يتاجر في ماله : ألا يجعله في كبد رطبة - أى حيوان - ولا يحمله في بحر، ولا ينزل به في بطن مسيل، وإلا كان ضامناً لما يتلف منه .

والمفروض في العامل أن يكون أميناً على المال، فلا يضمن إلا بالتعدى، فإذا تلف شيء منه فلا شيء عليه، ويصدق في قوله مع اليمين إن ادعى ضياعه أو هلاكه .

ثم قال العلماء : لو أعطى العامل هذا المال أو بعضه لشخص آخر يضارب فيه كان متعديا ويكون ضامنا إن كان فيه خسران، وقال بعضهم : إن كان هناك ربح فهو لصاحب المال، وقال آخرون : الربح للمضارب ويتصدق به .

والعامل الذى يباشر النشاط تكون نفقته فى ماله هو إذا كان مقيما، أو سافر من أجل المضاربة، ولا يتحملها صاحب المال، فقد تستغرق الربح كله، والعامل له نصيب فليكن تصرفه فى حدوده، لكن لو أذن رب المال له فى ذلك فلا مانع، فالمؤمنون عند شروطهم، والعقد شريعة المتعاقدين .

هذا، وكما يجوز أن يكون المضارب العامل شخصا يجوز أن يكون جماعة أو هيئة أو مؤسسة، تقوم بالنشاط التجارى الحلال لا المحرام، ولا تفرض لصاحب المال قدرا معيناً بالنسبة لرأس ماله، ولا تتحمل هى الخسارة، بل يتحملها رب المال ما دام لا يرجع تقصير منها، فلو ضمنت له قدرا معيناً لا يتأثر بخسارتها هى ولا بمقدار ما تربحه بطلت المضاربة، ولو ضاربت هى فى هذا المال بإعطائه لغيرها ضمنت الخسارة، وإن كان هناك ربح فالربح كله لصاحب المال، ولها فى نشاطهما أجر المثل، وإن كان أهل رأى يقولون : إن الربح من حق هذه الجماعة وعليها أن تصرفه فى الخير ولا تتملكه .

ومن هنا يعلم أن البنوك والمؤسسات الأخرى التى تأخذ أموالا من الناس لقاء فائدة محددة بالنسبة لرأس المال لا يصدق عليها أنها تتعامل بنظام المضاربة لأمرين هامين، هما تحديد الربح وتحمل الخسارة، ونظام البنوك يمنع أى نشاط تحتل فيه الخسارة. ولو قيل : إنها وكالة أو نائبة عن أصحاب الأموال، فإن كل ربح أو خسارة يكون لهم، ولهذه المؤسسات أجر الوكالة فقط، وهذا يتناقض مع الواقع فى نشاطهم الذى نصت القوانين على أن الأموال التى يتلقونها هى من باب القرض الذى يجب رده لصاحبه بعينه أو مثله، فإن شُرطت عليه زيادة فهى ربا كما تقدم توضيحه فى ص ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣ من المجلد الأول من هذه الفتاوى .

س : نقرأ فى بعض كتب الفقه كلاما عن أنواع من الشركات كالعنان والمفاوضة والوجوه، فما هى الفروق بينها وما حكم الشرع فيها ؟

ج : الشركة كما يقول الأحناف : عقد بين المتشاركين فى رأس المال والربح ، والمشاركة فى الخير مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى فى الميراث : ﴿ فهم شركاء فى الثلث ﴾ [سورة النساء : ١٢] وقال ﷺ « يقول الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » رواه أبو داود ، وذكر ابن المنذر أن العلماء أجمعوا على مشروعيتها .

وقسم العلماء الشركة إلى قسمين أساسيين ، أحدهما شركة أملاك وهى التى لا يكون فيها عقد ، كالمال الموهوب لأكثر من شخص فيقبلانه ، وكالمال الموروث لأكثر من شخص ، والحكم فيها أنه لا يجوز لأى شريك التصرف فى نصيب الآخر إلا بإذنه ، والقسم الثانى شركة عقود ، وهى أنواع :

أ - شركة العنان ، أن يشترك اثنان فى مال لهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما ، ولا يشترط فيها المساواة فى رأس المال ولا فى التصرف ولا فى الربح ، فذلك بحسب الاتفاق ، وعند الخسارة يتحملانها بنسبة رأس المال .

ب - شركة المفاوضة ، أن يتعاقد اثنان أو أكثر على الاشتراك فى عمل بشرط التساوى فى المال والتصرف والدين ، وأن يكون كل واحد كفيلا عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع ، كما أنه وكيل عنه . وقد أجازها الحنفية والمالكية ولم يجزها الشافعية لعسر المساواة فيها بسبب الغرر والجهالة ، ولم يصح فى إجازتها حديث ، وصورتها عند المالكية : أن يفوض كل شريك إلى الآخر التصرف مع حضوره وغيبته وتكون يده كيده ، ولا يكون شريكه إلا فيما يعقدان الشركة عليه ، ولا يشترط فيها المساواة فى المال .

ج - شركة الوجوه، أن يشترك اثنان فأكثر من الناس دون أن يكون لهم رأس مال، وذلك اعتماداً على جاههم وثقة التجار بهم، على أن تكون الشركة بينهم فى الربح، فهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال، وأجازها الأحناف والحنابلة، وأبطلها الشافعية والمالكية لعدم المال والعمل.

د - شركة الأبدان، أن يتفق اثنان على أن يتقبلا عملاً من الأعمال، على أن تكون الأجرة بينهما حسب الاتفاق، كالتجارين والحدادين والحمالين وغيرهم من الحرفيين، وهي جائزة عند الجمهور، وأبطلها الشافعى، لأن الشركة عنده تختص بالأموال لا بالأعمال.

إن هذه الشركات بتلك الأسماء لا يعرفها تمام المعرفة إلا المتخصصون فى علم الشريعة، لأن هذه الأسماء حادثة بالاصطلاح ليست شرعية ولا لغوية، كما يقول صاحب كتاب «الروضة الندية» ولذلك هو يرى صحة هذه الشركة بأى اصطلاح يكون ما دام لا يوجد فيها شرط فاسد أو عمل محرم، ورضى الشركاء بها.

هذا، وقد ذكر ابن قدامة فى كتابه المغنى بعض شركات جائزة، منها أن يدفع رجل دابته إلى آخر ليعمل عليها وما يرزقه الله منها فهو بينهما حسب الاتفاق، والشافعى وأصحاب الرأى لا يجيزون ذلك، وجعلوا الربح كله لصاحب الدابة، وللعامل أجرة المثل، لأن هذه الصورة ليست من صور الشركات، وليست مضاربة لأنها لا تكون فى العروض، بل بالتجارة فيها، وهذه لا يجوز بيعها ولا إخراجها عن ملك صاحبها، أما الحنابلة فيجوزون ذلك لأنها عين تنمى بالعمل عليها. ولو دفع شبكة إلى الصياد ليصيد بها السمك على أن يكون لكل منهما النصف يصبح عند أحمد ولا يصح عند الآخرين، فالصيد كله للصياد، ولصاحب الشبكة أجر المثل.

ويقول ابن القيم فى «إعلام الموقعين»: لو دفع الشخص بقرة أو غنمه أو إبله إلى آخر يرعاها والدر والنسل بينهما جاز، وكذلك لو دفع إليه دابته يعمل عليها والأجرة بينهما جاز، ولا يوجد كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس يحرم ذلك.

س : هل ورد حديث يأمر الإنسان بكتابة وصيته قبل أن ينام ؟

ج : روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى فيه ، يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .

الوصية فى الشرع تصرف مضاف لما بعد الموت ، وهى تكون بالعين وبالدين وبالمنفعة ، وتكون بطريق التبرع دون مقابل ، ويفرق بينها وبين الهبة بأن الهبة تملك فى حال الحياة ، وهى لا تكون إلا بالعين ، لا بالدين ولا بالمنفعة .

والوصية مشروعة بالكتاب كما قال تعالى ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ﴾ [سورة البقرة : ١٨] وكما قال ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ﴾ [سورة المائدة : ١٠٦] ومشروعة بالسنة للحديث الذى سبق ذكره ، ولما رواه ابن ماجه مرفوعا « من مات على وصية مات على سبيل وسنة ، ومات على تقى وشهادة ، ومات مغفورا له » وقد أجمعت الأمة على مشروعيتها .

ولكن ما هو مدى مشروعيتها ؟ هناك ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنها واجبة على كل من ترك مالا ، قليلا كان أو كثيرا ، وهو مروى عن ابن عمر وطلحة والزبير وبعض التابعين ، بدليل آية البقرة المذكورة آنفا .

والرأى الثانى : أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرثون الميت ، بدليل الآية نفسها ، وهو رأى مسروق وابن جرير .

والرأى الثالث : وهو رأى الأئمة الأربعة - أنها ليست فرضا على الوجه المذكور فى الرأين الأولين ، بل تعتريها الأحكام الخمسة .

١ - فقد تكون واجبة إذا كان على الإنسان حق شرعى يخشى أن يضيع إن لم يوص به ، كوديعة ودين لله أو لأدمى .

- ٢ - وقد تكون مستحبة ، وذلك فى الطاعات وللأقارب والصالحين .
 - ٣ - وقد تكون محرمة ، إذا كان فيها إضرار بالورثة ، لحديث رواه النسائى مرفوعا :
برجال ثقات « الإضرار فى الوصية من الكبائر » كما تحرم إذا أوصى بمحرم كالخمر .
 - ٤ - وتكون مكروهة إذا كان الموصى قليل المال وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه ، كما تكره لأهل الفسق إن غلب على الظن أنهم يستعينون بها عليه .
 - ٥ - وتكون مباحة إذا كانت لغنى سواء أكان الموصى له قريبا أم بعيدا .
- والوصية - كما قال العلماء - من العقود التى يجوز تغييرها والرجوع فيها من الموصى ، سواء أكان الرجوع بالقول أم بالفعل كالتصرف فيها بما يزيل ملكه عنها بمثل البيع .
- هذا ، وجمهور العلماء على عدم جواز الوصية بما يزيد على الثلث إن لم يكن له وارث ، وأجازها أبو حنيفة « نيل الأوطار للشوكانى ج ٦ ص ٤٢ » .
- ويمكن الرجوع إلى ص ٣٤٥ من المجلد الثانى من هذه الفتاوى لمعرفة حكم الوصية للوارث وما أخذ به قانون الأحوال الشخصية فى مصر .

س : هل يجب قص شعر المولود في اليوم السابع من ولادته والتصدق بالفضة أو الذهب بما يساوي وزن الشعر الذي تم تقصيره ؟

ج : يُسنُّ - ولا يجب - حلق رأس المولود والتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ، يستوى في ذلك الذكر والأنثى ، وذلك لحديث رواه البيهقي أن فاطمة رضى الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين ، وزينب وأم كلثوم رضى الله عنهم ، فتصدقت بوزنه فضة «نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤٥» .

وأما تلطيخ رأس المولود بدم الذبيحة التي يطلق عليها اسم العقيقة فباطل ، لأن الدم أذى ، والنبي ﷺ قال « أميطوا الأذى » وكان المتبع عند العرب أن تستقبل أوداج الذبيحة بصوفة منها ثم توضع على يافوخ المولود حتى يسيل منها خيط الدم على رأسه ، ثم يغسل بعد ذلك ويحلق .

وجاء في بعض روايات الحديث « يدمى » وقد طعن المحققون في هذا الحديث من جهة الإسناد ، أو من جهة تصحيف كلمة « يدمى » إلى « يدمى » ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب زاد المعاد ج ٢ ص ٣ وما بعدها .

س : إذا سافرت المطلقة إلى دولة يختلف توقيتها عن البلدة التى تم طلاقها فيها فكيف تحسب مدة العدة ؟ وإذا ردها زوجها قبل إتمام العدة طبقاً لتوقيت الدولة التى طلقت فيها وبفارق زمنى ساعة واحدة هل يعتبر عقد زواجها من شخص آخر باطلاً ؟

ج : مدة العدة لمن يأتيها الحيض هي ثلاثة قروء ، وهذه لا دخل لاختلاف المواقيت فيها أبداً ، فقد تطول مدتها وقد تقصر .

أما إذا كانت العدة بالأشهر كاليائسة فهي ثلاثة أشهر قمرية ، أى نحو تسعين يوماً إذا كانت الأشهر كاملة العدد ، أى ثلاثين يوماً لكل شهر ، لكنها قد تكون تسعة وعشرين يوماً في بعض الأشهر .

وهذه الأشهر أيضاً قد تختلف باختلاف الأماكن حسب ظهور الهلال ، ومعلوم أن كل يوم من الشهر مدته أربع وعشرون ساعة ، سواء كان الليل أطول من النهار أو العكس .

وعلى هذا لا يظهر معنى لما جاء فى السؤال ، اللهم إلا إذا كان يحسب الزمن مثلاً بأن بدء الحيضة أو بدء الظهر منها - على الخلاف فى تفسير القرء - كان فى الساعة العاشرة صباحاً فى بلده ، أى قبل الظهر بنحو ساعتين ، وعندما يسافر إلى بلد شرقى يحين وقت الظهر فيها قبل وقت الظهر فى بلده الأصلية - بحكم الفرق فى التوقيت - هذه المسألة تشبه مسألة الصيام ، هل يفطر الإنسان على توقيت بلده الأصلية أو على توقيت البلد الذى سافر إليه ؟ والصحيح أنه يأخذ بتوقيت المكان الذى غربت فيه الشمس فيفطر عند غروبها فيه حتى لو كان قبل غروبها فى بلده أو بعد غروبها فيه إن سافر إلى الغرب ، وقد يعمل بهذا فى المسألة التى معنا ، لكن الأولى الاحتياط للأبضاع ، وبخاصة أن الفرق ساعة أو ساعات قليلة لا يصعب انتظاره .

س : يكثر على السنة الناس قولهم على الطلاق، فهل يقع الطلاق بهذه الصيغة؟

ج : قال العلماء : إن هذه الصيغة وهي : على الطلاق أو يلزمني الطلاق ، تعتبر يمين طلاق يقصد به إثبات شيء أو نفيه ، أو الحث على فعل شيء أو تركه ، كقول القائل : على الطلاق أو يلزمني الطلاق إن كان إبراهيم قد حضر أمس ، أو : على الطلاق لأفعلن كذا أو أتركن كذا .

وقد أفتى بعض الحنفية كابى السعود بعدم وقوع الطلاق بمثل هذه الصيغة ، اعتماداً منه على أن شرط صحة الطلاق أن يكون مضافاً إلى المرأة أو إلى جزء شائع منها ، وهذا اللفظ لا إضافة فيه إليها ، فهو ليس من صريح الطلاق ولا من كنايةه ، فلا يقع به الطلاق ويرى المحققون من الحنفية أن مثل هذا الطلاق واقع ، لاشتهاره في معنى التطليق وجريان العرف بذلك ، والأيمان مبنية على العرف ، وهو وإن كان بصورة ظاهرة في اليمين إلا أن المتبادر منه أنه تعليق في المعنى على فعل المحلوف عليه وإن لم يكن فيه أداة تعليق صريحة .

ويرى الإمام على وشريح وعطاء والحكم بن عينية وداود الظاهري والقفال من الشافعية وابن حزم - أن تعليقات الطلاق لأغية . وصح عن عكرمة مولى عبد الله بن عباس أنه قال فيها : إنها من خطرات الشيطان لا يلزم بها شيء . وروى عن طاووس أنه قال : ليس الحلف بالطلاق شيئاً ، والشافعية يقيدون هذا من صبغ الطلاق ويوقعونه بها . العمل الآن في المحاكم المصرية حسب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م - كما تنص عليه المادة الثانية منه - على أن الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير لا يقع . وقد سبق في ص ٢٦٧ من المجلد الثاني من هذه الفتاوى توضيح ذلك فيرجع إليه .

س : هل يجوز للإنسان أن يساعد إنساناً ضعيفاً بأن يتوسط له عند الكبار لنيل خير أو دفع شر ؟

ج : يقول الله تعالى ﴿ من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله على كل شيء مقيماً ﴾ [سورة النساء : ٨٥] وروى البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : كان النبى ﷺ إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال « اشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما أحب » وفى رواية « ما شاء » وفى رواية أبى داود « اشفعوا تؤجروا ، وليقض الله على لسان نبيه ما شاء » .

وروى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قصة بريدة وزوجها قال : قال لها النبى ﷺ « لو راجعتيه » قالت : يا رسول الله : تأمرنى ؟ قال « إنما أشفع » قالت : لا حاجة لى فيه .

وروى البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما قدم عيينة بن حِصْن بن حذيفة بن بدر نزل على ابن أخيه الحر بن قيس ، وكان من نفر الذين يدنيههم عمر رضى الله عنه ، فقال عيينة : يا ابن أخى ، لك وجه عند هذا الأمير فاستأذن لى عليه ، فاستأذن ، فأذن له عمر . فلما دخل قال : هى يا ابن الخطاب ، فوالله ماتعطينا الجزل ولا تحكم بيننا بالعدل ، فغضب عمر حتى همَّ أن يوقع به ، فقال الحر : يا أمير المؤمنين إن الله عز وجل قال لنبيه ﷺ ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ [سورة الأعراف : ١٩٩] وإن هذا من الجاهلين ، فوالله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه ، وكان وقفاً عند كتاب الله تعالى .

هذه نصوص وحوادث تحت على الشفاعة إلى ولاية الأمور وغيرهم من أصحاب

الحقوق والمستوفين لها، ما لم تكن الشفاعة في إسقاط حد أو تخفيفه أو في أمر لا يجوز تركه، كالشفاعة إلى وصي أو ناظر على طفل أو مجنون أو وقف أو نحو ذلك في ترك بعض الحقوق التي في ولايته، فكلها شفاعة محرمة، تحرم على الشافع، ويحرم على المشفوع إليه قبولها، ويحرم على غيرهما السعي فيها إذا علمها. والحديث صحيح في رفض النبي ﷺ شفاعة أسامة بن زيد في عدم إقامة حد السرقة على المرأة الشريفة، وفي قسمة أن فاطمة بنته لو سرقت لقطع يدها.

والكفل الوارد في الآية معناه الحظ والنصيب، ومعنى «مقيت» المقتدر والمقدر كما قاله ابن عباس وآخرون من المفسرين. وقال آخرون منهم: المقيت هو الحفيظ، وقيل: هو الذي عليه قوت كل دابة ورزقها، وقيل غير ذلك «الأذكار للنووي ص ٣٢٣».

س : هل هناك حديث يقول: احتوا فى وجوه المداخين التراب ؟

ج : روى مسلم عن المقداد رضى الله عنه أن رجلا جعل يمدح عثمان رضى الله عنه . فجشا المقداد على ركبتيه وجعل يحشو فى وجهه الحصباء ، فقال له عثمان : ما شأنك ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ قال « إذا رأيت المداخين فاحشوا فى وجوههم التراب » والحشو والحش هو الحفن باليدين .

وروى البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : سمع النبی ﷺ رجلا يثنى على رجل ويطره فى المدحة ، فقال « أهلكم - أو قطعتم - ظهر الرجل » والإطراء هو المبالغة فى المدح وتجاوز الحد ، وقيل : هو المدح . ورويا أيضا عن أبى بكره رضى الله عنه أن رجلا ذكر عند النبی ﷺ فأثنى عليه رجل خيرا فقال النبی ﷺ « ويحك قطعمت عنق صاحبك » يقوله مرارا « إن كان أحدكم مادحا لا محالة فليقل : أحسب كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك ، وحسب الله ، ولا يركى على الله أحدا » قال العلماء : إن مدح الإنسان والثناء عليه بجميل صفاته ، قد يكون فى وجه الممدوح وقد يكون بغير حضوره ، فأما الذى فى غير حضوره فلا منع منه ، إلا أن يجازف المادح ويدخل فى الكذب فيحرم عليه بسبب الكذب ، لا لكونه مدحا ، ويستحب هذا المدح الذى لا كذب فيه إذا ترتب عليه مصلحة ولم يجر إلى مفسدة ، بأن يبلغ الممدوح فيفتن به أو غير ذلك .

وأما المدح فى وجه الممدوح فقد جاءت فيه أحاديث تقتضى إباحته واستحبابه ، وأحاديث تقتضى المنع منه . قال العلماء : وطريق الجمع بين الأحاديث أن يقال : إن كان الممدوح عنده كمال إيمان وحسن يقين ورياضة نفس ومعرفة تامة بحيث لا يفتن ولا يغتر بذلك ولا تلعب به نفسه فليس بحرام ولا مكروه ، وإن خيف عليه شيء من هذه الأمور كره مدحه كراهة شديدة .

والأحاديث الواردة في الإباحة كثيرة، منها قوله ﷺ في الحديث الصحيح لأبي بكر رضي الله عنه « ما ظنك باثنين الله ثالثهما » ؟ وفي الحديث الآخر « لست منهم » أى لست من الذين يسبلون أزهرهم خيلاء، وفي الحديث الآخر « يا أبا بكر، لاتبك، إن أمّنّ الناس علىّ في صحبتته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً من أمّتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » وفي الحديث الآخر « أرجو أن تكون منهم » أى من الذين يُدْعَوْنَ من جميع أبواب الجنة لدخولها « وفي الحديث الآخر « اتلن له وبشره بالجنة » وفي الحديث الآخر « اثبت أُنْحُدْ، فإنما عليك نبى وصديق وشهيدان » .

هذا فى أبى بكر، وأما عمر رضي الله عنه فقد صح أن النبى ﷺ قال : « دخلت الجنة فرأيت قصراً، فقلت : لمن هذا ؟ قالوا لعمر، فأردت أن أدخله فذكرت غيرتك » فقال عمر رضي الله عنه : بأبى وأمى يا رسول الله، أعليك أغار. وفي الحديث الآخر « يا عمر ما لقيك الشيطان سالكا فجاً إلا سلك فجاً غير فجك » .

وفي شأن عثمان رضي الله عنه صح أن النبى ﷺ قال « افتح لعثمان وبشره بالجنة » وفي شأن على رضي الله عنه صح أنه قال « أنت منى وأنا منك » وفي حديث آخر : « أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون وموسى » .

وفي غير الخلفاء الراشدين جاء فى بلال قوله ﷺ « سمعت ذك نعليك فى الجنة » وجاء فى أبى بن كعب « ليهنك العلم أبا المنذر » وجاء فى عبد الله بن سلام « أنت على الإسلام حتى تموت » وجاء فى أنصاريين « ضحك الله عز وجل — أو عجب — من فعالكما » وجاء فى الأنصار « أنتم من أحب الناس إلى » وجاء فى أشج عبد القيس « إن فيك خصلتين يحبهما الله تعالى ورسوله : الحلم والأناة » وكل هذه الأحاديث مشهورة فى الصحيح كما ذكره النورى فى « الأذكار » ص ٢٧٣ - ٣٧٥ ووردت آثار كثيرة فى مدح الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء والأئمة الذين يقتدى بهم . وقال الإمام

الغزالي في آخر كتاب الزكاة من إحياء علوم الدين : إذا تصدق إنسان بصدقة فينبغي
للاخذ منه أن ينظر: فإن كان الدافع للصدقة ممن يحب الشكر عليها ونشرها فينبغي
للاخذ أن يخفيها، لأن قضاء حقه ألا ينصره على الظلم، وطلبه الشكر ظلم. وإن علم
من حاله أنه لا يحب الشكر ولا يقصده فينبغي أن يشكره ويظهر صدقته، وقال سفيان
الثوري رحمه الله : من عرف نفسه لم يضره مدح الناس .

س : يحدث أن يصنع بعض الناس معروفاً لي، ولكنني لا أستطيع أن أقابل معروفه بمعروف، فماذا أفعل؟

ج : روى البخاري ومسلم أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ الخلاء - فوضعت له وضوءاً - ماء يتطهر به - فلما خرج قال « من وضع هذا ؟ » فأخبر، فقال « اللهم فقّهه في الدين » وثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ قال لأبي قتادة لملاحظته له في السفر « حفظك الله بما حفظت به نبيه » وروى الترمذي بإسناد قال عنه : حسن صحيح قوله ﷺ « من صنع إليه معروف فقال لفاعله : جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء » وروى النسائي وابن ماجه أن النبي ﷺ استقرض من عبد الله بن أبي ربيعة أربعين ألفاً، فلما دفع إليه القرض دعا له وقال « بارك الله لك في أهلك ومالك ، إنما جزاء السلف الحمد والأداء » .

من السنة إذا صنع للإنسان معروف أن يكافئ فاعله بمثل معروفه أو أحسن، بناء على قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حِيتِمٌ بِتَحِيَةٍ فَحْيُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ [سورة النساء : ٨٦] لكن ربما لا يستطيع الإنسان أن يقوم بذلك، وهنا يكفي أن يشكر الفاعل ويُذعَى له بالخير، فقد ورد في ذلك قوله ﷺ « من اصطنع إليكم معروفاً فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم، فإن الله شاكر يحب الشاكرين » رواه أبو داود والنسائي، ورواه الطبراني باللفظ المذكور .

وروى أبو داود والنسائي أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ذهب الأنصار بالأجر كله، ما رأينا قوماً أحسن بذلاً لكثير ولا أحسن مواساة في قليل منهم ، ولقد كفونا المؤنة . قال ﷺ « أليس تنثون عليهم به وتدعون لهم ؟ » قالوا : بلى، قال « فذاك بذاك » .

وهنا سؤال : ماذا لو كان صانع المعروف غير مسلم كيف نشكره وندعو له؟ والأجابه : أن يدعى له بالهداية وصحة البدن والعافية ، بدليل ما رواه ابن السني أن الرسول ﷺ استقى - يعني طلب ماء يشربه - فسقاه يهودي، فقال له « جَمَلَك الله . فما رأى الشيب حتى مات .

س : يحدث أن بعض الخطباء يطيلون في الخطبة مما يجعل بعض الحاضرين يفكر في الانصراف عن سماعها أو تنبيه الخطيب حتى يختصر، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : روى مسلم عن عمار بن ياسر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مِثْنَةٌ من فقهه ، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة » ومعنى « مِثْنَةٌ » علامة دالة .

والمقصود من إطالة الصلاة بالنسبة إلى هذا الحديث الإطالة بالنسبة إلى الخطبة ، وليس التطويل الذى يشق على المؤمنين ، حتى يتفق مع الحديث : كانت خطبته قصدا وصلاته قصدا . فيستحب لمن وعظ جماعة أو ألقى عليهم علما أن يقتصد فى ذلك ولا يطيل تطويلا يملهم حتى لا يضجروا وتذهب حلاوة العلم . ويكرهوا سماع الخير فيقعوا فى المحذور، وكان الصحابة رضوان الله عليهم ملتزمين بهذا الهدى ، فقد روى البخارى ومسلم عن شقيق بن سلمة قال : كان ابن مسعود يذكرنا فى كل خميس ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن ، لوددت أنك ذكرتنا كل يوم ، فقال : أما إنه يمنعى من ذلك أنى أكره أن أمْلِكُكم ، وإنى أتخولكم بالموعظة كما كان رسول الله ﷺ يتخولنا بها مخافة السأمة علينا .

ومما يتصل بهذا من أدب الدعوة والإمامة ألا يطيل الإمام فى الصلاة مراعاة لظروف المأمومين ، فإن فيهم السقيم والضعيف وذو الحاجة ، وقد صح فى البخارى ومسلم أن الرسول ﷺ قال لمعاذ حين اشتكى البعض طول صلاته « أَفْتَأَنْ أنت يا معاذ » ثلاث مرات ، والمعنى أن التطويل سبب لخروجهم من الصلاة ، وسبب لكراهة صلاة الجماعة ، وأنه عذاب لهم ، والإسلام لا يحب ذلك .

ومن الأدب أن تكون الموعظة مفهومة بأسلوب مناسب ، وليس فيها غرائب تحار فى فهمها العقول ، روى البخارى عن على رضى الله عنه أنه قال : حدّثوا الناس بما يعرفون ، أحبّون أن يكذب الله ورسوله ﷺ .

س : ما حكم الدين في قيام بعض الفلاحين باصطياد حيوانات من الحقول وذبحها وأكلها، مثل الثعلب والقنفذ ؟

ج : الثعلب حلال أكله عند الشافعية، اعتماداً على عادة العرب في ذلك، فيندرج تحت عموم قوله تعالى ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات﴾ [سورة المائدة : ٤] قال ابن الصلاح : ليس في حل الثعلب حديث عن رسول الله ﷺ، وفي تحريمه حديثان في إسنادهما ضعف ... وبالحل قال طاووس وعطاء وقتادة وغيرهم من التابعين . وكره أبو حنيفة ومالك أكله، وأكثر الروايات عن أحمد تحريمه، لأنه سبغ . أما القنفذ فهو أيضاً حلال عند الشافعية، للدليل السابق في الثعلب، وقد أفنى ابن عمر بإباحته . وما رواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في أنه خبيث وأن ابن عمر رجع عن قوله في حله فرواه مجهولون . قال البيهقي : ولم يرو إلا من وجه واحد ضعيف لا يجوز الاحتجاج به .

وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يحل . وسئل عنه مالك فقال : لا أدري راجع كتاب «حياة الحيوان الكبرى» للدميري، ففيه توضيح للأدلة .

س : ما الحكم فيما لو فعل العالم فعلاً يتناقض مع ما هو معروف فى الدين ؟

ج : إن هذا السؤال يستلزم بيان نقطتين ، الأولى موقف العالم من هذه الرُتة ، والثانى موقف الناس منه .

وقبل الإجابة نقرر أنه لا يوجد أحد معصوم من الخطأ إلا من عصم الله ، فكل ابن آدم معرض لذلك ، وخير الخطأين التوابون كما صرح فى الحديث ، كما نقرر أن فى الشريعة أموراً متفقاً على حكمها من الحل أو الحرمة ، وأموراً اختلفت فيها الأقوال ، فما كان متفقاً على حكمه لا تجوز مخالفته ويجب التنبيه على هذه المخالفة قياماً بواجب النصيح والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وما كان فيه خلاف ينبغى لمن اختار رأياً والتزمه حتى ظن الناس أنه هو الصحيح . ثم اختار رأياً آخر أثار دهشة الناس أن يبين السبب فى ذلك ليعلم الناس أن الحكم الخلافى لا يجب التزام رأى واحد فيه ، كما أن من علم أن المسألة فيها خلاف فى الحكم لا ينبغى أن يعترض على من اتبع أى رأى من الآراء .

وقد تحدث الإمام النووى فى كتابه « الأذكار » ص ٣١٩ عن ذلك فقال : اعلم أنه يستحب للعالم والمعلم والقاضى والمفتى والشيخ المربى وغيرهم ممن يقتدى به ويؤخذ عنه أن يجتنب الأفعال والأقوال والتصرفات التى ظاهرها خلاف الصواب وإن كان محققاً فيها ، لأنه إذا فعل ذلك ترتب عليه مفاسد .

من جملتها توهم كثير ممن يعلم ذلك منه أن هذا جائز على ظاهره بكل حال ، وأن يبقى ذلك شرعاً وأمراً معمولاً به أبداً ، ومنها وقوع الناس فيه بالتقصص واعتقادهم نقصه وإطلاق ألسنتهم بذلك ، ومنها أن الناس يسيئون الظن به فينفرون عنه ، وينفرون غيرهم عن أخذ العلم عنه ، وتسقط رواياته وشهادته ، ويبطل العمل بفتواه ، ويذهب ركون

النفوس إلى ما يقوله من العلوم، وهذه مفاصد ظاهرة، فينبغي له اجتناب أفرادها فكيف بمجموعها؟ فإن احتاج إلى شيء من ذلك وكان محققاً في نفس الأمر لم يظهره، فإن أظهره أو ظهر، أو رأى المصلحة في إظهاره ليعلم جوازه وحكم الشرع فيه فينبغي أن يقول: هذا الوجه الذي فعلته ليس بحرام، أو إنما فعلته لتعلموا أنه ليس بحرام إذا كان على الوجه الذي فعلته، وهو كذا وكذا، ودليله كذا وكذا.

واستدل النووي على ذلك بما رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ قام على المنبر فكبر وكبر الناس وراءه، فقرأ وركع وركع الناس خلفه، ثم رفع ثم رجع القهقري فسجد على الأرض، ثم عاد إلى المنبر حتى فرغ من صلاته، ثم أقبل على الناس فقال «أيها الناس، إنما صنعت هذا لتأتبوا بي ولتعلموا صلاتي» والأحاديث في هذا الباب كثيرة كحديث صفية حينما رآها مع الرسول على باب المسجد ليلاً فظن بعض المارة سوءاً فبادر وقال «إنها صفية» أي ليست امرأة أجنبية، وبيّن لهم أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فربما سؤل لهم سوءاً في الظن، وجاء في البخاري أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت.

والمسألة الثانية أن على التابعين الأخذين عن هذا الشيخ إذا رأوا منه شيئاً في ظاهره مخالفة للمعروف، أن يسألوه عنه بنية الاسترشاد - لا بنية النقد والاعتراض - فإن كان قد فعله ناسياً تداركه، وإن كان فعله عامداً وهو صحيح في نفس الأمر بيّنه لهم، فقد روى البخاري ومسلم عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: دفع رسول الله ﷺ من عرفه - أي أفاض منها - حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ: فقلت: الصلاة يا رسول الله، فقال «الصلاة أمامك».

يقول النووي: إن أسامة قال ذلك لأنه ظن أن النبي ﷺ نسي صلاة المغرب، وكان قد دخل وقتها وقرب خروجه.

كما روى البخارى ومسلم أن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا ؟ وروى مسلم عن بريدة أن النبى ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، فقال عمر : لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه ، فقال « عمدا صنعته يا عمر » ونظائر هذا كثيرة فى الصحيح .

فبالخلاصة أن العالم ومن يقتدى به إذا ظهر منه قول أو فعل يرى المتعلمون أنه مخالف . ينبغى أن يبين لهم وجه الصواب ، وينبغى لهم أيضا أن يسألوه عن ذلك بأدب واحترام ، ولا يبادروا بإساءة الظن به ، ولا يعارضوا بأسلوب غير لائق .

س : بعض الناس يحب أن يخطب في القرى ويجذب الانتباه إليه فيروي أحاديث دون أن يثبت من صحتها ، وحكايات قد تكون مختلفة ، فما رأى الدين في ذلك ؟

ج : يقول الله سبحانه ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئول ﴾ [سورة الإسراء : ٣٦] ويقول ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ [سورة ق : ١٨] وروى مسلم أن النبي ﷺ قال « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع » وروى مسلم أيضا أنه ﷺ قال « بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع » وروى أبو داود بإسناد صحيح أنه ﷺ قال « يش مطية الرجل زعموا » .

هذه النصوص تنفر من الإسراع في رواية حديث أو حكاية خير أو إصدار حكم قبل أن يثبت الإنسان منه . والله سبحانه سائل من تجرأ على ذلك يوم القيامة ، ومطلع على نيته ، وتشتد حرمة الكذب إذا نسب إلى الله سبحانه أو إلى الرسول ﷺ والله سبحانه وتعالى يقول ﴿ إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ [سورة النحل : ١١٦] والرسول ﷺ يقول « من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار » رواه البخاري ومسلم ، وكما يحرم الكذب في نقل الآيات والأحاديث يحرم في الحكم على الشيء بالحل أو الحرمة ، لأن ذلك من اختصاص الله سبحانه وما أذن فيه للرسل ، قال تعالى ﴿ ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ﴾ [سورة النحل : ١١٦] .

ونسبة أقوال أو أفعال إلى غير من لم تصدر عنه كذب عليه وفيه إيذاء وضرر ، والله يقول ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٨] ، وفي الحديث « لا ضرر ولا ضرار » .

التثبت من القول

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

وأكثر من يلجئون إلى هذه الطريقة مرءون غير مخلصين لله ، يريدون أن يتحدث الناس عنهم بكثرة العلم ، أو ينالوا منهم مغنما دنيويا ، والرياء شرك ، محبط للثواب والوعيد عليه شديد في نصوص القرآن والسنة ، ومعلوم أن الرسول ﷺ كان إذا سئل لا يجيب إلا بما يعلم ، فإن كان عنده علم أجاب ، وإلا رجع إلى الله سبحانه ، والوقائع شاهدة على ذلك ، كما في سؤالهم له عن الروح وذى القرنين وأصحاب الكهف ، وعن خير البقاع وشرها . والحديث معروف في قيام الجهلاء بالفتوى بعد موت العلماء ، فضلوا وأضلوا .

س : ما هو الإرهاب، وما موقف الإسلام منه ؟

ج : الإرهاب هو التخويف، والرعبة هي الخوف، وكل العباد لا بد أن يرهبوا الله أى يخافوه، قال تعالى ﴿ وإياى فارهبون ﴾ [سورة البقرة : ٤٠] ومع تخويف الله بعقاب العاصيين، يكون الرجاء بثواب الطائعين، قال تعالى ﴿ نبي عبادى أنى أنا الغفور الرحيم ﴾ وأن عذابى هو العذاب الأليم ﴾ [سورة الحجر : ٤٩، ٥٠] وهذان الأمران لا بد أن يلازما كل إنسان فى حياته، وإن قال العلماء : ينبغي تغليب الخوف على الرجاء، ووضع ذلك كبارهم فقالوا : ينبغي تغليب الخوف على الرجاء فى فترة الشباب وتوافر أسباب القوة التى قد تدعو إلى الانحراف، أما فى فترة الضعف بكبر السن وقرب الأجل فينبغى تغليب الرجاء على الخوف، قالوا ذلك عند شرح البيت الشعرى فى العقائد :

وغلب الخوف على الرجاء * وسر لمولك بلا ثناء

والله سبحانه يرهبنا أى يخوفنا من عقابه إن انحرفنا فيقول ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ [سورة الإسراء : ٥٩] والإنسان يرهب غيره بأساليب متنوعة ولأغراض متعددة، فإن كان لغرض مشروع كالتأديب والنهى عن المنكر كان مشروعا، ومنه تأديب الصبي إذا ترك الصلاة « واضربوهم عليها العشر » وتأديب الزوجة الناشز ﴿ واللانى تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن فى المضاجع واضربوهن ﴾ [سورة النساء : ٣٤] ومنه إرهاب العدو منعا لعدوانه علينا، وذلك بالاستعداد لمقاومته وبوسائل أخرى كالدعاية لتخويفه، قال تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] أما الإرهاب بدون سبب مشروع فهو محرم، ذلك أن الإسلام دين السلام، لا يبدأ

بعدوان ويؤثر السلامة على المخاطرة التى لم تُلجأ إليها، قال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ [سورة البقرة : ٢٠٨] وهو دخول فى السلم بين المسلمين بعضهم مع بعض وبينهم وبين غيرهم، قال تعالى ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾ [سورة الأنفال : ٦١] وموقف النبى ﷺ فى صلح الحديبية تطبيق عملى لهذا المبدأ العظيم، ووعد إن جاءوه بخطة سلم قبلها منهم، وكانت شروط الصلح مؤكدة لذلك، حتى إن بعض الصحابة شعر فيها بشيء من الذلة والضعف، ولكن حكمة الرسول ﷺ بددت كل ذلك، وهو القائل فى حديثه الذى رواه البخارى ومسلم، وقد انتظر العدو فى بعض أيامه حتى مالت الشمس «يا أيها الناس، لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» .

وذلك كله إثارة للسلم والأمن الذى هو نعمة أساسية فى حياة الإنسان كما فى الحديث الذى رواه الترمذى «من أصبح آمناً فى سربه معافى فى بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها» .

وقد امتن الله بالأمن على قريش فقال ﴿الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ [سورة قريش : ٤] وجعل مكة حرماً آمناً، وأقسم بأنها البلد الأمين، ووعد الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن يبدلهم من بعد خوفهم أمناً، وكذلك من آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أى شرك، وجعل سلب الأمن عقاباً لمن كفر بأنعم الله، وشرف السلام فكان اسماً من أسمائه وسمى به الجنة وجعله تحية المسلمين فيما بينهم وتحية الملائكة لهم فى الجنة، وكان نزول القرآن فى ليلة السلام، وكل ذلك وردت به النصوص فى القرآن والسنة «انظر كتابنا : دراسات إسلامية لأهم القضايا المعاصرة» .

ومن أجل الحفاظ على الأمن والسلام حرم الاعتداء على الحقوق ووضع لها عقوبات

صارمة ، فحرم القتل والسرقة وانتهاك الأعراض بالزنا والقدح والاتهام ، وحرم الإفساد فى الأرض وعدّه محاربة لله ورسوله ، كما حرم الإسلام كل ما يلقى الأمن ويساعد على التفرق والمنازعات ، كالربا والبخل والنميمة وشهادة الزور والخيانة والكبر والهجران ، وإباء الصلح مع من طلبه ، والاعتداء على المخالف فى العقيدة ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ [سورة التوبة : ٧] إلى غير ذلك من الإجراءات التى ذكرت كثيرا منها فى كتابى المشار إليه .

وبلغ من اهتمام الرسول ﷺ بالمحافظة على أمن الناس أنه قال « من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى يتبى وإن كان أخاه لأبيه وأمه » رواه مسلم وقال « من أخاف مؤمنا كان حقا على الله ألا يؤمنه من فزع يوم القيامة » وروى أبو داود أن بعض الصحابة كان يسير مع النبى ﷺ فنام رجل منهم ، فانطلق بعضهم إلى جبل معه فأخذوه ففزع فقال ﷺ « لا يحل لمسلم أن يروع مسلما » وفى حديث رواه الترمذى بسند حسن « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لأهبا ولا جادا » وفى حديث رواه البزار والطبرانى وغيرهما عن عامر بن ربيعة أن رجلا أخذ نعل رجل فغيبها وهو يمزح فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال « لا تروعوا المسلم فإن روعة المسلم ظلم عظيم » وروى الطبرانى أن عبد الله بن عمر سمع النبى ﷺ يقول « من أخاف مؤمنا كان حقا على الله ألا يؤمنه من أفزاع يوم القيامة » بل إن النظرة المعقوفة نهى عنها الحديث الذى رواه الطبرانى « من نظر إلى مسلم نظرة يخيفه بها يغير حق أخافه الله يوم القيامة » وبخصوص الإرهاب بالسلاح جاء الحديث الذى رواه البخارى ومسلم « لا يُشَرُّ أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان يترعى فى يده فيقع فى حفرة من النار » ومعنى « يترعى » بكسر الراء وبالعين يرمى ، وروى « يَنْزَعُ » بالزاي المفتوحة وبالفين ، ومعناه أيضا يرمى ويفسد ، وأصل التَّزَعُّع الطعن والفساد « الترغيب والترهيب للمنذرى ج ٣ ص ١٩٨ » .

وتكفى هذه النصوص لبيان أن تخويف الأمن بدون وجه حق من المنكرات التى تتنافى مع الأخوة الإنسانية، والتى تحول دون التطور الذى يلزمه الهدوء والاطمئنان على المحقوق، تلك المنكرات التى تهوى بالإنسان الذى كرمه الله إلى درك الوحوش فى الغابات التى تسيرها الغرائز ويتحكم فيها منطق الأثرة والأنانية والقوة .

س : ما هو سبب العداء السافر بين الدول الغربية والإسلامية، وكيف تيقن المسلم شر هذا العداء وأثره في مجتمع المسلمين ؟

ج : السبب ببساطة - وذلك في نظري - أن الدول الآن قائمة على التنافس والغلب، والأجانب جميعاً يعتقدون أن الإسلام فيه كل عناصر القوة، بدليل الواقع الذي لا يستطيعون إنكاره، يوم أن كان المسلمون متمسكين بدينهم حتى التمسك علماً وعملاً، وهم لا ينسون الحروب الصليبية، ولا ينسون العروش القديمة التي أزالها الإسلام .

وقد تمكن هؤلاء من الثأر من الإسلام بالغلب على المسلمين واستعمار بلا وهم، واجتهدوا في تحويلهم عن الدين، أو إضعاف صلتهم به بكل وسيلة حتى لا تقوم لهم دولة كما كانت من قبل، وأذكر بهذه المناسبة أن مسلماً انجليزياً اسمه « خاليد شالدريك » ألقى محاضرة في جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة في النصف الأول من القرن العشرين، بين فيها الأسباب التي دعت إلى اعتناق الإسلام، وكان منها أنه نظر إلى الحرب الشرسة الموجهة من العالم المتحضر إلى الإسلام وعدم اهتمام هؤلاء، بالأديان الأخرى، فعرفت أن المحاربين للإسلام يعتقدون أنه قلعة حصينة فيها كل عناصر القوة، أما الأديان الأخرى فما أيسر الاستيلاء عليها ودك حصونها إن كانت لها حصون . ومن هنا - يقول - اتجهت إلى دراسة الإسلام فعرفت أن فيه كل عناصر القوة والصدق، فأسرعت إلى الدخول فيه .

ومن هنا يجب على المسلمين جميعاً، أفراداً وجماعات ودولاً، أن يتنبهوا إلى ما يراد بهم، وأن يفيقوا من غفلتهم، وأن يعودوا إلى الإسلام عقيدة وشرعية، بالفهم الصحيح والتطبيق الدقيق الشامل في كل الميادين، مؤمنين تماماً بأن دينهم فيه كل عناصر القوة واستقلال الشخصية، والنصوص في ذلك كثيرة « اقرأ : الدعوة الإسلامية دعوة عالمية » .

س : هناك كلام كثير عن رابعة العدوية فى نشأتها الأولى وانتهاء حياتها بالتصوف، واشتهارها بالحب الإلهى، فهل من كلمة موجزة عنها ؟

ج : رابعة هى بنت إسماعيل العدوية البصرية، ولقبها ابن خلكان بأُم الخير، وذكر أنها مولاة آل عتيك، فخذ من قبيلة الأزد، كانت فى أول أمرها تعترف بالمعازف ثم تابت، وقضت حياتها بالبصرة كأنها مسجونة وماتت بها فى سنٍّ لا تقل عن ثمانين سنة، وذلك فى عام ١٨٥ هـ (٨٠١ م) ولم تكن وفاتها سنة ١٣٥ هـ (٧٥٢ م) لأن محمد بن سليمان الذى ولى البصرة من قبل العباسيين منذ سنة ١٤٥ هـ ١٧٢ هـ قد خطبها فأبت وتفرغت للعبادة، وقالوا: إنها ولدت فى العام الذى بدأ فيه الحسن البصرى مجالس تعليمه، وذلك سنة ٩٥ هـ أو سنة ٩٦ هـ، فأكثر الذين كتبوا عنها قالوا: إنها ولدت وعاشت فى القرن الثانى من الهجرة وماتت فى آخرياته.

كانت كثيرة العبادة تلبس الصوف وما إليه من ثياب الشعر، زاهدة فى الدنيا، ولعل أظهر ما تميزت به كلامها فى الحب والمحبة كما فى كتاب «مدارج السالكين» لابن القيم، ومن شعرها المأثور فى ذلك :

أحبك حبين، حب الهوى * وحسبنا لأنك أهل لذاك
فأما الذى هو حب الهوى * فثغلى بذكرك عن سواك
وأما الذى أنت أهل له ■ فكشفك لى الحجب حتى أراك
فلا الحمد فى ذا ولا ذاك لى ■ ولكن لك الحمد فى ذا وذاك

ذكر الغزالى فى كتابه «إحياء علوم الدين» أن محمد بن سليمان الهاشمى وإلى البصرة أرسل إليها كتابا يخطبها وذكر فيه مقدار غناه وأن مهرها سيكون كبيرا فردت عليه

بعد المقدمة : اعلم أن الزهد في الدنيا راحة القلب والبدن ، والرغبة فيها لورث الهم والحزن ، فإذا أتاك كتابي هذا فهيئ زادك ، وقدم لمعادك ، وكن وصي نفسك ولا تجعل الناس أوصياءك فيقتسموا تراثك ، وصم عن الدنيا وليكن إفطارك على الموت .
وأما أنا فلو أن الله أعطاني ما أعطاك وأمثاله ما سرني أن أشتغل طرفة عين عن الله .
ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى دائرة المعارف الإسلامية (مادة تصوف) وتعليق الشيخ مصطفى عبد الرازق ص ٣٥٧ .

س : ما معنى قولهم : لا اجتهد مع النص ، وهل هذا يمنع الاجتهاد فيما يجد من الأمور فى الحياة ؟

ج : هذا التعبير يقصد به أن الإنسان إذا أراد أن يعرف حكماً شرعياً ينبغي أن يرجع إلى الكتاب والسنة . فإن وجد فيها الحكم اقتنع به وأراح نفسه ولا يكلفها البحث عنه فى مصادر أخرى يقوم عليها الاجتهاد كالقياس ونحوه .

فالذى يريد أن يعرف وجوب الصلاة يكفيه قوله تعالى ﴿ وأقيموا الصلاة ﴾ [سورة البقرة : ٤٣] وقوله ﷺ « بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة ... » رواه البخارى ومسلم .

والذى يريد أن يعرف عدد الصلوات المفروضة وعدد ركعات كل منها فليرجع إلى سنة النبى ﷺ ، وفيها الكثير مما يدل على ذلك . وأى اجتهاد يخالف ما نص عليه القرآن والسنة فهو مرفوض . وهذا لا يمنع القول بجواز الاجتهاد فى النص بمعنى أنه إذا امتنع الاجتهاد لمعرفة الحكم مع وجود النص ، فإن النص نفسه يجوز فيه الاجتهاد ، لا لقبوله أو رفضه ، ولكن لفهمه فهما دقيقاً إذا كان فيه اشتباه مثلاً ، إن تشريع الوضوء للصلاة جاء صريحاً فى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ [سورة المائدة : ٦] فمسح الرأس مطلوب ، ولكن هل يجب مسح جميع الرأس أو يكفى مسح البعض ؟ إن الباء التى تعدى بها الأمر بالمسح هى التى اجتهد فيها العلماء من أجل معرفة القدر الممسوح وذلك لأن لها عدة معان فى اللغة العربية ، والقرآن الكريم عربى

الجزء الخامس والعشرون

النص والاجتهاد

يفسر عند عدم وجود النص على ضوء هذه اللغة ، فقال بعض الفقهاء بوجوب مسح كل الرأس ، واكتفى البعض بمسح جزء من الرأس ، وتوضيح ذلك ليس محله الآن .
فالخلاصة أن الاجتهاد لمعرفة الحكم ليس له محل ما دام النص موجودا ، أما الاجتهاد في النص لفهمه فهما دقيقا فيجوز على القواعد التي وضعها العلماء لذلك ، وهي مذكورة في موضع آخر من هذه الفتاوى .

س : ما معنى : حياء الله وبياك، ومن الذى قالها ؟

ج : جاء فى كتاب « حياة الحيوان الكبرى للدميرى - الغراب » أن آدم حج إلى مكة وجعل قابيل وصيا على بنيه فقتل قابيل هابيل ، فلما رجع آدم قال : أين هابيل ؟ فقال : لا أدرى ، فقال آدم : اللهم العن أرضا شربت دمه ، فمن ذلك الوقت لم تشرب الأرض دما .

ثم إن آدم بقى مائة عام لا يبتسم حتى جاءه ملك الموت فقال له : حياء الله يا آدم وبياك ، قال : وما بياك ؟ قال أضحكك .

س : تشيع في هذه الأيام ألفاظ تتحدث عن الاقتصاد مثل الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية ، فما هي مقومات كل منها، وما هي مقومات النظام الاسلامي ؟

ج : الكلام على هذه المصطلحات طويل ، ويكفي هنا أن نعرف مقومات كل منها باختصار حتى يمكننا أن نعرف الفرق بينها وبين النظام الإسلامي .

١- الاشتراكية تقوم على أركان أهمها :

أ- تقليل الفوارق الطبقة من أجل الوصول إلى المجتمع اللاطبقى .

ب- تسلم البروليتاريا للحكومة لإنشاء حكومة ديكتاتورية .

ج- تأميم مصادر الثروة ووسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد .

د- قيام التوزيع على قاعدة : كلُّ حسب طاقته ، ولكل حسب عمله .

٢- والشيوعية تقوم على أركان أهمها :

أ- محو الملكية الخاصة في الإنتاج والاستهلاك .

ب- تلويب الفوارق بحيث لا توجد طبقة متميزة .

ج- محو السلطة السياسية وتحرير المجتمع من الحكومة .

٣- والرأسمالية تقوم على أركان أهمها :

أ- إقرار الملكية الخاصة بغير حدود .

ب- حرية الفرد واستقلال ملكيته وتنميته .

جـ - ضمان حرية الاستهلاك ، و ضمان حرية الاستغلال .

٤ - الاقتصاد الإسلامى يقوم على أركان أهمها :

أ - إقرار الملكية المزدوجة : الخاصة والعامة .

ب - الحرية الاقتصادية فى نطاق الإسلام خلقا وتشريعا .

جـ - العدالة الاجتماعية بالتكافل والتوازن .

ويمكن الرجوع إلى كتاب : اشتراكية الإسلام للدكتور مصطفى السباعى لتوضيح

ذلك .

س : ما هو الفرق بين علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين ؟

ج : يقول القشيري المتوفى بمدينة نيسابور يوم الأحد ١٦ من ربيع الآخر سنة خمس وستين وأربعمائة من الهجرة فى رسالته فى التصوف : اليقين هو العلم الذى لا يتداخل صاحبه ريب على مطلق العرف ، ولا يطلق فى وصف الحق سبحانه ، لعدم التوقيف . فعلم اليقين هو اليقين ، وكذلك عين اليقين نفس اليقين ، وحق اليقين نفس اليقين . فعلم اليقين على موجب اصطلاحهم ما كان بشرط البرهان . وعين اليقين ما كان بحكم البيان - أى بطريق الكشف - وحق اليقين ما كان بنعت العيان . فعلم اليقين لأرباب العقول ، وعين اليقين لأصحاب العلوم ، وحق اليقين لأصحاب المعارف «ص ٧٤» . والشيخ زكريا الأنصارى فى شرحه للرسالة يقول : هذه الألفاظ عبارات عن علوم جليلة مع تفاوتها فى القوة ، بناء على أن اليقين مقول على أفرادها بالتشكيك ، والثلاثة مذكورة فى القرآن . قال تعالى ﴿ لو تعلمون علم اليقين ﴾ [سورة التكاثر : ٥] وقال ﴿ لترونها عين اليقين ﴾ [سورة التكاثر : ٧] وقال ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ [سورة الواقعة : ٩٥] .

وذكر القرطبى فى تفسيره «ج ١٧ ص ٢٣٤» لسورة الواقعة أن معنى حق اليقين محض اليقين وخالصه ، وجاز إضافة الحق إلى اليقين وهما واحد لاختلاف لفظهما ، قال المبرد : هو كقولك عين اليقين ومحض اليقين فهو من باب إضافة الشئ إلى نفسه عند الكوفيين ، وعند البصريين حق الأمر اليقين أو الخبر اليقين . وقيل : هو توكيد ، وقيل :

أصل اليقين أن يكون نعتاً للحق ، فأضيف المنعوت إلى النعت على الاتساع والمجاز كقوله « ولداد الآخرة » .

وذكر فى تفسير سورة التكاثر « ج ٢٠ ص ١٧٤ » أن علم اليقين بالنار يكون فى الدنيا ، عن طريق العقل والقلب ، وعين اليقين يكون فى الآخرة عند المعاينة بعين الرأس والمشاهدة فإراها يقينا لا تغيب عن عينه .

فهرس المجلد الخامس من كتاب
أحسن الكلام فى الفتاوى والأحكام
لفرضيلة الشيخ : عطية صقر

الصفحة	الموضوع
	الإيمان بالله :
١١٨	الإيمان كسبى أو وهبى .
٣٨١	ابن الله .
٣٨٣	ما شاء الله .
٣٤٦	أسماء الله الحسنى .
٣٤٨	كلام الله للبشر .
٥	من أيام الله .
٣٦٩	أحسن الخالقين .
٣	إنزال المطر الصناعى .
٣٨٤	من ألفاظ الكفر .
٣٣٧	داروين وأصل الإنسان
٣٥٢	الأجل محدود
	الكتب :
٣٥٠	الكتب المساوية .

الصفحة

الموضوع

٣٥١	كتاب يحيى .
٣٨٢	إنجيل برنابا .
١٩٩	القرآن وعالمية الإسلام .
٣٧١	هل نزل بعض القرآن بغير جبريل .
٣٨٥	الاستعاذة عند القراءة .
٣٧٥	تحسين الصوت بالقرآن .
١٧	نسيان القرآن .
١٩	دعاء وصلاة لحفظ القرآن .
٩٧	سورة الواقعة .
٣٩١	عاهد عليه الله .
٣٨٧	طه ويس .
٨	والليل إذا عسعس .
١٣	أعشى الدنيا والآخرة .
١٥	سبب الحسنه والسئته .
٣٨٨	التهلكة .
١٩٣	الليل وما وسق .
١٩٥	يخرج الحى من الميت .
٢٢٤	النسى .
٢٧٠	ويشر الصابرين .
٢٠٤	سجود مريم وركوعها .

الصفحة

الموضوع

٢٢٦	وضع المصحف على التلفزيون .
١٣٢	دخول الخلاء بها فيه قرآن .
	الرسل:
٣٩٣	آدم والأسماء .
١١٠	اسم حواء .
٢٠	نوح وابنه .
١١١	يوسف وإخوته والكواكب .
٣٩٤	رسالة يوسف .
٢٠٤	إلياس .
٢٥٠	فتنة سليمان .
١٢٠	عيسى يسلم على نفسه .
١١٣	فضل مريم وبنى إسرائيل .
٣٩٥	مريم عليها السلام .
	محمد ﷺ:
٢٠٢	والدا الرسول .
٢٢	عبادة النبي قبل البعثة .
٣٧٤	اجتهاد الرسول .
٢١٩	صلاة النبي في طريق الإسراء .
٤٠٠	الإسراء ليلاً .
٢٩	رؤية النبي بالنهار وبالليل .

الصفحة

الموضوع

٣٧٢	قرين النبی .
٢٠٧	كحل العیون .
٣٦٧	دعاء الناس للرسول .
٣٠	شفاعة زائر القبر الشريف .
٢١٣	غسل النبی عند الوفاة .
٤٠١	حكمة وفاة أبناء الرسول .
١٣٠	سبب وفاة النبی .
٢٤	وما ينطق عن الهوى .
٢٥	الكوثر .
٢٧	تحريم ما أحل الله له .
٣٠	حديث : العلماء ورثة الأنبياء .
٣٣	حديث : الجار السابع .
٩٨	حديث : القابض على دينه .
١٠٠	حديث : ليس الإيمان بالتمنى .
١٩	حديث : في الثأني السلامة .
٣٥٢	حديث : تغيير منار الأرض .
٣٥٣	حديث : التمارض عن العمل .
٣٨٦	حديث : اتق شر من أحسنت إليه .
٤٠٣	حديث : خلق الإبل من الشياطين .
٤٠٤	حديث : لا تجتمع أمي على ضلالة .

الصفحة

الموضوع

- ٤١٠ حديث : لا غيبة في فاسق .
- ٤١١ حديث : طلب العلم والثافلة .
- ١٩٧ حديث : فراسة المؤمن .
- ٢٠١ حديث : السؤال بالجاه .
- ٢٠٨ حديث : إياكم ومجع الكهان .
- ٢١١ حديث : بين الأولين والآخرين .
- ٢١٨ حديث : من أدب الدعوة .

اليوم الآخر :

- ١٩٢ تجهيز الكفن قبل الوفاة .
- ٢٠٣ الكفن الحسن .
- ١٢٣ علامات عند الموت .
- ٢٩٦ من وصايا الميت .
- ١٤٣ صلاة الجنازة على الطفل .
- ٤١٧ صلاة الجنازة على الطفل والشهيد .
- ٣٥٧ صلاة الجنازة بعد الدفن .
- ٣٥٨ اتباع الجنازة .
- ٢٣٨ الذكر عند تشييع الجنازة .
- ٣٤ أفعال النساء في الجنازة .
- ٤١٦ القيام للجنازة .
- ١٢٣ المسلم في جنازة الكناى .

الصفحة

الموضوع

٢١٦	العزاء في المتحرر .
٣٥٩	الدفن في مقبرة خاصة .
٣٦	الدفن بجوار الصالحين .
٣٦٠	توجيه الميت في القبر .
١٢٨	قيامه خاصة .
٢٠٠	الحياة البرزخية .
٢٠٩	الموتى يسمعون .
٢١٠	أرواح الموتى .
٢١٢	العمل مع صاحبه في القبر .
٢١٤	ضمة القبر .
١٠٤	أرض المعاد .
١٠٨	أمة النبي يوم القيامة .
٢١٦	التعرف على الأقارب .
١١	حساب المجرمين .
٤٠٦	عمل الكافر .
٩	لا موت ولا حياة .
٩٩	أين أطفال المشركين ؟
١٠٦	الجنة والأمهات .

العبادات

الطهارة:

- ٢٢٣ . القبلة وقضاء الحاجة .
- ٢٢٧ . تطهير الملابس بالغسالة .
- ١٣٨ . التلوث بفضلات المواشى .
- ١٣٨ . الوضوء مما تشرب منه المواشى .
- ١٢٢ . الوضوء بالماء الملع .
- ٤١٤ متى فرضت الطهارة للصلاة ؟
- ٤٢١ . الحمل والحيض .
- ٤٢٤ . سنّ اليأس .

الصلاة:

- ١٣٤ . التردد على المساجد .
- ٢٣٤ . البناء فوق المسجد .
- ٣٨ . النوم في المسجد .
- ٢٣٥ . الدفن في المسجد .
- ٤٠ . البيع في المسجد وعند النداء للجمعة .
- ١٢٤ . رفع الأصوات في المساجد .
- ٤٢ . دخول المسجد لمن بها عذر .
- ٣٥٤ . إضافات للأذان .

الصفحة

الموضوع

١٤٢	التنافس على الأذان .
٤٦	عذاب المتكاسل عن الصلاة .
١٢٥	أوقات الصلاة في القطيين .
٤٤	الصلاة وقت العمل .
١٢٢	الصلاة مع كشف الرأس .
٣٢٠	ستر العورة في الصلاة .
١٤٠	السجود مرتان .
٣٦٥	الدعاء في الصلاة .
٤١٢	الحركة أثناء الصلاة .
١٢٦	الصلاة بين الأعمدة .
١٢٨	الصلاة في المقابر .
٣٢٦	تغيير المكان لكل صلاة .
٢٢٥	جلسة الاستراحة .
٢٣١	لا صلاة لحابس .
٣٦٧	صلاة الصبح .
٢٣٧	صلاة البردين .
١٣٦	الأحق بإمامة الصلاة .
٣١٤	الاستخلاف في الإمامة .
٤١٣	تعدد الجماعة .
٣١٩	تطويل الإمام .

الصفحة

الموضوع

٢٤	تسوية الصفوف في الصلاة .
٣٢٤	إمامة الصبي .
٤٧	إمامة مقطوع اليدين .
٢٣٩	الإمام الأكم والأصم .
٣٥٦	التبليغ خلف الإمام .
٣٢٢	من أحكام صلاة الجماعة .
٤٩	اعتماد الخطيب على السيف .
١٣٧	الغفلة عن سماع خطبة الجمعة .
٢٢٠	خطبة الجمعة بالكاسيت .
٢٢١	خطبة الجمعة شرط .
٥٠	زمن قيام الليل .
١٢٧	صلاة الضحى .
٥٢	التنفل لمن عليه فوائت .
١٣٣	قضاء الصلاة النافلة .
٢٤٠	من أحكام قضاء الصلاة .
	الزكاة:
٢٢٨	زكاة الماس .
٣٢٩	زكاة البترول والمعادن .
٢٤١	زكاة أوراق النقد .
٥٥	زكاة التجارة من السلع .

الموضوع	الصفحة
دفع الزكاة لتارك الصلاة .	٥٤
المؤلفة قلوبهم .	٣٦١
الزكاة لفك الأسرى .	٢٣٠
الصيام:	
صيام الأمم السابقة .	٥٦
اسم رمضان .	٥٩
النوم في رمضان .	٦٠
المسافر والصيام .	٢٣٣
تقدير الفطر على صلاة المغرب .	٢٤٣
الحج:	
بيع الأرض للحج .	٦١
الإنبابة في الطواف .	٢٣٢
جبل الرحمة .	٢٤٥
تكرار العمرة .	٦٣
كسوة الكعبة .	٣٦٣
دخول الكعبة .	٣٦٤
صوم يوم عرفة للحاج .	٦٢
الذكر والدعاء:	
التهايل عند ذكر الله .	٦٦
شروط استجابة الدعاء .	٦٤

الصفحة

الموضوع

المعاملات

١٤٨	الحلف لترويج التجارة .
١٤٦	بيع التمر على الشجر .
٤٢٥	التجارة في النجس .
١٥٢	خيار العيب .
١٥٣	النهي عن أكل حق الغير .
١٥٤	شركة المواشى .
٤٢٦	المضاربة .
٤٢٩	الشركات .
١٥٠	الرجوع في الهبة .
٣٣٠	رواتب موظفى الضرائب .
٣٣٢	رواتب الأئمة والمؤذنين .
٤٣١	الوصية .
٣٣٣	الوصية الواجبة .
١٤٥	الميراث والتحول الجنسى .
١٤٧	التهرب من الضرائب .

المرأة والأسرة

٦٨	المرأة رئيسة في العمل .
٢٤٧	تعليم المرأة .
٢٦٨	الذهب للنساء .
١٦٠	عورة المسلمة مع غير المسلمة .
٧٠	فاطمة ورأيها في الاختلاط .
٣٣٥	صورة من الخلوة بين الجنسين .
٦٩	المرأة وكحل العين .
١٥٨	المخطوبة التائبة .
٧١	خضراء الدمن .
٧٢	شهادة الكتابي على زواج المسلم .
٧٣	بالرفاء والبنين .
٧٤	سر الزوجين .
٧٦	غياب الزوج عن الزوجة .
٧٨	عودة الزوج الغائب .
٤٣٣	شعر المولود .
٢٥٩	التسمية بأسماء عزيز وكريم وسيد .
٢٤٩	في الهندسة الوراثية .
١٦٢	الرضاع .

الموضوع	الصفحة
استثناءات في الحرمة بين الرضاع والنسب .	١٦١
التعقيم .	١٦٤
الطلاق في بلد لا يعترف به .	٢٦٠
عدة الزوجة التي أسلمت .	٢٦١
الاستئذان بين الآباء والأبناء .	٢٧٩
الإيلاء .	١٥٦
طلاق المكره .	٣٣٧
عدة المسافرة .	٤٣٤
صيغة على الطلاق .	٤٣٥

متفرقات

الحرمة بارة .	٨٠
الفراء .	٨١
صبغ الشعر .	٨٢
العمامة والعنبة .	٨٣
جبر عظم الإنسان بعظم نجس .	٨٦
العمل بالكنيسة .	٨٧
القصص والشعر الخيالي	٨٨
تحول الترائم إلى قعطط .	٨٩
رفض الصلح .	٩٠

الصفحة

الموضوع

٩١	تمنى المحرمات .
٩٢	مِمَّ خلق الحيوان ؟
٩٣	التشقى بالموت والمصائب .
٩٥	أنواع النفس أو صفاتها .
١٠٢	الدين والطب والنفسى .
١١٧	السامرى .
١٦٦	الإصبع الزائدة .
١٦٧	استثناءات في الغيبة .
١٦٩	مجالس المنكر .
١٧١	التقارير السرية .
١٧٢	الهدنة .
١٧٦	تأجير بيوت مكة .
١٧٧	الجنين الحى فى بطن أم ميتة .
١٧٨	العطاس والتأويب .
١٧٩	حدود الاختلاط بين الجيران .
١٨٠	حكمة خلق الحشرات والوحوش .
١٨٢	الولاية بين المؤمن وغيره .
١٨٤	مستولية الطبيب .
١٨٦	رعاية ولد الزنا .

الصفحة

الموضوع

١٨٨	صباح الديك .
١٩١	الملابس الضيقة .
١٩٢	ثمرات الأشجار وسط المقابر .
٢٦٢	قتل الضفدع وأكله .
٢٦٣	الأكل من زرع الغير .
٢٦٤	حضور حفلات بها خمر .
٢٦٥	الانتفاع بطابع البريد مرتين .
٢٦٦	بيعة الإمام .
٢٦٩	مقاطعة العصاة .
٢٧٢	تحية الإسلام .
٢٧٤	تحية العاصي .
٢٧٥	التحنيط .
٢٧٧	الشواطئ .
٢٧٨	الشرب قائما .
٢٧٩	أولو الأمر .
٢٨١	النذر والدَّين .
٢٨٣	المجاهرة بالمعصية .
٢٨٥	تقبيل النقود .
٢٨٦	الأزانب .
٢٨٨	حمام الأجران .

الصفحة

الموضوع

٢٨٩	العودة للذنوب بعد التوبة .
٢٩٠	النفقة من المال الحرام .
٢٩١	أما بعد .
٢٩٢	التعريض والتورية .
٢٩٥	من مظاهر الغرور .
٢٩٨	مدح الإنسان نفسه .
٣٠٠	سعد بن معاذ .
٣٠١	العلاج بين الجنسين .
٣٠٣	القصاص من المسلم للكافر .
٣٠٥	شبهات حول حد الردة .
٣٠٧	إعراب كلمة كافة .
٣٠٨	الرفق بالحيوان .
٣١١	قوس قزح .
٣١٣	الدروس الخصوصية .
٣١٤	إجازة المدارس .
٣١٥	حد السرقة .
٣١٦	قول : فداك أبي .
٣١٧	الطريقة الرفاعية .
٣١٨	الغيبة والزنا .
٣٣٩	الإصرار على الصغائر .

الصفحة

الموضوع

٣٤١	العجز عن التذر .
٣٤٣	إكرام الضيف .
٣٩٨	السلف والسلفية .
٤٣٦	الوساطة والشفاعة .
٤٣٨	المُدَّاحون .
٤٤١	الشكر على المعروف .
٤٤٢	القصص في الموعظة .
٤٤٣	الثعلب والقنفذ .
٤٤٤	زلة العالم .
٤٤٧	التثبت من القول .
٤٤٩	الإرهاب .
٤٥٣	أعداء الإسلام .
٤٥٤	رابعة العدوية .
٤٥٦	النص والاجتهاد .
٤٥٨	حياء الله وبياك .
٤٥٩	النظم الاقتصادية .
٤٦١	اليقين .

تم بحمد الله

المجلد الخامس

من كتاب

أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام

لفضيلة الشيخ عطية صقر

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف

ويليه ان شاء الله تعالى

العدد الأول

من المجلد السادس

أعان الله على إتمامه

مدير عام المطابع

حمدان جعفر

بندار العقدة المربع

٣ شارع دانتش - العباسية

ت: ٢٨٥٦١٢٢ / فاكس: ٨٢٤٣٢٩



Bibliotheca Alexandrina



0582910

0582910 0582910